

أسرار النجوى

تأليف

العلامة الحجة السيد محمد باقر

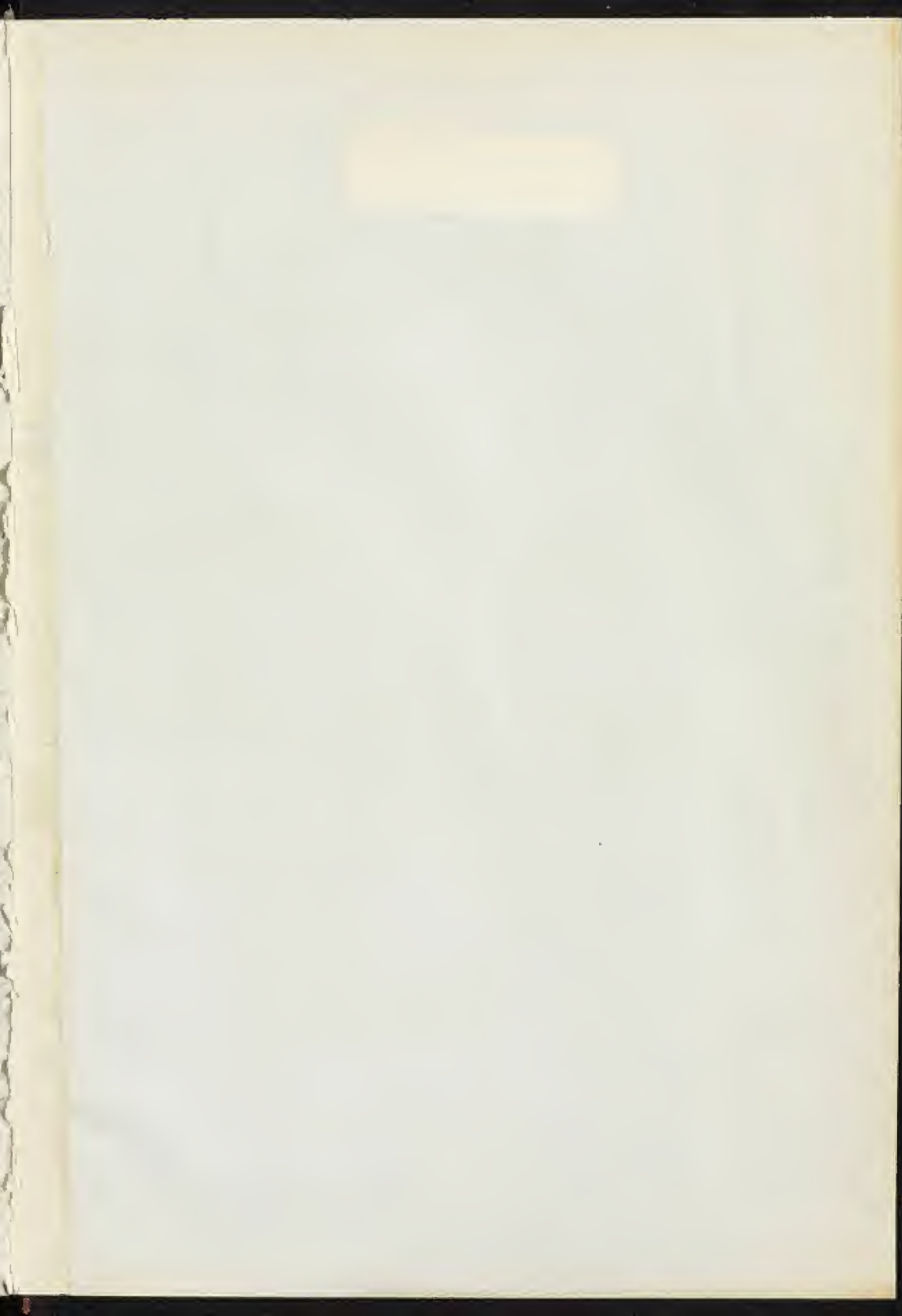
السيد بن محمد الموسوي

القمي الكاشغري

الناشر

مكتبة المصطفى

تبريز - دار ابن سينا



al-Bihbihānī, 'Alī ibn Muḥammad

Asās al-naḥw

أسس النحوي

تأليف

العلامة حماد بن محمد بن زيد

السيد بن محمد بن موسى

البهبهاني

الناشر

مكتبة السيد

طهران - بازار سرای اردیبهشت

محرم الحرام ۱۳۸۵ هـ

چاپخانه حیدری

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ارتفع كنهه عن الأوهام ، وانخفض عن معرفة حقيقته الأحلام ،
فنصب العالم علماً على وجوب وجوده ، وركبه تركيباً تأليف ينبت على وحدته و
تفرده ، والصلاة والسلام على أفضل سفرائه وأتم كلماته ، محمد وعترته الطاهرين
المعصومين ، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين .

أما بعد فيقول العبد الرَّا حِي غفور ربّه الغني ، عليّ بن محمد بن عليّ الموسوي
البهبهاني : إنّه لما كان أصل النّحو فرعاً من فروع شجرة الطّور ، وقبساً من
قبسات دوحة النّور مولانا عليّ أمير المؤمنين - عليه و على أبنائه الطّاهرين أفضل
صلوات المصلّين - تصدّى أهل العلم في كلّ زمان لتوضيح أساسه واستنباط فروعه ،
فأكثرُوا فيه التّصنيف والتّأليف ، وحرّروا فيه كتباً ورسائل ، وحيث لم يتأمّلوا
في الأساس حقّ التأمّل وبنوا غالباً من دون أصل وأساس ، اختلفت الأقوال وتشتّت
آراء الرّجال ولم يأتوا بشيء يشفي العليل ويروي الغليل ، فكم من مطلب اتفقوا
عليه وخالفه به أجدر ، وكم من مبحث اختلفوا فيه وهو بالاتّفاق أحقّ ، ركنوا
غالباً إلى ما لا ينبغي الرّكون إليه ، وكثيراً ما اعتمدوا على ما لا يحقّ الاعتماد
عليه . فأحببت أن أوّلف فيه بحول الله تعالى وقوّته : مختصراً يتميّز به الشّراب
من لامع السّراب ، ومقتبساً لا يحتجب نوره عن كلّ ناظر من ذوي الأبواب .
فألّفت فيه بحمد الله تعالى مختصراً شافياً وموجزاً كافياً ، حاوياً لأصول العريضة
ومتضمناً لأساسها ، فسمّيته بـ « أساس النّحو » ولكنّه لكثرة اختصاره ونهاية
إيجازه وعدم استيناس أذهان النّاظرين به صعب عليهم درك مقاصده والوصول إلى
مبانيه ، فشرحتّه شرحاً ينجلّ به غوامضه وينكشف به أسّاره ، وها أنا الشارح فيه .

فاعلم أن للكلم أحوالاً مترتبة يبحث عن كل منها في فن ، فجملة منها باحثة عن أحوال المفردات كاللغة والصرف والاشتقاق ، فإن الأوئل باحث عنها من حيث جواهرها وموادها . والثاني عنها من حيث صورها وهيئاتها وما يلحقها من الأعال والادغام والحذف وهكذا . والثالث عنها من حيث انتساب بعضها ببعض في الأصالة والفرعية . وجملة منها باحثة عن أحوال المركبات كالنحو والمعاني والبيان والبديع . فإن الأوئل باحث عنها من حيث هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية وما يلحقها من الإعراب . والثاني عنها باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى . والثالث باعتبار تلك الإفادة في مراتب الوضوح . والرابع من حيث وزنها .

﴿ فالنحو أصول ضابطة لأحوال الكلم من حيث التركيب والإعراب ﴾ . وما اشتهر من أخذ العلم والبناء في الحد و إضافة الأحوال إلى أواخر الكلم وإسقاط التركيب عنه ، في غير محله . أمّا الأوئل فلأن النحو كسائر الفنون من مقولة المدركات لا الإدراك ، إذ من الظاهر أن المبحوث عنه فيه أحوال الكلم لا العلم بها ومن هنا جعل موضوعه الكلمة والكلام ، وصح قولك : « علمت النحو » فلو كان من مقولة الإدراك لزم أن يكون موضوعه العالم وأن يبحث عن العلم برفع الفاعل مثلاً ، وأن تصح قولك : « علمت النحو » إذا علمت بعلم زيد بمسألة وأن تكون الفنون متحدة الحقيقة والموضوع مختلفة في المتعلق وهي المسائل ، إذ حقيقة الفنون حينئذ هي التصديقات والإدراكات ، وموضوعها القوة الدراكية ، فيلزم رجوع جميع الفنون إلى فن واحد ضرورة أن الاختلاف في المتعلق لا يوجب الاختلاف في المتعلق ، والذي ألغاهم في هذا الوهم إطلاق العلم عليه وعلى سائر الفنون . غفلة عن أنه من باب التجويز ، فإن الفنون من جهة إعدادها للعلم وتمحضها فيه بحيث لو قطع النظر عنه كأنها كانت منسلخة عن عنوان الفنية تتحد معه و يصح حملها عليها ، فإن الحمل بعد ثبوت الاتحاد بين طرفيه تحقيقاً فكذا يصح بعد ثبوته تنزيلاً ولا يمكنك أخذ العلم في التعريف من هذا الباب لمكان الباء

المتعلق به و بعض^(١) من تنبيه لما يبيّن - من كون الفنون هي المسائل - تعسف في تصحيح التعاريف المأخوذ فيها العلم بجعل أسامي الفنون مصطلحة في أمرين : المسائل و العلم بها ، و جعل التعاريف باعتبار الاصطلاح الثاني ، و لم يتنبه أن المبحوث عنه هي المسائل ، و التعريف لابد أن يكون للمبحوث عنه مع أن جعل الاصطلاح ليس إلا لغرض البحث ومع عدم البحث عنه لا مجال لجعل أسامي الفنون مصطلحة فيه . و أما الثاني فلا أنه كبناء الكلمة و صيغتها من الحالات الثابتة لنفس الكلمة مع قطع النظر عن التركيب ، و النحو إنما يبحث فيه عن الحالات اللاحقة لها من طرف التركيب ، إذ لو عمّ البحث فيه لمطلق أحوالها لزم أن يكون البحث عن أبنية الكلمة راجعاً إلى النحو أيضاً ، و الحاصل : أنه لو لم يكن الترتيب ملحوظاً لزم اختلاط الصّرف و النحو و رجوعهما إلى فن واحد . لا أقول : إن البحث عن البناء المقابل للإعراب راجع إلى الصّرف كما توهمه بعضهم ، اعدم دخله في بناء الكلمة و وزنها كما هو ظاهر . بل أقول : إنه كأبنية الكلمة و أوزانها خارج عن النحو ، و إنما يبحث عنه فيه مقدّمة مقاصده من جهة تمييز الموارد التي يظهر فيها الإعراب ممّا لم يظهر فيها .

ثم إن المبحوث عنه في النحو أنواع : الإعراب و البناء ، و أنواع البناء لا تندرج تحت أصل إلا في الأفعال و الحروف ، و أمّا في الأسماء فمقصورة على السّماع ، فذكر الأسماء المبنية لا تكون إلا استطراداً بملاحظة ما يبيّن .

و أمّا الثالث فلأن الإعراب و البناء من صفات الكلم لا أواخره ، ولذا قسم الاسم إلى المعرب و المبني ، و جعل موضوع النحو الكلمة لأواخرها ، و يرشدك إليه أيضاً أن الإعراب ناشئ من كيفية التراكيب من الفاعلية و المفعولية و الإضافة وهكذا و هي من صفات الكلمة لأواخرها ، فكذلك مقتضاها الاستحالة تخلف المقتضى عن مقتضيه ، و البناء مقابل للإعراب ، و من المعلوم أن المتقابلين يتواردان على محل واحد ، و لا يجوز اختلاف محلّهما ، فهما من صفات نفس الكلمة و حالاتها

(١) هو السيد الشريف في حاشيته على شرح القسمة (منه) .

كالتعريف و التنكير و غيرهما من الحالات ، غاية الأمر أن ورودهما على آخر الكلمة كالتنوين .

و أمّا الرابع فلا نته كما يبحث فيه عن قواعد الإعراب مثل : الفاعل مرفوع و المفعول منصوب ، و المضاف إليه مجرور . فكذلك يبحث فيه عن قواعد الشر كيب ، مثل : أن المضاف مقدّم على المضاف إليه و لا يكون معرفاً و لا منوئاً ، و لا يجوز الفصل بينهما بأجنبي ، و هكذا ، بل البحث فيه عن قواعد الشر كيب أكثر ، كما يظهر للمنأمل ، و لا دليل على خروج قواعد الشر كيب عن النحر حتى يقال : إنّه يبحث عنها فيه استطراداً ، ثم إنني وصفت الأصول بالضابطة تضييقاً على أنّها كالقاعدة و الميزان مفهوم مترتب على الأصل فإن الأمر الكلّي المنطبق على جزئياته أصل باعتبار شباهته بأصل النبات و تنزله منزله فإن الأصل في الأصل يختص بأصل النبات كما أن الفرع يختص بغصنه و فنته ، فلمّا شابهت الجزئيات أغصان الشجر و أفئانه و الأمر الكلّي المنطبق عليها أصله و أساسه سميت الجزئيات فروعاً و الكلّي أصلاً . و أمّا إطلاق الضابطة و القاعدة عليه فهو باعتبار ضبطه للجزئيات المندرجة تحته و قعوده و تمهّده لاستكشافها منه ، كما أن إطلاق الميزان عليه باعتبار أن الجزئيات توزن به ، فهي صفات للأصل لا مترادفة معه كما قد يتوهم . و حيث ظهر لك حدّه فقد ظهر لك أصران : الأوّل أن فائدته صون اللسان عن الخطاء في المقال ✽ إذا روعي . و الثاني أن موضوعه المركّب مع غيره كلمة أو كلاماً أو جملة ✽ لعموم الأحوال المبحوث عنها لكلّ منها إذ يبحث فيه عن تقديم المتبوع على تابعه ، مثلاً كلمة أو كلاماً أو جملة ، فظهر لك فساد ما قيل : إن موضوعه الكلمة أو الكلام أو كلاهما . و حيث ظهر لك أن موضوعه ما يعم الثلاثة فأعرف أن الكلمة لفظ مفرد ✽ و اللفظ في اللغة : الرمي من الباطن ، يقال : أكلت الثمرة ، و لفظت النواة ، و لفظه البحر ، و لفظت الأرض الميتة ، إذا قذفته في الخارج ، و ينصرف في العرف العام إلى رمي خاص و هو رمي الصوّات المشتمل على حرف الهجاء و حيث أن الملفوظ فيه و هو الصوّات لا وجود له قبل وجود اللفظ

و يوجد بوجوده بل لا وجود له في الخارج سواء انطبق عليه اللفظ و اتحد هو معه في التعبير كما اتحد معه في الوجود ، فتوهم التجوز فيه كتوهم النقل فيه في عرف النحاة في غير محله ، والمراد بالمفرد في المقام مقابل المركب المصطلح الشائع في الألسنة ، وهو المركب من لفظين ﴿ فهو ما لم يتركب من لفظين ﴾ سواء ركب مع لفظ آخر أم لا . و مما يبيناه ظهر اندفاع ما يتوهم ^(١) من أن المركب حقيقة ما ركب مع غيره و إطلاقه على طرفي التركيب كالإطلاق المفرد على أحد طرفيه تجوز و تسمية للكل باسم جزئه في الأوّل وبالعكس في الثاني ، لأن المركب إن عدّي بمع فهو أحد طرفيه ، وإن عدّي بمن فهو طرفاه ، و لما اشتهر إطلاقه على الثاني في عرفهم اكتفى عن ذكر صلته باشتهاها وأطلق عليه مطلقاً و احتاج إطلاقه على الأوّل إلى ذكر صلته فلا يصح إطلاقه عليه مطلقاً فضلاً عن أن يكون حقيقة فيه فقط ، و من هذا القبيل المجموع حيث ينصرف إلى المجموع من الأجزاء وإن صح إطلاقه على المجموع مع غيره . و من هذا الباب أيضاً الزوج فيما تامل طرفاه كالأعداد و النحل و مصراعي الباب و هكذا ، و أمّا فيما اختلف طرفاه بالذكورة و الأنوثة فبالعكس ، ولعل السر فيه أن الأزواج المقصود في الثاني معي بخلاف الأوّل فإنه تركيبي إتحادي ، فتفطن هذا ، و حيث أن التركيب لا يثبت غالباً إلا في المستعمل ، ينصرف المركب إليه و كذا المفرد المقابل له فيخرج به الماهل و المركب معاً فانطبق الحد على المحدود جمعاً ومنعاً . ثم إنني فسرت المفرد بمفهومه الأصلي لا بما توهم أنه خاصة له و هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لفساده إذ يدخل فيه حينئذ نحو عبدالله علماً مع أنه مركب من لفظين و معرب بإعرابين و يخرج به كلمات يدل جزؤها على جزء معانيها نحو : بصري و قائمة و رجل ، و الرجل و رجالان ، و الأفعال المزيد فيها ، و ما يتوهم من أن كلاً منها كلمتان تحقيقاً عدتها كلمة واحدة لشدة الامتزاج فاسد ، لأن ياء النسبة و تاء التأنيث و اللام و التنوين و أداتي التثنية و الجمع و لواحق الأفعال كصفات و هيئات

(١) المتوهم الميرزا أبو طالب في حاشيته على « السيوطي » .

لمدخلوها كالحركات و الأعراب فإنّ الكيفيّة و الهيئة كما قد تحصل بالحركات
فكذلك قد تحصل بالحروف ، ألا ترى أنّ هيئة المضارع و اسم الفاعل إنّما انتزعت
من زيادة الحرف على المادة ، و ما حدّدنا به الكلمة أسدّ الحدود و أخصرها . و
قد عرفّتها بعضهم بـ «قول مفرد» زاعماً أنّ القول أقرب إلى الكلمة من اللفظ من حيث
اختصاصه بالمستعمل غفلة عن أنّه أبعد منه من حيث اختصاصه بالجملة أو انصرافه
إليها . فقد اشتهر أنّ محكيّ القول لا يكون إلا جملة ، و قد عرفّتها بعضهم بـ «لفظ
مستقل» دالّ بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منويّ معه كذلك ، و فيه أوّلاً أنّ
اللفظ ينصرف إلى المستقلّ فإنّ همزة أفعل و ألف ضارب و أمثالهما لا تحسب
ألفاظاً بل أجزاءً فلا حاجة إلى تقييده به لا خراجها ، وثانياً أنّه يخرج بدالتنوين
و ياء النسبة و ما شا كلهما ، مع أنّها عندهم كلمات ، إلّا أن يلتزم فيها بما اخترناه ،
و ثالثاً أنّ الدلالة تخصّص بالمرّكبات الاسناديّة و ما بمنزلتها ، إذ هي كون الشيء
بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، و المراد من العلم به في الموردين ،
الكشف التصديقيّ الذي لا يتعلق إلا بالإسناد الذي لا يتحقّق إلا بالإرادة ، ولذا
ذهب المحقّقون إلى أنّ الدلالة تابعة للإرادة ، فالمفردات العارية عن الإسناد ،
عارية عن الدلالة فلا ينعكس الحدّ و رابعاً أنّ الحدّ يعمّ المرّكبات و لا يوجب
تقييد الدالّ بالوضع خروجها منه و لو قلنا : بدلالة هيئتها التّركيبية على كيفيات
النّسب بالمناسبة الدّائمية كما هو التحقيق ، إذ يصدق عليها أنّها دالّة بالوضع
باعتبار أنّ دلالتها على مفاهيمها المرّكبة متسببة عن وضع مفرداتها فلا يطرّد الحدّ
حينئذ . و خامساً أنّ تعميم اللفظ إلى التحقيق و التقديريّ فاسد كما سيظهر لك
إن شاء الله تعالى ، و سادساً أنّ تعميم الكلمة إلى اللفظ و المنويّ معه فاسد أيضاً ،
إذ من الظاهر أنّ الكلمة نوع من اللفظ و قد عرفّتها بعضهم بـ «لفظ وضع لمعنى
مفرد» و فيه أيضاً أوّلاً أنّه يخرج منه المشتقات بتوصيف اللفظ بالوضع لاستقلال
كلّ من مادّتها و هيئتها بالوضع و لم يكن للمجموع منهما وضع آخر ، و لا وضع
الجزئيين وضعاً للمجموع و إلّا لدار ، إذ التّركيب و الجمع بعد وضع الجزئيين فلو

ورد وضعهما على المركب لزم تأخره عن التركيب الذي كان مؤخراً عنه بمرتبة .
 وثانياً أن ذكر الأفراد بعد ذكر الوضع مستدرك لما ظهر لك من ترتب التركيب
 على الوضع . وثالثاً أن وضع الاسم مرآتي فإنه بازاء شيء ، ووضع الحرف
 آلي لأنه لإحداث معنى في الغير فربط الوضع إلى المعنيين مختلف ولا يتكفل
 اللام في إطلاق واحد ربطين مختلفين فلا يعم الحد الاسم والحرف معاً . ورابعاً
 أن التحديد إنما يصح بما يتقوّم به المحدود أو بخاصته التي لا تنفك عنه عقلاً
 لا بما ثبت له في الخارج اتفاقاً ولذا اشتهر أن التعريف للمفهوم بالمفهوم والوضع
 ليس مقوّمًا للكلمة ولا خاصة كذلك له ، إذ لا يقدح في كون الكلمة كلمة
 مناسبة لمعناها ذاتاً كما اختاره الفاضل الرضي في أسماء الأصوات ، واختاره بعض
 المحققين في مطلق الألفاظ اللغوية فما يتقوّم به الكلمة في مصطلحهم إنما هو الاستعمال
 المقابل للإهمال ، سواء كان بالوضع أو بالمناسبة الذاتية . وخامساً أنه لا يشمل
 المنوي مع اللفظ مع دخوله في المحدود عندهم والتكليف في إدخاله في الحد
 بالترام نقل اللفظ في عرف النجاة إلى ما يعم التحقيق والحكمي مع فساد في
 نفسه غير مجد . إذ لو عمه اللفظ يخرج به التوصيف بالوضع ، إذ من الظاهر أن
 المنوي معه هو المعنى وإلا لأطلق عليه اللفظ تحقيقاً ولم يقابل به في الحد السابق
 والتعبير عنه به هو وأنت وأنا ، استعارة كما صرح به المتكلف . ومن المعلوم أن
 المعنى المنوي معه لا يكون موضوعاً لمعنى آخر فلا يندرج في الموضوع وإن قلنا
 باندراج في اللفظ ، و سادساً أن المعنى ما يتعلق به القصد فلا يشمل العين لعدم تعلق
 القصد به ولذا قوبل بالمعنى وقسم الاسم باعتبارهما إلى قسمين : اسم المعنى واسم
 العين . وسابعاً أن المعنى على فرض شموله للمعنى والعين يجعله مقابلاً لللفظ
 يكون مستدركاً بعد ذكر الوضع لأنه لا بد له من الطرفين فذكره يعني عن ذكر
 طرفه العام . وقد تكلف بعضهم ^(١) لجعل المعنى قيداً مخرجاً فقال بعد تعريف
 الوضع بتخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء

(١) المراد به شارح الجامي .

الثاني . و لما كان المعنى مأخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه . قال بعض ^(١) الناظرين في كلامه : و كما أن المعنى مأخوذ في الوضع فكذلك الدال و هو الشيء الأول فلا بد من تجريده عن الوضع عنه أيضاً ليصح إسناد الوضع إلى ضمير اللفظ . ولم يتصد ليبيانه وضوحاً وإنما تصد ليبيان التجريد عن المعنى تنبيهاً على أمر بديع تفرّد به بعد إجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيداً مخرجاً انتهى . وفيه : أولاً أن كون المعنى قيداً توضيحياً لا يمتني على أخذه في مفهوم الوضع حتى يصير بخلوه عنه قيداً مخرجاً ، بل يكفي فيه استلزامه له و استتباعه إيّاه . و ثانياً أن توهم دخول اللفظ و المعنى في الوضع و تجريده عنهما من الخرافات إذ لو كان كذلك لزم أن يكون إحداث الوضع عبارة عن إيجاد التخصيص و طرفيه و صحة إطلاقه على المجموع و إفادته لمعان ستة ، ثلاثة اسمية و هي التخصيص و اللفظ و المعنى ، و ثلاثة حرفية و هي نسبة التخصيص إلى الفاعل قياماً و إلى اللفظ وقوعاً و إلى المعنى كذلك بوضع واحد من دون أن ترجع إلى أمر واحد و عدم كونه من الأمور النسبية القائمة بطرفيها و عدم صحة الاشتقاق منه لعدم دلالة حينئذ على معنى حدتي مع وقوعه منه بجميع تصاريفه و عدم صحة إطلاق الوضع و الموضوع و الموضوع له على التخصيص و طرفيه حقيقة كما هو ظاهر و مجازاً لعدم العلاقة ، و علاقة الكل و الجزء على فرض اعتباره يختص بما إذا كان للكل تركب حقيقي و فساد اللوازم بين ، فهذا غلط عجيب لا تكاد تخصصى مفاسده و لم يستعمله أحد في هذا المعنى حتى غلطاً . كيف ! و عبارة الحد التي استظهره منها صريحة في خلافه لأن المحمول على الوضع هو التخصيص المضاف إلى طرفيه لا التخصيص و طرفاه فهو مناد بأعلى صوته بخروج الطرفين منه . فإن قلت : لعل الغرض أخذ النسبة إليهما في مفهومه لانفسهما فيطابق الحد و يندفع عنه ما أوردت . قلت : أولاً أن أخذ الربط في مفهومه لا يوجب تجريده عن طرفه إذا ذكر معه كما هو ظاهر . و لو قيل : الغرض من التجريد أيضاً تجريده عن

(١) المراد به عمام الدين في حاشيته على شرح الجامي .

النسبة لا الطرف . لأقول : إن ذكر الطرف بعده لا يوجب تجريده عن النسبة إليه كما هو ظاهر أيضاً ، وإلا لزم تجريد الفعل عن إسناد الحدث إلى الفاعل أو المفعول المدلول بهيئته ، إذا ذكر الفاعل أو المفعول معه . و ثانياً أن عبارة الحدث ناطقة بخلافه أيضاً فإن المحمول هو الشخص المضاف ، لا الشخص المضاف إليه ، وإضافته ، والفرق بينهما ظاهر ، وتوهم أن الأول يؤل إلى الثاني في غير محله ، وإلا لزم التكرار في الإضافة . وثالثاً أن أخذ النسبتين فيه غير معقول لأن الدال عليهما إما هيئة الوضع أو مادته أو المجموع ، و الهيئة الواحدة لا تكفل أكثر من نسبة واحدة في إطلاق واحد وإلا لزم محذور استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد ، مع أن الأمر في المقام أظهر لأن الهيئة كالحرف آلة لمرآة ، و عدم حدوث أكثر من حادث واحد بآلة واحدة في إعمال واحد ظاهر بين . و أيضاً نسبة المادة إلى المفعول مترتبة على نسبتها إلى الفاعل فمع تكفلها النسبة المتقدمة حيث فسره بالتخصيص لا يعقل تكفلها النسبة المتأخرة وإن جوازنا إيجادها أكثر من نسبة واحدة ، و أيضاً الهيئة جهة لاستعمال المادة فلو أفادت النسب الثلاثة لزم استعمالها على وجوه مختلفة في استعمال واحد ، و فساده ظاهر غني عن البيان . و أيضاً هيئته لا تجتمع مع هيئة الفعل لاستحالة اجتماع الهيئتين ، فلا يتقعه دلالتها عليها إلا أن يدعى دلالة سائر الهيئات عليها أيضاً ، و فساده في غاية الوضوح .

و أما المادة فلا يعقل دلالتها عليها ، لأنها معان حرفية و هي لا تثبت إلا بالحروف أو ما بمنزلتها ، و هي الهيئات الاشتقاقية أو التركيبية ، و منه يظهر عدم جواز دلالة المجموع عليها . و لما عرفت حد الكلمة ، فاعلم أن الكلام لفظ مفيد و قد مر تفسير اللفظ و أنه منطبق على الصوت المفوظ تحقيقاً كالتطبيق النطق على المنطوق و القول على المقول و الخلق على المخلوق و هكذا مما يتحد فيه الفعل مع المفعول في الخارج لا أنه يطلق عليه تجوذاً أو اصطلاحاً من النجاة كما توهم . كيف ! و هو أمر عرفي يعرفه جميع أهل العرف . و أما المفيد

فهو ما يتَّصف بالإفادة ولا يتَّصف الذات بالمبدء مرتبتان : التلبس الفعلي و
الاقضاء ذاتاً أو جعلاً على وجه يعدّ المبدء صفة من صفاتها بحيث لو جامع الشرط
و لم يكن المحل مشغولاً بالمثل و فقد المانع و المزاحم لا أثر و وجد منه المبدء
فعالاً كما يقال : هذا الدواء نافعٌ ولو لم ينفع ، و هذا الدواء ضارٌّ ولو لم يضر ،
و السَّاء مسهلٌ و لو لم يسهل ، و السمُّ قاتلٌ و لو لم يقتل ، و الشمس مضيئةٌ و
لو لم تضيء ، و الشجرة مثمرةٌ و لو لم تثمر ، وهكذا من الأمثلة و لما كان المقام
من قبيل الثاني ، من حيث أن اللفظ إذا اشتمل على الإسناد التامّ أو بمنزلة
خرج عن حدّ النقص إلى الكمال و وصل مرتبة اقتضاء الإفادة بحيث لو جامع
الشرط و لم يمنعه مانع و لم يكن المحل مشغولاً بالمثل لأفادوا علم فعلاً فسُرت
المفيد ﴿ بما يقتضي العلم بمراد المتكلم ﴾ ثمّ إنتي فسُرت الفائدة بالعلم لأنّ الأثر
المقصود من اللفظ ليس إلّا التصديق و العلم ، و الفائدة في العرف إنّما هو الأثر
المقصود من الشيء و لذا انحصرت فائدة العلم في العمل و فائدة السحاب في المطر
و هكذا بيانه أن المترتب على اللفظ أمران مرتبتان : إحضار المفهوم في الذهن ،
و العلم بمراد المتكلم ، و الأوّل ليس مقصوداً إلّا توطئةً وتبعاً للثاني و لذا قالوا :
الوضع للتركيب و التركيب للدلالة ، فالْمَقْصود بالأصالة إنّما هو العلم والدلالة
و يترتب الأوّل على مجرد الوضع ويتعلّق بنفس المفهوم من دون مدخلية للإرادة
فيه و يترتب الثاني على صدوره من المتكلم العارف بالوضع في مقام الإفادة و
الاستفادة فيتعلّق ابتداءً بمراد المتكلم لا بنفس المفهوم ، ضرورة أن العلم بشيء لا
يوجب العلم بشيء آخر إلّا بعد ملازمتها في الوجود . إمّا بكون أحدهما علّة للآخر
أو باشتراكهما في العلّة ، و الكلام بالنسبة إلى الخارج لا يكون علّة و لا معلولاً
و لا مشتركاً معه في العلّة وإنّما يكون معلولاً عن مراد المتكلم إذا صدر منه في مقام
الإفادة و الاستفادة ضرورة أن الدّاعي على صدور الكلام من المتكلم العارف بالوضع
مقام الإفادة و الاستفادة ليس إلّا إرادته مفهومه فإن كان الكلام خبراً ناظراً إلى
الخارج يدلّ عليه ثانياً بتوسط دلالة على المراد بعد ثبوت ملازمته له ، إمّا بعصمة

المتكلم مطلقاً أو صدقه إذا كان بديهياً لا يتطرق فيه الاشتباه . و إن كان الخارج نظرياً و لم يكن المتكلم معصوماً أو بديهياً و لم يكن صادقاً أو كان الكلام إنشاءً غير ناظر إلى الخارج فلا دلالة له إلا على مراد المتكلم فالمطرد في جميع الموارد هو الدلالة عليه لا على الخارج فلذا فسرنا المفيد بما يقتضي العلم بمراد المتكلم . ثم اعلم أن المفيد أعم من الكلام لثبوته في الدوال الأربع أيضاً فما يتقوّم به هو إنّما هو اقتضاء العلم بمراد الملقّي متكلماً كان أم لا ، فالنفسير بما يقتضي العلم بمراد المتكلم باعتبار أن الكلام في المفيد الذي هو من صنف اللفظ و حيث عرفت أن الإفادة في اللفظ و ما بمنزلة إنّما هو العلم التصديقي المقصود منه دون مجرد إحضار المفهوم و إخطاره ، و أن اقتضاء العلم فرع ثبوت الملازمة في الوجود بين الطرفين ، و أنّه لا يكون بين الكلام و الخارج ملازمة أصلاً ، و أن الملازمة إنّما هي بين الكلام و مراد المتكلم - فقد ظهر لك أنّه يتقوّم بتحقيق قصد الذاتيّ للمتكلّم دون التقييديّ إذ مع عدم تحقيق قصد له لا يكون في البين مراد حتّى تتحقّق الملازمة و مع عدم الذاتيّ منه لا يكون علّة تامة باعثة على صدور الكلام منه بل جزء للعلّة . فإن قلت : اللفظ إذا اشتمل على الإسناد التام مقتض للعلم و موجب له ، غاية الأمر أنّه مع عدم قصد المتكلم لا يترتب عليه العلم من جهة فقد الشرط لا المقتضي ، قلت : اقتضاء الشيء للعلم بشيء آخر يدور مدار الملازمة في الوجود الدائرة مدار العلّية ، و من المعلوم أن الملازمة ، و العلّية منتفية مع عدم قصد بل لا يتحقّق الإسناد بين الكلمات إلا بالقصد ضرورة تفرّع الإسناد على استعمال اللفظ ، و من المعلوم عدم تحقّقه إلا بالقصد فإنّه يقع على وجود مختلفة وأنحاء منشئة و مالم يتعيّن في أحد الوجوه لا يعقل أن يتحقّق ضرورة أن الشيء ما لم يشخص لم يوجد كما أنّه ما لم يوجد لم يتشخص و تعيّن في أحد الوجوه من الفاعليّة و المفعوليّة و الحالّيّة و هكذا من الخصوصيّات إنّما يكون بالقصد ، فالصادر من النائم و السّاعي و نحوهما كلمات مفردة معدودة غير مرتبطة و إن كانت في صورة التراكيب و التّأليف . فما توهّم من تحقّقه

بالإعراب أو ما بمنزله ولو مع عدم القصد في غاية الفساد ، ضرورة أن الإعراب علامة التركيب عند القصد لا مطلقاً فأتضح غاية الاتضاح أن الإفادة تنقوم بالقصد الذاتي فما توجه به بعضهم من عدم اعتبار أصل القصد أو الذاتي منه واضح البطلان كما اتضح أن اعتبار القصد أو الذاتي منه بعد ذكر المفيد مستغنى عنه وإن شئت زيادة التوضيح ، فاعلم أن الإفادة واقتضاء العلم لا تتحقق في المركبات التي لم تقصد النسبة فيها لذاتها لأن عدم قصد ذاتها يوجب صيرورة طرفيها في حكم المفرد فكما أنه من حيث هو يأتي عن اقتضاء العلم فكذلك ما في حكمه وهو المركب الناقص ، توضيحه غاية الايضاح أن العلم التصديقي لا يتعلق إلا بالنسبة ولذا لا يجوز الاقتصار فيه على مفعول واحد وهي إن قصدت لذاتها و لم يجعل أحد طرفيها قيداً للآخر ولا طرفاها قيداً لآخر تكون تامة في عالم المفهوم ومورداً للتصديق والشك ، والعبارة المطابقة لهذا المفهوم المركب تامة في عالم اللفظ ، مقتضية للعلم به . وإن لم تقصد لذاتها وجعل أحد طرفيها قيداً للآخر أو طرفاها قيداً لآخر فهي في حكم العدم لرجوع طرفيها إلى الطرف الواحد حينئذ فمجموع طرفيها كالمفهوم الإفرادي المقيد لا يتعلق به التصديق والعبارة المنبهة عنه ناقصة لا تقتضي العلم أصلاً لرجوع طرفيها إلى الطرف الواحد وهو المفرد المقيد فتمام النسبة يدور مدار قصد ذاتها المقتضي للعلم كما أن نقصها يدور مدار قصدها تبعاً وقيداً بجعل أحد طرفيها قيداً للآخر أو طرفيها قيداً لآخر آخر الآتي عن اقتضاء العلم بالنسبة تكون في الأصل تامة لأن قصد الشيء لذاته متقدّم على قصده لغيره بل مرجعه إلى عدم الثاني فإن قصده لغيره عبارة عن قصد الشيء في نفسه مع ضم قصد زائد إليه فمرجع القصد الذاتي إلى عدم ضم القصد الزائد إليه فتقصانها عرضي ناش من القصد التبعي التقييدي ومن هنا تشعر النسبة الناقصة بالتامة دون العكس ، واشتهر أن الأوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها أوصاف ولا فرق فيما بيننا من عدم مجامعة الإفادة واقتضاء العلم مع عدم قصد النسبة لذاتها بين أن يكون صوغ التركيب فيه على النقص

أصلاً بأن يكون أحد طرفيه قيداً للآخر كالتعريف الإضافي والتوصيفي وأن يكون صوغه على التمام أصلاً بأن لا يكون أحد طرفيه قيداً للآخر وحصل له النقص بالعرض بواسطة صيرورة طرفيه قيداً لأمر آخر كالجملة الوصفية والمضاف إليها وبجملته الشرط والصلة لأن المناط في عدم الإفادة نفس النقص الملازم لعدم القصد لذاته ، فما اعتبره بعضهم من القصد لذاته بعد ذكر المفيد لإخراج الجمل الناقصة كالجمل المذكورة وما شابهها لا وجه لما عرفت من خروجها عن الحد بالمفيد ، ولو عمها لعم الناقص بالذات كغلام زيد وزيد الضارب ، وفساده ظاهر بين ، وما وجهه بعضهم من أن المفيد فاعل الإفادة لا ما يتوقف عليه الإفادة من الفاعل والشرط وهكذا وهو موجود في الجمل المذكورة في غير محله لما ظهر لك من ترتب اقتضاء الإفادة على تمامية النسبة فما لم تتم النسبة فعلاً لا تقتضي الإفادة وإن تمت اقتضاء فإن النقص الفعلي يمنع عن اقتضاء العلم ولو كان عرضياً . فما أفاده سديد في حد نفسه ، لكنه لا يفيد ، وقد ظهر بما بيناه من رجوع القصد لذاته إلى تمامية النسبة وعدم نقصها أنه لا ينافي كون الكلام توطئة لكلام آخر وحيث قد خفي ما حققناه من معنى القصد الذاتي والغيري على جملة واختلط عليهم المقصود وزعموا منافاة القصد الذاتي للتوطئة وأشكل عليهم الأمر في نحو نعم الرجل زيد توطئة لقولك أكرمه فلا بأس لنا ببسط الكلام في المقام على وجه ينكشف به المرام غاية الانكشاف .

فأقول بعون الله تعالى ومشيئته : أن القصد الذاتي قد يقابل بالقصد الغيري التقييدي فمعناه حيث تعلق النظر ببيان النسبة أصالة وتفهم المخاطب إيها من دون أن يجعل أحد طرفيها قيداً للآخر ولا طرفها قيداً لأمر آخر ، فالنسبة حيث تعلق ملحوظة بلحاظها الأصلي الذاتي وتكون تامة في عالم المفهوم ومحلل للتصديق والشك كما أن النسبة اللفظية حيث تعلق في عالم اللفظ وموجبة للعلم والكشف عن النسبة المطابقة لها والقصد الغيري حيث عبارة عن تعلق النظر ببيان النسبة على وجه التقييد والتبعية سواء كان يجعل أحد طرفيها تبعاً وقيداً للآخر كما

هو الحال في التركيب الإضافي والتوصيفي أو بجعل طرفيها تبعاً وقيداً لأمر آخر كما هو الحال في جملة الشرط والصفة والنسبة حيث تدعوى عن حالتها الأصلية من صفة التمامية ولا يكون محلاً للتصديق والشك كما أن النسبة اللفظية حيث تدعوى ناقصة في عالم اللفظ ولا توجب العلم بشيء . توضيح الحال فيه : أن النسبة أمر إضافي لا بد فيه من الطرفين وكل منهما ركن في الطرفية لها واقع في عرض الآخر بحسب الذات فضرورة أحد طرفيه من قيود الطرف الآخر وحدوده وتوابعه بحيث يصير الطرفان طرفاً واحداً وموضوعاً لحكم آخر أو محمولاً له موجبة لخروج النسبة مما كانت عليه أصالة وذاتاً من تعلق النظر بفهميها وكشفها في حد نفسها كما هو ظاهر فنصير ناقصة بعد أن كانت تامة وحيث أن النظر الذاتي الأصيل إلى تفهم النسبة وكشفها ذاتاً إنما يكون عند جهل المخاطب بها كما أن النظر التبعية التقييدي إليها إنما يكون عند علم المخاطب بها اشتهر بينهم أن الأوصاف قبل العلم بها أخبار والأخبار بعد العلم بها أوصاف وصح تقرير النسبة الناقصة على التامة فيقال : ضرب زيد فضربه شديد ويضرب فهو ضارب ، ومن هنا قلنا باشتقاق المصدر من الماضي و اسم الفاعل من المضارع معنى ، وهكذا الأمر في ضرورة طرفي النسبة تبعاً وقيداً لأمر آخر ، إذ كما ينافي تمامية النسبة ضرورة أحد طرفيها من قيود الآخر وحدوده وتوابعه فكذلك ينافيها ضرورة طرفيها من قيود الأمر الآخر وحدوده وتوابعه و كما تنقوم تمامية النسبة ببقاء كل من طرفيها على صفة العرضية والاستقلال فكذلك تنقوم ببقاء طرفيها على صفة الاستقلال وعدم التبعية فإن التبعية والتقييد لا تجتمع مع النظر الأصيل إلى كشف النسبة وتفهمها من دون فرق . بين تعلق التقييد بالطرفين وتعلقه بأحدهما كما هو ظاهر ولا فرق في كون الجملة من توابع أمر آخر وحدوده بين كونها قيداً للنسبة كجملة الشرط حيث أنها قيد للنسبة الواقعة في الجزاء و كونها طرفاً للنسبة الناقصة كمفعولي علمت و كونها قيداً لأحد طرفيها مطلقاً كالجملة الحالية والوصفية والمضاف إليها و جملة الصلة ، كما أنه لا فرق بين

حصول التقييد من الحرف كالشرطيّة و صلة الموصول الحرفي* وحصوله من التركيب كالجمل المذكورة و حيث أنّ الجمل الناقصة كالمركبات الناقصة دائماً في حكم المفرد من حيث عدم استقلالها و جواز وقوعها طرفاً للنسبة أو قيّداً له حكم القوم بأنّ الجمل الناقصة مقدّرة بالمفرد و لها محلّ من الأعراب و هذا معنى قولهم : إنّ صلة الموصول الحرفي* مأوالة بالمصدر لاما توهّمه القاصرون منهم من تأوّلها به حقيقة إذ لا يصحّ حلول المصدر محلّها في كثير من المقامات ، ألا ترى أنّه لا يصحّ حلوله محلّها في قولك : فلان أجلّ من أن يمدح ، و الأخبار أكثر من أن تُحصى ، و هكذا . و التفصيل موكول إلى محله .

فإن قلت : لو كان وقوع الجملة طرفاً للنسبة موجباً للنقص و مانعاً عن التمام لزم عدم جواز تعلّق العلم بمفعوليّه لما بيّنت من عدم تعلّقه إلّا بالنسبة التامة . قلت : العلم إنّما يتعلّق بالمركب التامّ و هو المبتدأ و الخبر . و النقص إنّما يحصل من قبل تعلّقه به فهو بعد التعلّق لاقبله فلم يتعلّق العلم بالناقص وإن صار المتعلّق ناقصاً فنقطن .

و قد يقابل بالقصد الغيري* المقدّمي التوطئي فالمقصود لذاته حيثئذ عبارة عما لم يكن مقدّمة و توطئة لغيره كالتأنيج المقصودة لذاتها و المقصود لغيره عما كان مقدّمة و توطئة لغيره ، سواء كان تاماً كالأقيسة ، أو ناقصاً كالجملة الشرطيّة . ولا شبهة في أنّ المقصود من القصد الذاتيّ* في المقام هو المعنى الأوّل لا الثاني و إلّا لزم خروج الأقيسة و سائر القضايا التي تكون مقدّمات لغيرها عن حدّ الكلام مع دخولها في المحدود بالضرورة ، مع أنّ المعنى الثاني لا يحتمله المقام لأنّ الذاتيّة و التبعيّة بهذا المعنى إنّما يرجعان إلى المعنى اللفظي ، فإنّ قولك : نعم الرّجل زيد لا يكون تبعاً و مقدّمة لقولك أكرمه إلّا في المعنى ضرورة أنّه في مرحلة التركيب مستقلّ و واقع في عرض الآخر و كلامنا في المقام إنّما هو في اللفظ و جهاته فهو بعيد عن المقصد و أجنبيّ عن المطلب و ما يتعلّق بالمقام إنّما هو الذاتيّة و التبعيّة بالمعنى الأوّل لما اتّضح لك من رجوعهما إلى اللفظ و تأثيرهما في تماميّة

التركيب و نقصه فانكشف لك بما بيّناه غاية الانكشاف فساد توهم خروج مثل
نعم الرجل زيد توطئة لا كرامه عن المقصود لذاته ودخوله في المقصود لغيره . و
أعجب منه ما التزم به من تقييد الغير بالكلمة أو ما لإفادة له وحده لاستلزامه صيرورة
الجملة الشرطية كلاماً لخروجها عن المقصود لغيره حينئذ حيث أنّها توطئة لجملة
الجزاء التي تكون مفيدة بنفسها ومقصودة لذاتها ، والعجب أن المحقق الرضي
(قدّه) مع تنبيهه لما بيّناه من أن القصد الذات في المقام في مقابل التقييدي
حيث علل خروج الشرطية عن المقصود لذاته بأنّها قيد في الجزاء حكم بخروج
الجملة التسمية عنه أيضاً لأنّها لتوكيد جواب القسم فإنّ المقسم به بناء على كونه
جملة مشتملة على الإسناد بجعله مبتدأ لخبر محذوف أو متعلقاً بفعل محذوف يكون
تاماً في مرحلة التركيب ولا يكون قيداً في الجواب وإنّما يكون توطئة له فهو
حينئذ كالمنادى حيث لا يكون إلّا توطئة لما بعده مع أنّه صرّح بعد ذلك بأسطر
قليلة أن نحو يا زيد كلام لسدّ يا مسدّ دعوت الإنشائي ، فالتفصيل بينهما كما
صنعه في غير محله ، نعم إن قلنا بعدم اشتمال المقسم به على الإسناد كما هو التحقيق
وأنّ الدالّ على القسم هو أدواته من اللام والباء والواو والتاء ولا حذف في البين
لعدم الحاجة إليه فهو مفرد مرتبط بجوابه على وجه التسمية والتأكيّد ولا يكون
كلاماً لكونه قيداً لجوابه ولكنّه حينئذ لا يكون جملة ومن غرائب الأوهام ما
اشتهر في المقام من خروج الجملة الخبرية عمّا يقصد لذاته وما صدر عن جماعة من
خروج جملة الجزاء عنه أيضاً لاندراجها فيه بالمعنيين فإنّ يضرب في قولك : زيد
يضرب تامة النسبة ولا يكون توطئة لأمر وتوهم أن إسناد يضرب إلى ضمير المبتدأ
ليس مقصوداً بالذات والأصل بل المقصود بالذات إسناده إلى المبتدأ ولما كان
الضمير محصلاً للربط بين الفعل ومبتدأه أسند إليه في غير محله لأنّ الفعل إنّما
يسند قصداً بالذات إلى المنوي الذي يعبر عنه بالضمير كما سيظهر لك تفصيله
إن شاء الله تعالى .

و الاسم الظاهر مقدّمأ كان أو مؤخراً إنّما يؤتى به مفسراً أو مؤكّداً

له فهو توطئة للمنوي " لا المنوي " له و تقديمه عليه لا ينافي وقوعه في مقام التفسير أو التأكيد فلا يكون في البين إسناد آخر غير إسناد الفعل إلى ضميره حتى يكون توطئة له ، و هكذا الأمر في زيد أبوه قائم لما ستعرف تفصيلاً من عدم وقوع الجملة طرفاً للإسناد حتى يصير الإسناد الثابت فيها توطئة له ، و ما ينوهم من تأويلها بالمفرد الصالح للإسناد و هو قائم الأب مثلاً في غير محله لعدم الدليل عليه بل استحالة كما سيظهر لك ، نعم ينتزع ذلك منها و ينفرع عليها لما عرفت من انتزاع النسبة الناقصة عن النسبة التامة و تفرعها عليها و صيرورتها منشأ لانتزاعها منها و تفرعها عليها لا يوجب تأويلها إليها كما هو ظاهر ، فما يسمى مبتدء في لسانهم إنما يكون توطئة لمرجع الضمير لأنه طرف للإسناد كما توهموه . هذا حال الجملة المسمّاة بالخبرية . و أمّا جملة الجزاء فالأمر فيها أظهر لظهور أن تعليق الجزاء على الشرط إنما يؤثر في ضرورة الشرط ناقصاً و قيداً للجزاء و توطئة له لا العكس و إلاّ لزم كون الشرط تاماً و لا ضرورة كل واحد منهما ناقصاً و قيداً للآخر ضرورة اختلاف الطرفين و عدم اتحادهما في الطرفية فإن أحدهما يكون مقيداً و معلقاً و الآخر قيداً و معلقاً عليه ، و لا يجوز أن يؤثر التقييد و التعليق النقص في المعلق و المقيد أيضاً و إلاّ لكان تعليق الكلام على سائر القيود موجباً لنقصه أيضاً إذ لا فرق بين أدوات الشرط و أسمائه و سائر القيود في إفادة التعليق فإن قولك : إن ضربت أو إذا ضربت أضرب . بمنزلة قولك بعد ضربك أو وقت ضربك أضرب . في إفادة أصل التعليق و إن اختلفا في كيفية مع أن تأثيره في الطرفين يوجب نقصهما معاً و عدم كونهما كلاماً لتقص كل منهما حينئذ و عدم ارتباط أحدهما إلى الآخر بإسناد تام حتى يتم به الطرفان ، ضرورة أن الربط الحاصل بينهما إنما هو التعليق و التقييد فظهر أن عدّ الجملتين كلاماً لا يكون إلا لاشتمال أحدهما على الإسناد التام المقصود لذاته .

فإن قلت : مقتضى ذلك عدّ أحدهما كلاماً واحداً دون المجموع .

قلت : عدّ المجموع كلاماً دون الجزاء فقط إنما هو لما كان الاتحاد الحاصل

من الاتصال ، و هكذا الحال في عدم عدد الجملة الخبرية فقط كلاماً ، و سنبين لك تفصيل الحال فيه إن شاء الله تعالى .

و بعد ما ظهر لك أن الإفادة هي الدلالة التصديقية و لا مرتبة أعلى منها للفظ و إنها الأثر المقصود من اللفظ ضرورة أن الغرض من وضع الألفاظ تفهيم المراد والمرام لا مجرد إحضار المفاهيم و إخطارها في الذهن ، و هذا معنى ما قالوا : إن الوضع للتركيب و التركيب للدلالة ، ظهر لك أنه بواسطة اتصافه بها و وصوله إلى درجتها يخرج عن حضيض النقص إلى ذروة الكمال فيتم .

و يلزمه صحة السكوت عليه و الوقوف لديه و الاكتفاء به إذ عدم صحة السكوت إنما يكون من النقصان و ترقب التمام و توقع الكمال فبعد زوال النقصان و حصول الكمال ينتفي الترقب والانتظار فيحق الوقوف ويحسن السكوت ، و بهذا البيان يتبين لك أمور : **الاول** تفسير المفيد بما يصح السكوت عليه و ما يحسن السكوت عليه و ما يصح الاكتفاء به راجع إلى أمر واحد وتفسير بالآزم و تنبيه منهم على كفاية الاقتضاء في تحقق الاتصاف و عدم اعتبار الفعلية فيه لا أن لهم اصطلاحاً في المفيد كما قد يسبق إلى الوهم . **الثاني** أن تفسيره بما فسّر في كمال الصحة و نهاية الجودة ، فما قيل من أن فيه تكلفاً غلطاً واضح .

الثالث فساد ما استشكله بعضهم من أن المراد إن كان صحة السكوت على المفهم عن جميع ما يتعلق به لا يصدق التعريف على «لفظ مفيد» موجود ، بل كاد أن يكون المفيد ممّا لا فرد له أصلاً لأن متعلقات المفهم كاد أن تكون غير متناهية و حسن السكوت عنها موقوف على ذكرها وإن كان صحة السكوت عن بعض ما يتعلق به يصدق على كل قول تكلم به مفيداً أم لا لحسن السكوت على زيد مثلاً عن ذكر صفته و نحوها ممّا لا يتقوّم به الإفادة ، لما ظهر لك من أن المراد صحة القيام عليه والوقوف لديه بواسطة خروجه عن حدّ النقص لا الاستغناء به عما يتعلق به ، فإن الاكتفاء و السكوت قد يستعمل بمعنى الاستغناء فيلزمه طرفان ، وقد يستعمل بمعنى الوقوف و القيام فلا يلزمه طرف آخر فلا يكون حينئذ في البين مستغنى عنه حتى يسأل عنه

و يردّد أمره بين أمرين و لو تنزّلنا عنه لنقول : إنّه يصحّ الاستغناء بالمفهم بعد بلوغه حدّ الدلالة و الإفادة عن جميع ما يتعلّق به بمعنى أنّه لا يفتقر إليه في تحقيق الإفادة لاستكمالها بدون صحّة السكوت عن جميع المتعلّقات لا تتوقف على ذكرها و حضورها في الذّهن تفصيلاً كما هو ظاهر . الرابع أنّه لا فاعل للسكوت في المقام لأنّ المصدر إنّما يسند إلى الفاعل إذا تعلّق الغرض ببيان الحدث المسند إليه ، و أمّا إذا تعلّق النّظر ببيان نفس الحدث فلا ، و قد ظهر لك أنّ حسن الوقوف و صحّة السكوت كناية عن اقتضاء العلم كفاية اللّازم عن ملزومه ، و من الظّاهر الواضح أنّ اللّازم له حسن الوقوف و صحّة السكوت مع قطع النّظر عن إسناده إلى المتكلّم أو المخاطب أو كليهما ، ضرورة أنّه لا دخل للسّاكت والواقف في هذا الحكم أصلاً ، و يظهر لك غاية الظّهور بالنّظر إلى مقابله و هو ما لا يصحّ السكوت عليه ، فكما أنّه لا نظر فيه إلى المتكلّم أو المخاطب فكذلك فيما يصحّ السكوت عليه فلا مجال للاختلاف في فاعله ، مع أنّنا لو فرضنا أنّ له فاعلاً فالواجب جعله مبهماً أعمّ من الجميع كما يناسبه الحذف لكفاية صحّة سكوت أحدهما عليه لا على التّعيين في تحقيق الإفادة و إن انفكّت عن صحّة سكوت الآخر مع أنّه لا تنفكّ صحّة سكوت أحدهما من صحّة سكوت الآخر ضرورة أنّه إذا بلغ اللفظ مرتبة الإفادة و الدلالة صحّ السكوت عليه من كليهما و توهّم اختلاف صحّة السكوت باختلاف غرضهما في كيفة الإفادة والاستفادة و هم لأنّ اختلاف الغرض إنّما يوجب الاختلاف في نفس السكوت لا في صحّته و حسنه المعلوم عن تحقيق الإفادة و الدلالة ، فظهر أنّه لا مجال للاختلاف في فاعله من وجوه ثلاثة ، هذا كلّ إذا فسرنا السكوت في المقام بالوقوف و الاكتفاء كما هو التحقيق ، و أمّا إذا فسرناه بما يقابل التكلّم كما يظهر من بعض فيختصّ بالمتكلّم لأنّ السكوت إذا تعدّى بكلمة على فهو للمتكلّم ، و أمّا المخاطب فهو ساكت عن الكلام ، فلا تنحصر العبارة حينئذٍ إلّا وجهاً واحداً فلا مجال للاختلاف أيضاً . الخامس لزوم صحّة السكوت للمفيد دائماً بل بالضرورة لما ظهر لك من ملازمة الإفادة لحسن الوقوف و صحّة

السكوت . فما قيل من أن الغرض منه الحسن الفعلي " المقابل للإمكان بمعنى ثبوته له وقتاً ما في غير محله و كأنه أدار حسن الوقوف و صحة السكوت مدار غرض المتكلم و غفل عن أن الدائر مدار غرضه هو نفس السكوت لا صحته ، ضرورة أن اللفظ متى خرج عن حد النقص يصير أهلاً للوقوف و محلاً للسكوت تعلق به غرض المتكلم أم لا و ليس لصحة السكوت على اللفظ معنى غير ضرورته محلاً له .

السادس أن القضايا المعلومة - سواء لم يجهلها أحد أم لم يكن كذلك - كلام لاتصافها بالإفادة و اقتضاءها العلم و لا يتدح فيه عدم حصول الاستفادة منها لعدم خفاء مضمونها ، لما ظهر لك من مجامعة المقتضي مع اشتغال المحل بالمثل الموجب لعدم ظهور أثره فيه ، و لا يتوهم متوهم أنه استقر اصطلاحهم على خروجها منه لأن كثيراً منهم لم يخرجوها منه والمخرج علة الخروج بعدم الإفادة لا بالاصطلاح مع أن قواعد التركيب و الإعراب تجري فيها كما تجري في القضايا المجهولة فلا وجه للتفرقة بينهما فالاصطلاح لو وقع مع أنه لم يقع لوقوع الاختلاف غلط لا وجه له ، ثم إن توهم الخروج إنما هو فيما لا يجهله أحد و أما في مطلق ما علمه المخاطب كما يظهر من بعض فأوضح فساداً لاستلزامه اتصاف الكلام الواحد بطرفي النقيض لاستفادة شخص منه و عدم استفادة الآخر منه .

﴿والمعلوم إنما يكون مركباً إسنادياً خبرياً﴾ إذ العلم التصديقي لا يتعلق إلا به ﴿والمقتضى للعلم به﴾ قد يطابقه ﴿في الأوصاف الثلاثة﴾ كزبد قائم و نحوه ﴿فبدل﴾ عليه مطابقة و لا ينافي ذلك دلالة على القضية الذهنية وهو مراد المتكلم أو لا و عليه ثانياً بتوسط ملازمة المراد له مع غصمة المتكلم مطلقاً أو صدقه إذا كان بديهياً لاتحاده مع المراد و انطباقه عليه ﴿و قد يفارقه في الأول﴾ أي التركيب ﴿كالأفعال الدالة ببيئاتها الاشتقاقية على إسناد الحدث إلى الفاعل فتدل على أحد طرفيه﴾ أي المركب الإسنادي " الخبري " و هو الحدث بمادتها ﴿تضمناً و على الآخر﴾ و هو الفاعل تبعاً و ﴿التزاماً﴾ للإسناد المدلول عليه ببيئتها و لا فرق فيما بيئناه بين أنواع الفعل الماضي والمضارع والأمر وصيغها

غائبة و مخاطبة و متكلمة ، مفردة و مثناة و مجموعة ، فإنَّ هيئة الفعل مطلقاً تدلُّ على الإسناد النام اقتضاءً فجميع أنواع الفعل بجميع صيغها متضمنة بالإفادة و مقتضية لها ما لم تعرضها جهة طارية موجبة لنقض نسبتها و لا يقدح فيه إبهام الفاعل في بعض تصاريفه لعدم منافاته لتعامية الإسناد المقتضية للعلم و الإفادة و إلا ازم أن لا يكون ضرب الضارب و نحوه كلاماً مع أنه لا كلام في كونه كلاماً فما في «التصريح» من أن شرط حصول الفائدة مع الفعل و الضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمّى كلاماً على الأصح في غير محله و قد يفارقه في الأخيرين أي الإسناد كالمنادي و التحذير والإغراء فإنها عارية عن الإسناد اللفظي و الاخبار كالأينشاعات مركبة كانت كانت طالق أم مفردة كضرب فتدلُّ أي الكلمات العارية عن الإسناد اللفظي الدالة على الإسناد الذّهني و الإنشاءات عليه أي على المفهوم الخبري التزاماً و قد واقفنا القوم في الثالث أي المفارقة في الاخبار فلم يوجب أحد منهم المطابقة بينهما في الخبرية و خالفونا في الأولين أي التركيب و الإسناد فأوجبوا مطابقتها أي الكلام للمدلول والمعلوم وهو المركب الإسنادي الخبري فبهما أي في التركيب و الإسناد فتكلفوا و تعسفوا من جهة التزامهم بوجوب المطابقة فبهما لتصحيح الإسناد في التحذير و الإغراء بتقدير الفعل المناسب لهما من احذرك و اتق واجتنب وحافظ و ارم وما شاكلها و في المنادي بتقدير حرف النداء و جملة بمنزلة الفعل و هو أدعو و لتصحيح التركيب في الأفعال بجمعها مركبة مع فواعلها أسماء ظاهرة نحو ضرب زيد أو ضمائر متصلة بارزة نحو ضربت أو ضمائر متصلة مستترة نحو اضرب و غفلوا عن أن المطابقة بين الدليل و المدلول والمفيد و المفاد غير لازمة و أن اقتضاء العلم و الإفادة لا يتوقف على اجتماع الأوصاف الثلاثة في اللفظ و أن التحذير و الإغراء و النداء كالاستفهام و الاخبار و الابتداء و الخبرية أنحاء لاستعمال الكلمة فهي خصوصيات في التلفظ و معان حرفية آليّة لا استقلالية

غاية الأمر أن بعض الخصوصيات مما وضع له الحرف كالتداء والاستفهام فيستفاد من أن الحرف مرّة و من خصوصية الاستعمال تارة و كثير منها مما لم يوضع لها حرف ﴿ فلا تقول إلى معان فعلية ﴾ فتوهم تقدير الفعل أو الحرف و جعل المقام دليلاً على الحذف و التقدير في غير محله بل سيظهر لك إن شاء الله تعالى فساد توهم التقدير في جميع الموارد . و أمّا جعل يا بمنزلة الفعل فأفسد لأنه لو كان بمنزلة لصح قولك : أنا يا زيد كما يصح قولك أنا أدعو زيدا و لزم أن يكون فعلاً لا حرفاً مع أن دعوت ناظر إلى تحقق الدعوة من المتكلم نظراً استقلالياً و لا نظر في الحرف إلى المتكلم أصلاً و بالجملة فكما لا يضر مخالفة الدليل لدلوله في الأخبار فكذا لا يضر مخالفته معه في الإسناد و لا دليل على لزوم المطابقة حتى يجب ارتكاب تلك التكاليف و التعسفات هذا و أمّا توهم التركيب في الفعل فأظهر فساداً ﴿ فإن مرجع استتار الضمير إلى دلالة الفعل على الفاعل ﴾ المعبر عنه بالمنوي معه ﴿ إنزاماً ﴾ توضيح الأمر فيه أن الفعل لما اشتمل على الهيئة الدالة على إسناد الحدث إلى الذات دلّ على الذات من قبل دلالة على الإسناد إليه فهو بافراده يدلّ على أطراف ثلاثة : الحدث لمادته و الإسناد لهيئته و الذات تبعاً و استلزاماً من قبل الإسناد المستتبع لها فهي كالحدث و الإسناد واقعة في طرف المفهوم و إنما عبر عنها بالضمير استعارة من جهة شباهته به من حيث الإبهام و التعيين و عن كيفية ثبوتها من قبل اللفظ و دلالة عليها بالاستتار و الاستكان من جهة فهمها منه تبعاً و استلزاماً من دون أن تدلّ عليها كلمة أصالة و استقلالاً فلا يجوز تركبها مع الفعل لاستحالة تركيب اللفظ مع المعنى المستفاد منه و لو جاز تركبها معه لجاز تركبها مع الحدث المفهوم منه مع أن وقوع المستتر في طرف المدلول والمفاد يمنع من وقوعه في طرف الدالّ و المفيد لاستحالة اتحاد الدالّ مع المدلول والمفيد مع المفاد كما هو ظاهر فاتضح غاية الاتّضح فساد ما توهموه من كون الفعل كلاماً بلحاظ تركبها مع فاعله المستتر فيه و من هنا ظهر أمور :

الاول فساد ما اصطالحوا عليه من إطلاق الكلمة على المستتر لكونه في حكمها

من حيث وقوعه طرفاً للإسناد و سائر الأحكام اللفظية لما عرفت من عدم وقوعه طرفاً للتركيب والإسناد اللفظي لاستحالته ووقوعه طرفاً للإسناد المعنوي لا يوجب شباهته باللفظ وصورته كلمة حكمية وإلا جرى ذلك في جميع المعاني. ﴿والتاني أنه﴾ أي الاستتار ﴿مقوم للفعل﴾ ضرورة تقوّمه بالهيئة الاشتقاقية الدالة على الإسناد الحدوثي المستتب للفاعل وهو الذي حدث عنه الحدث فهو أبداً ينبت عن حدث عن ذات كما أنبأ عنه كلام الإمام عليه السلام حيث عرفّه بما أنبأ عن حركة المسمى ﴿فالظاهر أو البارز﴾ المذكور ﴿مفسّر للمستتر أو مؤكّد له فتركيبه مع الفعل﴾ إنّما هو تركيب ﴿تفسيري﴾ أو تأكيدي والتركيب الإسنادي بينه وبين الاسم ﴿الظاهر أو الضمير﴾ البارز غير متصور ﴿إذ لو أسند الفعل ثانياً استقلالاً بالهيئة التركيبية لزم التكرّر في الحدوث مع أنّ الهيئة التركيبية إنّما تفيد الاتحاد لا الحدوث ولا اتحاد بين الفعل و الاسم الظاهر كما هو ظاهر﴾ على أنّ لواحق الأفعال إنّما هي حروف مبيّنة لكيفية النسبة لاضمائر ﴿متصلة﴾ بارزه ﴿كما سيجيء في محله إن شاء الله تعالى و من العجب تفصيلهم بين إضرب أنت و ضرب زيد بالحكم بكون الضمير المنفصل تأكيداً للمستتر في الأوّل وبضرورة المستتر ظاهراً في الثاني مع عدم الفرق بينهما في فهم المسند إليه منهما إلّا في الإبهام و التبعين و أعجب منه التفصيل في الاستتار بين تقدّم الظاهر على الفعل و تأخّره عنه في الفعل الغائب و قد تبين لك ممّا بيّناه من أنّ مرجع استتار الضمير إلى فهم المسند إليه تبعاً للإسناد أنّه يختصّ بالهيئة الاشتقاقية الطارئة على أحد طرفي الإسناد أمّا الهيئة التركيبية القائمة بالطرفين فلا يعقل معها الاستتار و منه نبين فساد توهم الاستتار في الأخبار المشتقة ضرورة أنّ الإسناد فيها إنّما يحصل من قبل التركيبي المتحقق بين اللفظين فهو معلول عنه قائم بما قام بهو من اللفظين المذكورين فلا يعقل استتار أحد الطرفين في الآخر فالأخبار المشتقة والجوامد على حدّ واحد في عدم تحمّل الضمير ، نعم لو قلنا بحصول الإسناد من قبل الإعراب الطاري على أحد الطرفين يتعيّن القول بالاستتار وتحمّل الضمير في الأخبار مطلقاً جامدة و مشقة كما نسب

إلى الكوفيين و لكن "التحقيق أن" الإعراب علامة لا آلة و لذا يثبت الإسناد بين المبنيين كهذا هو ، و كيف كان فالتفصيل بين الجامد والمشتق في الاستتار كما عن الأكثر في غير محله لأنه إن ثبت فمن قبل الإسناد الخبري "الجاري فيهما فلا تختص" به المشتق ، و أما الاستتار الآتي من قبل هيئته الاشتقاقية فلا يختص بحال كونه خبراً ، وقد تبين بما بيئناه سرُّ عدم جواز استتار ضمير النصب في الفعل لأنَّ الهيئة الفعلية إنما تدلُّ على إسناد الحدث إلى الفاعل أو نائبه ، و أما النسبة إلى المفعول فإنَّما تحصل من طرف التركيب ﴿و﴾ اعلم أنَّ ﴿﴾ للكلام مراتب متفاوتة باختلاف مراتب الإفادة ﴿تجمعها مراتب ثلاث :

الأولى الخارجة عن حدِّ النقص البالغة درجة التمام ، والعليا المشتملة عليها و على جميع القيود ، والوسطى المتوسطة بينهما المترتبة على مراتب شتى ﴿فلا ينحصر فيما حصر﴾ تأليفه ﴿فيه﴾ من المسندين فقط لعدم انحصار الإفادة فيهما وما يتوهم من أنَّ الإفادة و اقتضاء العلم تدور مدار الإسناد التام ولا إسناد في القيود و المتعلقةات فلا إفادة فيها بوجه حتى يصير المجموع منها و من المسندين منبداً في غير محله لأنَّ الخلو عن الإسناد إنما يمنع من الاستقلال بالإفادة لا منها و لو باعتبار الانضمام إلى المسندين كما هو ظاهر و منه يظهر أنَّ ما ذكره ابن هشام في بعض كتبه من حصر صور تأليف الكلام في ستة : اسمان و فعل واسم و فعل واسمان و فعل و ثلاثة أسماء و فعل وأربعة أسماء وجملة القسم وجوابه و جملة الشرط و جزاؤه . فاسد أيضاً لعدم انحصار مراتب الإفادة فيما ذكره كما هو ظاهر ، وإن أراد حصر صور التأليف التام فيما ذكره فهو أظهر فساداً ، ضرورة أنَّ التأليف التام لا يكون إلا بالإسناد التام وهو لا يقوم بما فوق الكلمتين و قد ظهر لك بما بيئناه أنَّهُ لا مجال للنزاع في أنَّ نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام أو المسندان فقط ﴿لنتحقق الإفادة فيهما و في المجموع فالمسندان كلام كما أنَّ المجموع كلام فما توهمه بعض من سقوط المسندين عن الكلامية حينئذ لتعلق الغرض بالمجموع في غير محله لأنَّ تعلق الغرض بالمجموع لا يمنع من إفادة المسندين اقتضاء و لا فعلاً كما هو ظاهر و عدم تعلق

الغرض بالمُسندين فقط لا يرجع إلى عدم تعلُّق القصد بهما بل إلى تعلُّق القصد بهما و
بمنعَلَقَاتهما نعم لا يعدُّ المُسندان فقط في المثال المذكور كلاماً بل يعدُّ المجموع كلاماً
واحداً للاتِّحاد الحاصل من الاتِّصال فإنَّه سبب الاتِّحاد و رافع التَّعدد في جميع
الموارد ألا ترى أنَّ القطرات المنفصلة مياه متعدِّدة وإذا اجتمعت واتَّصلت اتَّحد الماء و
لا يكون إلّا ماء واحداً فاتَّصال القيود بطرفي الإسناد لا يخرجهما عن الكلاميّة و
إنَّما يوجب الاتِّحاد و صيرورة المجموع كلاماً واحداً فتقطُن و تنبّه و لقد نبّهتكَ
على أصل شريف و أساس قويّم فلا تكن عنه من الغافلين و الحمد لله ربّ العالمين .
وما حدّدنا به الكلام أسدُّ الحدود وأخصرها وسائر الحدود لا تخلو عن فساد
و قصور ، فقد عرّفه بعضهم بلفظ مقيد بالإسناد وقد عرفت أنَّه مع عدم الاحتياج إلى
ضمِّ الإسناد يخلُّ بالحدِّ لثبوت الكلام مع عدمه ، وقد عرّفه بعضهم بما ترَكَّب من
كلمتين بالإسناد و هو فاسد من وجوه : **الاول** أخذ التَّركيب في الحدِّ لما عرفت
من وقوعه مفرداً كالفعل . و **الثاني** تقييد التَّركيب بالكلمتين لتحقيق التَّركيب
التَّام المفيد بين المهمل و المستعمل كدين مقلوب « زيد » و بين الجملة و الكلمة
كلاحول و لا قوَّة إلّا بالله كنز من كنوز الجنّة . و **الثالث** عدم انحصار الكلام
في المرَكَّب التَّام المتحقّق بين الكلمتين لما ظهر لك من عدم خروج القيود و المنعَلقات
عنه . و **الرابع** قصر الحدِّ على الإسناد لثبوته مع عدم الإفادة فإنَّه النسبة التَّامة
الاقتضائيّة المجامعة للنقص الفعليّ الذي لا يفيد و لا يقتضي العلم كالإسناد الذي
في جملة الشَّرط و الصَّلَة ، فالأزْم حينئذ تقييده بالمقصود لذاته كما قيّده به بعضهم
و قد عرّفه بعضهم بما تضمّن بكلمتين بالإسناد و هو مثل سابقه إلّا في عدم حصره
الكلام في الكلمتين وقد تنبّه بعضهم لبعض ما أوردناه على الحدِّ من تحقيق التَّركيب
و الإسناد بين المهمل و المستعمل و الجملة و الكلمة ممثلاً للأخير بنحو زيد أبوه
قائمٌ و قام أبوه وقائمٌ أبوه فرام الدَّفْع وجعل الكلمة أعمّ من الحقيقيّة والحكميّة
و قال : المهمل في حكم هذا اللفظ لجوازه وقوعه موقعه . و الخبر في المثال المزبور
في حكم قائم الأب لتأوُّله به وهو تعسّف واضح ضرورة أنَّ المهمل لا يقع موضوعاً

و طرفاً للإسناد إلا إذا كان الحكم ثابتاً على نفس اللفظ مع قطع النظر عن المعنى و في هذا الحال لا يتفاوت الحال بالوضع والإهمال بل قد يكون الإهمال مقوّماً للإسناد كجسق مهمل فالمعنى لجعله في حكم الموضوع تصحيحاً للإسناد والتسريب مع أن جواز وضع الموضوع موضع المهمل لو أوجب صيرورته في حكمه لا أوجب صيرورة الموضوع في حكمه أيضاً لجواز العكس و أمّا تأويل أبوه قائم ونحوه بقائم الأب فكذلك لا وجه له أيضاً لأنهما نحوان من التسريب وسنخان منه فإن نسبة قائم إلى الأب ناقصة و إلى أبوه تامة فلا يرجع أحدهما إلى الآخر . فإن قلت : كل إسناد صالح لصيرورته ناقصاً بالعارض كما في جملة الشرط والصلة ونحوهما فلأمانع من رجوعه إلى النقص بجعل الجملة خبراً . قلت : الإسناد إنما يصير ناقصاً بصيرورة طرفيه قيداً لأمر آخر و الجملة لا تصير قيداً للمبتداء بجعلها خبراً عنه حتى يصير ناقصاً وإلا لزم صيرورة جملة زيد أبوه قائم ناقصة غير تامة . والتحقيق أن «زيد» في الأمثلة المذكورة توطئة لمراجع الضمير و رفعه لا يكون على المبتدائية كما سيجيء تحقيقه في محله إن شاء الله تعالى ، وقد يتوهم أن «دين» في المثال المزبور اسم لنوعه و من هنا صح وقوعه مسنداً إليه و هكذا الأمر في «لاحول ولا قوة إلا بالله» ونحوه .

و فيه : أولاً أن الحكم الثابت لنفس اللفظ لا يتحد فيه الإهمال حتى يستدل به على خروجه عن الإهمال ، و ثانياً أنه لو كان اسماً لنوعه لزم اتحاد الاسم ومسماه ، لأن الاسم هو النوع أيضاً ضرورة أن التسمية لو تحققت في اللفظ فإنما تتعلق بنوع اللفظ لا بشخص خاص منه و لو فرض تعلقها بشخص اللفظ لزم اتحادهما أيضاً لدخول الشخص في النوع أيضاً ، و من هنا ظهر الأمر في الجمل الواقعة مسنداً إليها و أنها تقع طرفاً للإسناد باعتبار لفظها .

ثم أعلم أن ما أوردناه في المقام و في حد الكلمة من النقص في الطرد و العكس فهو على مذاق القوم من التدقيق في طرد الحدود وعكسها و إلا فالتحقيق أن هذه التعاريف شبه التعاريف اللفظية لا يتعلق الغرض بالكشف بها إلا في الجملة

فيندفع حينئذ غالب النقوض فإلحاجة إلى ارتكاب تلك التعتقات الفاضحة و
التكلفات الباردة لدفع النقوض و تصحيح الرؤوم و مع ذلك كله فأجود الحدود
ما بيناه و قد يتوهم أن فيه قصوراً من حيث جعل اللفظ جنساً لأن الكلام مركب
من اللفظ و الهيئة التركيبية من حيث أن الإفادة قائمة بهما و هو وهم ضرورة
أن الكلام من مقولة اللفظ و الإفادة قائمة باللفظ الخاص لا باللفظ و خصوصيته
بأن تكون في عرضه .

و إذ قد عرفت الكلام فاعلم أنه قد يكون مفرداً سواء كان مشتقاً
على الإسناد كالفعل أم لا كالمنادى و التحذير و الإغراء و نحوها و مركباً من
اسمين نحو زيد قائم و زيد في الدار و لا يقع الحرف و الفعل طرفاً للتركيب و
التأليف . أما الحرف فلا أنه آلة التركيب و أداة التأليف فيستحيل طرؤ مطلق
التركيب عليه ، و أما الفعل فلما عرفت من استحالة تركيب الاسم الظاهر معه وأنه
مفسر للمستتر أو مؤكّد له فالتركيب الإسنادي المتحقق به ركنا الكلام كما
هو المقصود في المقام يختص به الاسم و أما سائر أنحاء التركيب فتجري فيه و في
الفعل معاً ثم إن ما ذكرناه إنما هو بالنظر إلى المعنى الحرفي و الفعلية و أما
إذا أريد من الحرف و الفعل نفس اللفظ كقولك «من» حرف و «ضرب» فعل ماض فلا
مانع من وقوعهما طرفين للتركيب و الإسناد و توهم صيرورتها حينئذ اسمين لمن
الحرفي و ضرب الفعلية ، و لذا صح وقوعهما مسنداً إليهما مع اختصاصه بالاسم في
غير محله لأن الإسناد إليه من خواص الاسم بالنظر إلى معناه ، يعني أن الكلمة
إذا استعملت في معناها فالمستحق للإخبار عنها من بين الكلمات المستعملة هو الاسم
فقط ، و أما بالنظر إلى نفس اللفظ فالجميع على حد سواء لعدم الفرق بين أقسامها
من هذه الجهة مع أنه كرر على ما فر منه لرجوع الاخبار عنهما إلى الاخبار عن
الفعل و الحرف ضرورة أن الاخبار عنهما حينئذ باعتبار مسمّاهما و المفروض أن
مسمّاهما حينئذ من الحرفي و ضرب الفعلية و إلا لم يخبر الاخبار عنهما بالحرفية
و الفعلية ، و الحاصل أنه لا مانع في اللفظي حد نفسه من قبول الإسناد و التركيب

كما هو ظاهر و إنما يمنع منه المعنى الحرفي و الفعلي و حيث أن التركيب غالباً إنما هو بالنظر إلى المعاني خصصوا الإسناد إليه بالاسم و نقوه عن الفعل و الحرف اعتماداً على الغلبة كما هو طريقة المألوقة فتوهم منه من لا خبرة له الإطلاق على سبيل الحقيقة فصنع ما صنع و وقع فيما وقع .

و اعلم أن القوم قسموا الكلام إلى ملفوظ و مقدر ، و المقدّر إلى ما قدر جزءه و إلى ما قدر أحد جزئيه و اشتهر التمثيل للأول بالجملة المقدّرة بعد « نعم » في جواب القائل : أريد قائم . و الثاني بقولك « زيد » مجيباً لمن قال من جاءك . و التحقيق أنه لا يكون إلا ملفوظاً و مرجع التقدير إلى الاكتفاء بدلالة الحال أو المقال على المدلول عن الكلام لا إلى تقديره تحقيقاً بدلالة الدليل عليه حالاً أو مقالاً ، توضيح الحال أنه لا يجوز الحذف و التقدير إلا بدليل حالي أو مقالي و هما كالأشارة و الخط و سائر الدّوال إنما يدلان على المفهوم لا على اللفظ الدّال عليه ، ضرورة أن هيئة السفر إنما تدل على مفهومه لا على لفظ تسافر ، و أريد قائم إنما يدل على المفهوم لا على قول آخر مماثل له فيما كالأشارة في عرض اللفظ من حيث الدلالة فتوهم التقدير في الموردين كتوهمه في مورد الإشارة باطل مع أنه لو سلم دلالتها على اللفظ ابتداءً لا يوجب التقدير أيضاً لأنهما حينئذ كالخط حيث يكشف عن اللفظ أولاً و عن المفهوم ثانياً و مع ذلك لم يحكموا فيه بالتقدير .

فإن قلت : الدّاعي على تقدير الكلمة أو الكلام مراعاة القواعد اللفظية فإن قولك زيد في جواب قول القائل « من قام » مرفوع إمّا على الفاعلية أو على المبتدائية فلا بد من تقدير الفعل أو الخبر وقولك « نعم » في جواب أريد قائم حرف تصديق و لا بد له من ضمنية و لا يمكن ضمّه إلى الجملة السابقة عليه و إلا لزم استعمالها على وجهين مختلفين التصديق و الاستفهام و هو أظهر فساداً من استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد مع أن لفظة نعم لا تقع إلا في صدر الكلام فلا تفيد التصديق في الجملة السابقة ، على أن استعمالها قد تم بفراق التكلم منها فلا يعقل استعمالها على

وجه آخر لو فرض جواز استعمالها على الوجهين المختلفين ابتداءً . قلت : الحروف إنما وضعت لإحداث معنى في غيره لفظاً كان أم ما بمنزلته فكلمة « نعم » إنما تحدث التصديق في القضية لفظية كانت أم مshareية أم حالية أم مقالية ، وحيث إن المقال أحضر النسبة اكتفي به عن محضر آخر والتي بكلمة نعم بيّنة لكيفية النسبة الحاضرة عنده وهكذا الأمر في المثال الأول فإن المسند إليه لابد له من مسند به لفظاً كان أم ما بمنزلته ولا يختص اللفظ به حتى يجب التقدير فالتضح غاية الاتضح فساد جعل المقدّر قسماً من الكلام بل جعل الملفوظ قسماً منه أيضاً لانحصار الكلام فيه ، وقد ظهر أيضاً فساد تقسيم الكلام إلى ما يجب ذكره وما يجب تقديره وما يجوز فيه الأمران كما ظهر أيضاً فساد ما ذهب إليه بعضهم من كون نعم كلاماً لا فادته مفاد الجملة من حيث قيامه مقامها لما ظهر لك من أن الإفادة إنما حصلت من اقترانه بالمقال فحالته مقروناً باللفظ ومنه يظهر أن الكلام المذكور بعده مؤكّد لما يسمى مقدّراً وهو المدلول عليه بالدليل المقالي لا أنه يخرج به عن التقدير و يصير ملفوظاً .

و إذ قد عرفت الكلمة والكلام فاعرف أن الجملة ما تضمّن لفظين بالإسناد إثباتاً أو نفيّاً وهو في مصطلحهم ما يتم اقتضاءً وإن كان ناقصاً كالنسبة الواقعة في جملة الشرط والصلة والجملة الوصفية وحيث خفي ما حققناه على أكثرهم اضطربت كلماتهم في المقام فمنهم من فسّره بالنسبة التامة الفعلية ، وزعم أن إطلاق الجملة على الجمل المذكورة إطلاق مجازي من باب إطلاق الشيء على ما كان عليه غفلة عن أن الكون السابق لا يؤثر في اللاحق ولا يصح الاستعمال والإلصاق إطلاق الكلام عليها أيضاً . ومنهم من فسّره بها أيضاً وقال : المقصود اشتغال المرتب عليها حالاً أو أصلاً ومنهم من فسّره بمطلق النسبة تامة كانت أم ناقصة غفلة عن أنه يعم النسب الناقصة التقييدية فيلزم حينئذ صيرورة غلام زيد ونحوه جملة وكيف كان فاعتبار الإسناد فيها إنما هو بحسب اصطلاحهم ، وأمّا اعتبار تضمّن اللفظين فهو بحسب أصل اللغة فإن أقرب التعبيرات إليها الجمع والضمّ ومن هنا فسّرها في

« القاموس » بجماعة الشيء و من هذا الباب أجهلت الحساب أي جمعته ورددته من التفصيل إلى الإجمال و منه أيضاً إطلاق الجمل على خلاف البين فإنّ الكلام إنّما يجعل لجمع الاحتمالات فيه بحيث لا ينبغي المراد منها كما أنّه إنّما يبين لعدم جمع الاحتمالات فيه فظهر أنّ المفرد لم يكن جملة لعدم كونه جماعة من اللفظ نعم هو جملة باعتبار كونه جماعة من الحروف . ثمّ إنني عبّرت بالتضمّن دون التركيب و التأليف تنبيهاً على عدم انحصار الجملة فيما تركّب من لفظين و تألف منهما ، و اخترت لفظين على كلمتين تنبيهاً على جواز وقوع التركيب بين المهمل و المستعمل كدين مقلوب زيد و توهّم أوّله إلى المستعمل قد ظهر لك فساد و لا ينافي وقوع المهمل مورداً للتركيب جعل موضوع الفنّ الموضوع لأنّه بالنظر إلى الغالب من التّركيب فقد جرت عاداتهم بالحكم على الشائع الغالب و من هذا الباب قصرنا الإسناد على اللفظين مع صحّة وقوعه بين اللفظ و الجملة متصوداً منها لفظها كما عرفت ، و قد ظهر بما بيناه أنّ الجملة تباين الكلمة و تعمّ الكلام من وجه اجتماعهما في الجمل المفيدة و افتراقها عنه في الجمل الناقصة و افتراقه عنها في المفردات المفيدة فظهر بطلان القول بترادفهما أو أعميّة الجملة منه عموماً مطلقاً . و اعلم أنّ الإسناد ينقسم إلى أقسام ثلاثة حليّ اتّحاديّ يتحدّ أحد طرفيه مع الآخر و ينطبق عليه و يصحّ قيام أحدهما مقام الآخر و وضع هذا هو موضعهما تحقيقاً كزيد قائم أو تنزيلاً كزيد أسدّ إثباتاً كما مرّ أو سلباً كما زيد قائماً أو بأسد ، و حدوثيّ فعليّ يحدث أحد طرفيه من الآخر و يظهر منه تحقيقاً أو تنزيلاً ، إثباتاً أو نفياً نحو ضرب زيد و ما يضرب عمرو و بال زيد و ما حاضّت هند ، و إضافيّ حرفيّ يضاف أحدهما إلى الآخر بنحو من أنحاء الإضافة تحقيقاً أو تنزيلاً ، إثباتاً أو سلباً نحو زيد في الدّار و نظريّ في العلم و ما زيد في الدّار و ما نظريّ في علم الرّمّل ﴿ فهو إن كان حليّاً اتّحاديّاً فهي ﴾ أي الجملة تسمّى ﴿ اسميّة ﴾ لتحقيقه بين الاسمين إثباتاً بمجرد التركيب الجمليّ و هو جعل أحدهما عقيب الآخر محمولاً عليه من دون حاجة إلى رابط مخصوص من هيئة اشتقاقية أو أداة تنبيه و عدم تحقيقه في الفعل و المجرور

بحرف الجر ﴿وإن كان حدوثياً فعلياً فهي﴾ تسمى ﴿فعليّة﴾ لعدم تحققه إلا من قبل هيئة الفعل كما هو ظاهر ﴿وإن كان إضافياً حرفياً﴾ فهي عندي ﴿حرفيّة﴾ لعدم تحققه إلا من الحرف أو ما بمنزلة ﴿مسمّاة﴾ في لسان القوم ﴿بظرفيّة﴾ وإنما عدلت عنها لأطرد الحرفيّة دونها ضرورة عدم انحصارها فيها فإن «زيد على السطح» «والمال لزيد» «وعمر وكالأسد» وهكذا لا تكون ظرفيّة ، مع أنه لو لم يكن إلا حسن مقابلة الحرفيّة بالاسميّة و الفعليّة دون الظرفيّة لكفى في العدول عنها إليها ، و نبتت بقولي إثباتاً أو نقياً على أن الإسناد أعم من الإثبات و السلب و أنّهما إنّما يتعلّقان بطرف الإسناد وهو المسند به ، فالثابت للمسند إليه أو المسلوب منه هو المسند به لا الإسناد فإنّه ثابت على التقديرين ، و إنّما ينتقي الإسناد في مقام التعدّد كقولك زيد عمرو بكر قائم قاعد ، وهكذا في مقام تعدّد الأسماء و لذا لا تستحقّ الأسماء المعدودة الإعراب بخلاف أجزاء القضية السلبيّة فإنّها معربة ، فما توهمه جماعة من عدم الإسناد في القضية السلبيّة وأنّ تسميتها قضية تجوّز غلط ظاهر . ثمّ إنّ ما بيّنته من تسمية الجملة المشتملة على الإسناد الحملّي الاتحادي بالاسميّة لتحقيقه بين الاسمين من دون حاجة إلى مؤونة زائدة إنّما هو بالنظر إلى الغالب من التراكيب من ثبوته بلحاظ المفهوم ، و أمّا إذا ثبت بلحاظ الحكم على نفس اللفظ فلا يختصّ بالاسمين لجواز الحكم على اللفظ من حيث هو مهملأً كان أو موضوعاً جملة كان أو مفرداً ، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً ، و قد ظهر لك أمثلتها ممّا سبق مع أنّ اللفظ في هذه المواضع في حكم الاسم من حيث الاستقلال لأنّه حينئذ مفهوم مستقل اسمي كما هو ظاهر ، هذا و قد خفي وجه التقسيم على الأكثر فزعوا أنّ تقسيمها إلى الأقسام المذكورة باعتبار صدرها . قال في «مغني اللبيب» : الاسميّة التي صدرها اسم كزيد قائم و هيئات للعقيق و قائم الزيدان عند من جوّزه و هم الأخفش و الكوفيون ، و الفعليّة التي صدرها فعل كقام زيد و ضرب اللصّ و كان زيد قائماً و ظننته قائماً و يقوم زيد و قم و الظرفيّة المصدّرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد و أفي الدار زيد إذا قدرّت

زيداً فاعلاً بالظرف و الجارّ و المجرور لا بالاستقرار المحذوف و لا مبتداء مخبراً عنه بهما ، ومثل الزّ مخشريّ ذلك بفي الدّار من قولك زيد في الدّار و هو مبنيّ على أنّ الاستقرار المقدّر فعل لا اسم و على أنّه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه ثمّ قال : مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدّم عليها من الحروف و المعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل ، فالجملة من نحو كيف جاء زيد و من نحو « فأَيّ آيات الله تنكرون » و من نحو « فريقاً كذّبتهم و فريقاً تقتلون » و « وخشعاً أبصارهم يخرجون » فعلية لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير و كذا الجملة من نحو يا عبدالله و نحو « وإنّ أحد من المشركين » و الأنعام خلقها لكم » و اللّيل إذا يغشى » لأنّ صدورها في الأصل أفعال والتقدير أدعو زيداً و إنّ استجارك أحد و خلق الأنعام و أقسم بالليل . انتهى ، وفيه أوّلاً أنّ المسند في نحو ضرب زيد ، و أيّ الدّار زيد هو الضرب و الدّار لا الفعل ومجموع الجارّ والمجرور لما سيظهر لك إنّ شاء الله تعالى من أنّ الإسناد بأقسامه الثلاثة إنّما يقوم بالمعنى الاسميّ و المفهوم المستقلّ فصدر الجملة كعجزها في الأقسام الثلاثة هو الاسم فلو كان التّقسيم باعتبار الصّدر لزم بطلانه لانحصار الجملة حينئذ في الاسميّة . وثانياً أنّك قد عرفت جواز صيرورة الجملة و الحرف و المهمل أطرافاً للإسناد و صدوراً للجملة مراداً منها ألفاظها فيلزم حينئذ خروج الجمل الثلاثة عن الأقسام الثلاثة و كونها رابعة و خامسة و سادسة . وثالثاً أنّه يلزم حينئذ أن يكون نحو « ضرب » فعل ماضٍ جملة فعلية لنصّها بالفعل مع أنّها اسميّة قطعاً و توهّم صيرورة « ضرب » حينئذ إسماء قد ظهر لك فسادها .

و في كلامه أنظار آخر لا بأس بالإشارة إليها : أحدها جعل هيات العقيق جملة اسميّة لأنّه إنّ جعل هيات موضوعاً لمفهوم بعُد فهو كبعد فعل الاسم لأنّ الفعلية إنّما تجيء من قبل المعنى الفعليّ و لا يقدح فيه عدم كونه على الأوزان المعهودة للفعل و إنّ جعل موضوعاً للفظ بعُد الدّالّ على مفهومه كما يظهر من بعض فهو حينئذ إلى الفعل أقرب منه إلى الاسم لأنّ دلالته على لفظ بعُد لا يكون

إلا توطئة للدلالة على مفهومه كما هو ظاهر و لذا لا يراد به اللفظ فقط أبداً ، و
الحاصل أن هيات العقيق أقرب إلى بعد العقيق من نحو يا زيد إلى أدعو زيداً ،
فلا وجه للتفصيل بينهما وجعل جملة النداء فعلية دونها ، هذا كله على مقتضى مذاقهم
و أمّا على ما سنحققه في محله إن شاء الله تعالى من عدم كونه فعلاً و لا اسماً و
إنما هو صوت يشير بالطبع إلى البعد فهو ملحق بالفعل أيضاً لتنزله منزلة بعد ، و
على كل حال فعدّها جملة اسمية في غير محله ، و ثانيها جعل قم و نحوه جملة لما
تبيين لك من أنه مفرد مفيد ، و توهم أنه مركّب من الفعل و فاعله المستتر فيه
قد ظهر لك فساد ، و ثالثها جعل في الدار من قواك زيد في الدار جملة بناءً على
تعلّقه باستقرّ مقدّراً و على حذفه وحده وانتقال الضمير إلى الظرف لما سيظهر لك
إن شاء الله تعالى من فساد التقدير و انتقال الضمير ، و رابعها أنه ظهر من تفسير
صدر الجملة بالمسند أو المسند إليه أن نحو كيف جاء زيد إلى آخر ما ذكره جملة
فعلية لأن الأسماء المتصدّرة في الأمثلة المذكورة مفاعيل للأفعال المتأخّرة
أو أحوال عن فواعلها فلا حاجة إلى تقييد الصدر بالأصالة لا إدخال الجمل المذكورة
في الفعلية ، و خامسها فساد جعل نحو يا عبدالله جملة لما ظهر لك من عدم اشتماله
على الإسناد و فساد تأويل حرف النداء إلى أدعو ، و هكذا الأمر في نحو و اللّيل
فإن القسم فيه إنّما يحدث بالواو و كيفية لاستعمال مدخوله فهو خصوصية في
التلفظ و جهة في الاستعمال ، فتقدير الفعل أو تأويل الواو إليه في غير محله ، فلا
يصحّ درجهما في الجملة فضلاً عن درجهما في الفعلية ، و سادسها أن نحو « و إن
أحد من المشركين - الآية » جملة فعلية وإن لم نقل بتقدير استجارك لما سيتبين
لك إن شاء الله تعالى من جواز تقديم الفاعل على الفعل ، هذا و قد ظفرت على كلام
له في الباب السّابع في الجملة المصدّرة بالفعل أو الحرف زاعماً صيرورتها اسمين
لا بأس بإيراده و إيراد ما فيه . قال بعد أن ذكر أنه يعيّر بنفس اللفظ : إن كان
مشتملاً على حرفين لا باسمه و إن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً فقيل « سوف »
حرف استقبال و « ضرب » فعل ماضٍ و ضرب هذه اسم و لهذا أخبر عنها بقولك فعل

ماضٍ ، و إنما فتحت على الحكاية ، يدلّك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلّ على الحدث و زمان محصّل و « ضرب » هنا لا يدلّ على ذلك ، و أن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب ، و هذا لا يضحّ أن يكون له فاعل ، و ممّا يوضح لك ذلك أنك تقول في زيد من قولك « ضرب زيد » مرفوع بضرب أو فاعل لضرب فتدخل الجار عليه . و قال لي بعضهم : لا دليل في ذلك لأن المعني بكلمة « ضرب » فقلت : فكيف وقع « ضرب » مضافاً إليه مع أنه ليس باسم في زعمك . فإن قلت : فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل ؟ قلت : هو نظير الإخبار في قولك زيد قائم ، ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسمّاه لا باعتبار لفظه و كذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسمّاه و هو « ضرب » الذي يدلّ على الحدث و البرّ مان فهذا لفظ مسمّاه لفظ كأسماء السّود و أسماء حروف المعجم ، و أمّا قول ابن مالك إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف و إن الذي يختصّ به الاسم هو المعنوي فلا تحقيق فيه ، ثمّ قال : و ممّن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان انتهى . أقول : لا شبهة في أن اللفظ كسائر المفاهيم قد يلحظ مستقلاً و من حيث هو فهو حينئذ كالمفاهيم الاسميّة أمر مستقلّ يمكن الإخبار عنه و به ولا يختصّ به لفظ دون لفظ بل يشترك فيه الماهل والمستعمل و الجملة والمفرد فتقول « ديز » مهمل و « زيد » موضوع لغلان و « ضرب زيد » جملة فعليّة . و قد يلحظ توطئة وتبعاً للمفهوم منه فهو حينئذ قنطرة لآراءه ولا نظر إلى نفسه أصالة فلا يمكن الحكم عليه و به بلحاظ نفسه و إنما يحكم عليه بلحاظ مفهومه فإن كان مفهومه أمراً مستقلاً يقبل الإخبار عنه و به ، يجوز الإخبار عنه و به وإلا فلا . و يختصّ هذا باللفظ المستعمل كما هو ظاهر فهو قابل لكلا اللّحاظين فإن لوحظ بنفسه غير مستعمل في مفهومه يمكن الحكم عليه و به ، و إن لوحظ قنطرة و تبعاً مستعملاً في مفهومه فهو تابع له في جواز الحكم عليه و به ، فإن كان أمراً مستقلاً ومفهوماً اسماً يجوز الحكم عليه و به وإلا فلا . و ما نحن فيه من قبيل الأوّل لأن الفعل كالاسم والحرف من صفات الألفاظ لا المفاهيم وتوقّف اتّصاف اللفظ به على وضعه للمعنى

الفعلي لا ينافي كونه صفة له وإنما يوجب كونه صفة ثانوية له لا أولية وتوهم أنه من صفات اللفظ المستعمل في مفهومه استناد إلى ما اشتهر في تعريفه من أنه ما يدل على الحدث والزمان فاسدٌ ، ضرورة أن اللفظ الموضوع للحدث المقترن بأحد الأزمنة فعل استعمل في مفهومه أم لا وإلا لزم أن لا يكون قبل استعماله فعلاً ولا اسماً ولا حرفاً فيلزم منه عدم انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة والتعريف لا يكشف عما توهمه لأن المقصود منه الدلالة الاقتضائية لا الفعلية مع أن نفي الدلالة الفعلية في المثال المزبور إنما يتم على ما اخترناه وحققناه من أنها هي الإفادة والإعلام المتوقع حصوله على الإرادة والاستعمال وأما على ما اشتهر بين الأواخر من أنها الإحضار والإخطار فلا تتوقف على الإرادة والاستعمال كما هو ظاهر. ومما بيّناه ظهر أن الفعل إنما يلزم الفاعل إذا استعمل في مفهومه لامطلقاً فلا وجه لنفي فعليته بسبب خلوه عن الفاعل ومنه يظهر وجه دخول الجار عليه لما عرفت من أنه حينئذ أمرٌ مستقلٌ كالمفاهيم الاسمية فلا مانع من دخول الجار عليه ولعله مراد من قال : إن المعنى بكلمة ضرب ولو تنزلنا وسلمنا توقف اتصاف اللفظ بالفعلية على استعماله في مفهومه لزم عدم جواز الإخبار عنه بأنه فعل لأن المستعمل في المفهوم الفعلي لا يقبل الإخبار عنه كما هو ظاهر فلا يصح الإخبار عن اسمه باعتباره لما عرفت من أن صحة الإخبار عن اللفظ المستعمل فرع جواز الإخبار عن مفهومه فهو حينئذ من قبيل أسماء الأفعال فكما لا يصح الإخبار عن «هيئات» و«صه» مستعملين في مفهوميهما وهو لفظ أبعد وأسكت المستعملين في مفهوميهما كذلك لا يصح الإخبار عن ضرب اسماً مستعملاً في ضرب فعلاً مستعملاً في معناه فما ارتكبه لتصحيح الإخبار عنه على فرض صحته لا يتقعه في شيء مع أنه لو كان اسماً لزم جواز إجراء الإعراب عليه ولا يدفعه ما ذكره من أنه إنما فتحت على الحكاية لأنه يوجب الجواز لا الوجوب ، على أن ما ذكره لا يتم في نحو ضرب ثلاثي حيث أنه من الصفات الأولية الثابتة للفظ بلا واسطة لا الثانوية الثابتة له بواسطة ، فإن سلم أنه موضوع حينئذ باعتبار نفسه يلزمه الرجوع عما توهمه

من اختصاص الإسناد إليه مطلقاً بالاسم وإن توهّم أنه حينئذ اسم لنوعه كما توهّمه بعضهم فهو أفسد لأنَّ صيرورة شخص اللفظ اسماً لنوعه مستلزمة لاتّحاد طرفي التسمية و طرفي الاستعمال و تقدّمه عليها و فسادها من أوائل البديهيات ، ضرورة أنَّ الفرد ليس إلّا النوع الموجود فهما متحدان حقيقة و لا اختلاف بينهما إلّا في التشخيص فضرب مثلاً مع قطع النظر عن وجوده في الخارج نوع و الموجود منه في الخارج فرد فتسمية أحدهما الآخر واستعماله فيه تسمية للشيء لنفسه واستعمال له في نفسه بل الأمر في الاستعمال أظهر لأنّه عبارة عن إيجاد اللفظ لاراءة مفهومه و مسمّاه وإلا إيجاد إنّما يعرض على النوع و بعروضه عليه يصير فرداً فالمستعمل هو النوع و إن صار بالاستعمال فرداً فلا يختلف طرفاه حينئذ حتّى في التشخيص ، ومنه يظهر وجه تقدّم الاستعمال على التسمية لأنَّ المفروض تعلّقها بالشخص الحاصل تشخيصه من قبل الاستعمال و كيف كان فقد اتّضح لك أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك من عدم اختصاص الإسناد اللفظي بالاسم في غاية المتانة و ما ذهب إليه ابن هشام في نهاية السخافة و العجب أنّه بعد أن لم يتنبّه لما نبّه عليه ابن مالك أخذ في الطعن على أبي حيان وجعل اعتدائه إلى ما حقه تقليداً له في الوهم . وإذا اتّضح لك أنَّ تقسيم الجملة إلى الأقسام الثلاثة باعتبار أقسام الإسناد لا باعتبار صدرها كما توهّمه الأكثر ﴿ فقد ظهر لك أنَّ ﴾ زيد ضرب كضرب زيد ﴿ جملة ﴾ فعلية لا اسمية لظهور أنَّ الإسناد فيهما حدوثي و لا يختلف الإسناد بتقدّم الاسم على الفعل و ما توهّمه الجمهور من اشتغال زيد ضرب على إسنادين إسناد الفعل إلى الضمير المستتر فيه العائد على الاسم المتقدّم على الفاعلية و إسناد جملة الفعل و فاعله إليه على وجه الخبريّة وهم ظاهر ، فإنَّ التعبير عن المستتر بالضمير استعارة كما عرفت فلا ضمير فيه تحقيقاً حتّى يعود على ما تقدّم و يصير جزءاً للجملة و طرفاً للتركيب اللفظي كما توهّموه ، فالفعل المتأخّر كالمتقدّم مفرد لا جملة و لا إسناد في البين سوى الإسناد الحدوثي المستفاد من هيئة الفعل ، و الاسم المتقدّم كالمتأخّر مفسّر للمستتر و فاعل للفعل من جهة اتّحاده معه إذ لو ثبت إسناد آخر لكان إمّا حدوثياً

أو اتّحادياً أو إضافياً والأوّل لا يحصل إلّا من قبل الهيئة الاشتقاقية و لو فرض جواز حصوله من الهيئة التركيبية لوجب الالتزام به في صورة تأخّر الاسم أيضاً لاستتار الضمير في الفعل في الصورتين ، لما عرفت من وجوب الاستتار وتقوّم الفعل به مع أنّه لو كان كذلك لزم حدوث الفعل مع فاعله من الاسم الظاهر و بطلانه في غاية الوضوح . و الثاني مستلزم لاتّحاد طرفي الاسناد و صحة قيام أحدهما مقام الآخر و إجراء أحكامه عليه ، و انتفاء اللّازم بين مع أنّه لو ثبت لجرى في صورة تأخّر الظاهر عنه أيضاً لاستتار الضمير فيه في الصورتين ، و أمّا الثالث فأظهر فساداً ضرورة انتفائه فيما بينه و بين المتقدّم ، و لو فرض ثبوته فيما بينهما لجرى في صورة تأخّر الظاهر أيضاً لما عرفت مع أنّه إنّما يحصل من قبل حرف الجرّ أو ما بمنزلة لا الهيئة التركيبية ، فقد اتضح بما بيّناه من أنّ الظاهر المتقدّم كالمتأخّر مفسّر للمستتر أو مؤكّد له أنّه لو بنيّا على ما بنوا عليه من كون التقسيم باعتبار صدر الجملة لزم كون الجملة من فعليتين أيضاً لصدارة الفعل في الصورتين حينئذ ﴿و﴾ قد ظهر بما بيّناه أنّ ﴿زيد في الدّار و في الدّار زيد﴾ مثل أفي الدّار زيد ﴿و ما في الدّار زيد﴾ و نحوها ﴿حرفيّة ظرفيّة﴾ لاتّحاد الاسناد في الجميع و عدم اختلافه باختلاف الصدر و الاعتماد على الاستقهام و النقي و عدمه ، فالتفصيل بينها بجعل الأولين اسميّة بجعل المرفوع مبتداءً و الظرف خبراً ، و الثالثة محتمة لها و للفعليّة بجعل المرفوع فاعلاً ملحق الظرف المقدّر ، و للظرفيّة بجعله فاعلاً للظرف في غير محله لفساد التقدير أو لاّ و عمل الظرف ثانياً ، أمّا التقدير فلعدم الدّاعي عليه معنى و لا لفظاً ، أمّا الأوّل فلا أنّ الدّار مثلاً مرتبط إلى زيد على وجه الظرفيّة من دون حاجة إلى تقدير فعل أو شبهه بحسب المعنى ، و ما توهّمه الفاضل عصام الدّين من أنّ الظرف يكون ظرفاً لأمر من أمور زيد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك فلا بدّ من تقديره ليتمّ به البيان لا محصّل له إذ لا يختصّ العرض بالظرف كما هو ظاهر ، فكما أنّ العرض لا يخلو عن مكان و زمان فكذلك الجوهر ، مع أنّه لا يتمّ ما ذكره فيما إذا كان المظروف عرضاً في الكلام مثل ضرب في الدّار

على أنه لا يجري في نحو المال لزيد فإن المملوك هو عين المال لا أمر من أموره
و أما الثاني فلعدم الدليل على أن انتصاب الظرف والمجرور بالعامل اللفظي أو لا
و على انحصاره بالفعل وشبه ثانياً فقد ذهب ابن طاهر و خروف إلى أن الناصب
في نحو زيد عندك و عمرو في الدار المبتداء و زعموا أنه يرفع الخبر إذا كان عينه و
ينصبه إذا كان غيره ، و أن ذلك مذهب سيبويه . والكوفيون إلى أن الناصب فيهما
أمر معنوي و هو كونهما مخالفين للمبتداء بل سيظهر لك إن شاء الله تعالى أن
العامل ينحصر في المعنوي و هو المعنى المقتضي للاعراب و لا عامل سواء بل لا دليل
على انتصاب المجرور محلاً حتى يحتاج إلى ناصب ، و ما يتخيل من الاستدلال
عليه بنصبه بعد نزاع الخافض عنه في غير محلّه ، لأن الأسماء المدعى كونها منصوبة
بنزع الخافض منصوبة على المفعولية تحقيقاً أو على سبيل التوسّع على ما سيظهر
لك تفصيله و أما عمل الظرف فلا أنه مبني على تقدير المتعلق و نيابة الظرف عنه
في العمل و هما مما لا يجتمعان لأن المقدّر في حكم الموجود و نيابة الظرف عنه
في العمل فرع تضمينه معنى المتعلق و صرف الاسناد عنه إلى الظرف و هو رجوع
عن التقدير و أقرب منه ما حكموا به من انتقال الضمير عنه إلى الظرف و استناره
فيه و تسميته ظرفاً مستقراً لاستقرار الضمير فيه في نحو « زيد في الدار » لما عرفت
من رجوع الاستنار إلى دلالة الفعل على الفاعل تبعاً والتزاماً . فلا يكون في البين
ضمير حتى ينتقل عنه إلى الظرف .

﴿ و ﴾ أعلم أنه ﴿ يتحد الطرفان في ﴾ القسم ﴿ الأوّل ﴾ من الإسناد و
هو الاتّحادي الحملي ذاتاً و ﴿ صدقاً ﴾ فيصدق و ينطبق كل منهما على الآخر
﴿ و يختلفان اعتباراً ﴾ أي باعتبار نظر المتكلم بجعل أحدهما مسنداً إليه والآخر
مسنداً به ﴿ فيقبل كل واحد منهما الإسناد إليه و به ذاتاً ﴾ وفي حدّ نفسه ، لأن
نسبة الاتّحاد إلى الطرفين على حدّ واحد ، فكما يتحد القائم مع زيد مثلاً فكذلك
يتحد زيد معه فيجوز الإخبار عنه بأنه قائم كما يجوز الإخبار عنه بأنه زيد ،
فتقول القائم زيد ﴿ و إنّما يتعيّن أحدهما ﴾ أي الطرفين ﴿ في أحدهما ﴾ أي

الإسناد إليه وبه \llcorner بالنظر و الاعتبار \llcorner أي بنظر المتكلم و اعتباره فإن أراد الحكم على زيد مثلاً بالقيام بأن كان زيدٌ معروفاً عند المخاطب في نظره فيجعله مسنداً إليه ويحكم عليه بالقيام الذي هو مجهول للمخاطب في نظره و إن كان الاتصاف بالقيام معلوماً عند المخاطب في نظره فيجعل القائم مسنداً إليه و يحكم عليه بأنه زيد الذي هو المجهول للمخاطب في نظره . فإن قلت : الجملة الخبرية اسمية كانت أو فعلية تقع خبراً و طرفاً للتركيب الاتحادي بالاتفاق ، بل الإِنْشائية أيضاً تقع خبراً على الأصح عندهم مع أنها مطلقاً لا تقع مسنداً إليها فلا يستقيم ما ذكرت من أن كل واحد من طرفي التركيب الاتحادي يقبل الإسناد إليه و به قلت الجملة كما لا تقع مسنداً إليها فكذلك لا تقع مسنداً بها و توهم أن أبوه قائم و ضربته و أضربه في قولك زيد أبوه قائم و زيد ضربته و زيد أضربه أخبار لزيد في غاية السخافة إذ لا يعقل اتحاد أحد طرفيه مع الآخر مع عدم اتحاده معه فلو اتحدت الجمل المزبورة مع زيد مثلاً لاتحد معها ، فصحة الأخبار بها عنه تستلزم صحة الأخبار به عنها فعدم صحة أحدهما يكشف عن عدم صحة الآخر ، و أيضاً لو كانت الجمل المزبورة مسنداً بها لزم أن تتكرر لفظة «است» الدالة على الإسناد في ترجمة زيد أبوه قائم بالفارسية و يقال زيد پدرش ایستاده است ، و أن تظهر على الجملتين الأخيرتين في ترجمتها بالفارسية و يقال زيد زدم او را است و زيد بزَن او را است . و أيضاً طرف الإسناد الاتحادي لا بد أن يكون مفهوماً مستقلاً اسمياً و الجملة لاشتمالها على الإسناد لا يكون مفهوماً مستقلاً و ما يتوهم من تأويلها بالمفرد الصالح للإسناد و رجوع الإسناد الثابت فيها إلى النسبة الناقصة التقييدية كقائم الأب في المثال الأول و مضروبي في المثال الثاني وهكذا ، وهم فاضح لأن التأويل بالمفرد إن كان من قبل الاسناد الخبري فقيه أو لا أن المؤثر لنقص الجملة إنما هو صيرورتها قيداً لأمراً آخر لا إسنادها إليه بالإسناد التام المنافي للتقييد ، و ثانياً أنه لو فرض نقص الجملة فلا ترجع إلى المركب التقييدي الذي أحاط طرفيه قيد للآخر . وثالثاً أنه لو فرض رجوعها إلى المركب التقييدي لزم جواز وقوعها مسنداً إليها أيضاً ،

فإن قائم الأب مثلاً كما يجوز الاخبار به عن زيد يجوز الاخبار عنه بأنه زيد وإن لم يكن من قبل الإسناد . فقيه أنه لا سبب للتأويل في البين سواء ، و بالجملة عدم ثبوت الإسناد بين الجملة والاسم في غاية الوضوح وكأنهم اغترؤا بما تضمنته الجمل المذكورة من الاخبار عن حال الاسم المتقدم و لم يتفطنوا أن ذلك لم يكن بأصل التركيب وإنما يكون بالتبع والالتزام فلا دلالة له على وجود الاسناد ، ألا ترى أن ضربت زيداً يتضمن الاخبار عن زيد بأنه مضروب للمتكلم مع عدم الاسناد بينه وبين الجملة المتقدمة .

فإن قلت : فما الوجه في ارتفاع الاسم المتقدم إذا لم يكن مسنداً إليه للجمل المذكورة ؟ قلت : لا يحتاج الرفع إلى سبب بعد تحقق التركيب الموجب للإعراب لأنه الأصل في أنواع الإعراب على ما سيظهر لك تفصيله في محله إن شاء الله تعالى ، فترفع الكلمة ما لم يكن في البين ناصب أو جار ﴿ و يختلفان ﴾ أي الطرفان ﴿ في ﴾ القسمين ﴿ الأخيرين ﴾ من الإسناد و هما الحدوثي و الإضافي ذاتاً و صدقاً فيتعين الحدث في ﴿ القسم ﴾ الثاني و هو الحدوثي ﴿ الثاني ﴾ أي الإسناد به حادث من الذات ، فلا يعقل اسناد الذات إليه على وجه الحدوث فكل من طرفيه متممخص في أحد الأمرين ، فلا يجوز أن يختلف الأمر باعتبار نظر المتكلم نعم يختلف الأمر باختلاف نظره من حيث تقديم الفاعل على الفعل وتأخير عنه ، فإن كانت العمدة في نظره بيان الفاعل ينبغي تقديمه على الفعل و إلا فالأولى تأخير عن الفعل ﴿ و ﴾ يتعين الطرف ﴿ و ما بمنزلة وهو المجرور ﴾ في الثالث ﴿ وهو الإسناد الإضافي ﴾ لا أول ﴿ أي الإسناد إليه ، لأنه لا يحصل إلا من قبل حرف الجر أو ما بمنزلة ، ومن المعلوم أن حروف الجر إنما وضعت للإفضاء بأمر وإضافته إلى ما يليها ، ومن هنا سماها بعضهم بحروف الإضافة ، و قيل : إنها إنما سميت حرف الجر لأنها تجر أمراً آخر إلى مدخولها فمدخولها أبداً هو المسند إليه بالإسناد الإضافي فلا يختلف الأمر باختلاف نظر المتكلم إلا في تقديم المضاف على المضاف إليه والعكس ، فإن كان المضاف معروفاً للمخاطب والمضاف إليه مجهولاً

له في نظر المتكلم يقتدّم المضاف على المضاف إليه ، فيقال : زيد في الدّار ، بجعل المضاف إليه في موضع الخبر ، وإن كان الأمر بالعكس فبالعكس فيقال : في الدّار زيد بجعل المضاف في موضع الخبر ، فما اشتهر بينهم من جعل المضاف مسنداً إليه و المضاف إليه مسنداً به بجعله نائباً عن متعلّقه المقدّر أو قيداً له بعدم جعله نائباً عنه لا أصل له لما ظهر و سيظهر لك إن شاء الله تعالى من فساد التقدير و النّياية .

فإن قلت : الإضافة نسبة ناقصة تقييدية كما هو ظاهر ضرورة أن المضاف إليه من متعلّقات المضاف و توابعه و قيوده فلا تكون قسماً من الإسناد حتّى يخرج بها اللفظ عن حدّ النقص و يتمّ الكلام بطرفيها ويصحّ السكوت عليهما فلو بقي زيد في الدّار مثلاً على ظاهره من عدم اشتماله على نسبة سوى الإضافة ولم يقدر متعلّق للظرف من فعل أو اسم مسند إلى زيد بإسناد حدوثي أو اتّحاديّ لزم أن لا يكون كلاماً تامّاً و إلّا لزم تأثير الإضافة في إتمام الكلام و إخراجها عن حدّ النقص و هو خلف و تناقض ، فلا بدّ من الالتزام بما أوّله الجمهور من تقدير متعلّق للظرف يتمّ به الكلام .

قلت : الإضافة بين الاسمين كالاتّحاد والحدوث لا تكون ناقصة أوّلاً وبالذّات و إنّما يعرض عليها النقص ثانياً و بالعرض و مادّعي من الضرورة على أن المضاف إليه من قيود المضاف إنّما يصحّ في الإضافة الحاصلة من الهيئة التركيبية المصوّغة على النقص لا في مطلق الإضافة كيف ، و التركيب الإضافي كالتركيب التوصيفي ينتزع من التركيب التامّ الخبري و يتفرّع عليه ، و من المعلوم أن التركيب الإضافي ينتزع من التركيب التامّ الخبري الإضافي كما أن التركيب التوصيفي ينتزع من التركيب التامّ الخبري الاتّحاديّ فلو لم يتصوّر فيها التمام لم يكن للتفرّع والاستزاع وجه ، فظهر أن الإضافة منصّفة بالتّمام أوّلاً وبالذّات ، والنقص إنّما يعرض عليها ثانياً و بالعرض فتوهّم ثبوت النقص في مطلق الإضافي في غاية الغرابة ، و كأنّ الاعتراض إنّما حصل من شيوع إطلاق الإضافة على خصوص الإضافة التركيبية .

تنبيه إعلم أن طرفي نسبتي الاتحاد و الحدوث مطلقا لا يكونان إلا اسمين
و أمّا الإضافة فإن كانت تامة أو منتزعة منها فكذلك وإن كانت ناقصة في حد ذاتها
فأحد طرفيها و هو المضاف يجوز أن يكون فعلاً فما أفهمه كلام ابن الحاجب في
كافيته من إضافة الفعل إلى المجرور بواسطة حرف الجر من دون أن يؤول بالاسم
في محله ، و ما ذكره شارح الصمدية من لزوم تأويل الفعل بالاسم استناداً إلى أن
المضاف لا يكون إلا اسماً في غير محله ، قال مفسر الكلام الماتن في حد المجرور
بالحرف : و اعلم أنه ليس في كلامه ما يقتضي أن الفعل يضاف حيث يكون حرف
الجر ملفوظاً كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وإن كان محتملاً له إذا حق
أن المضاف لا يكون إلا اسماً كما صرح به الزمخشري و غيره ، فإذا قلت : مررت
بزيد فمررت من حيث أن زيدا مفعول له ليس مأولاً بالاسم و من حيث هو مضاف
إلى زيد مأوّل به أي بمرور مضاف ، فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحي ، و
الذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في كافيته إلى حمل عبارته على أن المضاف
يكون فعلاً تعريفه لحروف الجر بأنها ما وضعت لإفشاء الفعل أو معناه إلى ما يليه
و هو صريح في ذلك انتهى .

أقول : التأويل بالاسم في غاية السخافة ، و من توهم أن المضاف لا يكون إلا
اسماً فقد زعم أن المضاف هو الفعل باعتبار معناه التضميني و هو الحدث الذي هو
مفهوم اسمي لا أنه يؤول بالاسم حينئذ مع أن التحقيق أن الفعل إنما يتعلق به
الظرف و المجرور باعتبار معناه الحرفي و هو الإسناد ضرورة أن الظرف في قولك
ضربت في الدار ظرف لحدث الحدث و صدوره من الذات ، وهكذا الأمر في
قولك مررت بزيد ، و سرت من البصرة إلى الكوفة ، و ضربت للتأديب ، و دخلت
حتى البلد و هكذا من الأمثلة فإن الحدث إنما يضاف إلى المبدء و المنتهى و
الملصق به و العلة و الغاية و هكذا بحدوثه و صدوره لا بنفسه ضرورة أن الحدث مع
قطع النظر عن حدوثه و صدوره في الخارج لا نسبة له من الأمور المذكورة فالذي
يضاف و ينسب ابتداءً إنما هو الحدث و الوجود ، و إن شئت زيادة التوضيح

فانظر إلى قولك بعث في الدّار و أمثاله من الأفعال المصوغة من الاحداث القارّة فإنّ المضاف إلى الدّار على وجه الظرفيّة المقيّد بها إنّما هو إيجاد البيع لا البيع نفسه و إلّا لزم أن لا يثبت البيع خارج الدّار فلو كان الظرف ظرفاً للحدث لزم أن لا يصحّ قولك بعث في الدّار و أمثاله ، و بطلان اللازم واضح مستغن عن البيان ، و هكذا الأمر في الإضافات المتعلّقة بالجمل الاسميّة كقولك زيد ضارب في الدّار و نحوه فإنّ الدّار ظرف للإسناد .

﴿ تقسيم الكلمة ﴾ تنقسم إلى ثلاثة أقسام ﴿ اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، و الفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى ، و الحرف ما أوجد معنى في غيره أي في لفظ غيره و التحديد بما حدّدناه ﴾ و عرفنا الأنواع الثلاثة بها ﴿ هو النبأ اليقين ﴾ و الحقّ الصريح ﴿ الذي نبأنا به النبأ العظيم مولانا أمير المؤمنين سلام الله عليه و على أبنائه الطاهرين ﴾ فيجب علينا توضيحها و تبينها حسب ما يقتضيه المقام .

فأقول بعون الله تعالى و مشيئته : إنّ كلمة « ما » ترد اسميّة و حرفيّة و الاسميّة موضوعة للشيء مطلقاً و ترد موصولة و موصوفة و شرطيّة و استفهاميّة بحسب خصوصيّات الاستعمال لا أنّها مشتركة فيها و النبأ لغة للانكشاف يقيناً أم عرفاناً أم تذكّراً ، و المسمّى ما يتّصف بوقوع التسمية عليه و هي ناشئة عن المناسبة الدّائميّة تارة و عن الوضع مرّة و عن الوضعين الأخرى إذا كان أحد الموضوعين قيّداً للآخر بحيث صار عنواناً لأمر واحد كالأسماء المشتقة فإنّ كلّاً من مادّتها و هيئتها مستقلّ بوضع إلّا أن مدلول البيئة فيها قيد للحدث بحيث يكون المجموع إمّا عنواناً للحدث كالمصدر المعروف المشتغل على الحدث و النسبة الناقصة ، أو عنواناً للذات كسائر الأسماء المشتقة و الحركة مقابلة للسكون و هي الأمر الحادث من الشيء تحقّقاً أو اتّصافاً ، قياماً أو وقوعاً ، و هي لا تنطبق على الحدث إلّا إذا لوحظ مسنداً بالأسناد الحدوثيّ فإنّ الحدث إذا لوحظ مع قطع النظر عن النسبة أو مع النسبة على سبيل التقييد يكون كسائر المفاهيم مورداً للتسمية ، و أمّا إذا لوحظ مسنداً

بالإسناد الحدوثي يخرج عن كونه مسمّى و يصير المجموع المتحصّل منه و من الإسناد حركة و فعلاً للمسند إليه و يسمّى اللفظ المنبئ عنه تبعاً مدلوله فعلاً فتسميته فعلاً إنّما هو باعتبار العنوان الواحداني المتحصّل من اجتماع الحدث و الإسناد لا باعتبار مدلوله التضميني وهو المبدء العاري عن النسبة كما توهمها أكثر أهل الصناعة لأنّه قد يكون صفة كالعلم و الجهل ، و قد لا يكون صفة و لا فعلاً كالعدم و الفقد و نحوهما ، وإنّما طرأ على الحدث عنوان الفعلية بصيرورته حركة للمسند إليه بالاشتغال على الإسناد الحدوثي ، و لا فرق في ذلك بين كون المبدء فعلاً كالضرب و صفة كالعلم و عدماً محضاً كالعدم ، فإنّ عنوان الحركة و الفعلية إنّما هو باعتبار الحدوث و الظهور المشترك فيه جميع المواد و المبادي حتّى السكون المقابلي للحركة ، فسكن فعل منبئ عن حركة المسمّى ، و لا يجري ذلك في الإسناد الاتحاديّ و الإضافي لعدم صيرورة أحد المتحدّين و المتضايقين حركة و فعلاً للآخر ، وعدم صيرورة المسند مع الهيئة التركيبية ، و حرف الجرّ كلمة مستقلة بخلاف الهيئة الفعلية فإنّها مع مادّتها كلمة مستقلة فهي في عالم اللفظ تتحدّ مع اللفظ كما أنّ مفهومها في عالم المفهوم يتحدّ مع الحدث و يتحصّل منها عنوان بسيط وهو حركة المسمّى ، فالفعل في مرحلة التحليل مركّب من المعنى الاسميّ و الحرفيّ و منحلّ إليهما ، فلا يكون مقابلاً لهما في حدّ ذاته و إنّما يتقابل معهما باعتبار تحصيل العنوان الواحداني من اجتماع الأمرين . و المعنى مخفّف معنيّ أو اسم مكان من العناية ، و على كلّ تقدير لا ينطبق المعنى إلّا على النسب والرباط ضرورة أنّ العناية و الإرادة لا تتعلّق إلّا بالنسب ، والحدث إنّما يصير معنى بلحاظ النسبة و الأمر في بقية المفردات واضح ، وإذا اتضحت لك مفردات الحدود فاعلم أنّ المسمّى لكونه مفرداً لا ينطبق على مسمّين فصاعداً ، فخرج به نحو زيد قائم ، و منه يتبيّن عدم انطباقه على مفهوم الفعل من وجهين : الأوّل خروجه عن كونه مسمّى و صيرورته حركة بالاشتغال على الإسناد الحدوثي . والثاني إنبأؤه عن مسمّين : الحدث و الذات ، الأوّل تضمناً والاخر التزاماً فهو مع كونه مفرداً

كالجمله ينبىء عن مرّكب اسنادي ، فكما لا ينطبق مسمّى على مضمون الجمله فكذلك لا ينطبق على مدلول الفعل .

فإن قلت : المسمّى اسم جنس و الجنس صادق على القليل و الكثير كالماء و التمر و نحوهما .

قلت : صدق الجنس على الكثير إنّما يكون إذا كان الكثير كالقليل فرداً له فإنّ الماء الكثير كالقليل فردٌ واحدٌ غاية الأمرارشتماله على أجزاء متكثّرة بحيث لو انفصلت صار كلُّ جزء منها فرداً للماء بخلاف المقام فإنّ المسمّيين فصاعداً لا ينطبق عليهما المسمّى لعدم صيرورتهم فرداً واحداً له .

فإن قلت : مقتضى كونه جنساً جواز صدقه على الأفراد المتعدّدة أيضاً .

قلت : صدقه عليها إنّما يكون على وجه البدليّة لا الشمول .

فإن قلت : لو لم يكن صدقه على الافراد على وجه الشمول لزم عدم جواز تثنيته وجمعه بمعناه الحقيقي . قلت : الجنس في حدّ ذاته قابل لصدقه على أفراد متعدّدة على وجه الشمول و لكنّه بصيغة الافراد ينصرف إلى الواحد فلا ينطبق على المثنّى و المجموع إلّا بالصارف كأداتي التثنية والجمع ونحوهما ، ثمّ إنّ المسمّى مأخوذ في تعريف الاسم عنواناً يدور مداره الإنباء و في تعريف الفعل معرفاً للموضوع ، توضيح الحال أنّ الوساطة في ثبوت الانباء للاسم حدوثاً و بقاءً هي علاقة التسمية كما هو ظاهر ، فاللفظ من حيث كونه اسماً يصدر منه الإنباء ، و المفهوم من حيث كونه مسمّى له يتعلّق به الإنباء فمتعلّق الإنباء أوّلاً و بالذات هو وصف المسمّى كما هو مقتضى وساطة التسمية في ثبوته حدوثاً و بقاءً ، و ذات المسمّى إنّما يتعلّق بها الإنباء ثانياً و تبعاً من جهة انطباق الوصف عليه ، غاية الأمر أنّ الملحوظ قصداً و بالذات في موارد الاستعمالات غالباً هو الذات و الوصف قنطرة توطئة لها فيندكّ النظر إليه في جنب النظر إلى الذات فكأنّه لا نظر إلّا إلى الذات وقد يتعلّق النظر إلى الوصف أصالة كما في صورة تثنيته أو جمعه . و حيث خفي الأمر على الجلّ بل على الكلّ توهموا أنّ الاسم في هذه الصورة مجاز و لم يتفطنوا أنّ الاسم مستعمل

في الوصف دائماً و منبىء عنه أبدأ و أنّ الإنباء عن الموصوف إنّما هو بتبعه ، غاية الأمر أنّه قد يكون ملحوظاً أصالة . وقد يكون ملحوظاً توطئة للموصوف كما هو الغالب و لولاه لم يتحقق الاستعمال ولم يكن للحقيقة أصل أصلاً ، هذا بالنسبة إلى المأخوذ في تعريف الاسم و أمّا المأخوذ في تعريف الفعل فهو معرف للموضوع ضرورة أنّ الحركة حركة للذات لا لوصف المسمّى وإنّما عبر به تنبيهاً على أنّ طرف الحركة لا بدّ أن يكون مفهوماً مستقلاً اسمياً سواء كان فاعلاً أم نائباً عنه ، فما اشتهر من اختصاص الأوّل بالاسم الخالص و جواز نيابة الظرف و المجرور عنه لا وجه له ، بل التحقيق أنّ ما سمّوه نائباً هو الفاعل تحقيقاً إذ كما ينتزع عنوان الفعل للمفهوم البرزخي المجتمع من الحدث والإسناد باعتبار صيرورته حركة للمسمّى ، فكلّ ينتزع عنوان الفاعل والمتحرّك له من قبل تعلق الحركة به فما حقّقه عبدالقاهر والزحشري من أنّه فاعل في الاصطلاح في غاية المتانة وكمال الجودة ، و قد ظهر ممّا بيّناه من أنّ المأخوذ في حدّ الاسم هو الوصف العنواني الدائر مداره الحكم سرّ اختياره معرفاً لأنّه من حيث أنّه عنوان أمر واحد لا تعدّد فيه فوجب الإتيان به معرفاً حينئذ ، ومنه يظهر وجه الإتيان به مظهراً في حدّ الفعل لامضراً ، إذ لو أضمر لتوهّم أنّه في حدّ الفعل مأخوذٌ كذلك مع أنّه معرف للموضوع فيه و أمّا سرّ اختياره معرفاً لا منكراً فبلحاظ أنّه معرف للمفهوم المستقلّ الاسميّ من دون نظر إلى الأفراد .

ثمّ اعلم أنّ المنطبق من الإنباء الدائر مداره حقيقة القسمين هو التذكّر المطّرد في جميع موارد التصديق ولا العرفان ، فإنّ العرفان لا يترتب على اللفظ بالنسبة إلى مفهومه أبدأ كما هو ظاهر ، و أمّا التصديق فلا يحصل من فعل الإنشاء بالنسبة إلى حركة المسمّى بل بالنسبة إلى ضمير المتكلّم و من الاسم إلّا في حال التركيب بالنسبة إلى حال المسمّى لانفس المسمّى ، فالمراد من الإنباء في الحدثين التذكّر المترتب على النوعين بالنسبة إلى نفس المسمّى و حركة المسمّى مع أنّ ملاك الاسميّة والفعليّة إنّما هو الكشف الدّكريّ و إن كان الغرض الأصلي من

تركيب الألفاظ هو الكشف التصديقي فهو أوفى بالمقام من الألفاظ المقاربة له كالإعلام والإخبار والإرشاد والهداية والدلالة والتنبيه والإيقاظ ، فإن مفاهيمها تختص بالكشف التصديقي فلا تثبت إلا في حال التركيب وما بمنزلته ، ولا تتعلق إلا بالمفهوم المركب الإسنادي فاتضح بما بينناه غاية الاتضاح حقيقة الاسم والفعل وإنما مشتركان في الأنباء متميزان من طرف المنبئ عنه . وأما الحرف فهو مفترق عنهما في الأنباء فإنه موجود للمعاني المعنوية على الأسماء والأفعال ، وهي أنحاء الاستعمالات وكميئات التراكيب ، كشف الحال أن الاسم قابل للاستعمال على وجوه متعددة وأنحاء مختلفة ، وما لم يتعين استعماله في وجه من الوجوه لم يترتب عليه الدلالة والكشف التصديقي الذي هو المقصود بالأصالة مثلاً كلمة زيد قابلة لأن تستعمل على وجه الفاعلية أو المفعولية أو المبتدائية أو الاختصاص فما لم يتعين استعماله بمعونة الهيئة التركيبية أو الحرف مثل أن تقول زيد قائم أو جاءني زيد أو ضربت زيدا أو المال لزيد وهكذا لم يترتب عليه الإفادة والاستفادة فالحروف كاليئات التركيبية والاشتقاقية إنما تعين أمر الاستعمال وتخصه فمعانيها في طول معاني الأسماء بل في طول ألفاظها لأنها صفات قائمة بنفس الألفاظ قيام الصور بموادها .

وإن شئت زيادة التوضيح فاعلم أن القضايا على أقسام ثلاثة خارجية وذهنية ولفظية وكل منها لا يتم إلا بالإسناد كما هو ظاهر ، والإسناد في القضية اللفظية لابد أن يكون من عوارض اللفظين كما أن الإسناد الذهني أو الخارجي لابد أن يكون من عوارض الطرفين الذهنيين أو الخارجيين ، فإسناد كلمة دار إلى كلمة زيد على وجه الظرفية مثلاً صفة حادثة في الكلمتين قائمة بهما ولا بد لها من آلة توجدها وأداة تحدثها وهي كلمة « في » فتقول عند ذلك زيد في الدار ولا يقوم مقامها الاسم الذي ينبئ عن معناها مثل لفظ الظرفية ، فلا يصح أن تقول مكان زيد في الدار والمال لزيد وزيد على السطح زيد ظرفية الدار والمال اختصاص زيد وزيد استعلاء السطح وهكذا أن الأسماء لا توجد معاني

في الألفاظ وإنما تنبئ عن المسميات والمفاهيم المستقلة فلا يعقل أن تعين وجه الاستعمال وتتم أنحاؤه ، وقد اتضح لك بما بيّناه حقيقة الأنواع الثلاثة بما لا مزيد عليه ، وأن الحدود منطبقة عليها جمعاً ومنعاً بل تتضمن التنبيه على أسرار غريبة و نكات عجيبة قد خفي أكثرها على الأكثر بل على الجميع ، وقد كشفت الستر عنها بحمد الله تعالى و توفيقه في رسالة مستقلة قد عملناها في شرح الحديث الشريف . ﴿ و كل ما ذكره أهل الصناعة في المقام بين فاسد و قاصر و أحسن ما قيل ما ﴾ حكاه شارح الصمدية ﴿ عن بعضهم في وجدانحصار الأقسام ﴾ أي أقسام الكلمة ﴿ في الثلاثة أنها تابعة للمفاهيم و هي ثلاثة ذات و حدث عن ذات و واسطة بينهما فكذا الكلمات فإنّه مقتبس من الأصل ﴾ القويم و الأساس المتيّن ﴾ و لكنّه ﴾ لم يراع المقتبس حقّ الرعاية فنصرّف في التعبير بفهمه ونظره فصار ﴾ قاصراً ﴾ لأنّ الذات هي العين فلا يشمل المسمى الذي يكون معنى أو عدمياً مع أنّه فات منه بالتعبير بها دون المسمى التنبيه على أنّ وصف المسمى واسطة في عروض الانباء و كثير من الأسرار إنّما يستفاد منه . و حدثاً عن ذات إنّما ينطبق على مفهوم الفعل تحليلاً و تفصيلاً و هو الحدث المسند إلى الذات ولا تنبيه فيه على العنوان البسيط الوجداني المتحصّل من اجتماع الأمرين الذي هو ملاك الفعلية و واسطة بينهما لا ينطبق على المعنى الحرفي تمام الانطباق فإنّه واسطة بين اللَّفْظَيْن لا المفهومين و الواسطة بينهما مدلول للمعنى الحرفي ﴿ و أقبح ما قيل ما اشتهر بينهم من تحديد الاسم بما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، و الفعل بما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحدها ، و الحرف بما دلّ على معنى في غيره . فإنّه فاسد من وجوه : الأوّل جعل الدلالة جامعاً ﴾ بين الأقسام ﴾ مع أنّها تختصّ بالآوّلين فإنّ الحرف إنّما يحدث ﴾ و يوجد ﴾ خصوصيات الاستعمال ﴾ و كيفياته ﴾ في لفظ غيره ﴾ كما عرفت لأنّه يدلّ على شيء ويكشف عنه ﴾ ولذا سمّي آلة و أداء ﴾ و لا يتوهم أن تسميته بهما باعتبار أنّه آلة إحضار المعنى و أداة إخطاره لا باعتبار أنّه آلة نفس المعنى لأنّ الآلية في الإحضار جارية في الاسم و الفعل ، فيلزم أن يكون الجميع

آلات و أدوات ﴿ والثاني أنها لا تثبت في الأسماء إلا في حال النسيب الإسنادي أو ما بمنزلة ﴾ فإنها هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والمراد من العلم في الموردين بقريئة التعدية بالباء العلم التصديقي لا التصوري مع أن التصور بمعنى العرفان الذي هو قسم من العلم لا يعقل أن يحصل إلا بما ساواه في الصدق والتصور بمعنى مجرد الخطور والحضور في الذهن الثقات مجاميع للجهل والعلم ، ولا يكون علماً وتوهم أن العلم في مصطلح أهل النظر متقول إلى الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل علماً كان أم جهلاً والمأخوذ في حد الدلالة إنما هو بحسب مصطلحهم غفلة واضحة لأن بحثهم إنما هو في المعرفة والحجة والنقل إنما يصح إذا كان بحثهم فيما هو أعم من المفهوم اللغوي وأما إذا اختص بحثهم به فالمنقل إلى الأعم نقض للغرض فالمراد من التصور المقابل للتصديق الذي هو قسم من العلم إنما هو التصور بكنهه أو بوجه يمتاز عما عداه لا مجرد الخطور في الذهن مع أن الحد لا يختص به أهل النظر ، وإذا ظهر أن المراد من العلم في الحد إنما هو العلم التصديقي فقد ظهر لك أن الدلالة لا تتحقق في اللفظ بمجرد الوضع و تعريفه بتخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه شيء الثاني ، غلط أو توسع في التعبير والصحيح حضر منه بدل فهم وإنما تتحقق الدلالة بعد صدوره من المتكلم العارف بالوضع في مقام الإفادة والاستفادة وإسناد أحدهما إلى الآخر أو ما بمنزلة المنبعث من إرادة المتكلم وقصده ، ولذا ذهب الشيخ الرئيس وسائر المحققين إلى أن الدلالة في الألفاظ تابعة للإرادة ولما غفل الأكثر عن حقيقة الأمر واغترؤوا بطلاق التصور على الخطور وأنه قسم من العلم زعموا قضاء الضرورة بخلافه وأن الدلالة هي كون الشيء بحيث يوجب خطور شيء آخر .

﴿ والثالث جعل المعنى جامعاً مع أن المسمى قد يكون عيناً لا معنى ولذا قسم الاسم باعتبارهما إلى قسمين اسم المعنى واسم العين ، والرابع جعل كون المعنى في نفسه جامعاً بين النوعين مع اختصاص الأول به مطابقة ، وتعميمه للمطابقي والتصني لا يلائم الحد ﴾ من وجهين الأول أن الملائم للحدود ذكر الأجزاء

العقلية المحمولة على النوع وهي الجنس و الفصل لا الجزء الخارجي الذي لا يحمل على النوع والمعنى المستقل من الأجزاء الخارجية التي لا تحمل على المعنى الفعلي فالإلزام ذكره في الحد . و الثاني أن المعنى ينصرف إلى المعنى المطابق فحمله على ما يخفى و هو أعم منه ومن التضمني منافي مع وقوعه في التعريف الذي يجب فيه استعمال الألفاظ الظاهرة الدلالة . و قد يتوهم أن النسبة إلى الفاعل معنى حرفي إن قلنا بوضع الهيئة للنسبة إلى فاعل معين لاحتمالها حينئذ إلى ذكر الفاعل في فهمها من الهيئة ، و أمّا إن قلنا بوضعها للنسبة إلى فاعل ما فهي معنى مستقل بالمفهومية لانفهام الفاعل منها إجمالاً و عدم الحاجة إلى لفظ آخر في فهم النسبة من الهيئة فالمعنى المطابق حينئذ في الفعل كائن في نفسه و مستقل بالمفهومية و هو فاسد جداً لأن الهيئة من لواحق الحروف و لا يعقل استقلالها بالمفهومية ولا يرجع معنى الاستقلال بالمفهومية إلى ما توهمه من عدم الحاجة إلى لفظ آخر في فهم المعنى كما ستعرف إن شاء الله . و أعجب منه ما توهمه القاضل « عصام الدين » من عدم كون النسبة إلى الفاعل جزءاً مدلول الفعل حتى يكون معنى حرفياً أو اسمياً ، قال في حاشيته على شرح الجاهلي : أعلم أن القول بأن الفعل موضوع للحدث و النسبة و الزمان كما أجمعوا عليه ليس إلا لأن الفعل لا يكون بدون الفاعل فألجأهم تصحيح سر ذلك إلى أن جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بدء من الفاعل و لا اضطراب لمن شرح الله صدره و رزقه نصره فتقول اك بما ألهمني ربّي أن الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان ، و النسبة إنمّا جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية إذ لا يخفى على منصف أنه لا يناسب جعل هيئة « زيد قائم » للنسبة و جعل هيئة ضرب زيد لغواً ومن أمارات أن النسبة ليست مدلولة للفعل أنه يفهم الحدث و النسبة تفصيلاً و قد اتفقوا على أن دلالة المفرد لا تكون تفصيلية و لهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين و إنما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لأن الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعداً لأن ينسب إلى شيء فيلتزم إسناده إلى شيء لئلا يكون إحضاره على هذا الوجه لغواً انتهى .

فإن فهم الإسناد من الهيئة الاشتقاقية الفعلية وعدم توقفه على التركيب مع الاسم من أبده البديهيّات مع أن الهيئة التركيبية إنما تنمى لاتحاد لا الحدوث إذ لو أفادته لزّم صحة قولنا ضرب زيد بالإسناد كما يصح قولنا ضرب زيد مع أن قوام الفعلية إنما هو بالهيئة الاشتقاقية الدالة على الإسناد الحدوثي فلو فرض خلوه عنها وعدم استفادة النسبة إلا من الهيئة التركيبية لزّم صيرورة الفعل اسماً وجواز وقوعه مسنداً إليه ، و ما ذكره من وضع الفعل للحدث مستعداً للنسبة لا يرجع إلى محصل ، و أمّا ما ذكره من لزوم كون هيئة ضرب زيد لغواً حينئذ وهو غير مناسب وهم بارد ، لأن الهيئة التركيبية إنما تنمى لتفيد التفسير أو التأكيد ولا تكون لغواً ، و أمّا ما جعله من أمارات ما توهمه فهو من أمارات اشتقاق الفعل و استقلال كل من مادته و هيئته في الوضع و الدلالة كما نبهوا عليه و بيّناه في محله و القضية الشرطية يصح تركيبها من الفعلين وهما مفردان و بالجملة فساد ما توهمه لا يخفى على من له أدنى مسكة و العجب كل العجب عن غفلته عن أوائل البديهيّات من الملهمات .

✽ و الخامس جعل الاقتران بأحدها مائزاً للفعل و عدمه للاسم مع أن الفعل لم يقترن به وضعاً حتّى التزاماً بل لو فرض اقترانه به تضمناً لم يصلح أن يكون مائزاً ✽ توضيح الحال يتوقف على نقل شطر من كلماتهم و بيان ما فيها فأقول بعون الله تعالى ومشيئته : قال في شرح الجامي : إعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر ، و ثانيها الزمان ، و ثالثها النسبة إلى فاعل ما و لا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي . و في حاشيته لعصام الدين هذا هو المشهور فيما بين القوم و التحقيق أنه مشتمل على أربعة معان ، رابعها تقييد الحدث أو النسبة بالزمان و هو أيضاً معنى حرفي غير مستقل . و في حاشيته للسيد الجزائري (قدّمه) إعلم أن المتأخّرين قد أطبقوا على أن الفعل يدل على الحدث و الزمان و نسبة الحدث إلى فاعل ما و هو معنى حرفي يحتاج إلى الطرفين - إلى أن قال - : و كلام المتقدمين في عدّ الزمان من أجراء معنى

الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتأخرين و ذهب من ذهب إلى أن دلالة عليه بطريق الالتزام و لهم دلائل حررها في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب . و نذكر هنا بعضها :

أولها أن الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل و معلوم أن الظرف لا يكون جزءاً من المظروف .

ثانيها أنهم متفقون على أن اقتران مثل اسم الفاعل واسم المفعول بالزمان كاقتران الفعل به غير أن زمان الفعل معين ويقولون : إن الزمان ليس جزءاً لمعنى اسم الفاعل فكذلك في الفعل .

ثالثها أنها لو كان الزمان جزءاً للفعل لم يمكن تحقق الفعل بدونه و قد تحقق في جميع الإنشاءات .

رابعها لو كان الزمان الماضي جزءاً للماضي و كذا في المستقبل لما أمكن اختلافه بعارض ، و قد يختلف كما في قولك إن قمت و لم تضرب فلا يكون جزءاً لأن ما بالذات لا يختلف بالعارض . و نحن حيث اخترنا مذهب المتأخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الأول أنه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي فإن الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي أعني الحدث بالفاعل و هو ليس بجزءه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي . و عن الثاني بالفرق بين الاقترانين فإن اقتران الفعل به باعتبار أنه جزء واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لأن كل فعل من ضرب و غيره فلا بد له من زمان و لم يفهم من لفظ ضارب إلا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان أو مطلق أو مقيد ، ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل من قام به بمعنى الحدث من غير زيادة زمان مطلق . و عن الثالث بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال بجواز أن يجرّد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الآخر كما جرّدوا الوضع عن المعنى . و عن الرابع أن الزمان الماضي مثلاً جزء للفعل الماضي صورة و معنى و قمت في المثال و إن كان ماضياً صورة إلا أنه مستقبل حقيقة لكان «إن» الشرطية وعليه فقس المضارع انتهى .

و إذا استمعت كلماتهم فاعلم أن هناك أمرين أحدهما كون الزمان جزءاً
لمعنى الفعل و الثاني كونه مقوّمًا و مميّزاً له عن الاسم و المقوّميّة تلزمها الجزئيّة
و إن لم تلزمها المقوّميّة و لكنّ القائلين بالجزئيّة هنا قائلون بالمقوّميّة لأنهم
جعلوه جزءاً لمفهوم نوع الفعل و مميّزاً له عن الاسم فمرجع النزاع بالآخرة إلى
فصليّة الزمان و تقوّم الفعل به فمن أثبت الجزئيّة أثبت الفصليّة و من نقاها
نقاها ، فمعنى قول الثاني إنّه لو كان الزمان جزءاً للفعل لم يكن تحقّقه بدون
و قد تحقّق في جميع الإنشاءات أن الزمان لو كان جزءاً لكان فصلاً و لو كان فصلاً
لما أمكن تحقّق الفعل بدونّه لعدم تحقّق النوع إلّا بفصله و تحقّق في جميع الإنشاءات
ضرورة بقائها على الفعلية و عدم صيرورتها أسماء حينئذ ، فتحقّقه بدونّه ينبىء عن
عدم كونه فصلاً و جزءاً فالاعتراض عليه بجواز تجرّد الشيء عن جزء مدلوله فيصير
مدلوله الجزء الآخر كما جرّدوا الوضع عن المعنى ، غير متوجّه إليه لأنّه لم يدّع
عدم جواز استعمال اللفظ في جزء مدلوله و إنّما ادّعى عدم تحقّق النوع بدون
الفصل المقوّم له و جواز استعمال اللفظ في جزء مدلوله في الجملة ممّا لا يخفى على
ذي مسكة فإنّ استعماله في غير معناه جزءاً أم لا تابع للعلاقة المصحّحة وهي المشابهة
في أظهر الخواصّ مطلقة أو مقيّدة على ما اخترناه من انحصارها في الاستعارة فإن
وجدت صحّ و إلّا فلا ، ثمّ إنّّه لا مشابهة بين مدلول الفعل وجزئه في المقام فلا يصحّ
استعماله فيه و تجريدّه عن الجزء الآخر ، و تمثيله بتجريد الوضع عن المعنى باطل
أيضاً لما ظهر لك من أنّ توهم دخول المعنى في مفهوم الوضع من أقبح الأغلاط و
قد ظهر لك بما بيّناه معنى الدليل الرابع وهو أنّ الزمان الماضي لو كان فصلاً
مقوّمًا للماضي و المستقبل للمضارع لما أمكن اختلافه بعارض ضرورة أنّ العارض
على الشيء خارج عنه لاحق له فلا يعقل أن تتغيّر حقيقة النوع بالعارض الخارج
عنه وهذا معنى قوله «لأنّ» ما بالذات لا يختلف بالعارض مع أنّ العارض على حقيقة
لو أوجب تبدّل حقيقة المعروض لزم عدم عروضه عليها و هو خلف للفرض . و لقد
أغرب في الجواب حيث قال بأنّ الزمان الماضي جزء للماضي صورة و معنى و قمت

في المثال و إن كان ماضياً صورة إلا أنه مستقبل حقيقة لمكان إن الشرطية ، و عليه فقس المضارع لأن قمت قبل دخول إن الشرطية ماض صورة و معنى فانقلابه إلى المستقبل حقيقة بدخولها عليه باعترافه التزام بورود الإشكال و اختلاف الذاتي بالعارض و هكذا الأمر في انقلاب المضارع إلى الماضي حقيقة باعترافه بدخول كلمة لم عليه مع أن انقلابه حقيقة إلى الماضي حينئذ ينافي اختصاصها بالمضارع ، هذا و يقرب منه في الغرابة ما أجاب به عن الدليل الثاني من الفرق بين الاقتراين فإن الوجه في الجواب إما منع الاتفاق أو حجتيته و يمكن إرجاعه إلى الأول بقرينة ذيله بنوع تكلف ، و أما الجواب عن الدليل الأول بأنه مغالطة فيمكن منعها أيضاً إذ مدعاه أن الزمان ظرف لتعلق الحركة بالمسمى و الفعل الاصطلاحي إنما هو المنبئ عن حركة المسمى كما عرفت ولا دليل يدل على خلافه بل التحقيق أنه كذلك لأن الظرف إنما يكون ظرفاً للحدث بعد صيرورته حركة للفاعل بإسناده إليه هذا و يدل على فساد ما توهمه المتأخرون أيضاً وجوه آخر : الأول أنه لو كان الزمان مدلولاً للفعل لكان مدلولاً لهيئته ضرورة عدم دلالة المادة إلا على الحدث الصرف و الزمان معنى مستقل اسمي كما هو ظاهر و الهيئة من لواحق الحروف و لا تبين إلا نحو استعمال المادة فلا يعقل دلالتها عليه . و الثاني أنه لو كان الزمان مدلولاً لهيئته لزم دلالتها على أمرين متباينين النسبة إلى فاعل ما و الزمان في إطلاق واحد . و الثالث أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي و الزمان مفهوم مستقل اسمي و دلالة الهيئة عليهما مستلزم لصيرورتها اسماً و حرفاً في حال واحد . و الرابع أنه لو كان الزمان مدلولاً للفعل لزم أن يكون معنى ضرب حدث الضرب من الفاعل زمان من دون ارتباط لانحصار مدلول الفعل على المشهور في ثلاثة : الحدث و النسبة إلى فاعل ما و الزمان و هو مضحك ، وإن قيل بدلالة الهيئة على معنى رابع و هو تقييد الحدث أو النسبة إلى الزمان لزم دلالة الهيئة الواحدة في إطلاق واحد على ثلاثة معان متباينة النسبة إلى فاعل و الزمان و النسبة إليه . و الخامس أن النسبة إلى الزمان ناقصة تقييدية تابعة للحدث فلا يعقل أن

يخرج بها المادة عن الاسمية كما لم يخرج مضروب ونحوه بدلالة هيئته على النسبة الناقصة إلى الزمان أو المكان عن الاسمية. و السادس أن المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة إنما يغاير غير المقترن به في كونه كلاً والآخر جزءاً ، فلا يعقل أن يكون أحدهما نوعاً في عرض الآخر لاستحالة صيرورة النوع كلاً أو جزءاً للنوع المقابل له . و السابع أن هيئة الفعل لو دلت على الزمان لإفادته أبداً و لم يجز تجربدها عنه لأن الحروف و ما بمنزلتها من الهيئة الاشتقاقية أو التركيبية إنما هي آلات و أدوات لمعانيها و لاستعمال لها فيها فلا يجري التجوُّز فيها . و الثامن أنه لو جوِّزنا التجوُّز فيها و قلنا بأنَّها مستعملة في المعنى كالأسماء لم يجز استعمالها في المجرَّد عنه بناءً على وضعها لعدم العلاقة المصححة للاستعمال و مجرَّد الكل و الجزء لا يكون علاقة مصححة . و قد اتضح بما بيَّناه فساد كون الزمان مدلولاً للفعل و إن لم يكن فصلاً له . و قد تنبَّه بعضهم لبعض الإشكالات و هو أن «كاد» وأخواتها أفعال مع عدم اقترانها بالزمان و «صه» و «عه» و «هيات» و أخواتها أسماء مع اقترانها به . فأجاب بأن المراد الاقتران بحسب الوضع الأوَّل فكاد و أخواتها داخله في حدِّ الفعل لاقتران معناه بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأوَّل و أسماء الأفعال خارجة عنه لأنَّ جميعها إمَّا منقولة عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحاً نحو رويد فإنه قد يستعمل مصدرأً أيضاً أو غير صريح نحو هيات فإنه و إن لم يستعمل مصدرأً إلا أنه على وزن قوفاة مصدر قوفاً أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو «صه» أو عن الظرف أو الجار و المجرور نحو أمامك زيدا و عليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأوَّل انتهى . وهو في غاية الغرابة ضرورة أن الاسمية و الفعلية و الحرفية تابعة للمعاني فاللفظ الدال على المعنى الاسمي سواء كانت بالوضع الأوَّل أو الثانوي أو بالمناسبة الذاتية أو بالشهرة اسم و هكذا الأمر في أخويه ولو صحَّ ما ذكره لزم أن يكون شمر علماً للفرس و ضرب موضوعاً للضرب فعلاً مع أنه لا دليل على اقتران كاد و أخواتها بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأوَّل و عدم اقتران هيات به هكذا ، و أغرب من

الجميع تقسيمه النقل إلى الصريح وغير الصريح وجعل هيهات منقولاً من المصدر لكونه على وزن قوفاة وهو مصدر قوفاً ، ثم إن القول بفعليّة الكلمة واسميتها باعتبار وضعين غلط عجيب فإن النوع الواحد المركّب من الجامع والمائز لا يحصل إلا بعد حصول التأليف والتركيب بين الجزئين وهو لا يحصل إلا بالوضع الواحد كما هو ظاهر . وقد تنبّه بعضهم للوجه الأخير حيث قال : ولا يخفى أن اسميّة أسماء الأفعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الأصلي وذلك بعيد عن الاعتبار إذاً لا لائق أن يكون مدار الاسميّة على وضع واحد ولا يكون وضع لغواً ومعتبراً لاعتبار شيء وفي أسماء الأفعال مثل دونك وضعه الأوّل وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها وإلا لم يكن كلمة ، ومعتبراً فيها لأن عدم الاقتران إنّما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لأنّه باعتباره يكون كلمة ، ولغو لأنّه باعتباره لا يكون غير مقترن انتهى .

أقول : اللائق الحكم باستحالته كما بيّناه لا بعده عن الاعتبار ، ثم أعلم أن مراد المنتقد من اقتران الفعل بأحد الأزمنة بدلالة الالتزام كما حكى عنهم هو الانصراف إليه لا دلالة عليه إلزاماً على حدّ دلالة على الفاعل بتوسط دلالة على الاسناد المستتبع له وإلا لدلّ عليه أبداً ولم يتجرّد عنه أصلاً وسرّ انصراف الفعل الماضي إلى الزّمان الماضي والمضارع إلى الزّمان المستقبل سببته في مبحث الفعل إن شاء الله تعالى ، بل التحقيق أنّه لا انصراف للفعل إلى الزّمان أصلاً وإنّما ينصرف الماضي إلى انقضاء الحدث ومضيّه والمضارع إلى استقباله وعدم انقضائه سواء كان الحدث واقعاً في الزّمان كما هو الغالب أم لا كقولك خلق الله الزّمان وفات الزّمان ، ومضى الدّهر وانقضت الأيام والليالي ، وتتجدّد الأيام والليالي وتأتي الشهور والسنون ، ولا يخلو زمان عن حجة لله على عباده وهكذا من الأفعال المتعلقة بالزّمان فإنّها غير واقعة في الزّمان لاستحالة اتّحاد الظرف والمظروف ﴿ والسادس أن الضمير المجرور إن كان راجعاً إلى معنى وأريد من كونه في نفسه الكون الخارجي ﴾ أي تقوّمه بنفسه في الخارج ﴿ ينحصر في العين ﴾ والذات

﴿ فلا ينطبق على المعنى المقابل لها و على المعنى الفعلي أصلاً ﴾ لعدم تقوُّمها بنفسها
 ﴿ و إن أُريد منه ﴾ الكون الذَّهني أي ﴿ تصوُّره في الذَّهن قصداً و بالذَّات ﴾
 لا باعتبار أمر خارج عنه ﴿ ففيه أنه أُريد به تصوُّر المستعمل ﴾ حال استعمال اللفظ
 فيه ﴿ فهو من لواحق الاستعمال المتأخَّر عن الوضع ﴾ فلا يعقل أخذه قيداً للموضوع
 له و توهم أنه معتبر في الوضع شرطاً غلط فاحش إذ لا تأثير للاشتراط مع إطلاق
 الموضوع له و عدم تقيُّده مع أن المعنى الاسمي قد يكون في مرحلة الاستعمال
 ملحوظاً تبعاً و توطئة لغيره كالكنايات فإن معانيها الحقيقية ملحوظة توطئة للملزماتها
 أو لوازمها و كسور القضية نحو كلُّ رجل فإن مفهومه ملحوظ أبداً تبعاً لملاحظة
 أفراد الرجل و آلة لتعرُّفها و ملاحظتها ﴿ و إن أُريد به تصوُّر الواضع ففيه ﴾
 أولاً أن تصوُّره المفهوم كنصوِّره اللفظ مقدَّمة للوضع لا أنه مأخوذ في الموضوع
 له قيداً و إلّا لزم أن يكون اللفظ الموضوع حاكياً عن المعنى و تصوُّره الذاتى أو
 الغيري مع وضوح عدم حكاية اللفظ إلّا عن نفس المفهوم . و ثانياً ﴿ أن تصوُّره
 إيَّاه كذلك لا يوجب أن يتصوَّره المستعمل كذلك ﴾ كما عرفت في الكنايات و
 سور القضية ﴿ مع أن المقصود بالأصالة في مرحلة الإفادة إنما هي النسب و
 الرِّوابط التي هي معانٍ حرفية ﴾ فالْمَقْصود من قولك سرت من البصرة إلى الكوفة
 بيان وجود السير منه مبدؤاً بالبصرة منتهى بالكوفة فالنسب و الرِّوابط و إن كانت
 متقوِّمة بوجود أطرافها و لا وجود لها في الخارج سوى وجود أطرافها إلّا أنها
 مقصودة بالأصالة في مرحلة الإفادة و الاستفادة ، و لا منافاة بين الأصالة في القصد
 و التبعية في الوجود ﴿ و إن كان راجعاً إلى الموصول و أُريد من كون المعنى في
 نفس ما دلَّ عدم الحاجة ﴾ في استفادته من الدَّالَّ ﴿ إلى ضمِّ ضميمة باعتبار عموم
 الموضوع له ﴾ فيها ﴿ و من كونه في غير ما دلَّ احتياجه إليه ﴾ أي إلى ضمِّ ضميمة
 في استفادته منه ﴿ باعتبار وضعه لكلِّ فرد من أفراد الكلِّ المتعقِّلة من حيث أنها
 حالات لمتعلقاتها ﴾ و آلات لتعرُّف أحوالها ﴿ ففيه ﴾ أولاً ﴿ أن الحروف لاوضع
 لها بإزاء شيء حتّى يكون الموضوع له فيها عامّاً أو خاصّاً ﴾ و إنما هي موضوعة

بالوضع الآلي" و الموضوع له بالوضع الآلي " لا يكون إلا كلياً و الخصوصية إنما تثبت في مرحلة الأعمال و إيجاد و إحداثه بالحرف ﴿ و ﴾ ثانياً ﴿ أن ﴾ خصوص الموضوع له لا يوجب استقلاله و لحاظه قصداً و ذاتاً ، بل يمكن لحاظ كل من الخاص و العام على وجه الاستقلال والآلية ، فما ذكره في شرح الجامي في توضيح الحد المعروف تبعاً للسيد الشريف حيث قال : و الحاصل أن لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلياً و لفظه من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث أنها حالات متعلقاتها و آلات لتعرف أحوالها و ذلك المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصداً و يلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية و يصلح أيضاً أن تكون محكوماً عليه و به و أمّا تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية و لا تصلح أيضاً أن تكون محكوماً عليها أو بها إذ لا بد في كل منهما أن يكون ملحوظاً قصداً ليتمكن أن يعتبر النسبة بينه و بين غيره بل تلك جزئيات لا تتعقل إلا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة أحوالها ، وهذا هو المراد بقولهم إن الحرف يدل على معنى في غيرها انتهى واضح البطلان مع أن ما ذكره من أن الجزئيات آلات لملاحظة أحوال متعلقاتها لا معنى له ، لأن أحوال المتعلقات إنما هي الجزئيات ، فجعلها آلات لملاحظتها يرجع إلى جعل الشيء آلة لنفسه ، و ما حكم به من أن المدرك آلة و تبعاً لا يصلح أن يكون محكوماً عليه و به ينتقض لسور القضية الملحوظ آلة الصالح للحكم عليه و به ، وأيضاً لا سناد إلى فاعل ما معنى حر في بلاشبهة على ما اعترف به مع أنه ليس جزئياً ﴿ ف ﴾ اتضح غاية الاتضاح أن المقوم للاسم إنما هي علاقة التسمية ، والاستقلال الذي يختص به المعنى الاسمي إنما لزمه من قبل تعلقها به ﴿ لا ﴾ أنه صفة زائدة ملحوظة فيه قبل التسمية و مرجعه إلى عدم كونه جهة لاستعمال الغير ﴿ و ﴾ المقوم للحرف إنما هو كونه موجد معنى في لفظ الغير ﴿ و ﴾ متمماً لاستعمال الاسم ﴿ ف ﴾ فمعناه كائن في غيره في الخارج لا في الذهن ﴿ و ﴾ من هنا لا يصح وقوعه مسنداً إليه و به لأن وقوعه كذلك مستلزم لوقوعه محلاً للاستعمال و طرفاً له ، نعم يصح وقوعه طرفاً للنسبة الناقصة التقييدية ،

فإن القيود متعلقة بالاسناد غالباً ولا يوجب صيرورة الإسناد طرفاً للاستعمال ، و إنما يوجب إحداث كيفية في استعمال طرفي الاسناد ، فما توهّمه عصام الدين « من أن المعنى الحرفي لا يصلح أن يكون طرفاً للنسبة مطلقاً تامّة كانت أم إضافية أم تعلقيّة في غير محله ، نعم لا يصح وقوعه طرفاً للنسبة المناقصة المنزعة من النسبة التامة كالتوصيف ونحوه . وإذا اتضحت لك حقيقة الأقسام الثلاثة ، فاعلم أن لكل منها خواص وعلائم يعرف ويتميّز بها عن أخويه ﴿ و ﴾ أنه يختص الاسم ﴿ أي يتفرد عن أخويه ﴾ بما يتم استعماله بها ﴿ غالباً و لا يخلو الاسم عن واحد منها في مرحلة الاستعمال إلا قليلاً ﴾ و تتعاقب عليه في الوجود ﴿ فلا يجتمع واحد منها مع الآخر إلا في الإضافة اللفظية فإنّها تجتمع مع اللام ﴾ وهي اللام أي لام التعريف و في حكمه أم في لغة طي ﴿ و التنوين ﴾ ماعدا تنوين الترتيم وهو المنقسم عندهم للتمكّن والتذكير والعوض والمقابلة ﴿ و الإضافة ﴾ المصطلحة الشائعة على ألسنتهم ﴿ و بالجر ﴾ الحاصل من الإضافة أو حرف الجر ﴿ و قبول النداء و الاسناد المعنوي ﴾ إليه أو به ﴿ مطلقاً ﴾ اتحادياً كان أم حدودياً أم إضافياً ، و إنّما اعتبرنا القبول في الأخيرين لأن قبول الكلمة إياهما أمر ظاهر يظهر بأدنى نظر إلى المعنى ، وأما قبول الأربعة الأول فلا يظهر للجاهل بالحقيقة إلا بالاستعمالات الخارجية ولذا اعتبرنا وجودها في الخارج ، ثم إنّنا قيّدنا الاسناد بالمعنوي لأن الاسناد اللفظي لا يختص به الاسم بل يجري في جميع الألفاظ كما عرفت و لم نقيّد الاسناد بالإسناد إليه كما قيّدناه بالجمهور بل الجميع لأن الإسناد به أيضاً من خصائص الاسم و الفعل إنّما يقع مسنداً به باعتبار معناه الحدوثي الذي هو مفهوم اسمي ، والجملة لاتقع مسنداً بها كما عرفت ، و ستعرف تفصيلاً إن شاء الله تعالى في مبحث المبتداء والخبر .

فإن قلت : الجملة تقع مسنداً إليها وتنوب عن الفاعل في باب القول بلامقال بل يجب كونه كذلك و قد اشتهر أن محكي القول لا يكون إلا جملة قال عز من قائل : « و إذا قيل لهم لا تفسدوا » .

قلت : قد أجاب بعضهم بأن الجملة مفسرة حينئذ لا نائية عن الفاعل ، فعن ابن بابشاذ إذا قلنا : قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة لقول مقدّر كأنه قال : قد قيل قول وهو زيد منطلق ولم يجز زيد منطلق ، قيل : لأنه مفسر للفاعل أي نائبه وهو لا يتقدم على فعله انتهى . وعن أبي البقاء مثله في الآية الشريفة وعن ابن عصفور أن ذلك قول البصريين . وقال ابن هشام : والصواب أن النائب الجملة لأنها كانت قبل حذف القول منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنياحة ، وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً ، جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتداء نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة » وفي المثل زعموا مطيئة الكذب ومن هنا لم يحتاج الخبر إلى رابط في نحو قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر الجامد المفرد انتهى . وقيل : بل المركب مطلقاً يصير بإرادة اللفظ اسماً وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتداء في المثالين المذكورين .

أقول : النائب كالفاعل يستتر في الفعل أبداً لما عرفت من أن مرجع الاستتار إلى دلالة الهيئة الاشتقاقية الفعلية الدالة على الاسناد الحدوثي على المسند إليه استتباعاً والتزاماً وهو جار فيهما معاً فالظاهر مفسر للمستتر أبداً فاعلاً كان أم نائباً فما حكم به الجماعة من كونه مفسرة للنائب في غاية المطانة ولكن تخصيص التفسير بالمقام وجعله جواباً للإشكال لا وجه له لأن مفسر الفاعل أو النائب لا بد أن يكون معنى اسمياً متحداً معه ومنطيقاً عليه فالصواب في مقام الجواب ما ذكره ابن هشام ، وأكثر القوم من أن المراد بالجملة حينئذ لفظها ، توضيح الأمر فيه أن القول كاللفظ والنطق إنما يتعلّق باللفظ لا بالمعنى ضرورة أن المقول كالمفروق والمنطوق هو اللفظ ولكن حيث يعتبر في القول الكشف والحل لا يتعلّق باللفظ المهمل والموضوع الغير المستعمل في مفهومه ، كشف الحال فيه أن القول في أصل اللغة قريب من الكشف والحل ويقرب منه الأجوف اليبائي من هذه المادة ومن هنا يطلق الإقالة على كشف البيع وحله والاستقالة على طلب كشفه وحله ومن

هذا الباب استقالة العثرات و الخطايا و إقالتها فإن كشف الذنوب و حلها عبارة عن العفو و الصفح عنها ، فالقول إنما يتعلّق باللفظ إذا حلّ المضمر و كشف عمافي الضمير و من هذا القبيل أيضاً إطلاق القول على الرأي و الاعتقاد فإن كل واحد منهما حلّ للواقع و فصل له عن الإبهام و التردد ، فظهر فساد ما اشتهر بينهم من اشتراك القول بين المعاني المزبورة بالاشتراك اللفظي ، كما ظهر سرّ عدم تعلّقه إلا بالجملة إذ المفردات لا تكشف لها و لا دلالة و إنّ الذي يترتّب عليها إنّما هو الحضور و الخطور كما عرفت ، و ظهر لك أنّ المقول هي الجملة المستعملة الدالّة فما يبيّنناه من أنّ المراد بها حينئذ لفظها ليس على ظاهره من كونها منظورة بالنظر الاستقلالي ، و إنّما المراد منه أنّ القول إنّما يتعلّق بها من حيث لفظها و هي من حيث كونها لفظاً أمر وحدانيّ و مفهوم اسميّ فلا مانع من وقوعها طرفاً للاسناد باعتبارها فنقطن ، وقد ظهر لك أيضاً بما يبيّنناه من أنّ تعلّق القول باللفظ كنعلّق النطق و اللفظ به أنّ المصدر متّحداً مع المفعول في الخارج في المقام كما نبّهنا عليه في حدّ الكلام فما ذكره ابن بابشاذ و أبو البقاء وابن عصفور من البصريين من وقوع القول نائباً عن الفاعل عبارة أخرى عن وقوع المفعول به نائباً عنه فتضعفه بتعيين المفعول به للنّيابة في غير محلّه ، مع أنّك قد عرفت أنّ المفعول به إنّما يتعيّن لتفسير النائب لالنّيابة ، ثمّ إنّّه اتّضح بما يبيّنناه من أنّ الجملة المحكيّة للقول مستعملة في مفهومها و لا يكون الغرض منها لفظها أنّ ما توهمه بعضهم من صيرورة الجملة حينئذ اسماً في الحقيقة في غير محلّه مع أنّه قد اتّضح لك مفصلاً أنّ مرجع إرادة اللفظ من الجملة إلى عدم استعمالها في شيء و عدم دلالتها على أمر لا إلى صيرورتها اسماً للفظها و مستعملة فيها ضرورة أنّ الحاجة إلى الدالّ إنّما تكون إذا لم يكن المدلول محسوساً بنفسه مقروعاً للسمع و أمّا إذا كان كذلك فلا حاجة إلى الدالّ فهي حينئذ في حكم المفردات لا أنّها مفردة تحقيقاً .

فان قلت : الجملة الفعلية قد تقع مسنداً إليها مع عدم إرادة اللفظ منها بوجه نحو قوله تعالى « سواء عليهم أأنذرتهم - الآية » إذا أعرب « سواء » خبراً و « أنذرتهم »

مبتداء و نحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم يقدر الأصل إن تسمع .
قلت : المسند إليه في هذه الموارد هو المعنى الحدتي المضاف إلى الفاعل المستفاد
من الجملة لانفس الجملة و لا يجب أن يكون المسند إليه مذكوراً في الكلام
صريحاً بل يكفي دلالة الجملة عليه و لو التزاماً و هذا معنى انسابهما بالمصدر من
دون سا بك . فإن قلت : قد ينوّن الحرف كقول الشاعر :

الام على لو و إن كنت عالماً بأذنب لو لم تفتني أوائله

و قد ينادى كقوله تعالى «ويا ليتنا نرد» و بالفعل نحو «ألا يا اسجدوا» .

قلت : لو مشدداً صار اسماً و مصدراً جعلياً بمعنى قول لو ، و يا في المثالين
إمّا للتنبيه أو حرف نداء محذوف المنادى ضرورة أن التوجه و الإقبال لا يتعلق
إلا بالمعنى المستقل الاسمي .

﴿ تقسيم الاسم ﴾ إن أنبأ عن حدث منسوب إلى الذات متحد معها صدقاً
و منطبق عليها وجوداً كعالم و معلوم و علام و عليم و أعلم ﴿ فهو مشتق ﴾ لا اشتقاقه
من المادة السازجة ﴿ و إلا ﴾ يكن كذلك ﴿ فجامد و هو إن أنبأ عن ذات فاسم
عين ، و إن أنبأ عن حدث فاسم معنى ﴾ لأن العناية لا تتعلق إلا بالحدث ، و إنما
جرينا في ذلك على ما جرى عليه الأكثر من جعل اسم المعنى جامداً و إلا فالتحقيق
أن المصدر المعروف المنبئ عن الحدث و النسبة الناقصة من المشتقات ﴿ أيضاً ﴾ أي
رجع الكلام رجوعاً إلى تقسيم الاسم ﴿ فإن اختلف آخره باختلاف المعاني المعتورة ﴾
أي المتعاقبة و المتبادلة ﴿ عليه ﴾ من الفاعلية و المفعولية و الإضافة و الحالية و
التمييز و هكذا من المعاني الحرفية التي لا تخلو الاسم عن واحد منها في حال
التركيب و الاستعمال ﴿ لفظاً ﴾ كزيد ﴿ أو تقديرأ ﴾ كموسى ﴿ فهو معرب ﴾
إعلم أننا عدلنا عن قولهم باختلاف العوامل إلى قولنا باختلاف المعاني لما ستعرف
إن شاء الله تعالى من أن المؤثر في اختلاف الآخر إنما هو اختلاف المعاني لا غير .
ثم إن ابن حاجب جعل اختلاف الآخر من أحكام المعرب و عدل عما عليه الجمهور
من تحديده به بزعم أنه دوري لأن الغرض من معرفة المعرب الحكم عليه باختلاف

آخره باختلاف العوامل فمعرفة بعد معرفة موضوعه وهو المعرب فلو عرف به لم تقدم معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه و قد أجيب عنه في مثل المقام بأن مقتضى الحكمية تأخير التصديق بالحكم عن معرفة موضوعه لا معرفته عن معرفة الموضوع ، و مقتضى صيرورة الحكم معرفاً تقدم معرفته على معرفة الموضوع لا التصديق به على معرفته ، فلا يلزم الدور لاختلاف الطرف . وفيه أن معرفة ما يختلف آخره باختلاف العوامل التي تتوقف معرفة المعرب عليها مؤخره عن التصديق باختلاف الآخر و منتزعة منه ضرورة أن التصور الجزمي لاختلاف آخر الشيء باختلاف العوامل الذي هو العرفان لا يتم إلا بالتصديق ، و لا ينافي ذلك وجوب تقدم التصور على التصديق لاختلاف التصورين فإن تقدم إنما هو التصور بمعنى حضور أطراف القضية وخطورها في الذهن ، والمؤخر هو العرفان . و التحقيق في الجواب ما ذكره بعضهم من أن الغرض من معرفة المعرب ليس الحكم عليه باختلاف آخره باختلاف العوامل بل الحكم عليه بالرفع و النصب أو الجر و هكذا من أحكام خصوصيات التراكيب بعد معرفة أنه مما يختلف آخره باختلاف العوامل ، ثم أعلم أنه اختلفت كلماتهم في المفردات المعدودة العارية عن مشابهة مبني الأصل ، فعن صاحب الكشف و الشيخ عبد القاهر الجرجاني أنها معربة ، و عن ابن الحاجب أنها مبنية ، و عن بعضهم أنها موقوفة ، ففي شرح الجاهلي أعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة و ليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت الكلمة فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحاً ، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب و هو الظاهر من كلام الإمام الهمام عبد القاهر الجرجاني و اعتبر المصنف مع وجود الصلاحية حصول استحقاق الإعراب بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه ، و أما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة و هي معربة انتهى .

أقول : قد أخذته من السيد الشريف في حاشيته على شرح الكافية للرّضي (قدّه) و التحقيق ما ذكره صاحب الكشف و الشيخ عبد القاهر لأنّ التقسيم المذكور ليس من مقاصد الفنّ وإنّما ذكر مقدّمة من جهة تمييز الموارد التي يظهر فيها الإعراب بعد تحقّق مقتضيه ممّا لم يظهر فيها ، و من المعلوم عدم مدخلية التركيب في هذه الجهة و المفهوم اللّغوي منطبق على ما قبل التركيب أيضاً ، كشف الحال فيه أنّ نسبة الذات إلى المبدء لا تخلو عن أحد وجوه ثلاثة : الصلوح المحض و الاقتضاء و الفعلية . والأوّل لا يوجب اتّصاف الذات بالمبدء و إلّا لصدق القائم على القاعد و عكسه ، والمؤمن على الكافر و عكسه ، والعالم على الجاهل و عكسه و هكذا فينحصر الاتّصاف في أحد أمرين الاقتضاء أو الفعلية و المراد من الاقتضاء تمحّض الذات للمبدء بحيث يعدّ صفة من صفاتها و هو قد يكون في صدوره منها أو اتّصافه بها كالإحراق بالنسبة إلى النار ، و القتل بالنسبة إلى السمّ ، و الإضاءة بالنسبة إلى الشمس ، و الإضاءة بالنسبة إلى القمر . فالنار محرقة وإن لم تحرق ، و السمّ قاتل و إن لم يقتل ، و الشّمس مضيئة و إن لم تضيء ، و القمر منير و إن لم يُنر لاشتغال المحلّ بالمثل أو فقد شرط أو قابلية المحلّ أو لوجود مانع أو مزاحم أقوى .

وقد يكون في وقوعه عليها كالرفع بالنسبة إلى الفاعل ، والنصب بالنسبة إلى المفعول والجرّ بالنسبة إلى المضاف إليه . والإعراب بالنسبة إلى الاسم العاري عن مشابهة مبني الأصل و الاقتضاء حينئذ بمعنى الاستحقاق ، والتأهّل لوقوع المبادي المذكورة عليها أو الأعداد له فالفاعل مرفوع وإن لم يرفع والمفعول منصوب وإن لم ينصب و المضاف إليه مجرور وإن لم يجرّ والاسم العاري عن المشابهة معرب وإن لم يعرب وقد يكون في وقوعه فيه كالسجدة بالنسبة إلى المحلّ المعدّ لها ، و الطبخ بالنسبة إلى المحلّ المعدّ له و الرّكوب بالنسبة إلى الفرس ونحوه و الاقتضاء فيه بمعنى الاستحقاق أو الأعداد أيضاً فالمحلّ المعدّ للسجدة مسجد و إن لم يسجد فيه ساجد ، و اللطبخ مطبخ و إن لم يطبخ فيه طبّاخ ، والفرس مركب و إن لم يركبه راكب فاتّضح أنّ صدق

المعرب على الاسم العاري عن المشابهة قبل التركيب ليس بمجرّد اصطلاح من النحاة بل منطبق على المفهوم الأصلي اللغوي أيضاً لاعداده ذاتاً لظهور الإعراب فيه عند التركيب فهو قبل التركيب معدّ لقبول جنس الإعراب و بعد التركيب يحدث فيه استحقاق نوع منه من رفع أو نصب أو جرّ فالإقتضاء الثابت قبل التركيب إنّما يكون بالنسبة إلى جنس الإعراب والحاصل بعده إنّما هو بالنسبة إلى النوع ، فالزّمخشريّ والجرجانيّ تنبّها لثبوت الإقتضاء قبل التركيب فحكما يصدق المعرب قبله ، وقد غفل عنه ابن الحاجب فزعم عدم حصول الإقتضاء إلّا بعد التركيب فحكم بعدم صدقه إلّا بعد التركيب ، فمرجع النزاع إلى ثبوت الإقتضاء الدائر مداره الاتّصاف قبل التركيب وعدمه لا إلى ما زعمه الجامي تبعاً للسيد الشريف من أنّ النزاع في الاصطلاح وأنّ الزّمخشريّ والجرجانيّ يقولان بكفاية الصلاحية في صدق المعرب ، وابن الحاجب يقول يلزوم الاستحقاق .

فان قلت : لو كان الأمر كما ذكرت من عدم حدوث اصطلاح في البين لزم عدم صحّة أن يقال : لم يعرب الكلمة وهي معربة .

قلت : صحّة هذا الكلام لا تكشف عمّا توهمه من ثبوت الاصطلاح في لفظ المعرب للفرق بين صيغة الوصف وصيغة المضارع الدّاخل عليه كلمة لم فإنّ الأولى ناظرة إلى الاتّصاف على وجه الإقتضاء والثانية إلى نهي الاتّصاف الفعليّ ، ولذلك يقال : لم يقتل السمّ وهي قاتلة ، و لم يتقع الدّواء وهي نافعة وهكذا من الأمثلة فلو كانت صحّة ما ذكره لأجل الاصطلاح لزم عدم صحّة مثله في الأمثلة المذكورة ونحوها ﴿ وإلا ﴾ يختلف آخره كذلك ﴿ فمبني ﴾ على سكون أو فتح أو كسر أو ضمّ كمن و أين و أمس وقبل في بعض حالاته ، أو على الحركات الثلاثة كحيث ﴿ لمناسبة ذاتيّة ﴾ لا مجعولة ﴿ خفيّة ﴾ عن الأنظار لدقّتها ﴿ للشباهة من الحروف وضعيّة أو تضمّنية أو افتقاريّة ﴾ ضرورة أنّ بناء الحروف إنّما هو من جهة عدم قبولها المعاني المقصّية للإعراب ، فشباهة الاسم بها في الوضع أو الافتقار الاجنبيّ عن جهة البناء لا تؤثر فيه بالضرورة بل في التضمّن أيضاً لأنّ التضمّن للمعنى الحرفي لا يوجب عدم

اعتوار المعاني المقتضية على المتضمن حتى يوجب الحكم ببنائه ، و أيضاً لو أوجب
التضمن البناء لبذيت الأسماء المشتقة لتضمنها النسب الناقصة التي هي معان حرفية
ثم أن افتقار الحرف إلى غيره من قبيل افتقار العرض إلى معروضه و الصورة إلى
مادته لما عرفت من أن المعنى الحرفي وجه لاستعمال الاسم و قائم به قيام الصورة
بمادته و افتقار الاسم إلى غيره إنما هو للتوضيح والتبيين فلا يكون من قبيل افتقار
الحروف فلا يعقل تأثيره للبناء الذي هو من أحكام الحروف و آثاره ، مع أنه لو
أثر لزم الحكم بالبناء في صورة الافتقار إلى المفرد أيضاً لعدم اختصاص افتقار الحرف
بالجملة و توهم أن افتقار الحروف إنما هو إلى خصوص الجملة لأنها إنما وضعت
لنسبة معان الأفعال إلى الأسماء في غير محلّه لما ظهر لك من أن الحروف الجارة
إنما وضعت لإفشاء أمر إلى أمر سواء كان المفضى اسماً جامداً أو فعلاً أو شبهه ، و
أمّا الشبه الاستعمالي والإهمالي فإنهما إنما يوجبان انتفاء الإعراب لانتفاء مقتضيه
لا ثبوت البناء لثبوت مقتضيه . و فرق بين الأمرين مع أنهما لو اقتضيا البناء
فليس بسبب الشبه بالحرف بل بالاستقلال ضرورة أن اقتضاءهما إياه ليس دائراً
مدار الشبه بالحرف ، ثم إن في تمثيل الشبه الإهمالي بفواتح السور نظراً لأنها
حروف مقطعة لا أسماء حتى تكون مبنية أو معربة ، فاتضح لك غاية الاتّصاح
أن بناء المبنيات من الأسماء ليس إلا مناسبة ذاتية كامنة في نفسها و إن خفيت
علينا . و أن ما نسجوه من أنواع الشبه ضابطة للبناء في غاية السخافة و لا حاجة
إلى كشف سبب البناء و وضع ضابطة له لأن المبنيات كلمات محصورة معدودة
مسموعة ستبين لك بابها ، و قد ظهر لك من تعليل المبنية بالمناسبة الذاتية دون
المعرب أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة و لا يكون اتّصافها بكونها معربة
مسببة عن شيء ، و هو كذلك إذاً أصل سلامة الاسم عن المانع الموجب لعدم ظهور
الإعراب عليه عند اعتوار المعاني المقتضية له عليه .

والإعراب أثر في آخر اللفظ يقتضيه معنى من المعاني المعتورة عليه
أي على اللفظ وهي أنحاء الاستعمالات الحادثة بالحرف أو الهيئة التركيبية أو

الهيئة الاشتقاقية أو بالقصد فقط التي تتعلق بها عناية المتكلم في مقام الإفادة و الاستفادة من الفاعلية و المفعولية و الإضافة و الحالية و التمييز و هكذا من أنحاء الاستعمالات المتعورة على اللفظ فيدل عليه دلالة إنسية و هي دلالة المقضى على مقتضيه ، ثم اعلم أن التعريف لمطلق الإعراب الثابت للاسم و الفعل و أنه ينحصر مقتضيه مطلقاً في المعاني المتعورة و لكن ليس كل معنى يقتضيه و لذا لا يكون كل حرف عاملاً ، و الهيئة الاشتقاقية لا تطلب العمل إلا هيئة المضارع فإنها تقتضي الرفع إذا تجرد عن ناصب و جازم ﴿ و هو ﴾ أي المعنى المقضى للإعراب ﴿ أحق ﴾ بأن يسمى عاملاً مما يتقوّم به هو ﴿ بيانه أن وجود العمل الصحيح في الخارج يتوقف على أمرين الأول استحقاق اللفظ إيائه الحاصل باغتوار معنى من المعاني عليه . والثاني الموجود له و هو المتكلم فالعامل حقيقة هو المتكلم و لا ينبغي إطلاق العامل على غيره و لو كان فإنما هو المعنى المقضى له لدخاله فيه بالاقتضاء .

قال نجم الأئمة الرضي (قدّه) في شرح قول ابن حاجب « و العامل به يتقوّم المعنى المقضى للإعراب » ما حاصله : أن محدث المعاني المتعورة على اللفظ و علاماتها هو المتكلم ، لكن الحاجة جعلوا الآلة التي يحدث بسببها المعاني المذكورة في اللفظ كأنها هي الموجودة للمعاني و علاماتها فلها سميت الآلات عوامل ، فالباء في قوله به يتقوّم للاستعانة نظراً إلى أن المسمى عاملاً في الحقيقة آلة . انتهى .

أقول : إطلاق الفاعل على آلة الفعل لا مانع منه بل التحقيق أنه على سبيل الحقيقة لأن مرجع الفاعلية إلى التسبب للفعل و لا يختص به المباشر ، نعم ينصرف إليه من جهة أنه أقوى فكل من المباشر و الآلة فاعل للفعل حقيقة و لكن آلة إحداث المعنى في اللفظ ليس آلة للعمل فإن آلة العمل هي اللسان لا غير و مجرد كون الشيء آلة للمعنى المقضى للإعراب لا يوجب كونه آلة له كما هو ظاهر مع أن المعنى المقضى له قد يحصل بمجرد القصد من دون آلة كما في المنادى المحذوف النداء و التحذير و الإغراء فيلزم حينئذ تحقق العمل بلا عامل على أنه لا ينطبق على العامل المعنوي ضرورة أن الابتدائية و الخبرية لا تنقوّمان

ولا تحصلان بتجرُّدهما عن العوامل اللفظية ، بل بالهيئة التركيبية الحاصلة عند تجرُّدهما عن العوامل اللفظية ، بل لا ينطبق على ماعدا الحروف من العوامل اللفظية لأنَّ آلة إحداث المعنى في اللفظ من بين الألفاظ تنحصر في الحرف فإنَّ الفاعلية والمفعولية لا تحصلان بالفعل وشبهه وإنَّما تحصلان بالهيئة التركيبية والفعل وشبهه محلٌّ للإسناد وطرف له فهما بسبب الاشتمال على الإسناد والنسبة يطلبان المعمول لأنَّ العمل أو المعنى المقتضى له حادث منهما كما هو ظاهر وكيف كان فقد تبين بما بيئناه أموراً أول أنَّ إطلاق العامل على المعنى المقتضى للإعراب أقرب إلى الصواب ممَّا ذكروه ، وما ذهب إليه خلف من أنَّ العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل مبنيٌّ على ما بيئناه ، والثاني فساد ما اشتهر بينهم من أنَّ الحروف الزائدة تعمل ولا يقدح زيادتها لأنَّ العمل فرع حدوث المعنى المقتضى له والحرف الزائد لا يحدث المعنى المقتضى له فلا يتصور معه العمل فما اشتهر زيادتها في الكلام حروف مؤكدة لا زائدة كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في محله .

و الثالث جواز توارد الأفعال المتعددة على معمول واحد ، و مجرد تسميتها عوامل من دون أن يكون لها حقيقة أصلاً لا يمنع من تواردها عليه .
ثمَّ اعلم أنَّ الإعراب صفة لنفس الكلمة وإن كان أثراً ظاهراً في آخرها فإنَّه أثر المعنى المقتضى له القائم بنفس الكلمة لا بآخرها قيل وإنَّما جعل الإعراب في آخر اسم المعرب لأنَّ نفس الاسم يدلُّ على المسمى والإعراب يدلُّ على صفته ولا شك أنَّ الصفة متأخرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون الدالُّ عليها أيضاً متأخراً عن الدالِّ عليه . انتهى .

وفيه أنَّ الإعراب يدلُّ على صفة اللفظ لا المسمى والمعاني المقتضية له من الفاعلية والمفعولية وهكذا معتورة على الاسم و صفات له كما بيئناه ونبه عليه نجم الأئمة الرضويُّ (قده) فالصواب أن يقال : وجه تأخير الإعراب أنَّ الدالَّ على الوصف بعد الموصوف كما ذكره (قده) فإن قلت لو كانت المعاني المعتورة من صفات الأسماء لم يصحَّ إطلاق المعاني عليها لأنَّ صفات الألفاظ تابعة لها قائمة

بها مؤخره عنها فلا تكون معاني لانها متقدمة على الألفاظ وهي منبئة عنها . قلت : ما ذكرت إنما ينفي كونها معاني للألفاظ لا مطلقاً فإن المعنى ما يتعلق به القصد والإرادة و كفيات التركيب والتأليف و أنحاء الاستعمالات المعتورة على الألفاظ لأبد أن تكون مقصودة للمتكلم حتى يتم بها الأسماء في مرحلة التركيب والاستعمال ، و تدل على القضية الذهنية أو عليها وعلى الخارجية ، فالمعاني المعتورة على الألفاظ مقصودة أولاً ، غاية الأمر أنها مقصودة توطئة وتبعاً للقضية الخارجية أو الذهنية ، ومن هنا يصح لك أن تقول : إن المعاني الجرفية توطئة أبدأ لمعاني ذهنية أو خارجية مطابقة لها بخلاف المعاني الاسمية فإنها صالحة لأن تلحظ استقلالاً و توطئة لمعاني آخر لا تكون مطابق لها بل من لوازمها و أنواعه أربعة رفع و نصب و جر و حزم و علم أن في المقام إشكالاً مشهوراً وهو أن كلاً من الأنواع مستقل في المعمولية فينبغي أن يكون معروضاً للحكم و محمولاً على الموضوع بالاستقلال فيلزم أن يكون كل من الرفع والنصب والجر و الجزم أنواعاً ، و قد اشتهر الجواب عنه بأن العطف مقدم على الحكم والحمل و هو متأخر عنه فيثبت للمجموع فلا إشكال ، وفيه أن حرف العطف إنما يعطف ما بعده على ما قبله في حكمه ويشركه معه فيه فهو خصوصية و كيفية في الحكم مؤخره عنه فكيف يتقدم عليه ، و ببيان آخر الحروف إنما تتكفل جهات استعمال الاسم و تتم أنحاء فلا يعقل دخول الحرف عليه من دون استعمال و العطف قبل الحكم مرجعه إلى وجود الحرف و الايتان به في مقام التركيب من دون استعمال و هو مستحيل ، و إن شئت زيادة التوضيح نقول : إن مفاد واو العطف هو التشريك وهو لا بد أن يكون في جهة فإن كان في جهة النسبة و الحكم فهو مؤخر عنها ضرورة أن تشريك شيء مع شيء في جهة فرع ثبوتها و وجودها وإن كان في جهة الذكر فهو محسوس لا حاجة له إلى علامة مع أن الاشتراك في الذكر ثابت مع قطع النظر عن الواو فلا يعقل حدوثه بها و لا ثالث في الين حتى يثبت الاشتراك فيه ، ثم إن الحكم على المجموع يلزمه إعراب واحد و أيضاً دخول تنوين التمكّن على كل

واحد من الأنواع ينال في الحكم على المجموع ، وقد أُجيب عن الاشكال بوجه آخر أسخف من الأوّل وهو أنّ العطف من قبيل عطف الجزئيات بحذف المضاف أي بعض أنواعه رفع ، والتحقيق في الدفع أن يقال : إنه كما يكون المجموع متّحداً مع الأنواع فكذلك كلّ من الأنواع متّحد معها غاية الأمر أنّ الاتحاد في الأوّل يختصّ به المجموع بخلاف الثاني فإنّه يشترك فيه هو و المعطوفات عليه والحمل إنّما يفيد الاتحاد على وجه الإطلاق في حدّ نفسه و اختصاص المحمول به إنّما يستفاد من الاختصار عليه و عدم تشريك شيء آخر معه ، فإن اقتصر المتكلم عليه ولم يعطف عليه شيئاً اختصّ به الاتحاد وإلا فلا ، ويكشف عمّا بيّناه ما اشتهر من أنّ للمتكلّم مادام متشاغلاً أن يلحق بكلامه ما شاء من اللواحق ، فافهمه فإنّه دقيق و بالصيانة تحقيق .

﴿ و يشترك في ﴾ النوعين ﴿ الأوّلين ﴾ و هما الرفع و النصب ﴿ الاسم و الفعل و يختصّ بالثالث ﴾ و هو الجرّ أي يتفرد به ﴿ الأوّل ﴾ و هو الاسم ﴿ و بالرابع ﴾ و هو الجزم ﴿ الثاني ﴾ أي الفعل ﴿ والرفع بالضمّة و النصب بالفتحة و الجرّ بالكسرة و الجزم بالسكون ﴾ قال نجم الأئمة الرضوي (قدّه) إعلم أنّ الحركات في الحقيقة أبعاد حروف العلة ، فضمّ الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو ، و كسره الإتيان بعده بجزء من الياء ، و فتحه الإتيان بعده بشيء من الألف ، وإلا فالحركة و السكون من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات لكثرتك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حرف المدّ سمّي الحرف متحرّكاً كأنّك حرّكت الحرف إلى مخرج حرف المدّ ، وبضدّ ذلك سكون الحرف فالحركة إذن بعد الحرف لكنهم امن فرط اتصالها به يتوهّم أنّها معه فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حرف المدّ صارت حرف مدّ تامّاً ، و إنّما قيل لعلم الفاعل رفع لأنّك إذا ضمنت الشفتين لا يخرج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما ، فالرفع من لوازم مثل هذا الضمّ و توابعه فسمّي حركة البناء ضمّاً و حركة الإعراب رفعاً ، لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة للثبوت نفس الحركة أو لا ، وكذلك نصب النعم تابع لفتحها كأنّ النعم كان شيئاً

متساقطاً فنصبته أي أقمته بفتحك إياه فسمي حركة البناء فتحاً و حركة الإعراب
نصباً ، و أمّا جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء إذ المكسور يسقط
و يهوي إلى أسفل فسمي حركة الإعراب جرّاً و خفضاً و حركة البناء كسراً لأنّ
الأولّين أوضح و أظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ، ثمّ الجزم
بمعنى القطع و الوقف و السكون بمعنى واحد و الحرف الجازم كالشيء القاطع
للحركة فسمي الإعرابيّ جزماً و البنائيّ وقفاً و سكوناً انتهى . و هذا منه في
غاية العجب ضرورة أنّ الحركة و السكون من الكيفيّات العارضة على الحرف .
و توهم أنّهما من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات لامحصّل له ، لأنّه إن أريد
منه أنّهما يختصّان بالأجسام فهو ممنوع ، و إن أريد منه أنّ العرض لا يقوم إلّا
بالجوهر و لا يعرض إلّا عليه فمنعه أوضح ضرورة أنّ الاستقامة والانحناء من عوارض
الخطّ الذي هو عرض ، والشدّة والضعف من عوارض الضرب ونحوه من الأعراض .
وإن أريد منه عدم جواز اشتراك الجوهر و العرض في قيام سنخ واحد من العرض
بهما ، فهو كذلك أيضاً لعدم المانع من اشتراكهما فيه بالبداهة ، و يدلّ على فساد ما
توهمه مضافاً إلى ما بيّناه أنّ حروف المدّ لا تتجزّئ في تحقّقها و الحركات لا تكون
أبعاضاً لها و إنّما هي متّحدة معها من حيث المخرج و إشباعها إنّما يوجب توليد
حرف المدّ منها لا صيرورتها أحرف مدّ تامّة كما زعمه ، فإنّ الحركة و الحرف
موجودان في صورة الاشباع ، ألا ترى أنّ الفتحة و الضمّة و الكسرة مجامعة مع
الألف و الواو و الياء في نحو إضربا و اضربوا و إضربي و أنّه لو لم تكن الحركة
كيفية عارضة على الحرف و الحرف معروضاً لها لزم جواز الابتداء بالسكون لأنّ
الابتداء ببعض حرف المدّ عقبيه لا تأثير له في ابتداء النطق ، و أنّه لو صحّ ما
ذكره لزم جواز تحريك الألف إذ لا مانع من الابتداء بحرف المدّ بعده تامّاً فمع
عدم المانع من الابتداء به بعده لا مانع من الابتداء ببعضه هذا ، و أمّا ما ذكره في
وجه تسمية الحركات المذكورة ففي غاية المتانة و اعلم أنّ الأصل في الرفع و
تسميته ما ذكرناه و قد يخرج عن الأصل فينبوب عن الضمّة النون في الأمثلة

الخمسة ﴿ وهي يفعلان و تفعلان و يفعلون و تفعلون و تفعلين ﴾ وعن الفتحة الكسرة في ﴿ لفظ ﴿ أولات ﴾ و هو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه ﴿ و ﴾ في ﴿ الجمع بألف و تاء ﴾ مزيدتين و لا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط كهنات و دعدات ، أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطمات و مسلمات أو بالتاء دون المعنى كطلحات و حزات أو بالألف المقصورة كجليات أو الممدودة كصحراوات أو مذكراً لا يعقل كاصطبلات ، و لا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة و ضخمت أو تغيرت كسجدة و سجدات و قد عبّر الأكثر بجمع المؤنث السالم و إنما عدت عنه إلى ما ذكرته لأنه أوضح منه و إن كان تعبير الأكثر شاملاً للمصور المذكورة لأن السالم في قبال المكسر ما لم يكن بناؤه على تغيير واحدة و إن تغير أحياناً كما أن المكسر ما كان بناؤه على تكسر واحدة و إن لم يتكسر أحياناً كفلك مفرداً و جمعاً ﴿ و في ما سمي به من ذلك ﴾ الجمع ﴿ فينصبين بالكسرة نحو قوله تعالى و إن كنّ أو لات حمل ﴾ فأولات خبر « كنّ » منصوبة بالكسرة ﴿ و خلق الله السموات ﴾ فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به ، و قيل : إنه مفعول مطلق لأن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه و المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد و إن كان ذاتاً و السموات لم تكن موجودة قبل خلقها و إنما خرجت من العدم بالخلق ، و فيه أن المفعول به ما وقع عليه الفعل خارجاً نحو ضربت زيداً أو تحليلاً نحو قلت زيد قائم فإن المقول لم يكن موجوداً قبل القول و إنما يوجد في الخارج به ولكنه يغيره تحليلاً فمن جهة المغايرة التحليلية يطلق عليه المقول و من جهة الاتحاد الخارجية يطلق عليه القول ، و هكذا الأمر فيما نحن فيه فإنه مخلوق بالاعتبار الأول و خلق بالاعتبار الثاني ، و أمّا المفعول المطلق فهو ما كان عين الفعل تحليلاً و خارجاً و لا مغايرة بينه وبين الحدث الذي تضمنه العامل بوجه ﴿ و ﴾ نحو ﴿ رأيت عرفات ﴾ و هو علم لموضع الوقوف ﴿ و سكنت أذرعات ﴾ و هو علم لقرية من قرى الشام ، و يجوز في هذا القسم أن يعرب إعراب ما لا ينصرف فيجر بالفتحة مع

ترك التنوين و نصبه بالكسرة مع ترك التنوين أيضاً ، و روي بالأوجه الثلاثة تنوّرتها من أذرعاء ﴿ و حذف النون في الأمثلة الخمسة ﴾ نحو ان يفعل و تفعل و يفعلو و تفعلو و تفعللي فتحذف النونات منها بالنصب عوضاً عن الفتحة ﴿ و ﴾ ينوب ﴿ عن الكسرة الفتحة فيما لا ينصرف ﴾ و هو ما اجتمع فيه علّتان من العلل التسع الآتية على ما ذهب إليه الجهمور ﴿ فيجرُ بالفتحة ﴾ نحو مررت بأحد ﴿ إلا إذا اضيف ﴾ نحو مررت بأحمد كم وصلت في مساجد كم ﴿ أو حلّي باللام ﴾ كالأعشى والأصم ﴿ فيجرُ بالكسرة ﴾ و ﴿ ينوب ﴾ عن السكون حذف النون منها ﴿ أي من الأمثلة الخمسة المذكورة نحو لم يفعل إلى آخره ﴾ ﴿ و ﴾ حذف ﴿ الآخر من المعتل ﴾ أي معتل اللام الذي هو مصطلح النحاة ، سواء كان و اويتاً كلم يدع ، أو يائياً كلم يرم ، أو ألياً كلم يخش ﴿ ويستغنى عن الإعراب بالحركة في الأسماء الستة و هي أبوه و أخوه و هنوه و حموها و فوه و ذومال مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم بانقلاب ﴾ الحرف ﴿ الآخر منها ﴾ و هو لام الكلمة في الأربعة الأول و عينها في الأخيرين ﴿ ألفاً و ياء حالة النصب و الجر ﴾ فتقول في حالة الرفع جاءني أبوه إلى آخرها بالواو على الأصل لأن الأصل في أنواع الإعراب الرفع و في حالة النصب رأيت أباه بالالف لمناسبة الألف للفتحة و في حالة الجر مررت بأبيها و هكذا الحال في سائر الكلمات فيبقاء اللام أو العين على الأصل يعلم أنها مرفوعة و بانقلابه إلى الألف يعلم أنها منصوبة و بانقلابه إلى الياء يعلم أنها مجرورة فيستغني بالانقلاب عن الإعراب إذ به يعلم النصب أو الجر و بعدهم يعلم الرفع لأن الحروف المذكورة علامات لإعراب الكلمة كالحركات و أن الإعراب ينقسم إلى إعراب بالحركة و إعراب بالحروف ، ضرورة أن الإعراب علامة لاستعمال الكلمة و الاستعمال صفة متأخرة عن موصوفها و هي الكلمة ، فلا يعقل أن يكون لام الكلمة أو عينها علامة للإعراب و إلا لزم تأخر الشيء عن نفسه بمراتب ، و إليه يرجع ما قاله الجرمي من أن انقلابها هي الإعراب ، و أمّا هي فإمّا لام أو عين بل لعلّه إليه يرجع ما قاله أبو علي من أنها حروف إعراب و تدل على الإعراب ،

يعني أنها تكون محلاً للإعراب يستفاد منها ما يستفاد منه . وأوضح منه ما حكى عن ابن الحاجب من أن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيين لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب كالتاء في بنت يفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقى ذومال وفوك على حرفين لقيام البدل بمقام المبدل انتهى . ولكن فيه أن الواو لا يكون مبدلاً من شيء وإنما المبدل هو الألف والياء ، وإلى ما بيننا يرجع ما عن سيبويه من أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فأعرابها كإعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها كما في امرء وابن ثم حذفت الضمة للاستئصال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة للاستئصال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها انتهى . وفي أب وأخ وحم لغتان أخريان النقص كقولك هذا أبك وأخك وحمك و رأيت أبك وأخك وحمك ، ومررت بأبك وأخك وحمك والقصر كقولك جاءني أباك و رأيت أباك و مررت بأباك ، ولكن القصر أشهر من النقص وفي «هن» لغتان الإتمام والنقص كقولك هذا هنك وهكذا ومنه الحديث : من تعرَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه على هن أبيه ولا تكنوا والنقص أفصح من الإتمام وفي ذي والفم مقطوعاً عنه الميم ليس إلا لغة واحدة فتحصل أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات الإتمام وهو الأصل والقصر وهو أشهر من النقص والنقص وهو نادر ، وفي هن لغتان الإتمام والنقص وهو أفصح من الإتمام وفي الاثنين الباقيين لغة واحد ﴿ و ﴾ يستغنى عن الإعرات بالحركة ﴿ في التثنية ﴾ وهو ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ليدل على أن معه مثله من جنسه ﴿ والجمع المذكّر السالم بانقلاب أدايتهما ﴾ وهما الألف والواو ﴿ ياء كذلك ﴾ أي حالة النصب والجر قليل ويشترط في كل ما يثنى عند أكثرين ثمانية شروط أحدها الأفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على جده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، الثاني الإعراب فلا يثنى المثنى

و أمّا نحو ذان و ثان و اللذان و اللتان فصيغ موضوعة للمثنى و ليست بمثناة حقيقة على الأصحّ عند جمهور البصريين ، الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركّب تر كيب اسناد اتفاقاً ولا مزج على الأصحّ ، وأمّا المركّب تر كيب إضافة من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه ، الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكّر ثم يثنى ، الخامس اتفاق اللفظ و أمّا نحو الأبوان للأب و الأمّ فمن باب التغليب ، السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشتركة و لا الحقيقة و المجاز و أمّا قولهم القلم أحد المسانين فشاذاً ، السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لأنّهم استغنوا بتثنية سيّ عن تثنيته فقالوا سيّان و لم يقولوا سواءان ، و أن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى أجمع و جمعاء استغناء بكلا و كلنا ، الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس و لا القمر ، و أمّا قولهم القمران للشمس و القمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة .

أقول : التحقيق اعتبار أربعة منها وهو الأوّل و الثالث و الخامس و السادس و إن اختلف في الأخير فتقاه بعضهم و اكتفى بالاتّفاق اللفظي فإنّ أداة التثنية إنّما تفيد جهة استعمال المفرد و وجود مفهومه في فردين و هو لا يتمّ إلا بالاتّفاق في المعنى و توهم أنّ التثنية بمنزلة متعاطفين متماثلين في اللفظ فكما يجوز إرادة معنيين مختلفين من المتعاطفين كذلك فكذا من التثنية الذي هو بمنزلة لهما في غاية السخافة ضرورة أنّ أداة التثنية لا تدلّ على لفظ مماثل للفظ مفردة و إنّما هي جهة لاستعماله من حيث وجوده في فردين منه . و أمّا الشرط السابع فاعتباره غير واضح إذ لا يوجب الاستغناء بكلمة عن كلمة أخرى عدم صحّة استعمالها و إنّما اتّفق في المثالين المذكورين عدم ورود استعمالهما و كذا الشرط الثامن بل الأصحّ عدم اعتباره بعد ورود نحو ذان و ثان و اللذان و اللتان و لاداعي إلى صرفها عن ظاهرها و جعلها صيغ موضوعة للمثنى . و أمّا الشرط الثامن فيندرج في السادس ضرورة أنّه إذا لم يكن له ثان في الوجود لا يحصل الاتّفاق في المعنى ، و أمّا الرابع فلا وجه لاعتباره و لذا يجوز أن يثنى المعروف بإلام الجنس و ثني اسم الإشارة و الموصول ، نعم يجب

أن يكون قابلاً للتعدد والعلم لعدم قبوله إتياء مع بقاءه على معنى العلمي لزم تنكيره وأوله إلى النكرة باستعماله في المسمى به مجازاً مع أن التحقيق كما عرفت عدم خروجه عن العلمية وعدم استعماله في غير معناه العلمي لأن الاسم أبداً مستعمل في عنوان المسمى ، غاية الأمر أنه قد يكون منظوراً توطئة وتبعاً لما انطبق عليه، معيناً كما هو الأكثر وقد يكون منظوراً أصالة واستقلالاً كما في صورة تثنية العلم وجمعه ، ثم أنه مع عدم اتفاق اللفظ أو المعنى تحقيقاً واتفاقهما تغليباً وتأويلاً كالأبوين والقمرين والقلم أحد اللسانين وأمثالها تكون مشاة تحقيقاً لثبوت الاتفاق فيهما ولو تأويلاً أو تغليباً فما يظهر من كلامه من عدم كونها حينئذ مشاة حقيقة بل ملحقة بها كما صرح به بعضهم في غاية الرداءة ضرورة أن التأويل والتغليب في مدخول الأداة لافيها . ويشترط في ما يجمع جمع المذكر السالم ما يشترط فيما يشترط مع شروطاً آخر: الأول خلوه من تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة ، والثاني كونه مذكراً فلا يجمع نحو هند و طالق ، والثالث كونه لعاقلاً فلا يجمع نحو واشق علماً للكلب وسابق صفة لفرس ، ثم يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركب تركيباً اسنادياً ولا مزجياً فلا يجمع نحو برق نحره علماً ولا نحو معدني كرب وسبويه وإمّا صفة تقبل التاء أو تدل على التفصيل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وصور وسكران وأحمر وقيل يجوز ذلك في المزجي مطلقاً وقيل : يجوز إن كان محتوماً بويه نحو سبويه . فإن قلت العلم لا يجمع إلا بتأويله إلى المسمى به و صيرورته نكرة فكيف يجتمع مع اشتراط كونه علماً ؟ قلت : أجب بأن معنى كلامهم أن الاسم إذا كان علماً بشروط صح إيراد الجمع عليه بعد أن تنكره فيقول الأمر إلى أن ما يشترط وجوده شرط للإقدام على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم ، والتحقيق أن التأويل بالمسمى لا يوجب خروجه عن العلمية كما عرفت فلا حاجة إلى ما ذكره .

واعلم أنه يندرج في الصفة التي تجتمع بالواو والنون المصغر والمنسوب ثم إننا لم نحكم بما حكم به الجمهور من كونهما معربين بالحروف لأن أداتي -

الثنية و الجمع إنما تكفلنا جهة استعمال المفرد من حيث وجوده في ضمن فردين أو فوق الواحد فلا يعقل صيرورتهما علامة للإعراب المتأخر عن مرحلة الاستعمال وإلا لزم تأخر الشيء عن نفسه بمرتبتين ضرورة أن الأداة آلة لحصول الاستعمال في اللفظ فمرتبتها قبل الاستعمال والإعراب علامة متأخرة عنه فلو تكفلت الجهتان لزم تأخرها عن نفسها بمرتبتين مع أنه لا يعقل تكفل أداة واحدة لجهتين مختلفتين وإن لم يكن أحدهما في طول الآخر ، فظهر مما يستأنه انحصار الإعراب في الإعراب بالحركة وهذا هو المناسب طبعاً أيضاً لأن الاستعمال كيفية في اللفظ فينبغي أن يكون علامته أيضاً كيفية فيه ، وكيفية اللفظ إنما هي الحركة و السكون ذاتا وإن كان الحرف قديق كيفية أيضاً قسراً ومنعاً ﴿ و الحق بالمشئى ﴾ في الحكم المذكور وهو انقلاب الألف ياء حالة النصب و الجر ﴿ اثنان و اثنان ﴾ و ثننان مطلقاً ﴿ وكلا و كلتا إذا اضيفا إلى مضمراً ﴾ و أما إذا اضيفا إلى ظاهر فحكمهما حكم المقصور ﴿ و بالجمع ﴾ المذكر السالم في انقلاب الواو ياء ﴿ أربعة أنواع أحدها أسماء جموع وهي الو ﴾ و عالمون ﴿ و عشرون و بابه ﴾ وهو سائر العقود ﴿ إلى تسعين و ﴾ النوع ﴿ الثاني جموع تكسير ﴾ مجموعة بالواو و النون ﴿ و هي بنون و أرضون و سنون و بابه ﴾ و هو كل ثلاثي حذف لامه و عوضت عنها هاء التانيث و لم يتكسر ، فخرج بالحذف نحو ثمرة و بحذف اللام نحو عدة و بالتعويض نحو يد و بالهاء نحو اسم و بالأخير نحو شفه ﴿ و ﴾ النوع ﴿ الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط ﴾ المتقدمة ﴿ كأهلون و واهلون ﴾ لأن أهلاً و واهلاً ليسا علمين و لا صفتين و لأن واهلاً لغير عاقل ﴿ و ﴾ النوع ﴿ الرابع ما سمّي به من هذا ﴾ الجمع ﴿ و ما لحق به كعلميون و زيدون مسمّى به شخص ﴾ و يجوز في هذا النوع ﴿ أن يجري مجرى غسيل ﴾ في لزوم الياء و الإعراب بالحركات على النون منوثة ﴿ و دون هذا أن يجري مجرى هارون ﴾ في لزوم الواو و الإعراب على النون غير منوثة للعلمية و شبه العجمة ﴿ كحمدون أو ﴾ يجري مجرى عربون ﴿ بفتح العين و الراء المهملتين و باء الموحدة في لزوم الواو و

الإعراب بالحركات الثلاث على النون منوثة كقوله « واعتزني الموم بالمطرون »
 ﴿ و دون هذه ﴾ اللغة ﴿ أن تلزمه الواو و فتح النون ﴾ كقوله :
 و لها بالمطرون إذا * أكل النمل الذي جمعا

﴿ و بعضهم يجري بسنين و بابه ﴾ و إن لم يكن علماً ﴿ مجرى غسيلين و
 بعضهم يطرد هذه ﴾ اللغة ﴿ في جمع ﴾ المذكر ﴿ السالم ﴾ و ما حمل عليه ﴿ و
 التحقيق أن ما عد النوع الرابع ﴾ كلها ﴿ تندرج تحت جمع المذكر السالم سوى
 اولو ، لأن صوغه للمذكر العاقل و سلامة واحده إنما هو بحسب القياس ﴿
 و الاقتضاء فلا ينا في صوغه لغير المذكر أو غير العاقل و عدم سلامة واحده شذوذاً
 و على خلاف القياس و الاقتضاء ، توضيح الأمر غاية الإيضاح يتوقف على بيان
 أمور : الأول أن الجمع ما يدل على المعنى الجمعي بالأداة أو الهيئة الطارئة
 على المفرد واسم الجمع ما يدل على المعنى الجمعي بمادته كالقوم والرهط والطائفة
 و إليه يرجع ما قيل من أن الجمع ما دل على آحاده بالمطابقة فإذا قلت جاء
 الزيدون فكأنك قلت جاءني زيد وزيد و زيد لأنه موضوع للآحاد بشرط انضمام
 بعضها إلى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الأفراد بالتضمن
 كقوم و رهط فإنه موضوع لمجموع الأفراد ، فدلالته على كل واحد من قبيل
 دلالة المركب على كل واحد من أجزائه . وجه الرجوع إنك قد عرفت أن من
 شرائط الجمع كون واحده اسم جنس أو مأوَّلاً به قابلاً للتعدد و من المعلوم أن
 الجنس إنما ينطبق على أفراده بالمطابقة و هيئة الجمع إنما تفيد انضمام بعضها
 ببعض ، و أمّا اسم الجمع فهو موضوع ابتداء للجماعة فلا ينطبق على آحاده إلا
 بالتضمن . و الثاني أن جمع المذكر السالم عبارة عن الجمع بالواو و النون ، و
 تسميته بجمع المذكر السالم باعتبار أن القياس صوغه للمذكر العاقل و سلامة بناء
 واحده كما أن تسمية الجمع بالألف و التاء بجمع المؤنث السالم باعتبار أن القياس
 صوغه للمؤنث و سلامة بناء واحده . و الثالث أن أقل مدلول الجمع اثنان فصاعداً
 كما بيّناه في محله . و الرابع أن دلالة الجمع على عدة معينة من أفراد المفرد

بالعرض والاستعمال لا ينافي عدم تعيينه بالوضع لذلك . و الخامس لا فرق بين كون المفرد لعاقول وضعاً وبين كونه له استعمالاً ، وإذا اتضح لك هذه الأمور اتضح لك غاية الاتّضح أن النوع الثاني والثالث مندرجان تحت جمع المذكر السالم حقيقة ولا ينافي ذلك عدم اجتماع شرائط القياس فيهما وعدم سلامة بناء الواحد في النوع الثاني فإنه إنَّما يوجب الشذوذ والجري على خلاف الاقتضاء لا الخروج عن الحقيقة وهكذا الأمر في أمثلة النوع الأوّل سوى اولو ضرورة أن المعنى الجمعيّ فيها إنَّما يستفاد من الأداة الملحقة بمفرداتها لا من مادّة اللفظ فعالمون جمع لعالم ولا ينافي فيه اختصاص العالمين بالعلاء وعموم العالم لما سوى الباري تعالى مطلقاً لأنّه عند جمعه بالواو والنون يراد منه العاقل ممّا سوى الباري تعالى والقريّة الصارفة عن العموم جمعه بالواو والنون المختصّ بالعلاء قياساً ولا يجب اختصاص المفرد بالعاقل وضعاً وكذا أسماء العقود مجموع لمفرداتها ولا ينافيه إطلاق عشرين على مثلي مفردة وعدم جري الجمع على طريقة الجمع من عدم تعيينها مرتبة مخصوصة لأنّ أقلّ مدلول الجمع هو الفردان فصاعداً وإنَّما ينصرف إلى ما فوق الاثنين في مقابل الثنائية لأنّه يختصّ به حقيقة كما توهّمه الأكثر وإلا لم يجز إطلاقه على الموجود في ضمن الفردين كما لم يجز إطلاق الثنائية على الموجود في ضمن فوق الفردين وتعيينها مرتبة مخصوصة من الأعداد واختصاصها بها استعمالاً للغرض المصوغ لأجله هذه الجموع وهو تعداد العشرات لا ينافي أعمّيتها منها بحسب الوضع الأصلي وعدم جواز إطلاقها على الأعمّ المنافي للغرض المذكور ، هذا وأمّا النوع الرابع فهو في الأصل جمع صار مفرداً بالعرض روعي في الإعراب أصله .

تنبيه - نون المثنى وما الحق به مكسورة مطلقاً وفتحها بعد الياء لغة كقوله « على أحوذيتين استقلت عشية » وقيل : لا يختصّ بالياء بعدها وبعد الألف كقوله « أعرف منها الجيد والعينا » ونون الجمع مفتوحة والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله « وقد جاوزت حدّ الأربعين » .

﴿ فصل ﴾ الاسم والفعل وإن كانا مبنيّين فإعرابهما محليّ يعني أنّه لو كان في

محلاً لفظ معرب لظهر الإعراب فيه وإن كانا معربين فإن منع من ظهور الإعراب فيهما تعذر أو استنقال فأعرابهما تقديرية وإلا فلفظي ، ولما كان الإعراب التقديرية محصوراً مستنداً إلى أحد السببين ذكرت مواضعه واستغيت به عن ذكر اللفظي قلت ﴿ تقدير الإعراب إما لتعذر أو استنقال فينحصر في سبعة أشياء ﴾ من اسم وفعل ﴿ فمطلقاً ﴾ أي فيقدر مطلقاً أي الأنواع الثلاثة من الرفع والنصب والجر ، أو الرفع والنصب والجرم ﴿ في الاسم المفصور ﴾ وهو كل ما كان آخره ألف لازمة قبلها فتحة سواء كانت محذوفة أو ﴿ كهدي ﴾ موجودة ﴿ والهدى ﴾ لتعذر ظهور الحركة على الألف مطلقاً ﴿ وفي المفرد ﴾ وفي ما في حكمه وهو الجمع المكسر ﴿ والجمع المذكور السالم المضافين إلى الياء ﴾ أي الياء المتكلم ﴿ نحو غلامي ومسلمي ﴾ وعلل الحكم في الأول بأنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها ، أو مخالفة لها ، وقيل في الحكم بتقدم كسرة للمناسبة مع تقدم عامل الجر حسناً نظر .

أقول : والتحقيق أن تقدير الإعراب فيه مطلقاً لا يكون بملاحظة تقدم كسرة للمناسبة على الكسرة الحاصلة من قبل عامل الجر حتى يقال بأنه ممنوع بل لأجل أن الإعراب إنما هو العلامة على كيفية الاستعمال ومع وجود الكسرة في الحالات مطلقاً لا يبقى علامة فتسقط عن كونها إعراباً ، ومنه يظهر وجه تقدير الإعراب مطلقاً في نحو مسلمي لأن انقلاب الواو إلى الياء في الحالات الثلاث يمنع عن كونه علامة للنصب أو الجر . فإن قلت : لو كان الاشتراك منافياً للعلامة لزم أن لا يكون الياء في الجمع أو التثنية مطلقاً إعراباً لاشتراك النصب والجر فيها . قلت : الياء أو انقلاب الواو أو الألف إليها إنما يكون علامة باعتبار اختصاصها بغير حالة الرفع . فظهر بما بيناه فساد ما ذهب إليه الأكثر بل الجميع من تقدير خصوص الرفع فيه أو عدم التقدير فيه أصلاً ﴿ وفي المضارع المتصل به نون تأكيد غير مباشر كيضربان ﴾ فإن أنواع الإعراب الثلاثة الجارية في الفعل وهي الرفع

والنصب و الجزم مقدرة فيه إذ لا يختص حينئذ حذف النون الذي هو عوض الرفع في المفرد بحالة النصب و الجزم حتى يكون دليلاً و علامة عليهما بل يشترك فيه الحالات الثلاثة . وبما بينناه ظهر متانة ما ذكره شيخنا البهائي من تقدير الإعراب فيه مطلقاً ، فما ذكره شارح كلامه من أنه سهو منه فإن الإعراب إنما يقدر في الصورة الأولى فقط ناش عن عدم التأمل التام ﴿و﴾ تقدير الإعراب ﴿رفعاً و جرّاً﴾ أي في حالة الرفع و الجر ﴿في﴾ الاسم ﴿المنقوص﴾ و هو كل اسم معرب بالحركات آخره ياء لازمة بعد كسرة سواء كانت موجودة أو محذوفة ﴿كالقاضي وقاض﴾ تقول في حالة الرفع و الجر جاء القاضي ومرت بالقاضي بسكون الياء وجاء قاض ومرت بقاض وفي حالة النصب بفتح الياء رأيت القاضي وقاضياً ﴿ورفعاً ونصباً﴾ أي في حالتي الرفع والنصب ﴿في المضارع المعتل بالألف كخشى﴾ لتعذر تحريكها ، وأما الجزم فلأمانع منه لأنه بحذف الآخر حينئذ ﴿ورفعاً﴾ أي في حالة الرفع فقط ﴿في المضارع المعتل بالواو والياء﴾ لثقل الضمة عليهما ﴿كيدعو ويرمي﴾ فتقول : زيد يدعو ويرمي بسكون الواو و الياء و قيل : يقدر مطلقاً في المعرب بالحروف نحو جاءني أبوالقوم و رأيت أبا القوم ومرت بأبي القوم لأنه لما اسقطت أحرف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظياً بل صار تقديرية ، وفيه أن العلامة للرفع والنصب و الجر إنما هو الانقلاب كما عرفت لا أحرف اللين و أثر الانقلاب وهي ضمة العين و فتحته و كسوته باق مع حذف الحروف فيستغنى به عن الإعراب كما استغنى بالانقلاب عنه فلا يكون الإعراب تقديرية .

تنبيه يقدر الرفع و الجر في حالة الوقف و الإعراب مطلقاً في الحكايات نحو من زيد لمن قال : جاء زيد ومن زيد لمن قال : رأيت زيدا ومن زيد لمن قال : مرت بزيد وإنما لم أذكرهما لأن الكلام في التقدير الواجب و التقدير فيهما ليس واجباً لعدم وجوب الوقف و الحكاية نعم يجب حكاية الجملة إذا صارت علماً كقولك تأبط شراً و لكنّها أشبه بالمبني من المعرب لأنها بإعرابها الأصلي صارت منقولة إلى المعنى العامي الإفرادي ﴿تقسيم الاسم إن كان سماً شخصاً فعلم شخص﴾

كزید و عمرو و بكر فان قلت : مسمى النكرة مثل رجل شخصي أيضاً غاية الأمر أنه غير معين يصدق على أفراد كثيرة على البدل فالإلزام حينئذ أن يقال : شخصاً معيناً ليخرج النكرة ، قلت : مسماتها جنس نهاية الأمر أنه لوحظ موجوداً في فرد غير معين لا أن مسماتها ابتداءً هو الشخص فهي اسم جنس حقيقة و تقابلها معه إنما هو باعتبار ملاحظة التقيّد فيها دونه فاسم الجنس ما أنبأ عن جنس سارج صالح لأن يلاحظ في حدّ نفسه مع قطع النظر عن الأفراد و موجوداً في ضمن فرد معين أو غير معين . و النكرة ما أنبأ عن جنس لوحظ موجوداً في فرد منتشر في مرحلة الاستعمال سواء كان قصد الوجود في الفرد بمعونة تنوين التنكير أم لا والدليل على ما بينناه من أن مسمى النكرة إنما هو الجنس و لحاظ وجوده في الفرد إنما طرء عليه من قبل الاستعمال أن كل اسم نكرة صالح للتعريف بلام الجنس فلو كان موضوعاً للشخص ابتداءً امتنع دخوله عليه فاسم الجنس أعم من النكرة تحقيقاً إلا أنه شاع إطلاقه على ما إذا لوحظ الجنس سارجاً مجرداً عن اعتبار وجوده في فرد فقبول معها . ثم إن تقابل النكرة مع اسم الجنس إنما هو باعتبار معناها الأخص و أما باعتبار معناها الأعم وهو المقابل للمعرفة فهي أعم منه أيضاً فيجتمعان في نحو رجل إذا لوحظ الجنس فقط فيكون نكرة واسم جنس و يفترق عنها في نحو الرجل معرفاً بلام الجنس ، و تفترق عنه في نحو رجل إذا لوحظ موجوداً في فرد شائع ، ثم أعلم أن اختلاف المعنيين للنكرة ليس على سبيل الاشتراك اللفظي كما توهم لرجوعهما إلى معنى واحد مع الاختلاف في المرتبة فقد يراد من النكرة ما تعيين و تمحض في التنكير من قبل الاستعمال بحيث لا يصلح للتعريف مع اللّحاظ المذكور فينطبق على النكرة بالمعنى الأخص حينئذ . وهذه هي المرتبة الثامنة وقد يراد منها ما فقد التعريف سواء كان صالحاً له أم لا ، فينطبق على المعنى الأعم . فقد ظهر بما بينناه أنه لا حاجة إلى قولنا معيناً لإخراج النكرة ﴿ وإلا ﴾ يكن مسماه شخصاً ﴿ فعلم جنس ان لوحظ ﴾ أي الجنس متميزاً عن سائر الأجناس و ﴿ من حيث هو ﴾ هو بحيث لا يصلح الحكم عليه إلا بما ثبت له مع قطع النظر عن أفرادها ﴿ و يمتنع

من دخول أداة التعريف والتذكير وأداتي التثنية والجمع عليه ﴿كأُسامة للأسد و ثعالة للثعلب﴾ و ذوابة للذئب فإنَّ كلاً من هذه الألفاظ تصدق على كلِّ واحد من هذه الأجناس من حيث هي هي . وبما يبيّن أنه ظهر لك صحّة ما ذكره ابن هشام حيث قال : تقول لكلِّ أسد رأيتَه هذا أُسامة مقبلاً ، وكذلك البواقي . ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب الحقيقة من حيث هو . وتقول : أُسامة أشجع من ثعالة كما تقول : الأسد أشجع من الثعلب . أي صاحب هذه الحقيقة أشجع من هذه الحقيقة ، وكذا الباقي ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص ما فعل أُسامة انتهى ، فإنَّ محصّل كلامه عدم جواز الحكم عليه بما تعلّق بفرد من أفراد الجنس ، ولا ينافي ذلك صحّة إطلاقه على الفرد المعين ، وحمله عليه في قولك هذا أُسامة لأنَّ صدق الجنس على الفرد مقتضى كونه جنساً له ، وإنّما المنافي له إرادة الفرد منه . والحكم عليه بما ثبت له دون جنسه ﴿وإلا﴾ يلاحظ الجنس متميّزاً عن سائر الأجناس ، بل لوحظ لا بشرط بحيث يقبل التعريف بلام الجنس و لحوق الأدوات النافذة إلى الأفراد . كتنوين التذكير وأداتي التثنية والجمع . و الحكم عليه بكلاً الاعتبارين ﴿فاسم جنس كرجل و علم﴾ فإنّه قد يلحظان في حدّ أنفسهما مع قطع النظر عن الأفراد فتقول : الرُّجل خير من المرأة ، والعلم خير من الجهل . و قد يلحظان بلحاظ الأفراد كقولك جاءني رجل أو رجلان أو رجال و علمت علماً أو علمين أو علوماً .

تقسيم ﴿أيضاً الاسم إن أنبأ عن مسمّى بعينه وضعاً﴾ كالإعلام ﴿أو استعمالاً﴾ كالمضمرات والموصولات و أسماء الإشارة و المعارف باللائم والمضاف إلى أحدها معنى و المنادى المقصود ﴿فمعرفة﴾ توضيح الحال أنَّ العلم بالوضع العلميّ الاسميّ ينبئ عن المسمّى بعينه شخصاً كان أو جنساً فإنَّ الجنس الملحوظ من حيث هو هو متميّزاً عن سائر الأجناس يكون معيّناً غير شايع لأنَّ الشيوع إنّما هو بلحاظ الأفراد فإذا لوحظ الجنس في حدّ نفسه بحيث يأبى النظر إلى الأفراد و لا يصلح للحكم عليه إلا بما ثبت له من حيث هو هو مع قطع النظر عن الأفراد و وضع اللفظ بإزائه كإسامة لا يكون شائعاً . وأمّا سائر المعارف

فالموضوع له فيها عامٌ وإنما طرء التعيين عليه من قبل المعاني الحرفية وهي الغيبة والخطاب والتكلم والإشارة والعهد وهكذا التي هي شؤون للاستعمال وأنحاء له، غاية الأمر أنه لم يوضع لها حرف إلا في المعرف باللام فتبين بما بيئناه أن تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه باطل، لا يقال يمكن أن يقال يتعين المسمى بحسب الوضع في ما عدا الأعلام من المعارف أيضاً. أمّا في المعرف باللام والمضاف إلى المعرفة والمنادى المقصود فبالوضع التركيبي فإن الموضوع له بحسب الوضع التركيبي فيها معيّن غير شائع، وإن كان بحسب الوضع الافرادي عام شائع في أفرادها، وأمّا في المبهمات فبالوضع الافرادي على ما أفاده بعض المحققين وتبعه أكثر المتأخرين من أن الواضع لاحظ المفرد المذكور مثلاً بعمومه، ووضع الضمير أو اسم الإشارة أو الموصول لكل فرد منه في وضع واحد، إذ لو لم يكن كذلك وقلنا بعموم الموضوع له فيها كما نسب إلى المعتقدين لزم أن يكون هذه الألفاظ الشائعة الاستعمال مجازات لاحقاق لها، إذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها أصلاً، وهذا مستبعد جداً، كيف لا؟ ولو كانت كذلك لما اختلفت أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج في نفي الاستلزام إلى أن يتمسك في ذلك بأمثلة نادرة لأننا نقول: الوضع التركيبي لأصل له ضرورة أن التركيب التأليفي إنما هو بعد وضع الجزئين فلامجال لطروء على المركب إلا إذا نقل عن معناه التركيبي إلى المعنى الافرادي كالجمل المتقولة عن معناها الأصلي إلى العلمية مع أن تركيب الألفاظ المذكورة إنما هو من الحرف والاسم وهما مختلفان وضعاً ومرتبة، فإن وضع الاسم مرآتي ووضع الحرف آلي ومعناه جهة لاستعماله الأول ومتأخر عنه رتبة، فلا يعقل جمعها في وضع واحد وصورتهما متعلقين له، ومنه يظهر فساد ما توهمه بعض المحققين وتبعه أكثر المتأخرين من وضع المبهمات لكل فرد من الأفراد لأن تعيين مسمياتها إنما نشأ من قبل المعاني الحرفية المتضمنة لها من الغيبة والتكلم والخطاب والإشارة والعهد، وهكذا التي هي جهات لاستعمال الأسماء المذكورة فلا يعقل وقوعها

في عرض معانيها الاسمية ، و تعلق الوضع المرآتي الاسمي بها فالتحقيق ما ذهب إليه المتقدمون من أنها موضوعة لمعان كلبية مبهمه و لذا سميت مبهمات و لا يلزم كونها مجازات لا حقائق لها ، لأن استعمالها إنما هو في تلك المعاني الكلبية والخصوصية متأخرة عن الاستعمال حاصلة من قبله فالاستعمال فيها في الموارد المزبورة عامة ، و إنما تصير خاصة بطرو الاستعمال عليها ، وقد خفي ما بيننا لدقته على السيد الشريف و من تبعه ﴿ و إلا ﴾ ينبىء عن مسمى بعينه كذلك ﴿ فنكرة ﴾ و قد فهم بما بيننا أن النكرة أصل وأن تقابلها مع المعرفة من قبيل تقابل التناقض و أن التعريف زائد على التكير ﴿ و ﴾ مسبب عن أسباب وجودية موجبة لتعيين المسمى و لذا انحصرت المعرفة ﴿ في أصناف مخصوصة فهي ﴾ سبعة الأول الضمير و المضمير باصطلاح البصريين والكناية والمكنتى باصطلاح الكوفيين ﴿ و هو ما تضمن معنى الغيبة أو الخطاب أو التكلم ﴾ كهو و أنت و أنا فإنها متضمنة للمعاني المزبورة التي هي جهات استعمالها . فهي بمعناها الاسمي مبهمه إلا أنها تنعين بالمعاني المذكورة و ما بيننا في تعريف الضمير أحسن مما قيل بأنه ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب لأن عنوان الغيبة و الخطاب و التكلم ليس داخلاً في معناه الاسمي حتى يصحّ درجه في الموضوع له .

ثم اعلم أن الغيبة في المقام لا تكون في مقابل الحضور كما يظهر من كلام ابن مالك حيث قال « فمالذي غيبة أو حضوره كأنه و هو سم بالضمير » بل في قبيل الخطاب و التكلم . فالضمير الغائب ما تضمن الإشارة العهدية المستلزمة لتقدم معهود لفظاً أو معنى أو حكماً سواء كان المعهود غائباً أو حاضراً في المجلس ، ألا ترى أنه يصح قولك زيد هو الذي فعل كذا مع حضوره في المجلس مع أنه لو كان كذلك لزم أن يكون اسم الإشارة ضميراً لتضمنه معنى الإشارة الحضورية . و ما قيل : و لا يرد على هذا اسم الإشارة لأنه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره لوجه له ، لأنه لم يتضمن مطلق الإشارة الشاملة للعهدية والحضورية ، و إنما تضمن خصوص الإشارة الحضورية ، فالحضور داخل في المعنى الحرفي المتضمن له ، لأنه خارج

عنه ، لازم له ، بل التحقيق أن مفهوم الحضور خارج عن معنى الخطاب و التكلم و لازم لهما ، فإن معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الغير كما أن معنى التكلم توجيه الكلام نحو نفسه و كلا التوجيهين يستلزمان الحضور لأنهما عينه فحيث دخل دخول اسم الإشارة في الضمير الحاضر و خروج الضميرين عنه و لو تنزلنا . و قلنا بخروج الحضور عن الإشارة أيضاً . ولزومه إيّاها لزوم خروج الجميع عن الضمير الحاضر . و قد تبين بما بينناه من أن الغيبة التي تضمنها الضمير هي الإشارة العهدية أنها كالتكلم و الخطاب جهة وجودية ملحوظة فيه فما أفهمه كلام بعض الأعلام ممن عاصروه من أنها أمر عديمي يتنزع من عدم الخطاب و التكلم في غير محله نعم يصح ما ذكره في صيغة الفعل الغائب بالنسبة إلى صيغة الخطاب و التكلم . فإنها موضوعة لإسناد الحدث إلى الذات من دون لحاظ أمر زائد و مقابلتها مع الصيغتين من قبيل مقابلة العدم و الوجود ، و لذا تلحقها علامة الخطاب و التكلم من دون تناقض ، و تكون الصيغتان مشتقتين منها معنى ، و كأنه اختلط عليه كلام شيخنا (قدس) و لم يحط به تمام الإحاطة .

﴿ و ينقسم ﴾ الضمير ﴿ عندهم ﴾ إلى مستتر ﴿ وهو ما لا صورة له في اللفظ ﴾ و بارز ﴿ و هو بخلافه ﴾ و المستتر إلى جائز ﴿ و هو ما يخلفه اسم ظاهر ﴾ و واجب ﴿ و هو ما لا يخلفه اسم ظاهر و انحصر ذلك عندهم في أربعة مواضع فعل أمر الواحد المذكر نحو إضرب ، و صيغتي المتكلم من المضارع نحو أعلم و نعلم ، و صيغة المخاطب المذكر منه نحو تعلم ، و قد الحق بها اسم فعل الأمر و المضارع كنزال و أوّه و فعل الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا و ما عدا عمراً و لا يكون خالداً ، و أفعل في التعجب كما أحسن الزيدني ، و أفعل التفضيل كهم أحسن أثاثاً ﴾ و البارز إلى متصل ﴿ و هو ما لا يتصل إلا بعامله و لا يبتدي به و لا يلي حرف إلا اختياراً و يقع بعدها اضطراباً كقوله إلا يجاورنا إلاك دينار ﴾ و منفصل ﴿ و هو ما يبتدي به و يقع بعد إلا اختياراً ﴾ و ينقسم المتصل البارز ﴿ بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة ﴾ أقسام : الأول ﴿ ما يختص بمحل الرفع و هو خمسة ﴾ أحدها ﴿ تاء الفاعل ﴾

مضمومة و مفتوحة و مكسورة كقمت مثلثاً ﴿ و ﴾ ثانيها ﴿ الألف ﴾ الدالة على
الاثني كقاما ﴿ و ﴾ ثالثها ﴿ الواو ﴾ الدالة على الجمع كقاموا ﴿ و ﴾ رابعها
﴿ النون ﴾ الدالة على جمع المؤنث كقمن ﴿ و ﴾ خامسها ﴿ ياء المخاطبة ﴾ كقومي ،
﴿ و ﴾ الثاني ما هو ﴿ مشترك بين النسب و الجر ﴾ فقط ﴿ و هو ثلاثة ﴾ أحدها
﴿ ياء المتكلم ﴾ نحو ربّي أكرمني ، ﴿ و ﴾ ثانيها ﴿ كاف المخاطب و فروعه ﴾
كاف المخاطبة كما كم كن ، نحو ضربتك و مررت بك ، و قس على ذلك فروعه ﴿ و ﴾
ثالثها ﴿ هاء الغائب و فروعه ﴾ هاهما هم هن نحو ضربته و مررت به ، و قس على
هذا ، ﴿ و ﴾ الثالث ما هو ﴿ مشترك بين المحال ﴾ الثلاثة و هو نا ﴿ خاصة نحو
ربنا إننا سمعنا ، و أمّا المستتر فمرفوع أبداً إذ لا يستتر إلا ضمير الرفع ﴾ و ﴿
يتقسم ﴾ المنفصل إلى مرفوع ﴿ فقط ﴾ وهو هو وأنت وأنا و فروعها ﴿ هي هما هم
هن ، وأنت أنتما أنتم أنتن و نحن ﴾ و منصوب ﴿ فقط ﴾ و هو إياه و إياك و إيتاي
و فروعها ﴿ إياها إياهما إياهم إياهن و إياك إياكما إياكن و إيانا ،
﴿ و ﴾ إذ قد عرفت ذلك فاعلم أن ﴿ التحقيق انحصار الضمير في المنفصل ﴾
البارز ﴿ فإن ﴾ المستتر ﴿ كما عرفت ﴾ عبارة عن المعنى المدلول عليه بالدلالة ﴿
التبعية ﴾ الالتزامية الحاصلة من قبل الهيئة الاشتقاقية الدالة على الإسناد والتعبير
عنه بالضمير استعارة ﴿ كما نبهوا عليه في حدّ الكلمة حيث جعلوه مقابلاً للفظ و
قسماً له وعبروا عنه بالمنوي معه فلو كان ضميراً تحقيقاً لا ندرج في اللفظ و صحّ
توصيفه بالمحذوف و المقدّر ، فتوصيفه بالمستتر و المستكن و المنوي معه أقوى
شاهد على ما بينناه من كونه معنى منقهم من اللفظ الموجود تبعاً و التزاماً ﴾ و لا
تنفي الدلالة المذكورة بذكر ﴿ الاسم ﴾ الظاهر بعده ﴿ مطابقاً للمستتر ضرورة
دورانها مدار دلالة الهيئة على الاسناد المستتبع للمسند إليه ، فهي باقية ما دامت
الهيئة دالة على الاسناد ﴾ فالاستتار واجب أبداً ﴿ و لا يختص وجوبه بالمواضع
المذكورة ﴾ و الظاهر ﴿ المذكور الصالح للمسند إليه ﴾ مفسر للمستتر أو مؤكّد
له ﴿ لا إظهار ولا إبراز له ، و ما ذكره بعض الأعلام ممّن عاصروه من أن هيئة

الفعل إن كانت متكفلة لنسبة خاصة بحيث يوجب تعيين طرفها وضعاً كصيغة المخاطب والمتكلم والمنشئ والمجموع يفهم منها المسند إليه معيّنات بحيث لا حاجة معه إلى ذكر اسم ظاهر بعده ، بل يكون ذكره حينئذ لغواً ، وهذا معنى وجود الاستتار ، وإن كانت دالة على مطلق النسبة كصيغة المفرد المذكر الغائب التي لا يستفاد منها المفرد المذكر الغائب وضعاً بل إطلاقاً. يجوز للمتكلم الأمران: الإطلاق والتقييد ، فإن أطلقه استتر الفاعل في الفعل لفهمه منها عند الإطلاق معيّنات ، وإن قيده زال الإطلاق فلا يستتر الفاعل فيه لاستناد فهمه منه إلى إطلاقه وقد زال ، في غير محله لأن فهم المسند إليه من الفعل مستند إلى دلالة نفس الهيئة على الاستناد لا الإطلاق حتى يزول بالتقييد مع أن الإطلاق إنما يزول بالتقييد بخلاف مقتضاه لا بذكر الاسم الظاهر بعده مطلقاً ، ولو كان على طبقه فذكر زيد بعد قولك ضرب لا يوجب زوال الإطلاق لأنه لم يكن على خلاف مقتضاه حتى يكون تقييداً له مع أن التقييد بما ينال في الإطلاق في نحو قولك جاءني هند وضرب الزيدان إنما يوجب تبديل الخصوصية المستفادة إطلاقاً بخصوصية أخرى لا إبراز المستتر وإظهاره كما هو ظاهر . وأيضاً مقتضى كلامه وجوب الاستتار في صيغة المؤنث حينئذ لدالتها على نسبة خاصة مع أنهم لم يعدوه من مواضع وجوب الاستتار . * وأما المتصلات البارزة فهي آلات * وأدوات * تحدث بها معان * وخصوصيات * في النسب توجب تعيين طرفها * من حيث الغيبة والخطاب والتكلم والأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث . * فما هي من لواحق الأفعال * فإنما هي * من توابع الحروف وتكون أجزاءً لبيئاتها * وصورها * ولذا تختلف باختلافها صيغها وأوزانها * ألا ترى أن صيغة المفرد مغايرة لصيغة المنشئ والجمع ، وصيغة الغائب مغايرة لصيغة المخاطب والمتكلم ، وصيغة جمع المذكر مغايرة لصيغة جماعة الإناث فلو كانت أسماء منبئة عن مسميات متضمنة للمعاني المذكورة استحال تأثيرها في صيغ الأفعال واختلافها باختلافها ضرورة أن اتصال الاسم بالفعل لا يوجب تغيير صيغته وزنه مع أن اللواحق المذكورة توجد في غير الأفعال وتفيد

ما أفادته في الأفعال ومع ذلك تكون حروفاً عندهم ألا ترى أن تاء أنت وأنتِ تفيد الخطاب كما أفادته في الأفعال ، و الألف و الواو الملحقين بالأسماء تفيدان معنى التثنية و الجمع كما يفيدانها في الأفعال و لا تكون إلا حروفاً حينئذ فهل هذا إلا تهافت و تناقض بل التفصيل بين حروف المضارعة الدالة على الغيبة و الخطاب و التكلم . ولواحق الماضي الدالة عليها تهافت أيضاً . لأن الجميع من واد واحد و ما يتوهم من وجود الفارق و الداعي على التفصيل و هو وقوع اللواحق المذكورة مسنداً إليها للأفعال و هو من خصائص الاسم و هم ظاهر إذ لا دليل على وقوعها . كذلك للأفعال لأن استعادة خصوصية المسند إليه منها لا تدل على وقوعها مسنداً إليها كما هو ظاهر مع أنه لو كان كذلك لزم أن يكون ضربت بمنزلة ضرب أنت قبيحاً مستنكراً ملتفتاً عن الغيبة إلى الخطاب و فساد مع قطع النظر عن الفرق بينهما من حيث الاتصال و الانفصال في نهاية الوضوح هذا كله في لواحق الأفعال ﴿ و أمّا ما هي ﴾ من الكلمات المسماة بالضمائر البارزة عندهم التي هي خارجة عنها ﴿ أي الأفعال ﴾ فهي من قبيل نفس الحروف ﴿ لا من قبيل الضمائر المنفصلة المنبئة عن مسميات متضمنة للمعاني المذكورة ﴾ و لذا لا تستقل بالذكر و يجب اتصالها بعاملها ﴿ ولو كانت أسماء كالضمائر المنفصلة لجاز الابتداء بها و لا يمنع منه كونها أقل من الثلاثي و إلّا لزم عدم جواز الابتداء ببعض الضمائر المنفصلة أيضاً مثل لفظة هو و نحوه فظهر أن سرّ وجوب اتصالها بعاملها ليس إلا ما بيّناه من أنها آلات و أدوات محدثة خصوصيات في النسب التي تنقوّم بما قبلها الذي زعموا أنه العامل فيها ، ويدل على ما بيّناه أيضاً أن مفاد كاف الخطاب و لواحقه في اسم الإشارة و لواحق إيّاه و فروعه متحد مع مفادهما في سائر الموارد و كاف الخطاب و لواحقه في اسم الإشارة حروف باتفاق و لواحق إيّاه و فروعه كذلك على الأصح عندهم و لا يعقل التفصيل باعتبار الموارد مع اتحاد المفاد و لا ينافي ذلك دخول حرف الجر عليها و وقوعها موقع المضاف إليه لأن المجرور و المضاف إليه هو المفهوم الاسمي ، و إنما هي علامة على خصوصية فيه استغنى بها عن

ذكر اسمه .

فإن قلت : يلزم على ما ذكرت أن يكون المجرور و المضاف إليه محذوفين في نحو قوالك مررت بك وجاءني غلامي .

قلت : الحذف بمعنى الاستغناء عن المحذوف بالعلامة المستغنى بها عنه لا مانع من الالتزام به فاتضح غاية الاتضاح أن تقسيم الضمير إلى متصل و منقصل والمتصل إلى مستتر و بارز باطل لا أصل له . و العجب أنهم مع تنبيههم لعدم كون المستتر ضميراً على سبيل الحقيقة و أن التعبير عنه بالضمير استعارة أجروا عليه أحكام اللفظ و الضمير حقيقة فجعلوه طرفاً للثر كيب اللفظي و جزءاً للكلام و الجملة و التزموا بعوده على متقدم لفظاً أو معنى أو حكماً إذا كان غائباً ، و عدم جواز رجوعه إلى متأخر لفظاً و رتبة .

تنبيه و قد يستعمل الضمير المرفوع مجروراً كقولهم أنا كأنت و كهو و هو كأنا ، و منصوباً كقولهم ضربتك أنت . و قد يستعمل الضمير المنصوب مجروراً كقولهم أنا كإياك ، بل قد يستعمل مرفوعاً أيضاً كما في الدعاء « يا من لا يعبد إلا إياه » . و لم أر من نبه عليه ❀ و لا يسوغ ❀ أي لا يستعمل الضمير ❀ المنقصل ❀ مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً ❀ إلا إذا تعذر المتصل ❀ لا غناؤه عنه مع اختصاره ❀ إما بتقديمه على عامله ❀ كإياك نعبد ❀ أو بكونه محصوراً ❀ فيه كقولك ماضرب إلا أنت و إنما ضرب زيداً أنت ❀ أو بحذف عامله ❀ كقولك : إياك و الشر ، على مذهبه من حذف عامله ❀ أو بكونه ❀ أي العامل ❀ معنوياً ❀ كقولك أنا قائم ❀ أو حرفاً و الضمير ❀ المعمول له ❀ مرفوع ❀ كقولك ما أنت قائم ❀ أو بكونه ❀ أي الضمير ❀ مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له ❀ مطلقاً سواء أمن اللبس كقولك هند زيد ضاربته هي ، أم لم يؤمن اللبس كقولك زيد عمرو ضاربه هو عند الأكثر ، و قيل : يختص ذلك بصورة عدم أمن اللبس و سيظهر لك تفصيل ما هو الصواب فيه إن شاء الله تعالى ❀ و إذا اجتمع ضميران ❀ في كلمة واحدة ❀ فإن كان أحدهما مرفوعاً و جب اتصالهما ❀ على الأصل نحو ضربته و ضربتك ❀ إلا في

باب كان فيختار انفصال ثانيهما عند الجمهور ﴿ و اتّصاله عند جماعة منهم ابن مالك نحو كنته و كنت إياه ﴾ و إلا ﴿ يكن أحدهما مرفوعاً سواء كانا منصوبين أو كان أحدهما مجروراً ﴾ فإن كان المقدّم أعرف فلك الخيار في ﴿ الضمير ﴾ الثاني ﴿ نحو أعطيتكه و أعطيتك إياه ، و نحو ضريك و ضربي إياك ﴾ و إلا ﴿ يكن المقدّم أعرف ﴾ فهو منفصل ﴿ لا غير نحو أعطيته إياه و أعطيته إياك ﴾ و قد يجوز في ﴿ الضميرين ﴾ الغائبين مع اختلافهما ﴿ إفراداً و تثنية و جمعاً أو تذكيراً و تأنيثاً ﴾ انفصاله ﴿ أي انفصال ثانيهما نحو قوله : أنا لهما قفو أكرم والد .

تنبيه و قد يتفصل الضمير مع إمكان اتّصاله و عدم المسوِّغ لانفصاله للضرورة كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قدضمت إياهم الأرض في دهر الدهاير

﴿ و ﴾ اعلم أنّه ﴿ يجب ﴾ إدخال ﴿ نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الفعل ﴾ مطلقاً ، ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً ، نحو نصرني و يعينني و أكرمني ، وقاية من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم في نحو ضربي و من التباس أمر مذكّره بأمر مؤنثه و من الكسر المشبه للجرّ للزوم كسر ما قبل الياء ﴿ و ﴾ مع ﴿ اسمه ﴾ أي اسم الفعل نحو دراكني و تراكني بكسر الكاف فيهما بمعنى أدركني و أتركني و عليكني بفتح الكاف بمعنى ألزمني ﴿ و ﴾ مع ﴿ من وعن ﴾ من بين الحروف الجارّة ﴿ إلا في الضرورة ﴾ كقوله « إذ ذهب القوم الكرام ليسي » و قوله :

أيها السائل عنهم و عني لست من قيس ولا قيس مني

و إن اجتمعت نون الوقاية مع نون الإعراب في المضارع يجوز إثباتهما بالفك و حذف نون الإعراب و ادغامها في نون الوقاية ، و قرء بالثلاثة « تأمروني » ﴿ و يغلب ﴾ دخولها ﴿ مع ليت ﴾ حتّى أن بعضهم أوجبوه و حكم بأن تركه ضرورة ﴿ و ﴾ مع ﴿ قد و قط ﴾ بمعنى حسب ﴿ ولدن و يقل ﴾ ترك النون فيها و يقل دخولها ﴿ مع لعل ﴾ ففي التنزيل « لعلّي أبلغ الأسباب » و اتّصالها بها قليل نحو قوله :

فقلت أعيروني القدوم لعلني أخطّ بها قبراً لا يبض ما جد

﴿و لك الخيار مع إنَّ و أنَّ و كأنَّ و لكنَّ﴾ فيجوز لك أن تقول إنني
و إنني و هكذا قال الشاعر : « وإنني على ليلى لزار و انني ».

﴿والثاني﴾ من المعارف العلم وهو لغة العلامة مطلقاً واصطلاحاً ﴿ما﴾ أي اسم
فان المقسم معتبر في مفهومات الأقسام ﴿أنبأ﴾ بنفسه عن شيء بعينه شخصاً ﴿كان﴾ أو
جنساً أو ضعاً أو بالعلبة ﴿و هو معطوف على قولنا ضعاً من باب العطف على التوهم و
المقصود من الإنباء بنفسه الإنباء بمعناه الاسمي لا بالمعنى الحرفي المتضمن له أو العارض
عليه باقتران الحرف به أو بالهيئة التركيبية أو بالقصد. ومن قولنا بعينه التعيين في
الذَّهن لا الخارج إذ مدلول النكرة في قولك جاءني رجل متعبد في الخارج فإنَّ
الجائي لا يكون إلا واحداً معيناً ولا يكون شائعاً بين الأفراد . نعم يكون شائعاً في
الذَّهن بمعنى تردُّده في الذَّهن بين أفراد كثيرة . فمناط التعريف والتكثير تعيينه و
شيوعه في الذَّهن لا تعيينه و شيوعه في الخارج . و بهذا البيان يظهر أنَّ الجنس
إن لو خط لا بشرط بحيث يصلح للحكم عليه بملاحظة الأفراد و بملاحظة نفس الجنس
فاللفظ الموضوع له بهذا اللَّحَظ اسم جنس ونكرة لشروع مدلوله بين الأفراد خارجاً
و ذهنياً و عدم خروجه عن حدِّ شياعه الذاتِي في الذَّهن و إن لو خط متميزاً عن
سائر الأجناس و في قبالة و من حيث هو هو بحيث لا يصلح للحكم عليه إلا بملاحظة
نفس الحقيقة ، فاللفظ الموضوع له بهذا اللَّحَظ علم جنس لتعيينه حينئذ و خروجه
عن حدِّ الشياخ في الذَّهن و هذا معنى ما اشتهر بينهم من أنَّ علم الجنس موضوع
للحقيقة الذَّهنية و لا ينافي ذلك سريانه في الأفراد و شيوعه فيها في الخارج و إطلاقه
على كلِّ واحد من الأفراد حقيقة ، و أمَّا ما ذكره شارح اللُّباب من أنَّ اُسامة
موضوعة للحقيقة الذَّهنية للأسد فلا يتناول غيرها وإذا أطلقت على فرد من الأفراد
الخارجية نحو هذا اُسامة مقبلاً ، كان إطلاقها عليه بطريق المجاز بخلاف اسم الجنس
فإنَّ إطلاقه على أفرادهِ بالحقيقة لأنَّه موضوع لكلِّ فرد خارجي على البديل . ففي
غاية السخافة لأنَّ الغرض من الحقيقة الذَّهنية ، الحقيقة المتعينة في الذَّهن لا الموجود
فيه الغير السارية في الأفراد الخارجية . و إلا لزم أن لا يصحَّ قولك اُسامة أجرة و

أشجع من ثعالة على وجه الحقيقة ، لأن الحقيقة الموجودة في الذهن لا تنصفها وإنما هي من صفات الطبيعة الموجودة في الخارج ، ثم إن ما ذكره من أن اسم الجنس موضوع لكل فرد خارجي على البدل غلط أيضاً لأنه موضوع لنفس الجنس لا بشرط ، ولذا يقبل الحكم عليه بكلاً للخاصين . إذا اتضح لك ما بيننا . فقد ظهر لك انطباق الحد على المحدود جمعاً ومنعاً فخرجت النكرة بقولنا بعينه و ما عدا العلم من المعارف بقولنا بنفسه أمّا المعروف باللام فلأن تعيين مدلوله إنما هو باقتران اللام به و أمّا المضاف إلى المعرفة فبالإضافة وهي الهيئة التركيبية . و أمّا المنادى فبالنداء أو بالقصد ، و أمّا المبهمات وهي الضمائر وأسماء الإشارة و الموصولات فبالمعاني الحرفية التي تضمنتها هي لا يقال ما ذكرت إنما يتم بناءً على عموم الوضع و الموضوع له في المبهمات ، و أمّا على ما اختاره المتأخرون من عموم الوضع و خصوص الموضوع له فيها فتعين مفاهيمها إنما هو بالوضع الاسمي لأننا نقول تضمنها للمعاني الحرفية مسلم واضح عند الجميع ولذا علموا بناءً على ما به وإنما غفل أكثر المتأخرين عن حقيقة المعنى الحرفي وأنه من شؤون استعمال الاسم وفي طوله و لا يجوز وقوعه في عرض المعنى الاسمي وتعلق الوضع الاسمي به فصنعوا ما صنعوا ووقعوا فيما وقعوا و من تنبه لما نبهنا عليه لا يخفى عليه مائة مذهب إليه المنقذون من عموم الموضوع له فيها بل المستعمل فيه أيضاً لأن التعيين إنما يحصل من قبل الاستعمال فهو عارض على المستعمل فيه كالتعيين الحاصل للمستعمل فيه بالام العهد في قولك جاء القاضي ﴿فهو﴾ نوعان ﴿شخصي﴾ ومسماه نوعان ﴿الأوّل﴾ ﴿اولوا العلم من المذكّرين كجعفر﴾ علم رجل ﴿و من المؤنثات كخزئق﴾ علم لامرأة ﴿و الثاني﴾ ما تواف كلقبائل كقرن ﴿بفتح القاف والراء علم لقبيلة من مراد و إليها ينسب اويس القرني﴾ و البلاد كعدن ﴿بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن﴾ و الخيل كلاحق ﴿علم فرس﴾ و البغال كدلدل ﴿علم بغل﴾ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ﴿و الا بل كشدقم﴾ علم فحل من فحول الا بل ﴿والبقر كعرار﴾ علم بقرة ﴿و الغنم كهيلة﴾ علم عنز ﴿و الكلاب كواشق﴾ علم لكلب

﴿ وجنسي ﴾ ومسماه ثلاثة أنواع ﴿ أحدها ﴾ هو الغالب ﴿ أعيان ﴾ لا تؤلف كالسباع
والحشرات كاسامة ﴿ للأسد ﴾ ووعالة ﴿ للشعاب ﴾ وذوابة ﴿ للذئب ﴾ و أم عريط ﴿
للعقرب ﴾ ﴿ الثاني ﴾ أعيان تؤلف كهيئان ابن بيتان ﴿ للمجهول العين ﴾ والنسب
﴿ وأبي المضاء ﴾ بفتح الميم و الضاد المعجمة وفتح الفاء ممدوداً للأحق ﴿ والثالث ﴾ الأمور
الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدوداً للأحق ﴿ والثالث ﴾ الأمور
معنوية كسبحان ﴿ علماً للتسبيح ﴾ ويسار ﴿ للميسرة ﴾ وفجار ﴿ للفجرة ﴾ وبره ﴿
للمبره ﴾ والدليل على أن الألفاظ المزبورة أعلام أجناس لأسماء أجناس المعاملة
معاملة المعارف من توصيفها بالمعرفة و مجيء الحال منها و امتناعها من دخول
لام التعريف عليها و من الصرف مع سبب آخر ﴿ وينقسم ﴾ العلم ﴿ إلى مرتجل ﴾
وهو ما لم يسبق له استعمال في غير العلمية وهو مأخوذ من الارتجال بمعنى الابتكار
﴿ و منقول ﴾ وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها و صار علماً بالوضع الثانوي
التبعي ﴿ و علم بالغلبة ﴾ وهو ما استعمل في المعنى الأول و غالب إطلاقه على فرد
معين حتى لا ينسب الذهن منه إلا إليه كابن عباس وابن عمرو و ابن مسعود ،
الغلبة على العبادلة دون من عداهم من أخواتهم و قد أهمل الأكثر هذا القسم قيل
الوجه في إهماله أن التقسيم إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب .

أقول : المرتجل على فرض تحققه أقل منه وقد يتوهم أنه مندرج في المنقول
بزعم تحقق الوضع التعيني المستند إلى الغلبة بالنسبة إليه وهو باطل لأن الغلبة
في الإطلاق أو الاستعمال إنما توجب قوته لا بقاءه بالوضع كما هو ظاهر فتقسيم
الوضع إلى التعيني والتعيني كما ذهب إليه بعض الأواخر واضح الضعف . ثم
الظاهر من اقتصارهم في تعريف المنقول بما سبق استعماله في غير العلمية عدم اعتبار
اشتهار استعماله في المنقول إليه بحيث يصير المنقول منه مجازياً عند الناقل
وهو كذلك لأن الوضع للمعنى الثاني تبعاً للأول يكفي في اعتبار النقل و عدم
الارتجال مع أن اشتهار الاستعمال في المعنى الثاني الموجب لهجر المعنى الأول لا
يوجب بطلان وضعه له حتى يصير مجازياً له والاحتياج إلى القرينة في انقهاه

حينئذ لا ينافي بقاء الوضع له كما هو ظاهر ﴿و﴾ ﴿حكي﴾ عن سيبويه نفي الارتجال وهو غير بعيد عن الصواب لعدم تحققه تحقيقاً ، وقد قيل : إنه لم يثبت إلا في فقعس علماً لأبي قبيلة من بني أسد وهو غير معلوم أيضاً إذ عدم الوقوف على استعمال غير العلمية لا ينافي ثبوته في الواقع وهجره بسبب الغلبة. والنقل إمامن اسم حدث كزيد وفضل ﴿ف﴾ تضافي الأصل مصدرا زاد وفضل ﴿أو﴾ اسم عين كأسد ﴿ف﴾ إنه في الأصل اسم جنس للحيوان المغترس ﴿أو﴾ وصف كحارث و حسن و منصور و عذ ﴿و﴾ هكذا من الأعلام التي في الأصل صفات ﴿و﴾ إمّا من فعل ماض كشمس ﴿و﴾ بتشديد الميم ﴿أو﴾ مضارع كيشكر أو أمر كاصمت ﴿لبرية﴾ ﴿و﴾ إمّا من جملة فعلية كشاب قرناها أو اسمية كزيد منطلق ﴿قيل﴾ وليس النقل منها بمسموع من العرب ولكن النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية .

فصل ﴿و﴾ يتقسم العلم ﴿أيضاً﴾ إلى مفرد كزيد وهند ﴿و﴾ إلى مركب إسنادي ﴿ك﴾ كتاب طشر ﴿ف﴾ فيحكي ﴿على﴾ ما كان عليه قبل التسمية به ﴿ومركب مرجعي﴾ كعبلبك وحضر موت ﴿ف﴾ فيبنى الجزء الأول منه على الفتح إلا أن يكون آخره ياء ﴿ك﴾ معديكرب ﴿ف﴾ يبنى على السكون ﴿الجزء الثاني منه معرب﴾ إعراب ما لا ينصرف ﴿إلا أن يكون﴾ مخموماً بويه ﴿ك﴾ سيبويه فيبنى على الكسر ﴿ومركب إضافي﴾ كعبدالله فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويكون الجزء الثاني مجزوراً بالإضافة الباقية حال العلمية . تقسيم ﴿أيضاً﴾ إن صدر العلم ﴿بأب أو أم أو ابن أو ابنة فكنية﴾ سواء كان العلم شخصياً كأبي عبدالله وأمّ كلثوم وابن عباس وابنة عمرو أو جنسياً كأبي الحارث للأسد ، وأبي الحصين للشعلب ، وأبي جعدة للذئب وأمّ عريط للعقرب وابن رايه للغراب و بنت الأرض للحصاة ﴿و﴾ إلا فإن أشعر بمدح أو ذم ﴿ك﴾ كزين العابدين [ح] و أنف الناقة ﴿فلقب و﴾ إلا فاسم كزيد و عمرو ﴿و﴾ إذا اجتمع مع اللقب فالغالب تأخير عنه ﴿لأن﴾ اللقب أشهر فلو قدّم لا غنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله أنا ابن من يقياء عمرو وجدّي أبوه منذر ماء السماء . و قيل : يجب تأخير عن الاسم لأن الغالب أن اللقب من اسم

غير إنسان كبطّة وقفه فلو قدّم لتوهّم السامع أن المراد مسمّاه الأصليّ و ذلك
 مأمون بتأخيره عنه فلم يعدل عنه ، و فيه أنّه لو تمّ لاختصّ بصورة اللبس مع أنّه
 يجري ما ذكره في تقديمه على الكنية مع جوازه بالتّفاق إذ لا ترتيب بين الكنية و
 غيرها فيجوز تقديمها على الاسم أو اللقب و العكس ﴿و إن كانا﴾ أي الاسم واللقب
 ﴿مفردين جاز إضافة الأوّل إلى الثاني﴾ نحو هذا زيد بطّة و سعيد كرز ﴿على
 تأويل﴾ الأوّل بالمسمّى والثاني بالاسم كأنك قلت هذا صاحب هذا الاسم ﴿حيث
 لا مانع﴾ كان يكون الاسم مقروناً بالكالحوادث فقه أو كان اللقب وصفاً في الأصل
 مقروناً بال كهمرون الرّشيد على ما حكى عن خروف و قد أوجب جمهور البصريّين
 الإضافة حينئذ و لا وجه له مع عدم صحّتها إلّا بالتأويل ﴿و الاتباع على الأصل﴾
 و ألا يكونا مفردين بأن كانا مركّبين كعبدالله زين العابدين مختلفين و جب الاتباع
 على الأصل على أنّه بدل أو عطف بيان و يجوز القطع إلى الرّفع و النصب
 إن كان مجروراً و إلى الرّفع إن كان منصوباً و إلى النصب إن كان مرفوعاً
 ﴿تبصرة : اللفظ إذا قصد به نفسه﴾ كضرب فعل ماض و من حرف و جسق مهمل
 ﴿أو وزنه﴾ كقولك إعلان الذي مؤنثة فعلانة ﴿يكون في حكم العلم﴾ من حيث
 جواز الابتداء به و توصيفه بالمعرفة و سائر أحكام المعرفة لتعيّنه حينئذ و عدم شيعه
 و قد ينوّه أنّه حينئذ يصير علماً تحقّقاً و هو باطل لعدم استعماله في شيء حينئذ
 حتّى يقال بأنّ مسمّاه معيّن غير شايع فتعريفه باعتبار تعيّنه في نفسه لا باعتبار
 تعيّن مسمّاه كسائر المعارف و لذا لم يعدّ قسماً برأيه ﴿و الثالث﴾ من المعارف
 ﴿اسم الإشارة﴾ والإضافة فيه لامية أي اسم متممّحض للإشارة به إلى مسمّاه ﴿فهو
 ما تضمّن الإشارة إلى مسمّاه﴾ بغلبة الاستعمال فإنّها في الأصل إنّما حصلت بما
 يقترن إلى اللفظ من إشارة المتكلّم باليد أو بجارحة أخرى كما نبّه عليه نجم -
 الأئمّة الرّضي (قدّه) فتعريفه بما وضع لمشار إليه باطل مع أنّ الإشارة من
 المعاني الحرفيّة التي هي من وجوه استعمال الاسم فلا يعقل دخولها في الموضوع
 له بل الأمر في المقام أظهر لأنّ الإشارة كالخطاب و التكلّم حادثة في اللفظ و

الخارج معاً بخلاف سائر المعاني الحرفية فإنَّ أغلبها إنَّما تحدث في اللفظ وتكون صفة له فقط ، وقد نبهنا عليه بجعل المشار إليه المسمَّى لا الاسم . و بما بيَّناه ظهر أنَّ تعريفه بما دلَّ على مسمَّى وإشارة إليه كما ذكره ابن مالك في التسهيل في غير محله أيضاً لأنَّ الإشارة لا تكون معنى اسمياً مدلولاً عليه ، وإنَّما الإشارة تحدث به كما هو ظاهر ، مع أنَّ الدلالة تخصُّ بالكشف التصديقي كما بيَّناه غير مرَّة ، فلا تجري في المعاني الاسمية المعارية عن الإسناد ، ولذا أخذنا في التعريف الإنباء لا الدلالة . ولقد أجاد في خلاصته حيث قال « هذا لمفرد مذكَّر أشر » فجعله سبباً لوجود الإشارة في الخارج لا دليلاً عليها ، و أقبح من الجميع ما عرفه به بعضهم من أنَّه ما دلَّ على الإشارة إلى المسمَّى ، إذ يرد عليه مضافاً إلى ما ذكرناه أنَّه لو كان كذلك لزم أن يكون اسم الإشارة اسم عرض و أن لا يصحَّ قولك هذا زيدٌ لعدم صحَّة حل العين على العرض ، هذا . و قد ينوهم أنَّ التعريف دوريٌّ إن كانت الإشارة المأخوذة فيه اصطلاحيةً و إلاً فغير مطرَّد لشموله للضمير الغائب لاشتماله على الإشارة العهدية .

أقول : المراد بالإشارة هي الحضورية كما هو المتبادر منها لا أعمُّ منها ومن العهدية فيطرَّد الحدُّ و يندفع الدَّور ، و قيل : المراد منها الحسية و جعل مثل « ذلكم الله ربِّي » مجازاً و هو فاسد من وجوه عديدة : الأوَّل عدم اختصاص الإشارة بالمأخوذ فيه بالحسية . و الثاني أنَّها تستند إلى غلبة الاستعمال لا الوضع فلا وجه للتجوُّز حينئذ . و الثالث أنَّ التجوُّز لا تجري في المعاني الحرفية أصلاً ، و التجوُّز المنوهم على فرض تحقُّقه إنَّما هو في متعلِّقه من حيث تنزيل غير المحسوس منزلة المحسوس فالتجوُّز فيه حينئذ ليس تجوُّزاً في الكلمة بل من قبيل التجوُّز العقلي . و إذ قد اتضح لك حقيقة اسم الإشارة فاعلم أنَّ له ألقاباً مخصوصة فللمفرد المذكَّر : ذا ، ولمثناه : ذان رفعاً و ذين نصباً و جرّاً ، وللمفردة المؤنث : تا ، و ذي و ذه - بكسر الهاء - و ذه - بإسكانها - و ذي - بالياء - و تي و ته - بالكسر - و ته - بالسكون - و ته - بالياء - و مثناها : تان رفعاً ، و تين نصباً و جرّاً ، ولجمعهما :

أولاء مدّاً وقصراً ، و يدخلها هاء التوجيه ، فيقال : هذا وهاتا ، وهذان ، وهاتان وهؤلاء - وهكذا . وإنما سميّناها بحرف التوجيه لا التنبيه لاستعمالها في المخاطبة مع الله جلّ جلاله ، والتنبيه هنا غير متصور فهي حرف جيء به لتوجيه المخاطب نحو المشار إليه ، سواء ترتب عليه التنبيه أم لا . واعلم أنّها تدخل على الجملة الإسنادية أيضاً كقولك ها زيد قائم ، وها أن زيداً قائم ، ولا تدخل على غير اسم الإشارة من المفردات وتلحقها حروف الخطاب وهي كاف الخطاب وفروعه لبيان حال المخاطب إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيتاً ، وهي خمسة الكاف بالفتح وبالكسر وكما كم كن . واسم الإشارة أيضاً خمسة أنواع المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما ، وهي ستة راجعة إلى خمسة لاشتراك جمعهما ، فيكون الحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمسة وعشرين وهي من ذاك إلى ذاك كنّ وذاك إلى ذانك إلى ذانكن ، وكذلك البواقي بلا لام أي مجرّداً عنه للمتوسّط ومعه المدّالة على البعيد إلّا في المثنى مطلقاً وفي الجمع عند من مدّه ، وفيما دخله هاء التوجيه فلا تلحقها اللّام ، فلا يقال : ذانك وأولئك وهذاك ، وقد علمت ما بينناه أنّ ذا للأعمّ وللدّالة على توسّط المشار إليه يؤتى بحرف الخطاب مجرّداً عن اللّام وعلى كونه بعيداً يؤتى به مع اللّام ، لأنّ ذايختصّ بالقريب كما توهّمه بعض وإلّا لزم أن لا يقبل اللّام والكاف نعم يستغاد منه قرب المشار إليه من جهة عدم اقترانه بما يدلّ على بعد المشار إليه أو توسّطه .

تنبيه : قد يشار إلى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو « وما تلك بيمينك يا موسى » أو المشار إليه نحو « ذلك الكتاب » أو لتحقيره نحو ذلك اللّعين . وقد يشار إلى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو « بل هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربّك » و « هذا من شيعته وهذا من عدوّه » . وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى متصلاً بقصّه عيسى عليه السلام « ذلك نلوه عليك » ثمّ قال : « إنّ هذا لهو القصص الحق » ويختصّ بالإشارة إلى المكان المطلق « هنا » المنصرف إلى القريب وبالمكان المتوسّط هناك وبالبعيد هنالك و هنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها وثمّ

بالتشديد وفتح الميم ، و قد يستعار غير ثم للزمان كقوله تعالى « هنا لك ابتلي المؤمنون » كذا قيل ، و يحتمل إرادة المكان منه .

و الرابع من المعارف الموصول و هو ينقسم إلى حرفي و اسمي ، و المراد منه الثاني لخروج الأول عن المقسم ، و مع ذلك قد جرت عادة بجماعة بذكره في المقام استطراداً فلا بأس لنا بذكره هنا تبعاً لهم و تكميلاً للإفادة .

فاعلم أن معروف عند المجهور أن الموصول الحرفي ما أول مع صلته بالمصدر تحقيقاً ، و ذهب صاحب العباب إلى عدم تأويله به تحقيقاً ، وأن المقصود من تأويله به ترتيب آثاره عليه من صحة دخول حرف الجر عليه و الإضافة و الإسناد إليه و إلا فالفرق بينهما ظاهر لأن من رجع إلى المعنى يعرف أن المصدر الصريح لا يرتبط بالذات من غير تقدير ، و الفعل المأول به يرتبط به من غير حاجة إلى التقدير و اختاره المحقق الشريف .

أقول : كشف الحال فيه يتوقف على بيان مقدمة وهي أن الحروف كاليئات إنما تبين وجوه استعمال مدخولها ، فمعانيها إنما هي كصفات تتعاقب على نفس المدخول و شؤون و أحوال طارئة عليه لا أن لها مفاهيم مستقلة واقعة في عرض مفهوم مدخولها حتى يتطرق فيها المخالفة و يقتصر الجمع بينهما إلى التصرف فيها أو في المدخول ، فإن كان المعنى الذي يفيد الحرف و يحدثه شأن من شؤون المدخول و حال من أحواله و لو تنزيلاً فهو صالح لأن يدخل عليه ذلك الحرف و إلا فلا ، و لذا يختص بعض الحروف بالأسماء كالحروف الجارة ، و بعضها بالأفعال كالجوازم و النواصب ، و بعضها مما يشترك في الأفعال والأسماء ، فالفعل إنما يقبل من الحروف ما يكون معناه جهة لاستعماله لا ما ينافي حقيقته و يوجب تبدله بحقيقة أخرى ، إذا توضح لك ذلك فاعلم أن الموصول الحرفي إن لم يناسب المعنى الفعلي و يكون مناسباً للمعنى المصدرية يلزم أن يكون دخوله على المصدر أحق من دخوله على الفعل بل أن لا يدخل على الفعل أصلاً .

فإن قلت : أغلب الحروف موجب لتبدل حقيقة المدخول إلى حقيقة أخرى

كلم و ملّا حيث تقلبان المضارع إلى الماضي ، أو صفته الوضعية الأصلية إلى صفة أخرى كأداة التعريف الموجبة لزوال التنكير عن النكرة ، وأداة التأنيث الموجبة لزوال صفة التذكير عن المذكر ، وأداتي الخطاب و التكلم الموجبتين لزوال الغيبة عن الغائب ، و أداتي التثنية و الجمع الموجبتين لزوال الافراد عن المفرد ، وأدوات الاستفهام الموجبة لزوال الاخبار عن القضية الخبرية ، و أدوات النفي الموجبة لزوال الإثبات عن القضية الموجبة أو الحقيقة مرّة والصفة الوضعية أخرى كأدوات الشرط حيث تقلب الاسناد التام الموضوع له الفعل إلى الناقص مطلقاً و حقيقة الماضي إلى المستقبل عند دخولها على الماضي فكيف حكمت بأن المدخول لا يقبل الحرف الذي لا يكون معناه من وجوه استعماله مع أن المعاني الحرفية في الموارد المذكورة لا تكون أحوالاً للمدخل بل موجبة لانقلاب حقيقة المدخول أو صفته الأصلية ؟ .

قلت بعون الله تعالى و مشيئته كاشفاً للسّر عن السرّ المحجوب و رافعاً للنقاب عن وجه المطلوب : إنك قد عرفت أن مقوّم الفعل إنّما هو الانباء عن حركة المسمى لا الاقتران بأحد الأزمنة وضعاً و هو إنّما يحصل بالاشتغال على الاسناد الحدوثي كما ظهر لك وسيظهر لك تفصيله إن شاء الله تعالى في مبحث الفعل ، فاختلاف أنواع الفعل إنّما هو باختلاف كيفية الاسناد لا باختلاف الأزمنة ، فالماضي إنّما يدل على تحقق الحدث من الذّات و يتقوّم به و لا ينفك عنه هذا المفهوم أبداً باختلاف الأدوات الطارئة عليه ، و المضارع إنّما يدل على اتّصاف الذّات بالمبدء ولا يختلف باختلاف العوارض و الطواري ، و الزّمان الماضي إنّما يكون منصرف إطلاق الماضي عند تجرّده عن القيود الصارفة ، كما أن الحال أو الاستقبال إنّما يكون منصرف إطلاق المضارع عند تجرّده عن القيود كذلك ، فلم ملّا إنّما يدلّان على نفي الاتّصاف أزلاً فيصرفان المضارع عن منصرف إطلاقه ، كما أن أدوات الشرط باعتبار دلالتها على التعليق الغير المنحقق إلّا بالنسبة إلى الزّمان المستقبل تصرف الماضي عن الزّمان الماضي الذي هو منصرف إطلاقه إلى الزّمان المستقبل ،

و التنكير إنما ينتزع من عدم ما يوجب تعيين المسمى لا أنه أمر وجودي داخل في وضع النكرة ، كما أن التذكير إنما يستفاد من تجرّده عن علامة التأنيث لأنّ الفعل و الاسم موضوعان للمذكّر ، و لذا اشتهر بينهم أن المعرفة فرع النكرة و المؤنث فرع المذكّر فتقابل تعريف اللفظ و تأنيثه مع تنكيره و تذكيره من قبيل تقابل التناقض ، فالتعريف حال للاسم النكرة كما أن التأنيث حال للمذكّر اسماً كان أو فعلاً لخلوّ اللفظ عن صفتي التنكير و التذكير وضماً ، ولو كانا مأخوذين في وضع اللفظ لكان تقابلهما مع التعريف و التأنيث من قبيل تقابل التضادّ و لم يكن لفرعهما على التذكير و التنكير مجال ، و يدلّ على ذلك أيضاً صحّة إسناد صيغة المذكّر إلى المؤنث في نحو ضرب في الدّار هند ، و طلع الشمس ، فإنّ التذكير لو كان مأخوذاً في الوضع لزم التناقض إذ لا سبيل إلى التجوّز لعدم العلاقة المصحّحة بين المتضادّين و إلّا لزم صحّة إسناد صيغة المؤنث إلى المذكّر أيضاً و بطلانه بإمكان من الوضع . و الغيبة أمر عديمٍ منتزع من عدم اقتران أداتي الخطاب و التكلّم فلا تكون مأخوذة في الوضع كما أن الأفراد أمر عديمٍ أيضاً منتزع من عدم اقترانه بما يدلّ على تعدّد الفاعل ، و يدلّ أيضاً على عدم أخذهما في الوضع إسناد الغائب إلى المتكلّم و المخاطب في قولك إنّما قام أنا و إنّما قام أنت ، و لزوم تجريد الفعل عن علامتي التثنية و الجمع في قولك قام الزّيدان و قام الزّيدون إذ لو كانا مأخوذين في الوضع لزم التناقض و لا سبيل إلى التجوّز لما عرفت مع أنّه لو كان كذلك لم يكن لامتناع الحقيقة و لزوم التجوّز وجه و تماميّة الإسناد ترجع إلى قصده الذّاتي و عدم لحاظ أمر زائد من جعل طرفيه قيداً لأمر آخر و أحد طرفيه قيداً للطرف الآخر فهي منتزعة من عدم لحاظ أمر زائد على لحاظه الذّاتي لا أنّها مأخوذة في الوضع و لو كانت هيئة الفعل مصوغة على التمام وضماً لم يجز انفكاكه عنه ، كما لا يجوز انفكاك النقص عن النسبة في هيئة المصدر المصوغة على النقص وضماً ، و لو جاز التجوّز في أحدهما لزم جواز التجوّز في الآخر و الاخبار خصوصيّة في الاستعمال تتولّد من جعل الكلام في وزان الواقع و لم يوضع له أداة تبينه . فيستفاد من إطلاق

الكلام و تجرّده عن أدوات الإنشاء و لو كان مأخوذاً في الوضع لم يجر استعمال القضية الخبرية في الانشائية كما لا يجوز استعمالها في الخبرية و الإثبات خصوصية في الاسناد و لم يوضع له هيئة مخصوصة و لا أداة و إنما ينصرف الاسناد إليه ما لم يصرفه عنه صارف من أدوات النقي و ما بمنزلتها ، و الوجه في انصراف الاسناد إليه ظهور اقتران إحدى الكلمتين بالأخرى على وجه الاسناد فيه ، فاتضح أن معاني المذكورة وجوه لاستعمال مدخولاتها و لا يتقلب بها الحقيقة والصفة الوضعية أصلاً و أن التنكير والإفراد والغيبة و تمامية الاسناد أمورٌ عدميةٌ لا حاجة في استنفادها من الموارد إلى دليل لفظي و أن التذكير و الاخبار و الإثبات و الزمان أمورٌ وجوديةٌ مستفادة من الإطلاق لا بتوسط الوضع ، فظهر أن نحو ضرب و يضرب يستفاد منها أمور ثمانية : تنكير الفاعل و تذكيره و غيبته و إفراده و الزمان و تمامية الاسناد و الإثبات و الاخبار ، و لا يستند شيء منها إلى الوضع ، و لا ينافي تنكير الفاعل مع التعبير عنه بضمير الغائب الذي هو معرفة لأن التعبير عنه بالضمير استعارة كما عرفت .

فإن قلت : إذا لم تكن هيئة الفعل مصوغة على الاسناد التام وضعاً ولامانع من عروض النقص عليه بسبب أدوات الشرط فأى مانع من تأويله بالمصدر بسبب الحروف المصدرية ، فإن تأويله به يرجع إلى نقصان نسبته فإن المصدر هو الحدث المشتمل على النسبة الناقصة .

قلت : فرق بين النقصين لأن نقص إسناد الفعل بأداة الشرط إنما ينتزع من صيرورة طرفيه قيداً للجزاء و هو لا ينافي مع بقاء الاسناد على ما يتقوّم به من النماية الاقتضائية المجامعة للفعليّة ، و أمّا نقص المصدر فإنما ينتزع من صيرورة الذات التي هي أحد طرفي النسبة قيداً للحدث المنافية للفعليّة الموجبة للاسمية ، فلا يقاس أحدهما بالآخر . فاتضح غاية الاتضاح أن تأويل الفعل بالمصدر كما نسب إلى الجمهور غير متصور ، و يدل على فساد مضافاً إلى ما بينناه أيضاً أنه لو كان كذلك لزم التجوّز في هيئة الفعل لما عرفت من أنها موضوعة للاسناد المتقوّم

به المعنى الفعلي مع أن الهيئات كالحروف مما لا يتطرق فيها التجوُّز و على فرض
تطرُّقه فيها يتوقف على علاقة مصححة للاستعمال و لاعلاقة كذلك هنا ، إذ لو كانت
لصح الاستعمال من الطرفين و استعمال النسبة الناقصة المصدريَّة في التامَّة بمكان من
البطلان ، و يدلُّ على فساد ما توهمه المأوَّلون أيضاً أنه لو كان كذلك لزم أن لا
يصحَّ قولك عسى زيد أن يقوم و نحوه ممَّا يستلزم فيه الإخبار عن الذات بالحدث
و قولك فلان أجلُّ من أن يمدح ، و الأخبار أكثر من أن تحصى ، و نحوهما ممَّا
لا يصحُّ حلول المصدر فيه محلَّ أن مع صلته . و قولك علمت أن زيداً قائم بدون
تقدير خبر ، كما لا يصحُّ المأوَّل به و هو قولك علمت قيام زيد كذلك مع أنه
معلوم لمن له أدنى دُرْبة أنه يصحُّ الأوَّل بدون تقدير بخلاف الثاني . و قد أجاب
المأوَّلون عن مثل قولك عسى زيد أن يقوم بوجوه سخيفة ، منها أن الفعل مع «أن»
منصوب بنزع الخافض و ليس خبراً و المعنى قرب زيد من القيام . و فيه أنه على
فرض صحته إنمَّا يتمُّ في عسى وما في معناه وأمَّا في سائر الموارد فلا ، فإنَّ منها قولك
الكلمة اسم و فعل و حرف لأنَّها إمَّا أن تدلَّ على معنى في نفسها أولاً و لا يجري
فيه هذا الواقع بوجه ، و منها أنه من باب زيد صوم و عدل . و فيه أن كونه من
باب المثال المزبور فرع تنزيل غير من هوله منزلة من هوله ، و إلا انفتح باب الغلط
و هو لا يجري في جميع الموارد كما هو ظاهر بل لا يتحقَّق في أخبار أفعال المقاربة
أصلاً لأنَّ التنزيل المزبور فرع اتِّصاف الذات بالحدث على وجه الكمال بحيث
يصحُّ تنزيل الذات منزلة نفس الحدث ، و الذات في المقام لم تتَّصف بالحدث بعد
فضلاً عن اتِّصافها به على وجه الكمال . و منها أنه على حذف مضاف إمَّا في طرف
الاسم أو في طرف الخبر . وفيه أن التجوُّز في الحذف لأصله أصلاً وإنمَّا يرجع
إلى التجوُّز في الإسناد بعد تنزيل المذكور منزلة المحذوف و قيامه مقامه في إسناد
حكمه إليه و هو غير متحقَّق في المقام . و منها أن المصدر المأوَّل به في تأويل الوصف
أي عسى زيد قائماً و هو أسخف من الجميع لأنَّه مع كونه موجباً للتجوُّز في
الهيئة التي لا يتطرق فيها التجوُّز مستلزماً لسبك مجاز من مجاز ، فهو غلط في غلط

فأتضح غاية الاتضاح أن التحقيق ما حققه صاحب العباب واختاره الشريف من عدم التأويل بالمصدر تحقيقاً بل التحقيق أن نسبة التأويل به تحقيقاً إلى الجمهور لا أصل لها ، وكيف كان فالموصول الحرفي خمسة وهي أن وأن وما و لو و كي . وسيأتي تفصيل الكلام فيها في مبحث الحروف إن شاء الله تعالى .

و أما الموصول الاسمي فهو ما تضمن معنى العهد في جهة من جهاته لافي نفسه الموجب لافتقاره إلى صلة مشتملة على الإسناد مبنية للعهد المعهود ، فخرج بقولنا « العهد » أسماء الشرط لأنها لم تتضمن معنى العهد وإن افتقرت إلى صلة لغوية تتصل بها ، و بقولنا « الموجب لافتقاره » ضمير الغائب لأنه متضمن للعهد في نفسه لافي جهته فلا يفتقر إلى صلة ، بل إلى عائد . و أما الموصول الحرفي فقد خرج عن الجنس لأن المراد به الاسم فإن المقسم معتبر في الأقسام و حيث ظهر لك أن العهد في جهة يفتقر إلى صلة مشتملة على الإسناد بها بتبيين المعهود ، فاعلم أن المسند إليه للإسناد المذكور قد يكون نفس الموصول وقد يكون اسماً آخر ، فإن كان المسند إليه نفس الموصول فهي أي الصلة مفردة لا تحتاج إلى عائد سواء كان الإسناد حدوثياً كقولك جاءني الذي أكرمني أو إضافياً كقولك أحسن إلى الذي عندك أو في الدار ، و توهم أنها حينئذ جملتان مشتملتان على عائد يعود على الموصول باعتبار استتار ضمير الغائب فيهما الذي هو فاعل للفعل في الأول وللظرف أو الفعل المقدّر في الثاني لما عرفت غير مرّة من أن مرجع استتار الضمير في الفعل إلى دلالة على الذات تبعاً لدلالته على اسناد الحدث إليها بهيئته و أن التعبير عنها بضمير الغائب استعارة من جهة شباهتها به في الإبهام كما أن التعبير عن كيفية استفادتها منه بالاستتار والاستكان أيضاً استعارة من جهة أنها على وجه التبعية و الالتزام ، و أما استتار الضمير في الظرف فمبني على تقدير الفعل و استتار الضمير فيه وانتقاله عنه إلى الظرف والمقدّمات كلّها ممنوعة ، أما التقدير فلما مرّ وسيجيء لك تفصيلاً إن شاء الله تعالى في مبحث المبتداء والخبر ، و أما استتار الضمير في الفعل فلما عرفت آنفاً ، و أما الانتقال فلتقرّعه على استتار الضمير حقيقة في الفعل

الذي ظهر لك بطلانه و انفكاكه عنه بعد ثبوته الذي ظهر لك استحاله و تضمن
الظرف إيائه الواضح بطلانه لأن إسناد الظرف إنمّا هو من قبل الحرف أو الهيئة
التركيبية التي لا يعقل معها الاستتار و كأنهم تنبّهوا لما بيّنناه في الجملة حيث
لم يجعلوا الظرف و المجرور النامّين مندرجتين في الجملة بل شبهتين بها. ثم اعلم
أنّه لا يجري ذلك في الإسناد الاتّحادي لأنّ صيرورته مسنداً إليه للصلة كذلك
يوجب انقلاب الإسناد إلى النسبة الناقصة التقييدية المنافية للصلة لأنّها قيد للموصول
وصفة له و المسند الاتّحادي إذا صار قيداً وصفة للمسند إليه انقلبت الهيئة التركيبية
الموجبة للإسناد إلى الهيئة التركيبية الموجبة للنسبة الناقصة التقييدية إذ هو مقتضى
صيرورة أحد طرفيه قيداً للآخر بخلاف الأمر في الإسناد الحدوثي و الإضافي لأنّه
إنمّا يحصل بالهيئة الاشتقاقية و حرف الجرّ لا بالهيئة التركيبية حتّى ينقلب بتغييرها
إلى هيئة أخرى إلى النسبة الناقصة التقييدية فمرجع التقييد فيهما إلى تقييد المسند مع
الإسناد للطرف الآخر لا إلى تقييد أحد الطرفين للآخر كما هو الحال في الإسناد
الاتّحادي و إلا يكن المسند إليه للصلة نفس الموصول فهي جملة اسمية كانت أو فعلية أو
حرفية ولا بدّ لها من عائد تعود على الموصول نحو قولك جاءني الذي قام أبوه والذي
عندك أو في الدار غلامه و الذي أبوه قائم ، فاتضح بما بيّنناه أنّ ما اتفقوا عليه
من وجوب اشتغال الصلة على العائد مطلقاً في غير محله ، و كيف كان فهو أي الموصول
صفتان نصّ و مشترك فالنصّ ثمانية : «الذي» للمفرد المذكر عاقلاً كان أم لا ، و التي
للمفرد المؤنث عاقلة أم لا ، و لمتناهما المذنان و اللتان رفعا أي حالة الرفع فقام المصدر
مقام ظرف الزّمان ، و اللذين و اللتين نصباً و جرّاً أي حالتيهما و إنّما ذكرت تثنية
الموصول واسم الإشارة و أنّهما بالألف رفعا و بالياء نصباً و جرّاً ، ولم نكتب بما ذكرت
في باب التثنية من جهة أنّ تثنيتهما على خلاف القياس و الاختلاف في أنّهما مثنيان
حقيقة أم لا و أنّهما معربان أم لا فإنّ القياس ذيان و تيان بقلب الألف ياء و اللذان
و اللتان بإثبات الياء فيهما ، وقد أشرت إلى أنّهما كسائر الأسماء المثناة معربة
بقولي و لمتناهما هنا و في اسم الإشارة إذ من يقول ببنائهما يقول بأنّهما على صورة

التثنية و ليسا بمثنيين حقيقة . ولجمع المذكر العاقل الذين مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً والألى غالباً ، وقد ترد هذه لغير العاقل قليلاً ولجمع المؤنث اللاتي و اللاتي بإثبات الباء فيهما وقد تحذف ياؤهما اجتزاءً بالكسرة فيقال اللات و اللاء وقد يتقارض الألى و اللاء فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر «حبي حب الألى قبلها» أي حب اللاء ، وقال آخر :

فما آباءنا بأمن منه ☆ علينا اللاء قدمه دوا الحجور

فإن المراد منه جماعة المذكرين بدليل عود ضمير المذكر عليها . وأما المشترك وهو ما يأتي للمفرد و المثنى و الجمع مذكّرة و مؤنثة بلفظة واحدة فهي خمسة من وما و أي و ذو و ذا ، فمن موضوع لمن يعقل ، وترد موصولة و موصوفة و استفهامية و شرطية باختلاف خصوصيات الاستعمال المتعاقبة لا أن لها مفاهيم مختلفة بأوضاع متعددة لاتحاد المفهوم الاسمي في الجميع و عدم اختلافها إلا في المعاني الحرفية التي هي معان معتورة و وجوه لاستعمال الكلمة .

فإن قلت : الصلة صفة للموصول في الحقيقة فوجوه الاستعمال حينئذ ثلاثة لأربعة فلا ينبغي عدّ الموصولة في قبال الموصوفة قسماً آخر .

قلت : الموصولة تتضمن معنى العهد في جهة و لذا تكون معرفة و تلزم معها الصلة المشتملة على الإسناد بخلاف الموصوفة فإنّها لم تتضمن معنى العهد و لذا تكون نكرة و لا يجب أن تكون صفتها جملة أو شبيهة بها بل تجيء مفردة عارية عن الإسناد كقولك مررت بمن معجب لك .

فإن قلت : لو كانت الموصولة متضمنة للعهد ومعرفة و صلتها صفة لها كاشفة عن الجهة التي تعلّق بها العهد لزم أن تكون صلتها معرفة لوجوب المطابقة بين الصفة و الموصوف في التعريف و التذكير مع أن الجملة و ما في حكمها إنما تكون نكرة أو في حكمها .

قلت : التحقيق إنّ الجمل لا تكون نكرة و لا في حكمها بل هي صالحة للوقوع موقع المعرفة والنكرة على ما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في مبحث الجمل هذا وتكون لغير

العاقل إن نزل بمنزله نحو «أسرب القطاهل من يعير جناحه» أو اختلط به تغليبا للأفضل
نحو قوله تعالى «يسجد له من في السموات ومن في الأرض» أو اقترن به في عموم فصل
بمن نحو «والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
رجلين» لا قترانه بالعالم في كل دابة هكذا قيل : و التحقيق أن إطلاقها على غير
العاقل على وجه التنزيل مطلقاً ، غاية الأمر أن أسباب التنزيل مختلفة فإن التغليب
مع اختلاطه بالأفضل واقترانه به في عموم فصل بمن من أسباب التنزيل «وما» للشيء
مطلقاً عاقلاً كان أم لا ، وإنما ينصرف بمقتضى المقابلة لمن إلى ما لا يعقل ولا يعتبر به عمّن
يعقل إلا مع الغمض عن جهة كماله كقوله تعالى : «فانكحوا ما طاب لكم من النساء
- الآية» أو للترفع عنه كما في الدعاء «لولا أنت لم أدر ما أنت» وتستعمل مع الوجوه
المتقدمة من وقوعها موصولة وموصوفة واستفهامية وشرطية لصفة لنكرة أيضاً نحو
اضر به ضرباً ما . و «أي» للشيء مطلقاً عاقلاً كان أم لا وترد شرطية واستفهامية و
وصلة لنداء ما فيه اللام موصوفة به وموصولة باختلاف خصوصيات الاستعمال وهي
معربة في الموارد كلها إلا الأخيرة في حال إضافتها وحذف صدر صلتها عند سبويه
والحق أنها معربة مطلقاً كما ذهب إليه الخليل و يونس والأخفش والزجاج و
الكوفيون ، قال الزجاج على ما حكى عنه : ما تبين لي أن سبويه غلط إلا في
موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا فردت فكيف يقول بئانها إذا ضيفت
انتهى . وعمدة ما استدلل به سبويه قراءة الجمهور «لنزعن» من كل شيعه أيهم أشد
بالضم وقد أجاب المانعون بأن «أي» في الآية استفهامية وأنها مبتدأ و «أشد» خبره
ثم اختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل محذوف والتقدير لنزعن الذين يقال فيهم
أيهم أشد ، وقال يونس : المفعول الجملة وعلقت نزع عن العمل فيها . وقال الكسائي
و الأخفش : المفعول كل شيعه ومن زائدة . أقول ويمكن أن يقال أي موصولة خبراً
عن مبتدأ محذوف والجملة جواب للسؤال باعتبار عدم ذكر مفعوله فكانت قيل :
من المنزوع؟ فقيل : أيهم أشد ، وقد تستعمل أية بالناء للمؤنث . و ذولن يعقل و
غيره ، و لا ترد موصولة إلا عند طي ، وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند طائفة من طي

فيقال ذات للمؤنث ، و ذوا لثنية المذكر ، و ذواتا لثنية المؤنث ، و ذوو لجمع المذكر ، و ذوات لجمع المؤنث ، و ذا إذا كان بعد ما أو من الاستفهامية ولم تكن للإشارة و لا ملغاة بأن تصير مركبة مع ما للاستفهام وقيل : يجوز إلغائها على وجه آخر و هو صيرورتها زائدة و هو و هم . لأن زيادة الأسماء غير ثابتة بل و كذا الحروف فإن زيادتها بمعنى أنها لا تفيد إلا ما استفيد من المورد مع قطع النظر عنها ، و لذا تكون زيادتها للتأكيد ولم يشترط الكوفيتون تقدم «ما» أو «من» في استعمالها موصولة و استدلوا بقول الشاعر : و هذا تحملين طليق و المشتريون أولوه بوجهين الأول جعل هذا طليق جملة اسمية و تحملين في موضع الحال من فاعل طليق ، و الثاني بأن يكون ممّا حذف فيه الموصول أي هذا الذي تحملينه طليق على حد قوله :

فو الله ما نلتهم و ما نيل منكم بمعتدل وفق و لا متقارب
أي ما الذي نلتهم . أقول : قد عرفت أن ذا لم تكن موضوعة للإشارة وضعا و إنما تضمنت معنى الإشارة بغلبة الاستعمال فلا مانع من استعمالها على وجه الموصولية مطلقا لأن الإشارة و الموصولية معنيان حرفيتان معتوران عليها من دون اختلاف في المفهوم الاسمي فلا حاجة إلى تأويل و ارتكاب خلاف ظاهر ، و قد عدّ الأكثر من جملة ال إذا دخلت على الصفة المحضة و هي اسم الفاعل و المفعول إذا لم يغلب عليهما الاسمية قيل والصفة المشبهة أيضا وهو وهم ، والحق أنها حرف تعريف مطلقا و الاستدلال على كونها موصولة بعود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتشقي ربّه في غير محله لأنه إن أريد به الضمير المجرور فهو عائد على نفس الوصف و إن أريد به الضمير المستتر في الوصف ، ففيه أولا أن الاستتار يختصّ به الفعل كما تقدم و سيأتي تفصيله في مبحث المبتداء والخبر ، وثانيا أن مرجع استتار الضمير حيث استتر إلى فهم الذات من اللفظ تبعاً لإسناد لا إلى استتاره تحقيقاً حتى يعود على ما تقدم ، و ثالثاً أنه على فرض استتاره فيه تحقيقاً يمكن رجوعه إلى الذات المنطبق عليها الوصف المدلول عليها التزاماً .

فإن قلت : لو لم يستتر الضمير في الوصف المذكور لزم أن لا يكون له فاعل

في الكلام مع أن اسم الفاعل كالفعل المعلوم لا يستعمل بدون الفاعل .

قلت : نلتزم به ولا ضير فيه ، بل التحقيق أنه لا فاعل لاسم الفاعل أبداً وما يتوهم أنه فاعل له في سائر الموارد فهو مبتدأ مخبر عنه و اسم الفاعل خبر له لأن الفاعل إنما يختص بالمسند إليه بالإسناد الحدوثي الحاصل من قبل الهيئة الاشتقاقية والمسند إليه لاسم الفاعل إنما هو المسند إليه بالإسناد الاتحادي الحاصل من الهيئة التركيبية ، فظهر أن الاسم الفاعل إنما يعمل النصب ولا يعمل الرفع أبداً إلا على القول بأن العامل في المبتدأ هو الخبر .

فإن قلت : لو كان اللام حرف تعريف حينئذ لزم أن لا يعمل اسم الفاعل حينئذ إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ومعتمد على أحد الأُمور التي ذكرها القوم . قلت : التحقيق أنه لا يشترط عمله بالأمرين مطلقاً ، وتفصيل الكلام فيه سيأتي في محله إن شاء الله تعالى .

واعلم أن الصلة إنما يكون خبرية خالية من معنى التعجب ، معهود معناها غالباً فإن كانت جملة فلا بد لها من ضمير مطابق للموصول أفراداً وتذكيراً وغيرهما وهو المسمى بالعائد و يجوز في ضمير « من » و « ما » مراعات اللفظ والمعنى وقد يحذف للعلم به و عدم فوت الغرض المقصود منه ، فإن كان مرفوعاً ولم يصلح الباقي للصلة يكثر حذفه في صلة أي نحو قوله تعالى « لنزعن .. أيهم أشد » أي هو أشد ومع طول الصلة في غير صلة أي نحو قوله تعالى « هو الذي في السماء إله وفي الأرض إله » أي هو في السماء فإن صلح الباقي للصلة كأن يكون جملة أو ظرفاً أو مجروراً تاماً لا يجوز حذفه لأنه لا يعلم أحذف منه شيء أم لا فيفوت الغرض المقصود منه و إن لم تستطع الصلة شد حذفه في غير أي نحو « من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه » أي بما هو سفه وإن كان منصوباً متصلاً بالفعل فكذلك يكثر حذفه نحو قوله : تعالى « يعلم ما تسرون و ما تعلنون » فإن كان متصلاً كقولك ضربت الذي إياه ضربت . لا يجوز حذفه لفوت الغرض الذي انفصل الضمير لأجله و يجوز حذفه إن كان منصوباً متصلاً بالوصف على قلة عند الأكثر نحو قوله : ما الله موليك فضل ،

أي الذي موليكه فضل ، أو مجروراً بإضافته إليه نحو قوله تعالى « فاقض ما أنت قاض » أو بحرف الجر إذا كان الموصول مجروراً بمثله و اتّفقاً متعلّقاً نحو مررت بالذي مررت أي به ، فإن كان الضمير متصلاً أو اختلف الحرفان كقوله استعنت بالذي استعنت عليه أو المتعلّقان كقوله مررت بالذي فرحت به لا يجوز الحذف لقوت الغرض في الأوّل والالتباس في الآخرين هكذا ذكره القوم ، أقول : و قد يجوز في الأخير للعلم به ، و الخامس المعرف باللام ، وإنّما عبّرت باللام دون أل تنبيهاً على أنّ أداة التعريف هي اللام لدوران مدارها و سقوط الهمزة في الدّرج ، و هي للإشارة إلى المدخول ، فإن كان هناك عهد تنصرف إلى المعهود ذهباً كان كجاء القاضي إذا كان بينك و بين مخاطبك عهد في قاض خاص ، أو ذكرياً كاشتريت فرساً ثمّ بعت الفرس ، أو حضورياً كقوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم » و إلا فتصرف إلى الجنس سواء كانت مبنيّة للحقيقة نحو قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كلّ شيء حي » أو مستغرقة للأفراد حقيقة إن حل محلّها كلّ حقيقة ، أو مجازاً إن حل محلّها على سبيل التجوّز ، فظهر بما بيّناه أنّه ليس لها معاني عديدة كما قد ينوّهتم ، و أكثر دخولها على النكرة فتعرف بها وقد تجتمع مع المعرفة بالعلميّة أو بالصلة أو بتضمن معنى الحضور فلا تؤثر فيها تعريفاً فتسمّى زائدة ، و هي إمّا لازمة للمقارنة للمعلم في وضعه كالسموأل علم لرجل من اليهود على ما قيل و اليسع علم لنبي ﷺ والآت و العزّى علمان لصنمين فإنّه لم يعهد استعمالها بغير اللام و كالمصاحبة للذي والتي وفروعها فإنّها معارف بالصلة ولم يعهد استعمالها إلا باللام وكأنتي في الآن اسم للزمان الحاضر فهو متضمن لمعنى الحضور ولذا بني على ما تقرّر عندهم من أنّ علّة بناء الاسم شباهته بالحرف و مع ذلك لم يستعمل إلا مصاحباً للام أو عارضة و هي إمّا زائدة للضرورة كبنات الأوبر في قول الشاعر : ولقد جنيتك أكماً و عساقلاً و لقد نهيتك عن بنات الأوبر .

فإنّ بنات أوبر علم جنس لضرب من الكمأة و قد تزايد للضرورة في النكرة أيضاً إذا وجب تنكيرها كقول الشاعر : « وطبت النفس يا قيس عن عمرو » فإنّها تميز

و التمييز واجب التذكير عندهم فاللآم فيها لانكون إلا زائدة ، أو زائدة للمح الأصل كالداخلة على الاعلام المنقولة عن وصف كالحسن والحسين سلام الله عليهما و القاسم والطاهر و العباس أو عن مصدر كالفضل أو اسم عين كالنعمان ، وأكثر وقوعه في الأوّل ولكن الباب كلّه سماعيّ فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف لعدم السماع و قد تلزم اللآم مع عدم زيادته في الأصل كالمعرف بها إذا صار علماً بالغلبة على بعض أفراده كالنجم للثريا و المدينة للطيبة و البيت لبيت الله الحرام و الكتاب لكتاب سيبويه و هكذا من الأمثلة إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها حينئذ نحو يا أعشى ، و هذه مدينة الرسول ﷺ ، و قد تنحذف بدونه أي بدون نداء أو إضافة بقلة نحو هذا عيوق طالعا و الحق أنّها مع المعرفة باقية على معناها الأصلي من الإشارة إلى المدخول و إن لم تفقد التعريف لأنّه ليس معنى أصلياً لها حتّى يصير بخلوها عنه زائدة و إنّما هو من لوازم معناها الأصلي فإن لم يشتغل المدخول بمثله ترتب اللازم على الملزوم وإلا فلا . بل يترتب التعريف عليها في القسم الأخير لأنّ العلميّة بالغلبة لاحقة على التعريف باللآم فلا تؤثر فيه ، وأمّا مع النكرة فتفيد التعريف مطلقاً وإن كانت تمييزاً أو حالاً فإنّ تنكيرهما أغلبي لا كلّيّ .

تبصرة أجاز الكوفيون وبعض البصريين و كثير من المتأخّرين نيابة اللآم عن الضمير المضاف إليه وخرّجوا على ذلك قوله تعالى « فإنّ الجنة هي المأوى » ومرت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر و البطن ، و المانعون يقدّرون له في الآية ، ومنه في الأمثلة و قيّد ابن مالك الجواز بغير الصلّة قال الزمخشري في « وعلم آدم الأسماء كلّها » إنّ الأصل أسماء المسمّيات فيجوز نيابتها عن الظاهر . أقول : و التحقيق أنّ اللآم في الصور المزبورة للعهد إذ كما لا يتحقّق العهد بذكر المدخول له صريحاً يتحقّق بذكر الكلّ المتضمّن له كالأمثلة المذكورة ، أو بما يوجب تعيينه للمخاطب كما في الآيتين و من هذا القبيل ما ذكره أبو شامة في قوله « بدئت ببسم الله في النظم أو لا » أنّ الأصل في نظمي ، و لعلّه مراد المجوّزين .

و السادس من المعارف المضاف إلى أحدها * أي أحد الخمسة المذكورة

ولو بواسطة نحو غلام أبك معنى أي من حيث المعنى فهو تمييز عن النسبة ما لم يتوغل في الإبهام كمثل وغير إلا إذا وقع بين المتقابلين فيعرف حينئذ كغير المغضوب عليهم و يظهر لك التفصيل في باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

و السابع المعروف بالنداء كيارجل مقصوداً به معين . هذا أساساً ولسافرنا من المقدمات التي يستحق تقديمها شرعاً في مسائل الفن وقد منا الكلام في حكم أركان الكلام ثم عقبناه ببيان حكم التوابع والقيود فاعلم أن الإعراب يدور مدار المعاني المعنوية على الكلمة من الفاعلية والمفعولية والإضافة وهكذا ولذا يختلف باختلافها الإعراب وسميت بالمعاني المقتضية له وهي على قسمين أصل يتقوّم به الأركان ، وتوابع ينعقد به القيود والأصل فيها هو الإسناد الذي يتحقق به التأليف التام الموجب لصيرورة طرفيه ركناً وعمدة في الكلام فالواسطة في عروض الركبتين للطرفين إنما هو الإسناد كما أن الأصل فيه الرفع ويدور الرفع الذي هو الأصل في الإعراب مداره أي الإسناد الذي هو الأصل في المعاني المعنوية المقتضية له غالباً فلا يوجد إلا حينئذ وجد الإسناد أو ما بمنزلة إلا نادراً وهو على أقسام ثلاثة حدوثي واتحادي وإضافي ولا يحصل الأول إلا بالهيئة الفعلية فأحد طرفيه الفعل بمفهومه الاسمي التضمني وهو الحدث والآخر الفاعل ولا يحصل الثاني إلا بالهيئة التركيبية فيسمى طرفاه بالمبتداء والخبر في اصطلاحهم ، ولا يحصل الثالث إلا بحرف الجر أو ما بمنزلة فطرفاه المضاف والمضاف إليه بالإضافة الإسنادية التامة .

❦ (فهناك أبواب ثلاثة) ❦

الباب الأول في الفاعل وقد اختلفت كلماتهم في أن الأصل في المرفوعات هو المبتداء أو الفاعل وقد ذهب إلى كل منهما فريق واحتج الفريقان بما لا حجة فيه ، والأقوى أنه إذا كان المسندان قائلين لكلا الإسنادين كالحدث والذات يكون الأصل هو الفاعل فإن الحدث كما يصح أن يسند إلى الذات على وجه الحدوث بأن تقول ضرب زيد يصح أن يسند إليها على وجه الاتحاد بعد صوغ اسم الفاعل منه

المنطبق على الذات بأن تقول زيد ضارب . و لكنَّ الأوَّل أصل للثاني ، توضيح الحال أنَّ نسبة الحدث إلى الذات في الخارج لا يكون إلا على وجه واحد والاختلاف إنَّما هو باختلاف اللِّحَظ فقد يلاحظ المتكلم النسبة على ما هي عليه أصالة و هو حدوث الحدث من الذات فيخبر عنه ويقول : ضرب زيد مثلاً ، وقد يلاحظ اتِّصاف الذات بالحدث فيخبر عنه ويقول : يضرب زيد ، و هو مترتب على الأوَّل و لذا يصحُّ أن يقال : حدث الضرب من زيد فاتَّصف به ، وقد يلاحظ الاتِّصاف قيِّداً للذات فيصاغ منه صيغة الفاعل المنطبقة على الذات وهذا اللَّحَظ إنَّما هو بعد علم المخاطب بأصل الاتِّصاف في نظر المتكلم و لذا اشتهر أنَّ الأوصاف قبل العلم بها و الأخبار بعد العلم بها أوصاف فالنسب في الموارد الثلاثة في الحقيقة لا تكون إلا واحدة و الاختلاف إنَّما هو في لحاظ المتكلم فإذا أراد المتكلم اسناد الصفة المزبورة إلى زيد بالإسناد الاتِّحادي و قال زيد ضارب ، فهو متأخِّر عن يضرب زيد بمرتين ، وعن ضرب زيد بمرات ثلاث . ولعلَّه ينبه على ما بيَّناه ما اشتهر في لسان أهل الصرف و الاشتقاق وهو قولهم : ضرب يضرب ضرباً فهو ضارب و ذاك مضروب ، فالتصدير بالفعل الماضي إشارة إلى أنَّه أوَّل صادر من المبدء السازج و التعقيب بالمضارع إلى أنَّه في المرتبة الثانية وأنَّه صادر من الصادر الأوَّل بملاحظة تقديم النظر إلى الذات ثمَّ الإتيان بالمصدر و اتصافه بالفعل إلى صدوره من الفعل بملاحظة جعل النسبة قيِّداً للحدث بحيث صار المجموع عنواناً منطبقاً عليه ، و هل هو في المرتبة الثالثة أو في عرض المضارع من حيث صدوره من الصادر الأوَّل وجهان ؛ ولعلَّ الأوجه الأوَّل ثمَّ تفرُّع الجملة الاسميَّة على الفعلية تنبيه على ترتب الاسميَّة عليها واشتقاق اسم الفاعل من المضارع كما أنَّ التعبير بضمير الغائب من جهة وجوب المطابقة بين الأصل و الفرع . و لذا يختلف الضمير إفراداً و تثنية و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً و غيبة و خطاباً و تكلاماً باختلاف الفعل ﴿ ففي التصريف ﴾ حي يحيى حيوة فهو حيٌّ وحيّاً و حياً فهما حيَّان و حيَّوا وحيَّوا فهم أحياء ، وأمَّا التعبير باسم الإشارة لا بالضمير لاسم المفعول فلخروجه عن سلسلة المشتقات المبنية للفاعل و عدم اشتقاقه من

الفعل المعلوم و عدم تفرُّعه عليه ، نعم لو كان الفعل المذكور قبل مبنياً للمفعول لزم الإتيان بالضمير له وباسم الإشارة للفاعل فيقال ضُربَ يُضربُ ضارباً فهو مضروب و ذلك ضارب . فما في بعض كتب الصرف بالفارسية المعروف بصرف مير في مقام تعداد الأفعال بعد قوله مجهولان ورم يورم تا آخر فهو ورم و ذلك موروم غلط من وجوه الأول و تفرُّيع الفاعل على الفعل المجهول . و الثاني إخراج المفعول عن كونه فرعاً له . و الثالث أنَّ مقتضى قوله تا آخر عقيب الفعلين أن يقول فهو موروم تا آخر . فظهر بما بينناه سرُّ الإتيان بالفاء مع الضمير لاسم الفاعل و باسم الإشارة لاسم المفعول . و أمّا ما ذكره بعضهم في وجه التفكيرين منها حيث قال كان المتعارف بينهما عند إرادة أن يقولوا إنَّ الوصف من الفعل الفلاني هو الفلان صدروا هذا الوصف بلفظ هو إن كان غير اسم مفعول و بلفظ ذلك إن كان اسم مفعول فيقولون : ضرب فهو ضارب و ذلك مضروب ، و لا بدَّ ههنا من بيان نكتتين الأولى نكتة إدخال الفاء على لفظ هو و بيان المرجع و المشار إليه ف قيل إنَّه فاء جزاء حذف شرطه و المرجع و المشار إليه اسم الفاعل و اسم المفعول أي إذا ثبت أنَّ ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلاً و قيل الفاء للتفريع و المرجع أو المشار إليه فاعل ذلك الفعل أو مفعوله و معناه ظاهر و لا يبعد أن يكون على هذا أيضاً فاء جزائية . الثانية نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل و اسم الإشارة باسم المفعول و هي أنَّ ما حكم عليه بالضارب مثلاً ذات ذات صفة ناشئة من تلك الذات فلم يتميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التميز فكأنَّهما متحدتان فناسب أن يعبرَ بالضمير لكونه موضوعاً للذات فقط و هذا بخلاف اسم المفعول فإنَّ ما حكم عليه بالمضروب مثلاً هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذات و الصفة في غاية الوضوح فناسب أن يعبرَ باسم الإشارة الموضوع للإشارة إلى الذات و الصفة . هذا ما ظهر لي في هذا المقام انتهى . فقي غير محله لأنَّ مرجع الضمير كالمشار إليه إنَّما هو المعنى الاسمي ذاتاً كان أو حدثاً قال عزَّ من قائل : « اعدوا هو أقرب للتقوى » و توهم التجوُّز في صورة الرجوع إلى الحدث في نهاية الشناعة معه أنَّه

إن فرض رجوع الضمير إلى اسم الفاعل كما ذكره أولاً لا يجديهِ ما ذكره على فرض صحته لأنَّ الاسم ليس ذاتاً و إن فرض رجوعه إلى الفاعل فالتفكيك بينه وبين اسم المفعول لا وجه له لأنَّ الذات المحض هي المرجع والمشار إليه لا الصفتان وإنَّما هما محمولتان عليها مع أنَّ اسم الفاعل قد يدلُّ على ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات كاسم الفاعل المصوغ من باب الانفعال كالمُنكسر فإنَّ الانكسار يثبت له من قبل الكسر مع أنَّه يقال : انكسر ينكسر فهو منكسر وهكذا الأمر في الصفات المصوغة من أفعال المطاوعة ، ثمَّ إنَّ ترديده في مرجع الضمير والمشار إليه لا وجه له لما ظهر لك من أنَّ مرجع الضمير والمشار إليه إنَّما هما الفاعل والمفعول ليس إلاً وهكذا الأمر في ترديده في أنَّ الفاء جزء أو فاء تفرع لرجوعهما إلى معنى واحد فإنَّ مفاد الفاء هو الترتب بالامهلة ، وهو إمَّا زمني كقولك جاء زيد فعمر و إمَّا طبعي كترتب المعلول على العلَّة والجزاء على الشرط ومن هذا القبيل تفرع العلَّة على المعلول لتأخُّرها عنه وترتيبها عليه في مرحلة العلم فتعداد معان للفاء وجعلها من الألفاظ المشتركة باطل ، فظهر أنَّ التردد في كونها من أيِّ القسمين في المقام باطل مع أنَّ حذف الشرط ممَّا لا أصل له ، وقد اتضح بما بيَّناه أنَّ الفاعل أصل فيما إذا صلح المسندان لكلا الاسنادين لا مطلقاً ، وكيف كان فهو ما أسند إليه الفعل بمعناه التضميني وهو الحدث فإنَّه بمعناه المطابقي المركَّب من الحدث والاسناد الحدوثي لا يقبل إسناد آخر وإلَّا لزم التكرُّر في الحدوث بل صيرورة الحدوث حدثاً إن كان الطاري حدثياً واتحاد الفعل مع فاعله وانطباقه عليه إن كان اتحادياً وإضافته إليه إن كان إضافياً وبطلان اللوازم بين مع أنَّ الإسناد الحدوثي والإضافي إنَّما يتحصلان بالهيئة الفعلية وحرف الجر أو ما بمنزلته وليس في المقام حرف جر ولا هيئة فعلية سوى هيئة واحدة على أنَّ القابل للإسناد إنَّما هو المعنى الاسمي المستقل فالفعل بمعناه المطابقي لا يقبل الإسناد في حدِّ نفسه قياماً أو وقوعاً أيَّ إسناد قيام نحو ضرب زيد و علم بكر أو وقوع نحو ضرب عمرو و علم ذلك سواء كان الإسناد على وجه الإخبار كالأمثلة المقدِّمة أو على وجه

الإشياء كضرب و ليضرب زيد ، و اعلم أن المراد من القيام ما يقابل الوقوع سواء كان قياماً حقيقة كقيام العلم بالعالم فإنه صفة قائمة به تحقيقاً أو لا كقيام الضرب بالضارب فإنه صادر من الفاعل تحقيقاً لا قائم به كما هو ظاهر ثم إنني نبهت بقولي قياماً أو وقوعاً على أن ما سمّوه نائباً عن الفاعل و مفعول ما لم يسم فاعله إنما هو الفاعل المسمّى الذي يقتضيه الفعل فإن الفعل المشتمل على الإسناد الوقوعي إنما يقتضي الفاعل الذي يقوم به الحركة الوقوعية و هو المضروب فكما إن انكسر لا يقتضي سوى المنكسر و لا فاعل له سواء فكذلك الفعل المجهول لا يقتضي إلا ما قام به الحركة الوقوعية و لا فاعل له سواء ، ولا ينافي ذلك كون المضروب مفعولاً للفعل المعلوم فإن وقوع اسم مفعولاً لفعل لا ينافي مع وقوعه فاعلاً لفعل آخر و إن اتحدتا مادة كما أنه لا منافاة بين وقوع مبدء حركة للمسمّى وفعلًا للفاعل في مورد و وقوعه مسمّى لحركة و فاعلاً لفعل في مورد آخر فإن الكوز مثلاً مفعول لكسرت فاعل لانكسر و الضرب حركة للمسمّى في ضرب و فاعل في وقع الضرب ، كشف الحال فيه أن الحدّ الذاتيّ للفعل كما نبأنا به مهبط الوحي مولانا أمير المؤمنين عليه وعلى أبنائه الطاهرين أفضل صلوات المصلّين هو ما أنبأ عن حركة المسمّى فحقيقته متقوّمة بالإنباء عن حركة مضافة إلى المسمّى و إضافتها إليه من قبيل إضافة الحركة إلى ذبها و هو المنحترّك فانطبق عنوان الفعل على الحدث المسند بالإسناد الحدوثي باعتبار انطباق عنوان الحركة عليه كما انطبق عنوان الفاعل على المسمّى المسند إليه كذلك باعتبار صيرورته متحرّكاً و ذا حركة فالعنوان مثلاً زمان و لا يعقل انفكاك أحدهما عن الآخر فلو كان الفعل المجهول فعلاً لم يسم فاعله لزم انطباق عنوان الحركة على الحدث المسند بالإسناد الحدوثي من دون انطباق عنوان المنحترّك على المسمّى المسند إليه كذلك و هو خلف بل يلزم خروج الفعل عن حقيقته لعدم إنبائه حينئذ عن حركة مضافة إلى ذبها .

فإن قلت : يمكن أن يراد من إضافة الحركة إلى المسمّى ما يعمّ إسنادها إلى ذبها و إلى من وقع عليها فلا إشكال .

قلت : النسبتان متقابلتان و لا يمكن أن يراد منها كل واحد منهما و إلا
لزم مفسدة استعمال المشترك في أكثر من معنى و لا الجامع بينهما إلا إذا قطع النظر
عن خصوصية النسبتين ومعلوم لمن له أدنى درجة أن الخصوصية ملحوظة في المقام
بل لا تستفاد من إضافة الحركة إلى المسمى إلا إضافتها إلى المتحرك و ذبها كما
لا يخفى على الفطن العارف بأساليب الكلام فاتضح غاية الاتضاح أن الطرف
للإسناد الوقوعي في الفعل فاعل له وإن كان مفعولاً للفعل المعلوم و لا منافاة بينهما .
و لقد تنبّه لما بيّناه الزمخشري والشيخ عبد القاهر حيث حكما بأنه فاعل اصطلاحاً
و من غفل عن حقيقة الحال زعم أن نزاعهما إنما هو في التسمية .

ثم أعلم أن المراد بالإسناد أعم من الإيجاب و السلب فإنهما طرفان
للإسناد و نحوان منه لأنهما إنما يتعلّقان بالمسند لا بالإسناد فهو ثابت على كلا
التقديرين و إنما ينتهي الإسناد في مقام التعداد فما توهمه جمع من انتفائه في صورة
التقي و هم ظاهر .

و أعلم أيضاً أن المراد من القيام و الوقوع القيام و الوقوع الرّبطين بمعنى
الاختصاص الناعت فلا يمتنع عكس الحدّ بنحو قرب زيد و مات عمرو ضرورة قيام
القرب و الموت بالقرب و الميشت بمعنى الاختصاص الناعت فلا حاجة إلى أن يقال
على جهة القيام به كما صنعه بعضهم ، مقدّم ما كان الفعل نحو ضرب زيد أو مؤخراً
نحو زيد ضرب لأنّ الاسم في الصورتين مسند إليه للفعل بمعناه الحدوثي التضميني
بالإسناد الحدوثي ، و توهم أن الفعل في صورة تأخّره مسند إلى الضمير المستتر
فيه و الجملة خبر عن الاسم المتقدّم باطل من وجوه : الأوّل أن استتار الضمير ثابت
في الصورتين لما عرفت من تقوّم حقيقة الفعل به فإن كان الاسم المتقدّم مبتداءً من
جهة استتار الضمير في الفعل لزم ذلك في صورة تأخّره عنه أيضاً . و الثاني أن
مرجع استتار الضمير في الفعل إلى دلالة على فاعل ما تبعاً و التزاماً لا إلى استتار
الضمير فيه حقيقة كما عرفت فهو مفرد لا جملة فمرجع جعل الجملة خبراً إلى جعل الفعل
بمعناه المطابق خبراً و مسنداً و قد ظهر لك استحالته . و الثالث أن الجملة على

فرض انعقادها وإسنادها إلى الاسم المتقدم لا يكون إسنادها إلا على وجه الاتحاد لأن الإسناد الحاصل من الهيئة التركيبية لا يكون إلا اتحادياً فيلزم حينئذ اتحاد الفعل و فاعله مع الاسم المتقدم و فساد ظاهر .

فأتضح غاية الاتضاح أن الاسم المتقدم كالمأخوذ فاعل للفعل و مسند إليه بالإسناد الحدوثي ، والتفصيل بينهما كما اشتهر بين القوم تبعاً للبصريين غلط فاضح فالحق ما اختاراه الكوفيون من وحدة الاسناد في الصورتين و عدم اختلاف التركيب باختلاف تقديم الاسم وتأخيره .

فإن قلت : ما ذهب إليه الجمهور من كون الاسم المتقدم على الفعل مبتداء مجرد اصطلاح منهم ولا يثبتني على اختلاف التركيب و تعدد الإسناد كما زعمت فالنزاع بينهم لفظي اصطلاحى ولا مشاحة فيه كما هو ظاهر .

قلت : هذا التوهم إنما نشأ من قصور النظر وقلة التأمل ضرورة أن الفاعلية و الابتداء في اصطلاحهم سنخان من التركيب و نحوان منه و لا يندرج أحدهما تحت الآخر بوجه فلا يعقل اتحاد الفاعل والمبتداء في التركيب و الاسناد ، يدلك على ما يمتناه مع وضوحه و ظهوره أمور : الأول عقد باين لهما إذ لو كان أحدهما عين الآخر و أعم منه لم يكن لجعل أحدهما قسيماً و مقابلاً للآخر وجه . و الثاني اختلافهم في أن الأصل في المرفوعات هو المبتداء أو الفاعل إذ لو اندرج أحدهما تحت الآخر لم يكن لجعل أحدهما أصلاً و الآخر فرعاً معنى . و الثالث اختلاف أحكام المبتداء و الفاعل من استحقاق الأول التقدم على خبره و الثاني التأخر عن فعله ، بل استيجابه عند الجمهور إلى غير ذلك من الأحكام المختلفة . و الرابع تصريح كلماتهم بأن زيد ضرب جملة اسمية كبرى دون ضرب زيد .

فإن قلت : أو اتحد التركيب في الصورتين لوجب تجريد الفعل على علامتي التثنية و الجمع في صورة تأخيره عن المسند إليه كما وجب ذلك في صورة تقدمه عليه مع أنه لاشبهه في وجوب إلحاق العلامة عند تقدمه على الفعل .

قلت : أولاً اختلافهما في تجريد الفعل و عدمه لا يدل على اختلافهما في

التركيب بل يمكن أن يكون من أحكام تقديم الفعل وتأخير عن المسند إليه ، و
ثانياً أن وجوب إلحاق العلامتين عند تأخر الفعل غير معلوم بل يستفاد من التصريح
وجوب التجريد على مذهب الكوفيّين حينئذ قال فيه : فإن قلت : ما فائدة الخلاف
بين أهل البلدين ؟ قلت : فائدته تظهر في التثنية والجمع فنقول : على رأي الكوفيّين
الزّيدان قام والزّيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريّين انتهى .
﴿ تاماً ﴾ كان ﴿ أو ناقصاً ﴾ وما اشتهر بينهم من عدم كون المرفوع بالفعل
الناقص فاعلاً له حقيقة وأنّ تسميته فاعلاً أحياناً مجاز تشبيهاً به في غير محله لأنّ
كلّ فعل لا بدّ له من فاعل ولا يعقل صدق حركة المسمّى على مفهوم من دون أن
يصدق المتحرّك على مسمّى الذي قامت هي به مرفوع الفعل الناقص فاعل له حقيقة
وإن اشتهر تسميته اسماً له ﴿ أو ما بمنزلة ﴾ أي ما بمنزلة الفعل في الإسناد الحدوثي
وهو اسم الفعل نحو هيئات العقيق أي بعد ، وسرعان زيد أي سرع و يلحق به المصدر
فإنّ نسبته إلى فاعله مع كونها من قبيل نسبة المضاف إلى المضاف إليه حاصلّة من
الهيئة التركيبية وحققها أن تحصل بالإضافة ولذا كثر استعماله مضافاً وقلّ
استعماله معرفاً أو مجرّداً سيّما إذا ذكر فاعله إنّما تكون على وجه الحدوث و
لذا يلحق بالفعل وصحّ استعمال فاعله مرفوعاً ولكنّه في غاية الندرة ، وأمّا الصفات
والظروف فلا تكونان بمنزلة الفعل في الإسناد لأنّ إسنادهما إلى مرفوعيهما إنّما
يكون على وجه الاتحاد والإضافة فلا يصدق عنوان الفاعل عليها لدوران مدار
الإسناد الحدوثي ، وإنّما يكون مرفوع الصفات مبتداءً مسنداً إليه و مرفوع الظروف
مسنداً مضافاً ، توضيح الحال أنّ الفاعل إنّما يكون مسنداً إليه كما يفصح عنه كلماتهم
ومرفوع الظروف المعتمدة على نفي أو استفهام إنّما يكون فاعلاً لها عندهم بزعم أنّ مسند
إليه لها بتقدير متعلّق لها وتضمّنها معناه وسيظهر لك تفصيلاً فساد إن شاء الله تعالى ،
والمسند إليه يعمّ الفاعل والمبتداء فلا بدّ من تخصيص كلّ منهما بنوع منه وإلا اختلط
و لم يتقابلا ، ولما لم يكن له إلا نوعان الاتّحادي والحدوثي يختصّ كلّ منهما
بأحدهما و معلوم أنّ الفاعل لا يختصّ بالاتّحادي وإلا لزم عدم انطباقه على ما

أُسند إليه الفعل فيختصُّ لا محالة بالحدوثيَّ والمبتدأ بالاتِّحاديَّ .

فإن قلت : يمكن تنويعه باعتبار اقضاء المسند إتياء و عدمه إلى نوعين آخرين و يجعل الفاعل عبارة عن الأوَّل و المبتدأ عن الثاني فينطبق الفاعل حينئذ على مرفوعي الفعل و الصفات معاً .

قلت : أوَّلاً إنَّ اتِّحاد مرفوع الصفات معها في الصدق يأبى عن صدق عنوان الفاعل عليه ضرورة أنَّ المتَّحد إنَّما يكون عين المتَّحد معه لافاعله و إن كان فاعلاً للمبدء المأخوذ منه هو ، وثانياً أنَّ الفعل إنَّما يقتضي الفاعل من جهة هيئته الاشتقاقية الدالَّة على الاسناد المقتضي للمسند إليه ، وأمَّا الصفات فلا تقتضي بهيئتها الاشتقاقية طرفاً آخر لأنَّها إنَّما تعيد نسبة الحدث إلى ذات ما على وجه ينطبق عليها ، فمفهوم الصفة إنَّما هو عنوان منطبق على الدَّات فهي كالجوامد منبئة عن مسمًى ولا تستلزم طرفاً آخر و إنَّما تقتضي طرفاً آخر من قبل التركيب الاسناديَّ كالجوامد فحالها حالها بعينها في هذه الجهة ، و بهذا البيان ظهر أنَّ الصفات لا تكون عاملة و رافعة لمرفوعاتٍ إلا بناءً على القول بأنَّ الأخبار عاملة و رافعة لمبتدئاتها .

فإن قلت : لو كان الاسم المرفوع بعد الصفات مبتدأً مخبراً عنه بها وجب مطابقتها إتياء إفراداً و تثنية و جمعاً مع أنَّه يصحُّ أقائم الزيدان و أقائم الزيدون بالافراد اتفاقاً .

قلت : مطابقة الخبر إنَّما تجب في صورة تأخِّره عن المبتدأ ، وأمَّا مع التقدُّم فيجوز التجريد و المطابقة فالصفة كالفعل في هذه الجهة و ما اشتهر بينهم من وجوب مطابقة الصفة إذا كانت خبراً لأجل استتار ضمير المسند إليه فيها في غير محلِّه لما عرفت و ستعرف من انحصار الاستتارة في الفعل .

فإن قلت : لو كان المسند إليه للصفة مبتدأً دائماً و لم يجز كونه فاعلاً لها لزم أن يكون أبوه في قولك جاءني زيد راكباً أبوه و مررت بزيد الرَّاكب أبوه مبتدأً ، بلاخبر إن لم تجعل الصفة خبراً عنه ، و مبتدأً منصوب الخبر أو مجروره من دون نسخ إن جعلت خبراً عنه بل يلزم أن تكون مستعملة حينئذ على وجهين

مختلفين خبراً وحالاً أو نعتاً .

قلت : الصفة في المثلين خبر عنه و انتصابها أو انخفاضها ليس باعتبار كونها حالاً أو نعتاً حتى يلزم استعمالها على وجهين مختلفين بل باعتبار أن الجملة حال في المثل الأول و نعت في الثاني فلا فرق في المعنى بين قولك جاءني زيد راكباً أبوه وجاءني زيد أبوه راكب ، و بين قولك مررت برجل راكب أبوه ومررت برجل أبوه راكب ، و القوم لما لم يعطوا النظر حقته في الأمثلة المزبورة وما ضاهاها وتبع الخلف السلف من غير تحقيق تام كما هي عادتهم في أغلب المقامات بحيث صارت مخالفتهم عند قاصريهم بدعة و موافقتهم سنة بل فريضة اتفقوا على أن الصفة المتقدمة على المسند إليه محل لا اعتوار المعاني المختلفة التي يختلف باختلافها الإعراب رفعاً و نصباً و جرّاً فحكموا بأن الصفة في نحو زيد قائم أبوه خبر لزيد ، وفي جاءني زيد راكباً أبوه حال عنه ، وفي مررت برجل راكب أبوه نعت له اغتراراً بظاهر ما رأوه من طروء أنواع الإعراب عليه و لم يتفطنوا أن الخبر و الحال و النعت إنما هي مضمون الجملة لا المفرد إذ لو كان قائم في المثل المزبور خبراً عن زيد لزم أن تكون مسنداً إليه و إلى أبوه في استعمال واحد وأن يتحد معها في الوجود فيلزم ثبوت القيام لهما و هو باطل قطعاً و هكذا الأمر في المثلين فإن الحال خبر عن ذي الحال والصفة عن الموصوف في المعنى ، فلو كانت الصفة حالاً عن زيد و نعتاً له مع كونها مسندة إلى «أبوه» لزم ثبوت الركوب لهما وبطلانه غني عن البيان ، فأنكشف غاية الانكشاف أنه كما يكون الخبر و النعت و الحال مع تقدم المسند إليه جملة فكذلك مع تقدم المسند ، و الاختلاف إنما هو في الآثار اللفظية ، و الحاصل أن الجملة المشتملة على الإسناد الاتحادي إن لم تقع قيداً وجب ارتفاع طرفيه مطلقاً و إن وقعت قيداً فكذلك مع تقدم المسند إليه و أمّا مع تقدم المسند و هي الصفة فيظهر أثر إعراب القيد عليها رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، و لا يقدح في ذلك منافاته للقواعد المقررة عندهم لأن القواعد المضروبة إنما تعتبر إذا وافقت استعمال أهل اللسان ، و أمّا مع مخالفتها لها و قيام الدليل على خلافها فيجب الإضراب عنها و ضرب قاعدة موافقة

لها فالقاعدة المعتمدة ماقررناه لا ماقرروه ، وإذ اتضح لك حدث الفاعل وأنه ينحصر في ما اسند إليه الحدث بالاسناد الحدوثي فاعلم أنه يتقوّم الفعل الذي هو المسند بالاسناد الحدوثي بالانباء عن حركة المسمّى على ما ظهر لك في حده فيلبيء عن فاعل ما أو الفاعل المعين باختلاف صيغة الذي هو المسمّى الذي اضيف إليه الحركة في حده تبعاً للاسناد المتكفّل له هيئته الفعلية فهو مستتر فيه أبداً لانفهامه منه و استحالة انفكاكه منه فلا ينظر ثقی فيه الحذف ، و ما توهم من حذفه في مواضع : منها فاعل الفعل المؤكّد نحو ضرب ضرب زيد ، و منها فاعل الفعل المفعّل نحو ما قام إلّا زيد ، و منها الفاعل الذي يكون حرف مدّ و قد اتصل به ساكن نحو ضربا القوم و ضربوا الرجل و اضربي ايّك و اضربين و هم ، لما عرفت من وجوب استتار الفاعل في الفعل و تقوّمه به و المحذوف في الصورة الأخيرة إنّما هي العلامة لأنّ الحروف المذكورة إنّما هي علائم لكيفية الاسناد إلى الفاعل على ما عرفت و لا حذف في الأوّلين أصلاً ، غاية الأمر أنّه لم يؤت فيهما بما يفسّر المستتر بل التحقيق في صورة التأكيد أنّه اكتفى فيها بمفسّر واحد و الظاهر المنطبق عليه مفسّر للمستتر إن كان مبهماً نحو ضرب زيد أو مؤكّد له إن كان معيناً نحو اسكن أنت ، فما اشتهر بينهم من ظهور الفاعل في الأوّل باطل لا وجه له . ثمّ اعلم أنّ المستتر من مقولة المعنى لا اللفظ و التعبير عنه بالضمير استعارة كما عرفت مراراً فإن كان مبهماً و لم يتعلّق الغرض بتعيينه نحو لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن ، أو ظهر تفسيره من القرينة لفظية كقولك نعم قام في جواب قول القائل هل قام زيد ، أو حالية كقوله تعالى «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ» اكتفى به و لم يحتج إلى ظاهر يفسّره وإلّا فلا بدّ من ظاهر يفسّره ، و ما توهم من استتار الضمير فيه تحقيقاً وعوده إلى ما تقدّم ذكره صريحاً أو إلى ما دلّ عليه الفعل أو المحال المشاهدة باطل لا وجه له ، و العجب من غفلتهم عما بيّناه في هذا المقام مع تصرّيحهم بكون المستتر معنى منوي مع اللفظ و أنّ التعبير عنه بالضمير استعارة و لا يكون الظاهر المنطبق على المستتر إلّا اسماً محضاً قائماً به الحدث أو واقعاً عليه لأنّ المستتر وهو المسمّى الذي اضيف

إليه الحركة المنحلة إلى الحدث و الاسناد إنما يكون مفهوماً اسمياً خالصاً سواء كان الاسناد إليه على وجه القيام أو الوقوع فالاسم الظاهر المنطبق عليه المفسر له لا بد أن يكون اسماً محضاً وإلا لا ينطبق عليه . فما اشتهر بينهم من التفصيل بين ما تعارف التعبير عنه بالفاعل وما سموه نائباً عنه و الحكم بعدم اعتبار الاسم المحض إلا في الأول و بجواز وقوع الظرف أو المجرور أو المصدر نائباً عنه عند فقد المفعول به في الكلام باطل لأصل له لأنها لا تنطبق على المسمى المستتر في الفعل إلا المجرور بحرف زائد فإنه ينطبق على الفاعل بتسميه نحو ما جاءني من أحد و ما ضرب من أحد . نعم قد ينزل الظرف والمصدر منزلة المسمى الواقع عليه الحدث فينطبقان عليه و يخرجان عن الظرفية و المصدرية أي كونه مفعولاً مطلقاً حينئذ . ويدل على ذلك ما صرحوا به من اشتراط نيابة الظرف والمصدر عن الفاعل بكونهما متصرفين إذ لو صحّت نيابتهما عن الفاعل مع بقائهما على الظرفية والمصدرية لم يكن لاشتراط التصرف حينئذ وجه و أمّا المجرور بحرف غير زائد فلا ينطبق عليه حتى تنزيلاً لا بنفسه و لا مع الجر كما هو ظاهر فما ذهب إليه الجمهور من كونه بنفسه نائباً كالقول بأنهما معاً نائب في غير محله و أسخف منهما ما نسب إلى القراء من أن النائب هو حروف الجر فقط .

فإن قلت : بناءً على ما ذكرت من عدم قبول المجرور النيابة يلزم خلوه الفعل المجهول عن النائب إذا لم يكن في البين إلا المجرور نحو ضرب في الدار . قلت : النائب عن الفاعل الذي هو نفس الفاعل عندنا مستتر في الفعل أبداً فلا يلزم خلوه عن النائب و إنما يلزم خلوه عن المفسر ولا مانع منه إذ لا حاجة إليه إذا لم يتعلق الغرض بالتعيين .

فإن قلت : هذا إنما يتم في الفعل المتعدي الذي يتعدى عن الفاعل إلى المفعول به فيستتر حينئذ المفعول الذي وقع عليه الفعل ، وأمّا الفعل اللازم الذي لا يتجاوز عن الفاعل فليس له مفعول به حتى يستتر في الفعل المجهول فاللازم حينئذ عدم صحة صوغ الفعل المجهول منه مع أن صحة صوغه منه بمكان من الواضح .

قلت : لا شبهة في أن صيغة المجهول إنما تفيد إسناد الحدث إلى ذات ما وقعاً
فمع عدم تحققه تحقيقاً لا بد من تحققه تنزيلاً فيستتر فيه حينئذ المسمى الذي
اعتبر وقوع الحدث عليه تنزيلاً وهو إما مصدر الفعل المذكور كما نسب إلى بعض
أو أعم منه ومن الزمان والمكان كما نسب إلى آخر وبما بيننا ظهر أن ما نسب
إلى المسمى من أن الفعل حينئذ فارغ لا ضمير فيه في غاية السخافة لاستلزامه خروج
الفعل عن كونه فعلاً حينئذ لما اتضح لك غاية الاتضاح من تقوّم الفعل بدلالته
على المسمى تبعاً للمعبر عنه بالضمير المستتر استعارة .

فإن قلت : المصدر عين الحدث فكيف يصح جعله مسمى واقعاً عليه الحدث تنزيلاً ؟
قلت : العينية إنما تمنع من الإسناد التحقيقي و أما التنزيلي فلا فإسناد
الحدث إلى نفسه على وجه الوقوع كناية عن تحققه قطعاً ، ثم اعلم أنه إن وجد في
اللفظ مفعول به اختص تفسير المستتر به فيرفع على وجه النيابة عندهم وعلى الفاعلية
عندنا لأنه طرف وقوع الحدث تحقيقاً فلا يصار إلى غيره إلا عند فقد ضرورة عدم
جواز المصير إلى التنزيل إلا عند التعمد عن الأصل فإن اتحد المفعول به تعيين
له وإن تعدّد فلك الخيار في جعل واحد مفسراً مرفوعاً والباقي منصوباً إلا ثاني
باب علمت و ثالث باب أعلمت فلا يصلحان له عند الجمهور وليعلم أن الظاهر المنطبق
على المستتر قد يتمحض في كونه مفسراً أو مؤكداً له بأن يؤتى مؤخراً عن الفعل
تابعاً له كقولك ضرب زيد واستقم أنت أو مقدماً عليه من دون أن يقع في تركيب
آخر كقولك زيد ضرب وأنت أضربه وقد لا يتمحض فيه بأن يقدم عليه ويقع
في تركيب آخر كقوالك رأيت رجلاً جاءني ومررت برجل أكرمني فإن تمحض
فيه يرفع على الفاعلية بالتبعية لا بالأصالة كما هو ظاهر ، وإن لم يتمحض فيه
يعرب بحسب ما يقتضيه العامل الذي دخل عليه نحو المثالين المتقدمين ولا يقدح
في ذلك انجراره بحرف زائد في نحو قوالك ما جاءني من أحد و « كفى بالله شهيداً »
و « هيهات هيهات لما توعدون » لأن المراد ارتفاعه اقتضاء واستحقاقاً فلا ينافي عدمه
لأجل مانع يمنعه . ويتجرد الفعل عن علامتي التثنية والجمع غالباً إن كان المفسر

مؤخراً عنه كقام الزيدان و قام الزيدون استغناء بالمفسر عن العلامتين وقد يلحقانه
فيقال قام الزيدان و قاموا الزيدون و سماء بعضهم بلغة أكلوني البراغيث ، و
بعض آخر بلغة « يعاقبون فيكم ملائكة » وذكر بعضهم أنها من لغة أزد شنواة .
وقد اختلفت كلماتهم في لواحق الأفعال حينئذ فقول إنها علامات تدل على التثنية
و الجمع و ليست بضمائر وقيل إنها ضمائر و القائلون به اختلفوا فيما بعدها فمنهم
من ذهب إلى أنه بدل عنها ومنهم من ذهب إلى أنه مبتداء و الجملة المتقدمة خبر عنه
أقول : قد عرفت أن لواحق الأفعال علامات مطلقاً سواء قدم المفسر أم أخرج
فتخصيصها بالصورة الثانية لأوجه له مع أن مفادها في الصورتين لا يكون إلا واحداً
فلا يعقل التفصيل بينهما بجعلها ضمائر في الصورة الأولى و علامات في الصورة الثانية
وقد تبين بهذا البيان أن جعل الظاهر بدلاً عنها غلط أيضاً و إنما هو بدل أو بيان
للمستتر دائماً و أمّا جعله مبتداء و الجملة خبراً عنه فقد عرفت بطلانه بما لا مزيد
عليه . و إلا يكن المفسر مؤخراً عنه الحقت العلامات به فيقال الزيدان قاما و
الزيدون قاموا رفعاً للالتباس إذ لو قيل الزيدان قام مثلاً لتوهم السامع أن
المستتر مفرد لأن الظاهر المتقدم ليس كالمناخر نصاً في كونه مفسراً للمستتر
فيحتمل أن يكون غرض المتكلم قام أبوهما أو غلامهما مثلاً و اكتفى بقرينة خفية
و إذا كان الظاهر مؤنثاً فإن كان مقدماً على الفعل وجب إلحاق علامة التانيث به مطلقاً
سواء كان المؤنث حقيقياً نحو هند قامت أو مجازياً نحو الشمس طلعت رفعاً للالتباس
و إلا يكن مقدماً فإن كان مؤنثاً حقيقياً فكذلك يجب إلحاق العلامة به نحو قامت
هند إلا مع الفصل بالآ نحو ما قام إلا هند أو غيره نحو قام في الدار هند ، أو مع قصد
الجنس نحو نعم المرأة هند فيترجح ترك العلامة في المثالين الأول و الثالث و
الإلحاق في المثال الثاني و إن كان مجازياً فلك الخيار في إلحاق العلامة بالفعل
و عدمه فتقول : طلعت شمس و طلعت شمس ، و في حكم الجمع المكسر فتقول : قام
الرجال على التأويل بالجمع ، و قامت الرجال على التأويل بالجماعة ، و ما لا
واحد له من لفظه نحو نسوة فتقول : قال نسوة و قالت النسوة ، و أمّا الجمع السالم

فحكمه حكم واحد. وقد يأتي الفعل بلا علامة مع عدم الفصل و عدم قصد الجنس حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة و هو قياس لاسماع كما زعمه ابن هشام لما عرفت من أن صيغة المذكور لم توضع للمذكر وإنما وضعت للأعم و إلا لم يجز مجيئها للمؤنث أصلاً، فهو قياس قليل الاستعمال كما أفهمه كلام ابن مالك و الأصل في مفسر الفاعل الذي هو بمنزلة الفاعل أي ما يقتضي أن يكون عليه في حد نفسه تقدّمه على المفعول و لهذا شاع نحو ضرب غلامه زيد لتقدّم مرجع الضمير و هو زيد رتبة فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط، وذلك شائع. بل يمكن أن يقال حينئذ يرجوع الضمير إلى المستتر المتقدّم لفظاً و رتبة، و شدّ نحو ضرب غلامه زيداً، بل قيل يمتنع و الأظهر جوازه على شذوذ كما اختاره ابن مالك و يجب ذلك الأصل إذا خيف اللبس بين المفسر و المفعول لعدم ظهور الإعراب و عدم قرينة تميز المفسر عن المفعول سواء كانا مقصورين أم اسمي إشارة أم موصولين أم مضافين إلى الياء على ما اختاره أكثر المتأخّرين و خالفهم في ذلك ابن الحاجب على ما حكى عنه فقال في نقده على المقرب لابن عصفور لا يوجد شيء من هذه الأغراض الواهية في كتاب سيبويه محتجاً بأن العرب تميز تصغير عمرو و عمر على عمير مع وجود اللبس، و بأن الإجمال من مقاصد العقلاء، و بأنّه يجوز أن يقال زيد و عمرو ضرب أحدهما الآخر، و بأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق و شرعاً على الأصح، و بأن الزجّاج نقل في معانيه أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّه يجوز في نحو « ما زالت تلك دعويهم » كون « تلك » اسمها و « دعويهم » الخبر و بالعكس انتهى. أقول: نعم الإجمال في الكلام من مقاصد العقلاء كما ذكره و لكنّه فرق بينه و بين الالتباس لأنّه ناش عن إرادة خلاف الظاهر من دون قرينة صارفة فيوجب نقض الغرض لدلالة الكلام حينئذ على الظاهر الذي هو خلاف مراده بخلاف الإجمال فإنّه ناش من عدم ظهور الكلام في شيء فلا يوجب نقض الغرض و لا فوت المقصود لعدم تعلّق القصد حينئذ إلا بالابهام و الإجمال، و المقام من قبيل الالتباس لا الإجمال لأنّ الظاهر أن المقدّم هو الفاعل فالوجوه الثلاثة

الأول غير متوجهة لأنها راجعة إلى جواز الإجمال لا الالتباس مع أنها راجعة إلى وجه واحد وهو ثبوت الإجمال في كلامهم وعدم المانع منه عقلاً و عرفاً .
 والوجه الأول والثالث إنما يكونان مثالين لا دليلين مستقلين ، وأما الرابع فتوجهه عليهم يتوقف على أن يكون غرضهم من عدم الجواز عدمه مع ثبوت اللبس عند التكلم وإن فرض تأخر وقت الحاجة عنه وانتفائه عنده وهو غير معلوم لأن كلامهم إنما ينظر إلى عدم الجواز مع ثبوت اللبس وبقائه ، وأما الخامس فعدم توجهه أظهر لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبره لأن الأول يوجب نقض الغرض بخلاف الثاني لأن الاسم والخبر متحذان في الخارج مختلفان بالاعتبار فتأمل ، وأما عدم وجوده في كتاب سيهويه فلا يدل على شيء . لأن المسائل إنما تتكامل بتلاحق الأفكار ويمتنع ذلك الأصل إذا أوجب انفصال الضمير نحو ضربك زيد فإن تقديم المفسر فيه يؤدي إلى انفصال الضمير وهو غير جائز مع إمكان الاتصال وما وقع منهما أي المفسر والمفعول محصوراً فيه بالآ أو بالإنما لوجب تأخره فيجب تأخر المفسر في نحو ما ضرب عمرواً إلا زيد وإنما ضرب عمرواً زيد إذ المقصود حصر مضر وبينة عمرو في زيد فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد إلا عمرواً وإنما ضرب زيد عمرواً كان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو فيقلب المعنى ويجب تأخر المفعول في نحو ما ضرب زيد إلا عمرواً وإنما ضرب زيد عمرواً إذ المقصود حينئذ حصر ضاربية زيد في عمرو ، فلو قدم انقلب المعنى ، هذا وقد جوز بعضهم تقديم المحصور بالآ مقروناً بها نحو ما ضرب إلا زيد عمرواً لعدم الالتباس وهو كذلك إلا أنه غير مستحسن ، ويجوز الاكتفاء عن الفعل بقيام قرينة دالة على معناه نحو زيد جواباً لسؤال محقق لمن قال من قام وضارع جواباً لسؤال مقدّر في قوله « ليك ي زيد ضارع لخصومة » بالبناء للمفعول فكأنه قيل من يبكيه فاجيب بقوله ضارع أي يبكيه ضارع ؛ وقد يتوهم أنه قد يحذف الفعل وجوباً في مثل قوله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك » بزعم أن هناك فعلاً محذوفاً يفسره الفعل المذكور . وهو وهم لأن «أحد» مفسر للمستمر في الفعل المذكور

و تقديمه على الفعل لا يوجب صيرورة الجملة اسمية حتى ينافي دخول أداة الشرط عليها .

(الباب الثاني في المبتداء و الخبر)

﴿ المبتداء ما أُسند إليه إسناداً اتحادياً مجرداً عن العوامل اللفظية غير المزيدة ﴾ فالوصول يعمُّ الاسم و غيره لأنَّ الإسناد إن كان لفظياً يجري في جميع الكلمات و لا يختصُّ به الاسم كقولك « ضرب » فعل ماض و « من » حرف ، وإن كان معنوية يختصُّ به الاسم ويخرج بالقيد الأوَّل ما لا يكون مسنداً إليه وبالقيد الثاني نحوزيد ضرب مسند إليه بالإسناد الحدوثي ، وبالقيد الثالث الاسم في باب كان و إنَّ و نحوهما و المفعول الأوَّل في باب ظنَّ ودخل بقولنا غير المزيدة نحو « هل من خالق غير الله » و بحسبك درهم ، إن قلنا بأنَّ الأوَّل مبتداء ﴿ والخبر ما أُسند به كذلك ﴾ أي اتحادياً مجرداً عن العوامل اللفظية غير المزيدة و المراد بالتجريد الخلو لا الإخلاء فلا يقتضي سبق الوجود ، ووجه صحة التعبير تنزيل الإمكان منزلة الوجود كقولك المحفَّر ضيق فم الرُّكبة واللام في العوامل للماهية لا للاستغراق فلا يرد ما قيل من أنَّه إنَّما يقتضي سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل و وجود البعض و نسبة العوامل إلى اللفظ من قبيل نسبة الفرد إلى الكلي و هو ينقسم إلى قسمين جامد و مشتق ﴿ فإن كان مشتقاً ﴾ و هو اسم الفاعل و المفعول و الصفات المشبهة و المنسوب و اسم التفضيل ﴿ طابق المبتداء ﴾ أفراداً و تثنية و جمعاً ﴿ إن تأخَّر عنه ﴾ كما هو الأصل فيقال زيد قائم و الزَّيدان قائمان و الزَّيدون قائمون ﴿ و إلَّا ﴾ أي إن لم يتأخَّر عنه ﴿ فالأغلب التجريد كالفعل ﴾ بالنسبة إلى فاعله فيقال أقائم زيد و أقائم الزَّيدان و أقائم الزَّيدون و يجوز المطابقة حينئذ ، و ما اشتهر من أنَّ الوصف في صورة التقدُّم لا يكون خبراً و إلَّا لاستترفيه الضمير و وجب مطابقته مع المرفوع و إنَّما يكون حينئذ مبتداء مسنداً به مستغنياً عن الخبر مكتفياً بمرفوعه الذي هو فاعله أو النائب عنه و لنا يجب إفراده حينئذ ، في غاية السخافة لأنَّ الخبر لا يستتر فيه الضمير أبداً كما عرفت و ستعرف ، و

مرفوع الوصف لا يكون إلا مبتداءً كما عرفت مع أن استتار الضمير فيه في صورة تأخره على فرض صحته لا يقتضي المطابقة و إلا لطابق الفعل فاعله الظاهر أبداً لاستتار الضمير فيه دائماً كما عرفت ، فالمطابقة وعدمها إنما يكونان باعتبار تقدم الوصف وتأخره مع عدم اختلاف في التركيب كما أن اختلاف الفعل في المطابقة وعدمها إنما يكون باختلاف تقدمه وتأخره مع عدم اختلاف في التركيب وهما أي المبتداء والخبر مرفوعان بالإسناد الاتحادي القائم بهما لالابتداء والخبرية لأن استواءهما في اقتضاء الرفع يدل على أن المقتضى له إنما هو الجامع بينهما وهو الإسناد لا الخصوصيتان المختلفتان باختلاف تعلقه بالطرفين فما اشتهر من رفع المبتداء بالابتداء في غير محله . ومن الغريب ما توهمه بعضهم من رفع الخبر بالابتداء أيضاً لأنه من عوارض المبتداء لا الخبر فهو إنما يقتضي الإعراب بالنسبة إلى معروضه والمعنى المقتضي للإعراب بالنسبة إلى الخبر إنما هو الخبرية والابتداء والخبرية إنما يتقومان و يتحصلان بالهيئة التركيبية وليس أحدهما متقوماً بالآخر كما هو ظاهر وإنما هو خصوصيتان مختلفتان متقابلتان مشتركتان في الاسناد، فان قلنا إن العامل هو الذي يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب كما شاع بينهم فالعامل هي الهيئة التركيبية ، وإن قلنا إنه المعنى المقتضى له كما اخترناه فهو الإسناد على ما حققناه ولو تنزّلنا فهو الابتداء والخبرية فجعل العامل فيهما الابتداء لا وجه له على كل حال ، وقد تبين بهذا البيان أنه لا وجه للقول برفع الخبر بالمبتداء أو الابتداء والمبتداء معاً كما أنه لا وجه للقول برفع كل من المبتداء والخبر بالآخر ، ثم إن الابتداء كما ذكره بعضهم هو جعل الاسم أو لا ليخبر عنه بل هو عين الإخبار عنه وأما ما اشتهر من أنه التجرد عن العوامل اللفظية فوهم لأنه أمر وجودي معتور على اللفظ والتجرد أمر عديمي والتعبير عنه بكونه معرّئ عن العوامل اللفظية لا يوجب صيرورته وجودياً لأن الكون فيه ناقص والكون الناقص عبارة عن الكون الربطي فهو تابع للربط الموجود في الكلام فإن كان إيجاباً فإيجاب وإلا فسلب ، ومعلوم أن الربط الموجود في القضية هو التجرد الذي هو

سلب لإيجاب و توهم أن الكون في المقام عبارة عن الكون التام فأفسد ضرورة أن الكون على صفة لا يكون إلا ناقصاً ولا يقع الخبر ظرفاً ومجروراً لأن الإسناد فيهما إضافي لاتّحادي ، و توهم أوّل الاسناد إلى الاتّحادي أو الحدوثي بتقدير متعلّق للظرف من كائن أو استقرّ و نحوهما من أفعال العموم في غير محلّه لعدم الدليل عليه ، توضيح الحال أن الدّاعي على تقدير المتعلّق إمّا عدم تماميّة المعنى بدونه كما يظهر من الأكثر و صرّح به عصام الدّين حيث قال : قيل اتفق النحاة على أن الظرف لابد له من متعلّق وفيه بحث لأن الظرف لابد له من مظهر والمظروف في زيد في الدّار هو زيد و لا حاجة إلى أمر آخر ، قلت : الظرف يكون ظرفاً لأمر من أمور زيد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك فلا بد من تقديره لينمّ البيان ، وأمّا رعاية القواعد اللفظيّة كما تظهر من كلام ابن هشام حيث قال بعد ما ذكر أنه لابد للظرف والمجرور من متعلّق و زعم الكوفيّون و ابن طاهر و خروف أنه لا تقدير في نحو زيد عندك و عمرو في الدّار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر و خروف الناصب المبتداء و زعم أنه يرفع الخبر إذا كان عينه و ينصبه إذا كان غيره و أن ذلك مذهب سيبويه ، و قال الكوفيّون : الناصب أمر معنويّ و هو كونها مخالفين للمبتداء و لا معوّل على هذين المذهبين انتهى . و صرّح به المحقّق الجزائري (قدّه) في حاشيته على شرح الجامي حيث قال : ثم إنهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم : الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف السادّ مسدّده و قال بعضهم : هو الظرف و قال بعضهم : هو الفعل مع الظرف و خير الأمور أوسطها ، و الدليل عليه أن الكلام تامّ المعنى بلا احتياج إلى ذلك الفعل المقدّر و ما اتفقوا عليه من تقدير المتعلّق فظنيّ أنه رعاية لأمر لفظي حيث إن الجارّ و المجرور مفعول بحسب المعنى فهو مفعول فلا بد له من عامل لا لأن المعنى يحتاج إلى تقديره كما فهمه الأكثر فإنّ العربيّ القحّ يقول زيد في الدّار و يفهم نسبة الظرف إلى المظروف بلا احتياج إلى تقدير و كذا اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدّر إلى الظرف أو محذوف مع الفعل قال أبو عليّ و من تابعه : إنّه منتقل إليه يشير كلام

المصنف انتهى ، وكلاهما يمكن من الوهن والسقوط أمّا الأول فلمبداهة عدم حاجة القضية إليه بحسب المعنى وما توهّمه الفاضل المذكور إن أريد به أنّه يصلح أن يتعلّق حروف الجرّ مطلقاً إلا كما يدلّ عليه كلام ابن الحاجب حيث قال في تعريفها أنّها ما وضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه ففيه أوّلاً أنّه بدیهي البطلان لأنّ الإضافات المتكفّلة لها حروف الجرّ مطلقاً إلصاقاً واستعلاءً واختصاصاً وظرفيّةً وهكذا كما يتحقّق بين الحدث وما يليه فكذلك تتحقّق بين العين وما يليه بل بعض أنحائها لا تتعلّق إلّا بالعين كقولك المال لزيد فإنّ الإضافة على وجه الملكيّة إنّما هي بين المال و زيد لا بينه وبين حدث من الأحداث المتعلّقة بالمال .
وثانياً أنّه على فرض صحّته لا يدلّ على تقدير المتعلّق فيما إذا كان المبتداء حدثاً نحو الحمد لله .

وثالثاً : أنّ المقدّر عندهم إنّما هو الفعل العامّ وهو الكون الناقص المنطبق على نفس النسبة فليس المقدّر بحسب المعنى إلّا نفس النسبة المستفادة من الحرف فلا يدلّ على حدث آخر سواها حتّى يصلح لتعلّق الحرف به وهذا معنى ما قيل : إنّ الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث وإن أريد به خصوص النسبة الظرفيّة ففيه مضافاً إلى الوجوه المتقدّمة أنّه لو تمّ لا يثبت المدّعى لأنّه أعمّ منها ، وأمّا الثاني فلما ظهر لك من أنّ موجد العمل إنّما هو المتكلّم والمقتضى له إنّما هي المعاني المعتورة على الكلمة من خصوصيّات التركيب و كميّيات الاستعمال و اللفظ إنّما يسند إليه العمل في اصطلاحهم إذا تقوّم المعنى المقتضى به و المعنى المقتضى لانصب الظرف إنّما هي الظرفيّة المعتورة عليه وهي إنّما تتقوّم و تنحصّل باستعماله في مقام الظرفيّة لا بالفعل العام المقدّر وما في معناه كما هو ظاهر فالالتزام بالتقدير لتحصيل الناصب غلط لا وجه له . هذا حال الظرف ، وأمّا المجرور فلا يكون منصوباً لفظاً ولا محلاً حتّى يحتاج إلى الناصب وما يتخيّل من الاستدلال عليه بنصبه بعد نزع الخافض عنه في غير محله لأنّ الأسماء المدّعى كونها كذلك منصوبة على المفعوليّة تحقيقاً أو على سبيل التوسّع على ما سيظهر لك تفصيله ، ولو سلّم انتصابه

محالاً فهو إنما يكون باعتوار معنى الإضافة المتقوِّمة بالحرف لا بالفعل المقدَّر كما هو ظاهر و إذ قد اتضح لك ما بيَّناه من فقد الدليل على التقدير لفظاً ومعنى اتضح لك فساد القول بالتقدير إذ لا يصحُّ التقدير إلّا بعد قيام الدليل عليه حالاً أو مقالاً بل قد عرفت سابقاً أن مرجع تقدير اللفظ إلى دلالة الدليل الحالي أو المقالي على المعنى ، و مجرد صحة قيام قولك زيد كائن في الدَّار مقام قولك زيد في الدَّار لا توجب رجوع أحدهما إلى الآخر بحذف و تقدير و إلّا لزم أن يرجع قولك زيد ضارب إلى قولك زيد حي و يقظان و ضارب لصحة قيامه مقامه مع أنه إن أُريد من صحة قيام أحدهما مقام الآخر صحته بعد الغمض و الصبح عن الخصوصيّات الفارقة فصحيح غير نافع و إلّا لا يصحُّ قيام أحدهما مقام الآخر لأنَّ الظرف في الأولى فضلة و في الثانية عمدة و غير خفي أن كون الكلمة ركناً وفضلة ناش من اختلاف نظر المتكلم فلا يصحُّ قيام أحدهما مقام الآخر مع عدم إلغاء الخصوصية المنظورة ، هذا ويدلُّ على بطلان ما توهموه أيضاً أنه إن أُريد بالكون المقدَّر الكون الناقص الرُّبَعي كما هو مقتضى كونه من أفعال العموم فلا حاجة إليه لاستفادته من حرف الجر ، بل لا يصلح لصيرورته متعلّقاً له إلّا على وجه التأكيد لأنَّ مفاده عين مفاد الحرف ، و إن أُريد منه الكون الأصيل ففيه أنه على خلاف الواقع إذ لا يتقيّد وجود زيد بالدَّار مثلاً و إلّا لزم انتفاء وجوده في غيرها ويدلُّ عليه أيضاً أن الكون المقدَّر إن كان تامّاً ففيه ما عرفت و إن كان ناقصاً يلزم كونه خبراً لنفسه إن كان الظرف متعلّقاً به و إلّا لزم التسلسل في التقدير .

فإن قلت : تعلّق الظرف بنفس المبتداء يوجب صيرورته من قيوده و متعلّقاته فيلزم أن لا يصحُّ السكوت عليهما لأنَّ الكلام إنما يتمُّ بالإسناد التام لا بالنسبة التقييدية التعلّقية .

قلت : تعلّق الظرف كما يقع على وجه التقييد كذلك يقع على وجه الإسناد فلا ينحصر في الأوّل فإنَّ التعلّق الإضافي كالـتعلّق الاتّحادي والحدوثي لا ينحصر في التقييد بل الأصل فيه التمام كأخويه ، ثمَّ إنه إن قلنا بتقدير المتعلّق بالخبر

هو المقدّر ، فما قيل من أنّه المجموع كالقول بأنّه الظرف فاسد لمنافاته مع الحكم بالتقدير ولولداع لفظي ، وما قيل من أنّ المراد من التقدير اعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا تقديره في نظم الكلام حتّى يلزم أن يكون المحذوف خبراً وإنّما الخبر هو نفس الظرف متناقض الصدر والدّلّ لأنّ ارتباط الظرف به موجب للتقدير في النظم فالحكم بارتباط الظرف به مع الحكم بعدم التقدير متناقضان ، ثمّ إنّ القول بانتقال الضمير المستتر في الفعل إلى الظرف في غاية السخافة ، لأنّ مرجع استتار الضمير في الفعل كما اتضح لك مراراً إلى دلالة الفعل على الفاعل المعبّر عنه بالمعنى المنويّ معه فلا يكون في البين لفظ حتّى يصحّ انتقاله عن الفعل إلى الظرف ، ثمّ إنّهم اتفقوا على أنّه إن قدّر فعلاً فهو جملة وإن قدّر اسم فاعل فهو مفرد ، وهو توهّم باطل أيضاً لما ظهر لك من أنّ الفاعل المستتر ليس لفظاً حتّى ينعدم التركيب بينه وبين الفعل ويصير المجموع جملة .

﴿ ولا يقع الخبر ﴾ جملة ﴿ إلا إذا اتحدت مع المبتداء وانطبقت عليه نحو قولي الحمد لله ونطقي حسبي الله فإنّ الجملتين فيهما عبارة من القول والمنطوق وهما متحدان مع القول والنطق ضرورة اتحاد القول والمنطوق مع القول والنطق وأمّا نحو زيد أبوه قائم أوقام أبوه أوفي الدار أبوه فلا تتحد الجملة فيه مع الاسم المتقدم فلا تكون خبراً عنه بل لا تكون مسندة مطلقاً إذ لو كان بينها وبين الاسم المتقدم إسناد لكان اتحادياً أو حدوثياً أو إضافياً لما ظهر لك من انحصاره في الثلاثة وانتفاء الجميع في المقام بيّن مع أنّ الأخيرين إنّما يتحصّلان بالهيئة الاشتقاقية الفعلية وحرف الجرّ المستفيين فيها ، ويدلّ على انتفائه أيضاً أنّه لو ثبت إسناد بينهما لزم تكرّر لفظة « است » الدالة على الاسناد في ترجمته بالفارسيّة وأنّ الاسناد يختصّ بالمفهوم المستقلّ الاسميّ والجملة باعتبار اشتغالها على الاسناد لا تكون مستقلة فلا تقبل الاسناد وتوهّم تأويلها إلى المرّكب الناقص التقييدي القابل لوقوعه طرفاً للاسناد من قائم الأب ونحوه في غير محلّه وإلا لزم صحّة وقوعها مسنداً إليها أيضاً مع أنّ التأويل الناقص إن كان من قبل الاسناد ، ففيه أولاً أنّه

لا يصلح لجعلها ناقصة و إنما الموجب لنقصها صيرورتها قيداً لا إسناداً أو أخطأ فيها .
 ثانياً أنهما لا تقبل النقص الذي هو من قبيل نقص التركيب التقييدي و إلاً لخرجت
 عن كونها جملة فهي و إن كانت ناقصة لاتقع طرفاً للإسناد كالمركب التقييدي و إن لم
 يكن من قبله ففيه أنه ليس في البين ما يصلح للتأويل سواء و معلوم أن التأويل
 بلا سبب وداع لا وجه له ، لا يقال إن ربط الجملة إلى المفرد لا يكون من قبيل اسناد
 المفرد حتى ينحصر في الأقسام الثلاثة المستفيدة فيها و إنما يكون ربطها إليه على
 وجه آخر ، و الدال على هذا النحو من الربط الضمير وما بمنزلة ولذا قالوا : إن
 الجملة الخبرية ، لا بد لها من رابط يربطها إلى المبتداء وهو إما اشتغالها على ضميره
 نحو زيد أبوه قائم ، أو على إشارة إليه نحو « ولباس التقوى ذلك خير » أو على نفسه
 نحو « الحاقّة ما الحاقّة » أو على جنس شامل له نحو زيد نعم الرجل لأننا نقول :
 أولاً الخبر مطلقاً عندهم من قبيل المسند به و لذا اعتبروه في تعريفه ، و ثانياً أن
 الضمير وما بمنزلة فلا يعقل أن يكون رابطاً بمعنى كونه سبباً لحدوث معنى حرفي
 أي نسبة بينهما و بين الاسم المتقدم مطلقاً ولو على وجه آخر . وثالثاً أن الضميرين
 المبتداء فلا يعقل أن يحدث به النسبة بينه وبين الجملة التي هو جزؤها . ورابعاً أن
 الربط الذي يتحقق بالضمير وما بمنزلة لو كان كافياً في تحقيق الخبرية لزم أن
 يكون الجملة المشتملة عليه خبراً مطلقاً مع أنها قد تقع عندهم خبراً و حالاً و صفة
 وهكذا فعلم أن وقوعها خبراً عندهم إنما هو باعتبار تحقق الإسناد الذي هو أمر
 آخر ورى الربط المتحقق بالضمير وما بمنزلة .

فإن قلت : قد أوضحت مراراً أن النسبة في ذاتها تامة و النقص إنما يعرض
 عليها من قبل صيرورة طرفيها أو أحدهما قيداً و تبعاً فهو مسبوق بالنقص و متفرع عليه
 فالنسبتان في الحقيقة واحدة و الاختلاف إنما هو باختلاف نظر المتكلم و لحاظه ،
 فالتمامية إنما تنتزع من النظر الذاتي الأصيل إليها كما أن النقص إنما ينتزع
 من النظر التبعية التقييدي إليها ولا شبهة في أن هذا الانتزاع و التفرع جار في
 كل نسبة ناقصة ولا اختصاص له ببعض دون بعض . و اشتهر من أن الأوصاف قبل

العلم بها أخبار والأخبار بعد العلم بها أوصاف ، تنبيه على بعض موارد لا تبين
 لاختصاصه به ، ضرورة أن التركيب الإضافي كالتركيب التوصيفي يتفرع على
 التركيب الخبري أيضاً ، بداهة أنه كما لا ينبغي قولك زيد الضارب إلا بعد العلم
 بأنه ضارب كذلك لا ينبغي قولك غلام زيد إلا بعد العلم بأن له غلاماً ولذا ترى
 أن الإضافة إنما تكون مع العهد غالباً ولا ريب أن الجملة تقع طرفاً للنسبة
 الناقصة وتصبح قيداً وتبعاً لأمر آخر ، ومن هنا يعرض عليها النقص لأنها في حد
 ذاتها تامة ولا وجه لنقصها إلا صيرورتها طرفاً للنسبة وقيداً لأمر آخر بل لا ريب في
 وقوعها صفة ومضافاً إليها كما تشهد به موارد الاستعمالات إذ لو لم تقع مضافاً إليها
 لم يكن لحذف التنوين من يوم في قوله عز من قائل « والسلام علي يوم ولدت
 ويوم أموت ويوم أبعث حياً » وهكذا وجه ، ووقوعها كذلك لا ينفك عن وقوعها محلاً
 للإسناد وخبراً لما عرفت بل عن وقوعها محكوماً عليها أيضاً لأن المضاف إليه في
 الحقيقة محكوم عليه ، قال ابن الحاجب المضاف إليه في المعنى المحكوم عليه لأنه
 المسند إليه أولاً فإن قولك غلام زيد في معنى قولك زيد له غلام أو مالك غلام انتهى .
 قلت : مرجع وقوع الجملة قيداً لأمر آخر إلى صيرورة الإسناد الثابت بين
 طرفيها قيداً وتبعاً له لا إلى حدوث نسبة جديدة بينها وبين المقيّد بها حتى يدل
 على جواز وقوعها طرفاً للإسناد فمرجع إطلاقها إلى بقاء الإسناد الثابت بين طرفيها
 على حالته الأصلية وعدم عروض نقص عليه لا إلى ثبوت إسناد لها وراءه كما أن
 مرجع تقيدها إلى عروض النقص عليه لا إلى حدوث نسبة جديد بينها وبين أمر آخر .
 والحاصل أن صيرورة الجملة قيداً وإن كان معنى حرفياً ومن سنخ النسبة
 إلا أنه ليس نسبة مستقلة بل كيفية للإسناد الثابت بين طرفيها الموجبة لنقصها إطلاقاً
 يرجع إلى عدم طرؤ الكيفية الموجبة لنقصان إسنادها لا إلى ثبوت إسناد وراء
 الإسناد الثابت بين طرفيها ، هذا مع أن ما ذكر من انتزاع كل نسبة ناقصة من نسبة
 تامة في غير محلّه . توضيح الحال أن الإسناد التام وإن كان أصلاً لسائر النسب وهي
 فروع وتوابع له ولكنها تختلف في التبعية والتفرع ، فمنها ما تتفرع عليه

الأمر المنتزع من مثلاً انتزاعه كالتوصيف والإضافة الثابتين بين المفردين كما أوضحناه لك سابقاً .

ومنها ما تنفرع عليه تفرع التابع على متبوعه من دون أن ينتزع أحدهما من الآخر كنسب متعلقات الإسناد من المفعول والزمان والمكان والآلة والعلة وهكذا فإن النسب الناقصة في قولك ضربت زيداً بالسيف في الدار يوم الجمعة للتأديب متأخرة وتابعة لإسناد الحدث إلى فاعله ولا تكون منتزعة منه كما هو ظاهر ولأن اسناد آخر لكونها على صفة النقص أو لا فلا تنتزع من إسناد تام ولذا يصح تفریع النسبة التامة فيه وفي نظائره على النسبة الناقصة فنقول : ضربت زيداً فضرب وكسرت الكوز فانكسر وضربت في الدار فهي محل له وضربت للتأديب فهو سبب له وهكذا ولو كان التمام في هذه المواضع قبل النقص لم يصح التفریع المذكور فالنقص فيها ذاتي والتمام ينتزع من نظر زائد ، وكشف الستر عن وجه هذا السر : إن هذه النسب متأخرة وتابعة في الأصل لإسناد الحدث إلى فاعله ويستحيل أن تستقل بنفسها فإن ربط الحدث إلى المفعول والظرف والآلة والعلة وهكذا إنما يتحقق بحدوث الحدث من فاعله كما هو ظاهر فهذه النسب تابعة في الأصل لإسناد الحدث إلى فاعله ولا تكون واقعة في عرضها وقبلها فالنظر الذاتي الأصل فيها هو النظر التبعية التعلقي كما أن النظر التبعية العرضي فيها هو النظر الاستقلالي العرضي فيتأخر التمام فيها عن النقص وينتزع منه ويصح تفریع التامة فيها على الناقصة دون العكس .

ومنها ما تنفرع عليه وتتبعه تفرع الكيفية على المتكيفة بها كتقيد إسناد إحدى الجملتين بالآخر كقولك إن ضربت ضربت ، ومن هذا القبيل تقيد المسند إليه بالحال وتوصيف المفرد بالجملة وإضافته إليها فإن التقيد في الأول يرجع إلى تقيد الإسناد بالحال وفي الثاني إلى صيرورة الإسناد قيداً للمفرد وعلى كلا التقديرين يرجع التقيد إلى كيفة الإسناد والنسبة التامة في هذه الموارد إنما تنتزع من لحاظ المتكلم النسب التقيدية على خلاف وجهتها الأصلية الأولية

ضرورة أن النظر الأصيل الذاتى فيها إنما هو التقييد ، فاتضح غاية الاتضاح أن ضرورة الجملة قيدا لأمر آخر لا تكشف عن جواز وقوعها خبراً و طرفاً للإسناد . فإن قلت : سلمنا أن النسبة في الموارد المزبورة ناقصة في حد ذاتها ولا تكون منتزعة من الإسناد التام و لكنه ينتزع منها الإسناد التام كما بينت فتطرق النسبة التقييدية فيها لا يتفك عن تطرق الإسناد فيها .

قلت : انتزاع الإسناد من التقييد إنما هو بعد تأويل الإسناد الثابت بين طرفي الجملة إلى النسبة الناقصة التقييدية فلا ينتزع الإسناد من التقييد الثابت بين الجملتين في قولك إن ضربت ضربت إلا بعد تأويلها بالمصدر المضاف فيقال : ضربك سبب لضربي فمع بقاء الجملة على حالها و عدم التصرف فيها برجوعه إلى المصدر المضاف كما هو المفروض لا يعقل أن تقع طرفاً للإسناد ، وقد ظهر بما بينناه فساد ما اشتهر بينهم من تأويل الجملة المضاف إليها بالمفرد استناداً إلى أن المضاف إليه في معنى المحكوم عليه لأنه على فرض صحته يختص بما إذا كان مفرداً لا جملة ما اتضح لك من أن الإضافة إلى الجملة ترجع إلى تقييد في الإسناد لا إلى نسبة ناقصة منتزعة من النامة مع أنه باطل أيضاً لما عرفت من انتزاع التركيب الإضافي المصطلح من الإسناد الإضافي فقولك غلام زيد منتزع من لزيد غلام لا من زيد ما لك غلام كما توهمه ابن الحاجب .

و ههنا أمر ينبغي التنبيه عليه و هو أن الجمهور فصلوا بين زيد أبوه قائم و زيد قائم أبوه فجعلوا الخبر في الأول جملة و في الثاني جائز الوجهين ، مفرداً يجعل اسم الفاعل خبراً و أبوه فاعلاً له ، و جملة يجعله مبتداءً و اسم الفاعل خبراً مقدماً و المجموع خبراً عن المبتداء المقدم و لكنه عندي غلط لأن جعل اسم الفاعل خبراً عن زيد يقتضي وقوعه محمولاً له و إسناده إلى «أبوه» على وجه الفاعلية يقتضي وقوعه محمولاً له أيضاً فيلزم ثبوت القيام لهما و بطلانه في غاية الوضوح مع أن ترتب إسناده إلى فاعله على إسناده إلى المبتداء مستلزم لثبوت القيام الثابت له للفاعل و هو أظهر فساداً من الأول فيتعين حينئذ جعل الخبر جملة في المقامين بناءً على ما

زعموه من جواز وقوع الجملة خبراً وأما على ما بيننا عليه وشيدنا بنينا به بحيث لا يبقى فيه ريب لمن له أدنى مسكة فيجب جعل زيد توطئة لمرجع الضمير في المثالين أو جعله مبتداءً وأبوه بدلاً تعلقياً عنه في الأول بل الثاني أيضاً بناءً على جواز الفصل بينه وبين المبدل بالخبر كما هو المختار .

فإن قلت : ما الوجه في ارتفاع الاسم المقدّم إذا جعل توطئة لمرجع الضمير ولم يجعل مبتداءً ؟

قلت : الأصل في الإعراب الرفع ولا حاجة له إلى سبب سوى التركيب وإنما المحتاج إليه خلافة الكلمة في مقام التركيب تستحق الرفع إلا أن يعتورها معنى يقتضي النصب أو الجرّ وإذا يجوز رفع زيد نحو زيد ضربته مع أنه لا يكون مبتداءً قطعاً وعدم تنبيه القوم له لا يدل على بطلانه بعد قيام الدليل ومساعدة استعمالات أهل اللسان عليه نعم يصعب التصديق به على من غلب عليه التقليد ولا يهمنا مخالفته لأنّ تكلمنا إنّما هو مع أهل النظر والاستدلال ولا يستتر فيه الضمير مطلقاً و إن كان مشتقاً لأنّ مرجع استناره إلى استفادة المسند إليه من المسند تبعاً للإسناد والتزاماً وهي إنّما تتحقق بتوسط هيئة الفعل ، توضيح الحال أنّ الإسناد لا بدّ له من طرفين مسند إليه وبه فإن كانت الهيئة المتكفلة له هيئة اشتقاقية عارضة على أحد الطرفين كهيئة الفعل العارضة على المادة الدالة على إسنادها إلى المسمى قياماً أو وقوعاً تستتبع الدلالة على الطرف الآخر وهو الفاعل المعين أو فاعل ما ، وإن كانت الهيئة المتكفلة له هيئة تر كيبية عارضة على الطرفين ومنقومة بها كالهيئة التركيبية المفيدة للحمل والاتحاد ، فاستتبع الدلالة على أحد طرفي الإسناد غير متصور حينئذ لأنّهما مذكوران في القضية اللقضية واستتبع الدلالة على أمر ثالث خارج عن الطرفين أظهر فساداً فما أطبقت عليه كلماتهم من استتار الضمير في الخبر إذا كان مشتقاً ولم يرفع ظاهراً نحو زيد قائم في غاية السخافة لأنّ المستتر فيه إن أخذ طرفاً للإسناد الخبري الحملي فهو أولاً خلاف المفروض من كون الوصف خبراً عن المبتداء . وثانياً غير متصور لأنّ الإسناد الخبري

الحملي" إنما يتحقق بالهيئة التركيبية المتقومة بالطرفين المذكورين ولا يعقل قيامه بأحدهما حتى يستتبع الدلالة على الطرف الآخر كهيئة الفعل ولا إسناد سوى الإسناد المتحقق من قبل الهيئة التركيبية حتى يجعل طرفاً له ، بل لا يعقل وجود إسناد آخر إذ الكلمة الواحدة لا تقبل إسنادين في استعمال واحد وإن لم يؤخذ طرفاً للإسناد فالقول باستناده أقبح وأشنع كما هو ظاهر .

فإن قلت : المشتق بهيئته الاشتقاقية يدل على نسبة الحدث إلى ذات ما قياماً أو وقوعاً على وجه يتحصل منهما عنوان وحداني منطبق على الذات فهو بهيئته الاشتقاقية يدل على ذات ما تبعاً والتزاماً ، فصح ما اتفقوا عليه من استنار الضمير في الخبر إذا كان مشتقاً .

قلت : أولاً إنهم لم يريدوا ذلك ، ولو أرادوا ذلك لزم التزامهم بالاستنار أبداً لا إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً . وثانياً أن النسبة المستفادة من الهيئة نسبة الناقصة تقييدية والقوم مصرحون بأن المستتر هو فاعله الذي أسند إليه هو . وثالثاً أن الذات المستفادة من الوصف باعتبار انطباق العنوان عليه لا يسمى مستتراً فيه ، فاتضح غاية الاتضاح أن القول باستنار الضمير في الخبر إذا كان مشتقاً ولم يرفع ظاهراً بمكان من الوهن والبطلان وإن اتفقوا عليه ، لا يقال : كيف تجتري على مخالفة جميع علماء الفن في خرق اتفاقهم مع أن اتفاقهم في الأخبار عن استعمالات أهل اللسان وما يرجع إليها حجة بالضرورة . لأننا نقول أخبارهم إنما يكون حجة في المسائل الحسية المستفادة من استقراء كلمات أهل اللسان وأما النظرية فلا والمرجع فيها إنما هو الدليل ومسئلة الاستنار من المسائل النظرية التي نسجوها بأنظار غير صحيحة . ثم إننا لو سلمنا الاستنار في الأخبار المشتقة لزم القول به في الأخبار الجامدة أيضاً كما ذهب إليه الكوفيون لأن الاستنار لو ثبت فإنما هو من ناحية الإسناد فلا يتفاوت الحال فيه بالجمود والاشتقاق ، بالتفصيل بينهما كما ذهب إليه أكثر البصريين وتبعهم الجمهور في غير محله أيضاً .

﴿ ويجب أن يؤتي به ﴾ أي الضمير يعني ضمير المبتداء في طرف الخبر ﴿ إذا جرى ﴾

الخبر ﴿على غير من هوله وخيف اللبس﴾ أي تلاغير من هوله كقولك زيد عمرو ضاربه هو فلو لم يؤت بالضمير المرفوع خيف لبس غير من هوله بمن هوله ، وأما إذا أمن اللبس كقولك زيد هند ضاربها فلا يجب الإتيان به وإن كان أولى ، وإنما عبرت بالإيتاء به لا بالإبراز تنبيهاً على أن ذكر الضمير حينئذ إتيان به ابتداءً لا إبراز لما استتر كما توهموه . ﴿و الأصل في المبتداء﴾ أي ما يقتضي أن يكون عليه من حيث أنه مبتداء ﴿التقديم﴾ ويجب ذلك ﴿أي التقديم الذي هو الأصل﴾ إذا استوجب التصدير ﴿إما بنفسه نحو من أبوك﴾ أو بسبب من اقترانه بلام الابتداء نحو لزيد قائم ، أو إضافته إلى ماله المصدر نحو فتى من وافد ﴿أو كانا﴾ أي المبتداء والخبر ﴿معرفتين﴾ نحو زيد صديقك ﴿أو متساويين في التخصيص﴾ نحو أفضل منك أفضل مني ﴿وخيف اللبس﴾ بالتأخير فإن أمن اللبس جازاً للتأخير نحو بنونا بنو أبنائنا ﴿أو كان الخبر محصوراً فيه﴾ كأنما زيد شاعر ، وما زيد إلا شاعر ﴿و﴾ يجب ﴿تقديم الخبر﴾ على المبتداء الذي هو خلاف الأصل ﴿إذا استحق﴾ التصدير ﴿نحو أقائم زيد أم قاعد و من أبوك﴾ على مذهب بعض النحاة من كون اسم الاستفهام خبراً مقدماً ﴿أو كان المبتداء محصوراً فيه﴾ نحو ما فقيه إلا أنت وإنما الشاعر أنت ﴿و يجوز الاكتفاء بكل منهما﴾ أي المبتداء والخبر ﴿عن﴾ الجزء ﴿الآخر مع العلم به﴾ لدليل يدل عليه ﴿كقولك سالم في جواب﴾ السائل ﴿كيف زيد ، و زيد في جواب﴾ السائل ﴿أزيد قائم أم عمرو﴾ وإنما عبرت بالاكتفاء لا بالحذف تنبيهاً على عدم تقدير لفظ في نظم الكلام وإن الإفادة كما تتحصل من تركيب لفظين تتحصل من تركيبه مع ما يقوم مقامه من دليل حالي أو مقالي ﴿و يستغنى به﴾ أي المبتداء ﴿عن الخبر﴾ في أربعة مواضع أحدها بعد لو لا ﴿الامتناعية﴾ غالباً ﴿أي في القسم الغالب منها لأنها على قسمين قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتداء وهو الغالب وقسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتداء وهو قليل فالأول ﴿نحو لولا علي﴾ لهلك عمر ﴿لا خبر للمبتداء فيه لأن وجود الشيء ليس أمراً زائداً عليه في الخارج بل هو عينه خارجاً وواقعاً وإن

كان زائداً عليه تصوُّراً وتحليلاً فامتناع الجزء حينئذ كما يصحُّ انتسابه إلى وجوده بلحاظ المغايرة معه تحليلاً يصحُّ انتسابه إلى نفسه بلحاظ إتحاده معه تحقيقاً ، فما اشتهر بينهم من تقدير الخبر والالتزام بوجود حذفه لا وجه له ، والثاني ما لا يستغنى المبتدأ فيه عن الخبر نحو قوله **وَالْوَلَدُ لِلْوَطَنِ** ولولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين ، نعم يجوز حذف الخبر حينئذ إذا دلَّ عليه دليل **﴿و﴾** ثانيها **﴿إذا كان مصدراً أو﴾** في حكمه كما إذا كان اسم تفضيل **﴿مضافاً إليه﴾** إذ اسم التفضيل من جنس المضاف إليه أبداً **﴿قبل حال لا يخبر بها عنه نحو ضربي زيدا قائماً﴾** وذهابي راكباً وأكثر شربي السويق ملتوتاً **﴿وأخطب ما يكون الأمير قائماً﴾** فإنه لما كان الغرض من استعماله في التراكيب المذكورة الإخبار عن حدوثه في حال مخصوصة لإسناد شيء إليه والحدث ليس أمراً زائداً على الحدث اكتفى بذكره مجرداً عن الخبر واستغنى عنه به ، وإلى ذلك ينظر ما ذكره بعضهم إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما ضرب زيدا إلا قائماً ، وما اشتهر بينهم من أن تقديره ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي إذا كان ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام الظرف لأن في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر غلطاً لأن التقدير المزبور موجب لانقلاب الحال خبراً لكان ، إذ لا مجال لجعله حينئذ قائماً لأن مفاده كون الشخص على صفة القيام لاخروجه عن كتم العدم إلى الوجود في الخارج الذي هو مفاد الكون التام مع أن مرجع الحذف كما عرفت إلى دلالة دليل من حال أو مقال على إرادة المتكلم معنى من المعاني والاكتماء به عن اللفظ ولا دليل في المقام يدل على إرادة أزيد من معنى الحدث في المقام على أن حذف إذا مع الجملة المضاف إليها لم يثبت في غير هذا المقام كما نبه عليه الرضي - قدس - **﴿و﴾** ثالثها **﴿إذا كان صريحاً في القسم﴾** نحو لعمر ك لا فعلن ، فإنه صريح في القسم لعدم استعماله إلا في مورد القسم فهو معنى حرفي ووجه من وجوه استعمال الاسم مستفاد من الحرف مرة كما

في قولك بالله وتالله ، ومن خصوصية الاستعمال تارة كما في المقام فلا يستقل بالمفهومية حتى يجعل خبراً ويلتزم بحذفه ، فالمبتداء حينئذ لا خبر له لاستغنائه عنه . و اعلم أن العمر بفتح الفاء وضمة بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ، و رابعها إذا كان ﴿ معطوفاً عليه بواو صريح في المصاحبة نحو كل رجل وضيعة ﴾ فإن المقصود من أمثال هذا التركيب الإخبار بالمقارنة بين المتعاطفين وهي استفاد من خصوصية المورد فلا حاجة للمبتداء إلى خبر حينئذ ، فلا وجه لما اشترى بينهم من تقدير الخبر حينئذ والقول بوجوب حذفه . و اعلم أن الضيعة بفتح الفاء الحرفة سميت بذلك لأن الإنسان يضيع بتركها ﴿ وقد يتعدّد الخبر نحو زيد عالم عاقل ﴾ .

﴿ الباب الثالث في المضاف و هو ما اسند على معنى حرف الجر ﴾ سواء كان بتوسط حرف الجر ﴿ نحو زيد في الدار ﴾ والمال لزيد أم لا ، نحو كلامي عند الأمير ﴿ وصلاتي خلف العادل ﴾ خرج بقيد الإسناد المضاف الشائع في السنن وهو المنسوب بالنسبة الناقصة التقييدية نحو غلام زيد وبالقيد الأخير الخبر والمسند بالإسناد الحدوثي ﴿ و هو مرفوع بـ ﴾ المعنى المعتور عليه و هو ﴿ يكونه مضافاً ﴾ إن تمحّض فيه كالمثالين المتقدمين و إلا يعرب حسب ما يقتضيه التركيب الذي وقع فيه ، وأمّا المضاف إليه فإن كانت الإضافة إليه بتوسط حرف الجر فهو مجرور وإلا فمنصوب ﴿ و ﴾ اعلم أن ﴿ درجه ﴾ أي المضاف ﴿ في المبتداء أو الفاعل ﴾ بقلب العنوان ﴿ وجعله مسنداً إليه ، والمضاف إليه مسنداً به بتأويله إلى مقدّر من فعل ﴾ عام أو خاص ﴿ أو شبهه ، غلط ﴾ فاحش ﴿ لأن التركيب ناظر إلى الإضافة ﴾ أصالة ﴿ والتقدير يوجب انقلاب النظر ﴾ الأصيل ﴿ إلى الحدوث أو الاتحاد ﴾ و صيرورة النظر إلى الإضافة تبعياً تقييدياً فإن الإضافة في التركيب إنما تكون اسنادية تامة موجبة للإفادة و تمامية الكلام بطرفها . و بالتقدير تخرج عن الإسناد التام وتصير قيداً للإسناد الحدوثي أو الاتحادي الذي يتم الكلام بطرفيه ﴿ مع عدم دليل ﴾ يدل ﴿ على ﴾ التأويل و ﴿ التقدير ﴾ و توهم الاحتياج إليه

بحسب المعنى أو اللفظ قد ظهر لك فساد مفصلاً ﴿ على أنه لو سلم ﴾ التقدير ﴿ لزم درجه في الخبر إذا كان ﴾ المضاف من حيث أنه مضاف ﴿ مجهولاً و المضاف إليه ﴾ من حيث أنه مضاف إليه ﴿ معلوماً ﴾ توضيح الحال أنه كما يجعل المجهول ثبوته للشيء عند المخاطب في اعتقاد المتكلم من طرفي الإسناد الحملي خبراً وذلك الشيء المعلوم مبتدأ فيقال لمن عرف زيداً باسمه و شخصه ولم يعرف أنه صديقه : زيد صديقك ، ومن عرف أن له صديقاً ولم يعرف اسمه : صديقك زيد بتقديم المعروف منهما وجعله مبتدأ والمجهول خبر أفكذلك يجب جعل المجهول إضافته عند المخاطب في اعتقاد المتكلم خبراً والمعروف منها مبتدأ بناءً على ما التزمه من تقدير المتعلق و تأويل المتأويلين إلى المسندين بالإسناد الاتحادي فيقال لمن عرف زيداً باسمه و شخصه و لم يعرف أنه في الدار : زيد في الدار بتقديم المرفوع و تقدير كائن منكراً و لمن عرف أن في الدار شخصاً ولم يعرف أنه زيد : في الدار زيد بتقديم المجرور و تقدير الكائن معرفاً فيكون المبتدأ في صورتين هو المقدم من الجزئين لخصوص المرفوع منهما مقدماً كان أم مؤخراً .

فإن قلت : بناءً على ما ذكرت يكون الظرف و المجرور في حكم المعرفة مرة و في حكم النكرة أخرى لنيابتهما عن المعرفة قارة و عن النكرة أخرى مع أنهما كالجملة في حكم النكرة أبداً .

قلت : بعد الالتزام بالتأويل و التقدير لا وجه لجملهما في حكم النكرة دائماً ضرورة أنه ينافي تقدير المتعلق نكرة مع علم المخاطب بثبوت الإضافة للمجرور و الظرف في اعتقاد المتكلم .

فإن قلت : لو لم يكن الظرف و المجرور خبراً بتقديم المتعلق لما جاز عطفهما على الخبر و لا عطف الخبر عليهما لأن المتعاطفين لا بد أن يكونا متحدين في التركيب و محل الإعراب مع أنه يجوز زيد قائم وفي الدار و بالعكس بالضرورة . قلت : تقارب المتعاطفين في التركيب و جواز حلول أحدهما محل الآخر يكفي في صحة العطف و لا يجب اتحادهما في التركيب تحقيقاً ولذا يجوز عطف المسند

بالإسناد الحملّي على المسند بالإسناد الحدوئي نحو قوله تعالى « يخرج الجي من الميّت و يخرج الميّت من الحي » .

فإن قلت : يلزم على ما ذكرت أن يكون الاسم المرفوع في المثال المزبور مسنداً إليه للخبر و مسنداً إضافياً للمجرور ولا يجوز أن يكون الكلمة الواحدة في تركيب واحد مسنداً و مسنداً إليه .

قلت : المعينان المعتوران أمران اعتباريان فلا مانع من اجتماعهما على كلمة واحدة في تركيب واحد بالنسبة إلى كلمتين مختلفتين ما لم يكن بينهما منافاة ﴿ و الأصل فيه ﴾ أي المضاف المنتقدّم ذكره و هو المضاف الإسنادي ﴿ التقديم ﴾ على المضاف إليه و أمّا المضاف المصطلح و هو المضاف بالإضافة التقييدية فيجب تقدّمه على المضاف إليه كذلك ﴿ و من ثم ﴾ أي و من أجل أن الأصل فيه التقديم ﴿ جازي داره زيد ﴾ مع عود الضمير إلى المتأخّر لفظاً لتقدّمه ، رتبة لأصالة التقدّم ﴿ و امتنع صاحبها في الدّار ﴾ لعود الضمير إلى المضاف إليه المتأخّر لفظاً و رتبة ﴿ و يجب ذلك ﴾ أي التقديم الذي هو مقتضى الأصل ﴿ إذا استوجب ﴾ المضاف ﴿ التصدير ﴾ إمّا بنفسه نحو من في الدّار أو بسبب نحو لزيد في الدّار و غلام من عندك ﴿ أو كان المضاف إليه محصوراً فيه ﴾ نحو ما زيد إلّا في الدّار و إنّما زيد في الدّار ﴿ و ﴾ يجب ﴿ تقديم المضاف إليه ﴾ على خلاف الأصل ﴿ إذا استوجب التصدير ﴾ نحو أين زيد ﴿ أو عاد عليه ضمير في المضاف ﴾ نحو في الدّار صاحبها و على التمرة مثلها زيدا ﴿ أو كان المضاف محصوراً فيه ﴾ نحو إنّما في المسجد زيد و ما فيه إلّا زيد .

تنبيه : ﴿ أعلم أن الأصل في الإعراب الرفع ﴾ ولذا يتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره من أنواع الإعراب ﴿ فيرفع ما ﴾ لم يعثور عليه معنى من المعاني المقتضية للإعراب و لكنّه ﴿ في حكم المسند إليه ﴾ المعتور عليه الإسناد المقتضي للرفع نحو زيد أبوه قائم و زيد ضربته إذ لا إسناد بين الاسم المنتقدّم و الجملة كما ظهر لك مفصلاً و إنّما ذكر أو لا توطئة لبيان حال متعلّقه والإخبار عن الإسناد الثابت بينهما فلا إسناد بينه و بين الجملة أصلاً في التركيب المذكور و إنّما يستتبع

الإخبار عنه ببيان حال متعلّقه فيصير في حكم المسند إليه فيرتفع ﴿ وجوباً إن لم يكن مفعولاً معني كـ ﴾ المثال المتقدم وهو ﴿ زيد أبوه قائم وإلا ﴾ يكن كذلك بأن كان مفعولاً معني ﴿ يجوز فيد الرّفع ﴾ باعتبار أنّه في حكم المسند إليه ﴿ والنصب ﴾ باعتبار أنّه مفعول معني ﴿ كزيد ضربته ﴾ .

﴿ فصل في نواسخ المسندين وما في حكمهما ﴾ إعلم أنّ ارتفاع المبتداء والخبر والفاعل والمضاف على وجه الاقتضاء لا العليّة الثابّة ولا ينافي زواله ونسخه بعارض من وجود مانع أو مزاحم ﴿ وهي ﴾ أي النواسخ حسب الاستقرار وتتبع كلمات أهل اللسان ﴿ أربعة ﴾ وعدّها ستّة بإضافة أفعال المقاربة والأفعال الناقصة إليها كما اشتهر بينهم في غير محلّه لأنّ المرفوع بهما لا يكون اسماً لهما بل فاعلاً لهما تحقيقاً لما ظهر لك إجمالاً وسيظهر لك تفصيلاً في مبحث الفعل إن شاء الله تعالى من أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ، ولا يمكن وجود فعل من دون فاعل فالمنصوب بهما ليس خبراً لهما بل حالاً لازمة للمرفوع في الفعل الناقص ومفعولاً به تحقيقاً أو توسّعاً لفعل المقاربة ﴿ أوّلها : أحرف النقي ﴾ المسمّاة عندهم بالأحرف المشبهة بليس ﴿ وهي ما ولا وإن النافيات ﴾ فتنسخ ما اقتضاه الإسناد من ارتفاع الطرفين ﴿ تنصب الخبر وما في حكمه ﴾ من المسند به بالإسناد الحدوثي والمضاف إليه والجملة في مثل زيد ضربته وزيد أبوه قائم ﴿ في لغة أهل الحجاز ﴾ وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى « ما هذا إلا بشرأ » « ما هنّ أمّهاتهم » بشرط تأخّره ﴿ عن الجزء الآخر الذي هو الأصل ﴾ وبقاء النقي وعدم انتقاضه بالآ ، فإن انتقض بها بطل النصب وجب الرّفع نحو ما زيد إلا قائم ولأجله وجب رفع المعطوف ببل ولكن عليه فيقال ما زيد قائماً بل قاعداً ولكن قاعدٌ ﴿ ويشترط في « ما » عدم زيادة « إن » معها ﴾ فإن اقترنت بها وجب الرّفع نحو « بني غدانة ما إن أنتم الذّهاب ولا صريف . . » برفع ذهب ﴿ وفي « لا » تنكير الجزئين ﴾ نحو لا أحد أفضل منك ﴿ والغالب ﴾ فيها ﴿ حذف خبرها ﴾ حتّى قيل بلزومه ﴿ وإن لحقتها التاء اختصّت بالأحياء وغلب عليها الانفراد بالخبر ، نحو قوله تعالى « ولات حين مناص » أي ولات الحين حين

مناص **﴿** وما ورد خلاف ما ذكر **﴾** من عمل «ماه» مع انتقاض النقي بالآ نحو :
وما الدهر إلا منجنونا بأهله **﴿** و ما صاحب الحاجات إلا معدّ بها
و مع اقترانها بان على رواية يعقوب في الشعر السابق **﴿** شاد **﴾** و لا حاجة
إلى ارتكاب ما تكلفه كثير منهم في تطبيعهما على القاعدة .

تنبيه : قد استفيد من قولي «فتنصب الخبر» أن نسخها إنما هو بالنسبة إلى
حكم الخبر ، و أمّا رفع المبتداء فبمقتضى الأصل فما اشتهر بينهم من أنها ناسخة
لحكم الجزئين و أنها رافعة الأوّل على أنه اسم لها و ناصبة للثاني على أنه خبر
لها في غير محله .

فإن قلت : لو كان كذلك لجاز استغنائها عن الجزء الأوّل فعدم استغنائها
عنه و طلبها إيّاها يدلّ على أنهما معمولين لها و أنّها عاملة فيهما .

قلت : الوجه في عدم استغنائها عنه أنّها من لوازم الإسناد المتقوّم بالطرفين
إذ مفادها صرف الإسناد عن الإيجاب إلى السلب و المقتضى لارتفاع الجزئين كما
عرفت هو نفس الاسناد المتقوّم بالهيئة التركيبية عندنا و بالنجس من العوامل
اللفظية عندهم و الموجب لاتصاف الجزء الثاني انقلاب الإسناد عمّا هو مقتضى
إطلاقه إلى السلب المتقوّم بأحد الأحرف المذكورة فلا يستند إليها إلا نصب الجزء
الثاني و أمّا ارتفاع الأوّل فمستند إلى الإسناد الجامع بين الإيجاب و السلب فلا
وجه لصرفه عنه و إسناذه إلى خصوص الاسناد السلبي المتقوّم بأداة السلب .

﴿ ثانيها أحرف النصب **﴾** المسماة عندهم بالأحرف المشبهة بالفعل **﴿** وهي ستة :
إنّ و أنّ للتحقيق والتأكيد أي لتحقيق الإسناد و تأكيده و المقتضى للتحقيق والتوكيد
شكّ المخاطب في الحكم أو إنكاره ، فإن كان متردداً حسن تأكيده رفعاً لشكّه و
إن كان منكراً وجب إزالة إنكاره ، ويختلف مراتبه باختلاف مراتب إنكاره قوّة وضعفاً
وإلا فلا يحسن و يكون لغواً إلا إذا نزل المخاطب منزلة أحدهما **﴿** و كأنّ للتشبيه **﴾**
في الاسناد **﴿** و لكنّ للاستدراك **﴾** و هو رفع ما توهم ثبوته أو نفيه من الكلام
السابق تقول زيد شجاع فيوهم إثبات الشجاعة له إثبات الكرم له فإذا أردت رفع

هذا التوهّم تأتي بلكن فنقول : لكنّه بخيل ، وقس على ذلك النقي ﴿ و لعلّ
 للترجيّ ﴾ أي لجعل الحكم والإسناد مورداً للرجاء سواء كان الرجاء للمتكلّم
 أم للمخاطب ﴿ وليت للتمنّي ﴾ وهو طلب شيء غير متوقّع مستحيلاً كان أم ممكناً
 ﴿ تدخل على المبتداء والخبر ﴾ نحو أن زيداً قائم ﴿ وما بمنزلهما ﴾ من الفاعل
 المقدّم وفعله نحو أن زيداً ضرب والمضاف والمضاف إليه نحو أن زيداً في الدار ، والاسم
 مع الجملة المذكورة بعده المخبر عنه بحسب المعنى لا التركيب نحو أن زيداً أبوه
 قائم وأن زيداً ضربته ﴿ وتنصب المبتداء ﴾ وما بمنزله ﴿ ويسمى اسمها ﴾ ويبقى الجزء
 الثاني على حاله ، فما اشتهر بين النحويّين تبعاً للبصريّين من جعلها ناسخة للجزئين
 ناصبة للمبتداء ورافعة للخبر في غير محلّه ﴿ ولا يتقدّم أحدهما ﴾ أي الجزئين
 ﴿ عليها ﴾ أي على الأحرف المذكورة ، فلا يقال : زيداً إن قائم و لا قائم إن
 زيداً ﴿ ولا الخبر ﴾ وما بمنزلتها ﴿ على اسمها ﴾ إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً
 فيجوز تقدّمه عليه نحو قوله تعالى « إن لدينا أنكلاً » و « إن في ذلك لعبرة » ﴿ و
 تفتح همزة « ان » « إن حلّ المصدر محلّ الجملة المؤكّدة به ﴾ وتعيّن ذلك ﴿ وإلا ﴾
 يحلّ محلّها ﴿ تكسر . وإن جاز الأمران ﴾ الحلول وعدمه ﴿ جاز الأمران ﴾ فتح
 الهمزة وكسرها إذا علمت ذلك ، فاعلم أنّه يتعيّن فتح الهمزة في سبعة مواضع :
 أحدها أن تقع الجملة موقع الفاعل قيامياً نحو قوله تعالى « أو لم يكفهم أننا أنزلنا
 أي إنزالنا ، أو وقوعياً نحو قوله تعالى « قل أوحى إليّ أنّه استمع نقر » أي استماع
 نقر . و الثاني أن تقع موقع المفعول لغير القول نحو « ولا تخافون أنكم أشر كتم »
 أي إشراكم . و الثالث أن تقع موقع المبتداء أو ما بمنزله نحو « و من آياته
 أنك ترى الأرض خاشعة » أي رؤيتك . و الرابع أن تقع موقع خبر عن اسم معنى
 غير قول ولا صادق عليه الخبر الواقع فيها نحو اعتقادي أنّه فاضل أي فضله بخلاف
 قولي إنّّه فاضل واعتقاد زيد أنّه حق . والخامس أن تقع مجرورة بالجر نحو
 « ذلك بأنّ الله هو الحق » . والسادس أن تقع مجرورة بإضافة غير ظرف إليها نحو
 « إنّّه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون » أي مثل نطقكم . والسابع أن تقع معطوفة على

شيء مما ذكر نحو « واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم » أي نعمني وتفضيلي أو مبدلة منه نحو « وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم » أي كونها لكم .
و يتعين الكسر في تسعة مواضع لا يحل المصدر فيها محل الجملة المؤكدة بها أحدها أن تقع محكيّة بالقول نحو قوله تعالى « قال إني عبد الله » . الثاني أن تقع في ابتداء الكلام نحو « إنا أنزلناه » « ألا إن أولياء الله » . الثالث أن تقع في أوّل الصلة نحو « و آتيناها من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء » . الرابع أن تقع في أوّل الصفة كمررت برجل إنّه فاضل . الخامس أن تقع في أوّل الجملة الحالية نحو كما أخرجك ربك من بينك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون » . السادس أن تقع في أوّل الجملة التي أضيف إليها ما يختص بالجمل وهو إذ وإذا وحيث نحو جلست إذ أو إذا أو حيث إن زيدا جالس . السابع أن تقع قبل اللام المعلقة نحو « والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون . الثامن أن تقع جواباً للقسمة نحو « حم والكتاب المبين . إنا أنزلناه » . التاسع أن تقع خبراً عن اسم عين نحوزيد إنّه فاضل .

و يجوز فتح الهمزة وكسرها في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محل الجملة المؤكدة بها و عدمه أحدها أن تقع خبراً عن قول و الخبر الواقع فيها قول و فاعل القولين واحد نحو « أوّل قولي اني أحمد الله » قيل الفتح على أن القول على حقيقته من المصدرية أي قولي حمد الله ، والكسر على أنه بمعنى المقول أي مقولي اني أحمد الله ، وفيه أن المصدر متّحد مع المفعول في المقام فلا ينفك أحد الاعتبارين عن الآخر و لو اتفقت المقول الأوّل وجب الفتح أو الثاني أو اختلف القائل وجب الكسر . الثاني أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا انك قائم فالفتح على معنى فإذا قيامك أي حاصل كما تقول : خرجت فإذا الأسد ، و الكسر على معنى فإذا أنت قائم . الثالث أن تقع بعد فاء الجزاء نحو « من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم » فالفتح على معنى « فالغفران والرحمة » أي حاصلان و الكسر على معنى « فهو غفور رحيم » . الرابع أن تقع

في موضع التعليل نحو « إِنَّا كُنَّا نَدْعُوهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ » قرء نافع
و الكسائي بالفتح على أَنَّهُ بمعنى لَأَنَّهُ فهو تعليل إفرادي و قرء الباقر بالكسر
على أَنَّهُ تعليل مستأنف بياني فهو تعليل جملي مثل « وَصَلَ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَوَتُكَ سَكُنَ
لَهُمْ » . الخامس أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها نحو حلفت أَنَّكَ كريم ، فالفتح
بتقدير على أي على أَنَّكَ كريم ، و الكسر على أَنَّهُ جواب للقسم . ولو أضمر الفعل
أو ذكرت اللام نحو والله إِنْ زِيدَ قَائِمٌ وحلفت إِنْ زِيدَ لَقَائِمٌ تعيين الكسر إجماعاً .
السادس أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالحة للعطف عليه نحو « إِنْ لَكَ أَنْ لَا
تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرء نافع و أبو بكر بالكسر
إمّا على الاستيناف أو بالعطف على جملة إِنْ الأولى ، و الباقر بالفتح بالعطف على
« أَنْ لَا تَجُوعَ » . السابع أن تقع بعد حتى و يختص الفتح بالجارية و العاطفة
نحو عرفت أمورك حتى أَنَّكَ فاضل و الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى
إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ . الثامن أن تقع بعد أما نحو أما أَنَّكَ فاضل ، فالكسر على أَنَّهُ
حرف استفتاح و الفتح على أَنَّهَا مركبة بمعنى أحقاً وهو قليل . التاسع أن تقع
بعد لا جرم و الغالب الفتح نحو « لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سبويه على أَنَّ
جرم فعل ماض و أَنَّ وصلتها فاعل أي وجب أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ولا زائدة و عند الفراء
على أَنَّ لَا جرم بمنزلة لا رجل و معناهما لا بد و من بعدهما مقدرة و الكسر على
ما حكاه الفراء من أَنَّ بعضهم ينزّلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لَا تَيْتُكَ ولا جرم
لقد أحسنت و لا جرم إِنَّكَ ذَاهِبٌ .

﴿ وَيُنْصَبُ الْمَعْطُوفُ عَلَى أَسْمَائِهَا ﴾ مطلقاً تبعاً للفظ سواء كان العطف قبل
استكمال الخبر أم بعده كقوله :

إِنَّ الرَّبَّ يَبِيعُ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّبُوفَا
﴿ وَيَخْتَصُّ إِنْ ﴾ المكسورة ﴿ وَأَنَّ ﴾ المفتوحة ﴿ وَلَكِنْ ﴾ دون
الثلاث الآخر ﴿ بِجَوَازِ رَفْعِهِ ﴾ أي رفع المعطوف على أَسْمَائِهِنَّ ﴿ إِذَا كَانَ ﴾
العطف ﴿ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ ﴾ قيل : و ذلك لَا نَهْنٌ لما لم يغيّرن معنى الجملة

كن كالعدم فيعطف على أسمائهن بالرفع حملاً على محلها ، ثم استشكل بأنه لا يتم ذلك في أن المفتوحة لأن الجملة معها في تأويل المفرد .

أقول : والتحقيق في الجواب أن الجملة معها ليس في تأويل المفرد تحقيقاً كما توهمه الأكثر وإنما يصح حلول المصدر محلها في الأغلب لا أنها مأولة به وإلا لفات التأكيد الذي جيء بها لأجله وقد تبين لك في باب الموصول فساد التأويل بما لا مزيد عليه ، ثم إن جواز رفع المعطوف بعد استكمال الخبر في الثلاثة متفق عليه في الجملة عندهم و اختلفوا في تخريجه فقيل هو بالعطف على محل اسم إن وأختيها وقيل بالعطف على محلها مع اسمها . وقيل بالعطف على الضمير المستتر في خبرها . وقيل هو مبتداء محذوف الخبر ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة .

و يرد على الثاني والرابع أنه يلزم حينئذ عدم تطرُق التأكيد والاستدراك إلى المعطوف مع أن الظاهر توجههما إلى المعطوف والمعطوف عليه مع أنه يلزم عليهما جواز العطف بالرفع في جميع الحروف عدم الاختصاص بالثلاثة ، على أن العطف على محل الحرف مع اسمها غير معقول إذا كان العطف من قبيل عطف المفرد على المفرد . وعلى الثالث أو لا أنه لا ضمير في الخبر مستتراً ولو كان مشتقاً كما مرّ و ثانياً أنه لو سلم يختص بما إذا كان مشتقاً عند الأكثر فلا يجري فيما إذا كان جامداً مع أن جواز الرفع يعم صورتين ، و ثالثاً أنه لا يختص حينئذ بالحروف الثلاثة . ورابعاً أنه لا يصح حلوله محل ضمير الخبر وإلا انتفى الربط بين الاسم والخبر مع أن من حق العطف جواز حلول المعطوف محل المعطوف عليه ، فإذا قلت : إن زيدا قائم وعمر ومثلاً وفرضت العطف على الضمير المستتر في الخبر لزم أن يصح قولك إن زيدا قائم وعمر مع أنه لا يصح بالضرورة .

و أورد على الأول بأن من جملة شروط العطف على المحل وجود المحرز أي الطالب للمحل وهو هنا منفلان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرد والتجرد قد زال بدخول أن عليه فامتنع العطف عليه بالرفع قبل استكمال الخبر و بعده ، وفيه أن المقتضي للرفع والطالب له هو الإسناد لا الابتداء كما عرفت

و هو باق بعد دخول الحرف مع أن الابتداء لا يكون عين التجريد ولا متقوماً به ، بل جعل الاسم أو لا ليخبر عنه و هو باق أيضاً بعد دخول الحرف .

فإن قلت : على ما ذكرت يلزم جواز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر أيضاً . قلت : أولاً عدم الجواز غير مسلم فإن الكسائي و الفرء ذهبوا إلى جوازه قبل الاستكمال و تمسكاً بنحو قوله تعالى « إن الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئون الخ » الأول مطلقاً و الثاني بشرط خفاء إعراب الاسم كما في الآية . و ثانياً أن التفصيل بينهما باعتبار القرب من الأداة و عدمه غير ممنوع فإن التأكيد مثلاً لما اقتضى انتصاب المسند إليه و زاحم الإسناد في مقتضاه و قدّم عليه باعتبار وروده عليه لم يجز في المعطوف عليه قبل استكمال الخبر الواقع في ميدانه و مجاله إلا ترتيب أثره ، و أمّا الواقع بعده فليعده عنه يضعف تأثيره فيه فتساوي المقتضيان بالنسبة إليه و يجوز الوجهان و يتخير المتكلم في ترتيب أثر كل منهما من النصب و الرفع .

﴿ و تلحقها « ما » الزائدة فتكفها عن العمل ، و تدخل على الجمل ﴾
الإسنادية كلها مطلقاً من دون مراعاة تقدّم المسند إليه على المسند به فيقال : إنّما زيد قائم و إنّما قائم زيد و إنّما قام زيد ﴿ إلا ليتمها ﴾ الباقية على اختصاصها بالجمل الإسنادية المتقدّم فيها المبتداء و ما بمنزلة المعبر عنها بالجملة الاسمية عندهم ﴿ فيجوز فيها الإعمال و الإهمال ﴾ و روي بالوجهين « قالت : ألا ليتمها هذا الحمام لنا » ﴿ و تخفف إن المكسورة فيكثر إلغائها ﴾ و يقلّ إعمالها لزوال اختصاصها بالأسماء و قرء بالعمل و الإلغاء قوله تعالى « و إن كلاً لما ليفينهم » ﴿ و تلزم اللام إذا أهملت ﴾ لئلا يتوهّم كونها نافية ﴿ و يجوز دخولها على الفعل حينئذ ﴾ و الغالب كونه ناسخاً أو بمنزلة نحو قوله تعالى « و إن نظنك لمن الكاذبين » « و إن كانت لكبيرة » و قلّ وصلها بغيره نحو « شئت يمينك إن قتلت مسلماً » . ﴿ و تخفف ﴾ أن ﴿ المفتوحة فتهمل و تدخل على الجمل مطلقاً و شدّ إعمالها ﴾ بل لم يثبت إلا في الضرورة كقوله « بأنك ربيع » و غيث مرديع ، ﴿ و إن كان ﴾

المدخول ﴿ فعلاً منصراً فاً و لم يكن دعاءً قيل : يجب الفصل بينهما بقدر ﴾ نحو قوله تعالى : « و نعلم أن قد صدقنا » ﴿ أو حروف تنفيس ﴾ نحو قوله تعالى « و علم أن سيكون منكم مرضى » و قول الشاعر :

و اعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قد را
﴿ أو ﴾ حرف ﴿ نفى ﴾ نحو قوله تعالى « أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا »
﴿ أو لو ﴾ نحو قوله تعالى « أن لو كانوا يعلمون الغيب » ﴿ و الصواب أنه ﴾ أي الفصل بينهما بإحدى الفواصل المذكورة ﴿ أولى ﴾ و أحسن كما اختاره ابن مالك فقد ورد بلا فصل نحو « علموا أن يؤمنون فجادوا » و إن كان جامداً أو للدعاء لم يخرج إلى الفصل نحو « و أن عسى أن يكون » « و أن ليس للإنسان إلا ما سعى » « و الخامسة أن غضب الله عليها » ثم « إن » ما اخترناه من إهمال المفتوحة منسوب إلى سيبويه و استقر به الرضي (قدّه) و أمّا الأكثر فأوجبوا إعمالها و زعموا أن اسمها ضمير شأن يجب حذفه و الجملة خبر لها ، قال في الفوائد الضائية : و السبب في تقديره أن « مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق و إعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى « و إن كلاً لما ليوفينهم » و إعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام و يلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الأضعف على الأقوى و ذلك غير جائز فقد روا ضمير الشأن حتى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها و الجملة المفسرة لضمير الشأن خبراً لها ، فيكون عاملاً في المبتداء والخبر كما كانت في الأصل فهي لا تزال عاملاً بخلاف المكسورة فإنها قد يكون عاملاً و قد لا يكون و العمل في الظاهر و إن كان أقوى من العمل في المقدّر لكن دوام العمل في المقدّر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى . انتهى .

و فيه أنه مقدّمة خيالية إذ لا دليل على أن عمل الحروف المذكورة لأجل شباهتها بالفعل حتى يتفرّع عليه ما ذكره بل الدليل قائم على خلافه لأن الشبهة في البناء و اللفظ فقط لا يعقل تأثيرها في العمل كما هو ظاهر و الشبهة في المعنى

منتفية لأن معاني الحروف إنمائي معان و نسب في لفظ المدخول وجهات لاستعماله فلا تشبه معاني مواد الأفعال التي هي مفاهيم مستقلة و لو كان الاشتراك في المفهوم الجامع بين الآلي والاستقلالي موجباً للشبهة وكافياً لزم أن يكون أغلب الحروف مشابهاً للفعل و عاملاً للنصب أو الرفع إذ يصح أن يقال : حروف الاستفتاح بمعنى استفتحت و قد بمعنى حقتت تارة و قللت أخرى ، و باء الجر بمعنى ألصقت أو استعنت و هكذا ، و لام التعريف بمعنى عرفت ، و هاء التنبيه بمعنى نبهت ، و كاف الخطاب بمعنى خاطبت و هكذا ، بل لا يخلو حرف من هذه المشابهة لصحة التعبير عن المعاني النسبية الحرفية بالمفاهيم الحديثة المنتسبة إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب .

﴿ الثالث من النواسخ : لا النافية للجنس ﴾ أعلم أن كلمة « لا » موضوعة للنفي مطلقاً فإن جبيء بها لا إفادة نفي الجنس كقولك لا رجل أو صفة عنه كقولك لا رجل في الدار و أريد التنصيص عليه تنصب اسمها بالشروط الآتية و إن أريد نفي الإسناد عن الواحد والجنس من دون إرادة التنصيص عليه تنصب الخبر بالشروط المتقدمة و إلا فلا تعمل مطلقاً لا في الاسم ولا في الخبر فلا يكون لها وضعان ومعنيان كما يوهمه ظاهر كلمات بعضهم ، إذا عرفت ذلك فقد تبين لك أنه إذا أريد التنصيص على نفي الجنس أو صفة عنه ﴿ تعمل عمل إن ﴾ فتنصب المبتداء أو ما بمنزلة و يسمى اسمها ﴿ بشرط عدم دخول جار عليها ﴾ فإن دخل عليها كان العمل له و وجب جر الاسم حينئذ لأن « لا » مع ما بعدها حينئذ كالكلمة الواحدة نحو جئت بلا زاد ، و أتيتك بلا عمل صالح ﴿ و تنكير اسمها ﴾ فلا تنصب معرفة إلا إذا كانت مأولة بنكرة نحو قوله « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » و إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده « و قول عمر « قضية و لا أبا حسن لها » فإن المراد من الاعلام في الموارد المذكورة هو الوصف الغالب عليها كما في قولك لكل موسى فرعون ﴿ و اتصاله بها ﴾ بأن لا يفصل بينهما فاصل و لو كان ظرفاً أو مجروراً فإذا اجتمعت الشروط أهملت وجوباً إن أفردت و جوازاً إن كررت كما نبهت عليه في المتن عند

ذكر الوجوه الخمسة في نحو «لا حول و لا قوة إلا بالله» ﴿فإن كان مضافاً أو شبيهاً به﴾ بأن اتصل به شيء من تمام معناه بأن كان مرفوعاً به نحو «لا قبيحاً فعله» أو منصوباً به نحو «لا طالماً جبلاً» أو مجروراً متعلقاً به نحو «لا خيراً من زيد عندنا» ﴿نصب﴾ و كان معرباً باتفاق متوئناً في الشبيه به كما مر من الأمثلة ، و عند البغداديين يحذف تنوينه كالماض و عليه يتخرّج ما ورد في الدعاء «لا مانع لما أعطيت و لا معطي لما منعت» بحذف التنوين ﴿و إلا﴾ يكن مضافاً أو شبيهاً به مفرداً كان أو مشئى أو مجموعاً ﴿بني على ما﴾ كان ﴿ينصب به﴾ لو كان معرباً فإن كان منصوباً بالفتحة كالمفرد والجمع المكسر بني عليها ﴿نحو لا رجل ولا رجال و﴾ إن كان منصوباً بالياء كالمفتى والجمع المذكر السالم بني عليها نحو ﴿لا قائمين و لا قائمين﴾ إن كان منصوباً بالكسرة كالجمع المؤنث السالم بني عليها نحو ﴿لا مسلمات﴾ من غير تنوين عند الأكثر ، و قيل : إنه ينون لأن تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء ، و قيل : إنه يفتح لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب و هو لا و الاسم ، و قيل : إنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين . قيل وهو الحق لثبوته عن العرب و قد روي بهما قوله :

إن الشباب الذي مجد عواقبه ﴿ فيه تلذذ و لا لذات للشيب

فلا وجه بعد هذا الاختلاف ﴿ عند جمهور البصريين﴾ وتبعهم أكثر النحويين و حجّتهم لذلك حذف تنوينه واختلاف في علّة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهوره في قوله «ألا لا من سبيل إلى هند» و قيل لتركيبه مع لا أكثر كيبه مع خمسة عشر ، و كل من العلتين لا يخلو من علّة أمّا الأولى فلما مر لك من أن تضمن معنى الحرف لا يوجب البناء مع أن الاستغراق إنّما يستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي و لذا يجري ذلك في ما إذا كانت النكرة في سياق سائر أدوات النفي و لا يختص ذلك بكلمة «لا» على أن الاستغراق إنّما يستفاد من كلمة «لا» فالمتضمن طعن من حينئذ كما قاله ابن الضائع هو لا نفسها لا الاسم بغدها و أمّا الثاني فلأن التركيب الموجب للبناء إنّما هو التركيب الذي جعل طرفاه بمنزلة

اسم واحد و كلمة واحدة كخمسـة عشر و التركيب بين الاسم و الحرف غير متصور
 أو لا مادام باقياً على معناه الحرفي لأنه آلة للتركيب فلا يعقل أن يقع طرفاً له و
 غير واقع ثانياً على فرض تصوّره إذ لو كان كذلك لزم أن يكون قولك لا رجل
 في الدار قضية موجبة معدولة الموضوع و هو باطل بالضرورة لأن الغرض منها
 سلب المحمول عن الموضوع لا إثباته للأرجل كما هو ظاهر ، فالصواب أنه معرب
 كالضاف و شبهه و إنما حذف تنوينه تخفيفاً كما اختاره الكوفيون و الزجاج و
 الجرمي و الرّماني و يوضح ذلك جواز حذف التنوين من نعتها المفرد المتصل به كقولك
 لا رجل ظريف ، و توهم أنه بني لأجل تركيبه مع اسم في غاية السخافة لأن
 التركيب التوصيفي لو كان موجباً للبناء لزم اطراده في سائر الموارد و هو باطل
 بالضرورة ﴿ و إن عرّف ﴾ اسمها ﴿ أو فصل ﴾ عنها بفصل ﴿ أهملت و كررت ﴾
 وجوباً نحو لا زيد في الدار و لا عمرو و قوله تعالى « لا الشمس ينبغي لها أن تدرك
 القمر و لا الليل سابق النهار » و نحو لا في الدار رجل و لامرأة . و قوله تعالى « لا
 فيها غول و لا هم عنها ينزفون » .

فإن قلت : نفي الجنس لا يتصور مع كون المدخول علم شخص فكيف يدخل
 عليه لا النافية للجنس كما ذكرت في المثال ؟ .

قلت : قد سبق لك أن كلمة لا لا تكون موضوعة لنفي الجنس بخصوصه و إنما
 تكون موضوعة للنفي مطلقاً و نفي الجنس إنما يستفاد منها إذا كان المدخول صالحاً
 له كما إذا كان نكرة أو علم جنس أو معرفاً بلام الجنس فلا ينافي دخولها حينئذ
 على علم الشخص ﴿ و إذا عطفت مفرداً على اسم لا مفرداً و كررتها يجوز لك إعمالها
 و إلغاؤها و إعمال إحديهما و إلغاء الأخرى فلك في نحو لا حول ﴾ أي عن المعصية
 ﴿ و لا قوة ﴾ أي على الطاعة ﴿ إلا بالله ﴾ خمسة أوجه فتحتهما ﴿ على الأصل ﴾ و
 رفعهما ﴿ بالابتداء على إلغاء ﴾ لا في الموضعين ﴿ و فتح الأول ﴾ على الأصل ﴿ و
 رفع الثاني و نصبه ﴾ بناءً على إلغاء لا الثانية و العطف على محل اسم الأولى على
 الأول و على لفظه على الثاني على ما هو المختار من أن فتحته فتحة إعراب لا بناء

وحذف التنوين منه تخفيفاً ﴿ ورفع الأول ﴾ بالابتداء بناءً على إلغاء الأولى ﴿ وفتح الثاني ﴾ على إعمال الثانية الذي هو الأصل ﴿ وإن لم تتكرر هاوجب فتح الأول ﴾ وهو اسم لا لعدم الموجب لإلغائها ﴿ و جاز رفع الثاني ﴾ عطفاً على محل اسم لا ﴿ و نصب ﴾ عطفاً على لفظه لما اخترناه من أن فتحته إعراب لإبناء . غاية الأمر أنه حذف منه التنوين تخفيفاً ﴿ وإذا وصفته ﴾ أي اسماً لمفرداً ﴿ بمفرد متصل به نحو لارجل ظريف جاز في الوصف الرفع ﴾ اتباعاً للمحل ﴿ و نصب ﴾ اتباعاً للفظ ، وعملاً بالأصل من عدم سقوط التنوين ﴿ و الفتح ﴾ أي النصب مع حذف التنوين تشبيهاً له بالموصوف المحذوف تنوينه تخفيفاً ﴿ وإن لم يكن مفرداً ﴾ نحو لارجل قبيحاً فعلة ، أو متصلاً به نحو لارجل في الدار ظريفاً لم يجز الفتح و جاز الرفع والنصب فقط ﴿ و ﴾ اعلم ﴿ أنه لا خبر لكلمة إلا إن أريد منها نفي وجود الجنس نحو لا إله إلا الله ﴾ و « لا حول و لا قوة إلا بالله » و « لا فتى إلا علي » ، و لا سيف إلا ذو الفقار و أمثالها لأن مرجع نفي الجنس في الخارج إلى نفي وجوده بل يكون عينه حقيقة ضرورة أنه لا معنى لنفي الجنس إلا نفي وجوده فما اشهر من تقدير الخبر في أمثال هذه الموارد لا وجه له ولعله إلى ما بيئناه يرجع ما ذكره الزمخشري من أن كلمة التوحيد كلام تام وإن الأصل « الله » إله مبتداء وخبر كما تقول زيد منطلق ، ثم جيء بأداة الحصر قدّم الخبر على الاسم و ركب مع لا كما ركب المبتداء معها في لارجل في الدار ويكون الله مبتداءً مؤخراً و إله خبراً مقدماً و على هذا يخرج نظائره نحو « لا سيف إلا ذو الفقار » ، و « لا فتى إلا علي » انتهى ، و بما بيئناه اندفع ما قيل من أنه إن قدر الخبر في كلمة التوحيد « موجود » لم يلزم منه نفي إمكان إله آخر وإن قدر « ممكن » لم يلزم إثبات وجوده تعالى .

فإن قلت : نفي الجنس على ما ذكرت إنما هو باعتبار نفي وجوده فيعود المحذور الذي ذكر من عدم نفي إمكان إله آخر .

قلت : نفي وجوده يستلزم نفي إمكانه لأن الإله ما وجب وجوده فلا ينفك

إمكانه عن وجوده فتفي وجوده يستلزم نفي إمكانه ﴿وإلا﴾ يراد منها نفي وجود الجنس بل نفي صفة عنه ﴿فلها خبر يجب ذكره إن جهل﴾ نحو لا أحد غير من الله تعالى ﴿و يكثر حذفه إن علم﴾ نحو لا ضير أي علينا ﴿و أوجبه﴾ أي الحذف ﴿التميمون والطائيون﴾ .

﴿الرابع من النواسخ أفعال الشك واليقين﴾ و الشك لغة تردّد الذّهن و تزلزله في المطلب فهو خلاف اليقين الذي هو عبارة عن ثبوته عند الذّهن واستقراره فيه فيعمّ الشك المصطلح عند أهل الميزان ، والظن ما لم يصل حدّ الاطمينان المخرج عن التردّد الموجب لانطباق اليقين عليه عرفاً و لذا يتقابل اليقين مع الشك .

توضيح الحال أن الاسناد إذا قيس إلى الذّهن باعتبار إدراكه و عدمه فهو إمّا منكشف لديه أو محتجب عنه وإذا انكشف استقرّ وثبت في الذّهن و إذا احتجب عنه تردّد فيه و تزلزل فيعبر عن الحالتين الأولىين الانكشاف وعدمه بالعلم والجهل كما أنه يعبر عن الحالتين الطارئتين بالشك واليقين ولذا يقابل الشك مع اليقين كما يقابل الجهل مع العلم ولا يحسن مقابلة الشك مع العلم والجهل مع اليقين وحيث أن المتقابلين لا بدّ لهما من جامع يجتمعان فيه ولولاه لم يتحقق التقابل بينهما جعل أفعال الشك واليقين نوعاً واحداً فإنّهما كما عرفت طرفان للحالة القلبية المتعلقة بالاسناد ولذا عبّر بعضهم عنها بأفعال القلوب وإنّما عدلنا عنه لأنّه يعمّ فعل القلب مطلقاً وليس كلّ فعل قلبي ناسخ و ناصب للجزئين ﴿وهي ظننت وحسبت و خلت﴾ وهذه الثلاثة للظن غالباً ﴿وزعمت﴾ و هذا ينطبق على الظن تارة وعلى العلم أخرى ﴿وعلمت و رأيت و وجدت﴾ وهذه الثلاثة للعلم وفي حكمها ما في معناها كعدّ و حجب و جعل إذا استعملت في مورد الظن والاعتقاد و درى بمعنى علم وإنّما مثلت بصيغة المتكلم لا الغائب تنبيهاً على أن دخولها على المبتداء والخبر بعد استيفاء فاعلها ﴿تدخل على المبتداء والخبر﴾ نحو ظننت زيدا قائماً و ما بمنزلة لهما نحو ظننت زيدا يقوم و ظننت زيدا في الدّار ﴿ليبان ما هي﴾ أي تلك الجملة ناشئة عنه ﴿من العلم أو الظن﴾ فإنّ الاسناد الصادر عن المتكلم قد ينشأ من العلم به كما أنّه قد ينشأ من

الظن به ﴿فتنصبهما على أنهما مفعولين لهما و تلحق بها أفعال التصيير كأخذ وجعل و رد و اتخذ واتخذ فتدخل عليهما وتنصبهما على المفعولية فتشتركان في أنه لا يجوز الاقتصار على ذكر أحد المفعولين ﴿فيهما دون الآخر﴾ بخلاف باب أعطيت ﴿فيجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه إذا كان نظر المتكلم مقصوراً على بيان المعطى له و المعطى فيقال : أعطيت زيداً أو درهماً ويتنزل الفعل حينئذ منزلة الفعل المتعدي لواحده كما يجوز فيه الاقتصار على ذكر الفعل مع فاعله إذا كان النظر مقصوراً على إثبات الفعل لفاعله كما تقول زيد يعطي و يمنع فتريد إثبات العطاء و المنع له من دون نظر إلى بيان المعطى و المعطى له و يتنزل الفعل المتعدي لاثنتين حينئذ منزلة الفعل اللازم . و أمّا الأفعال الناسخة و هي أفعال الشك و اليقين و التصيير فيجوز فيها الاقتصار على ذكر الفعل مع فاعله كسائر الأفعال إذا كان النظر مقصوراً على إثبات الفعل لفاعله فتتنزل حينئذ منزلة الفعل اللازم كقولك : يا من يعلم احد من لا يعلم . و يا قادر و يا جاعل اجعلني من المحسنين . ولكن لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين لأنهما في الأصل مبتداء و خبر فإذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر لاستحالة قصر النظر على أحد طرفي الاسناد مع تعلق النظر إلى الاسناد أمّا الاختصار و هو حذف كليهما أو أحدهما للدليل يدل عليه فيجري في جميع الأفعال و لا يختص به فعل دون فعل ضرورة جواز حذف المبتداء و الخبر معاً أو أحدهما لدليل يدل عليه فالقول بعدم جواز حذفهما أو أحدهما اختصاراً لا وجه له ﴿و يختص النوع الأول﴾ و هي أفعال الشك و اليقين ﴿بـ﴾ ثلاثة أمور أحدها ﴿جواز إغائها﴾ أي إبطال عملها ﴿إذا توسّطت﴾ بين مفعوليهما نحو زيد علمت قائم ﴿أو تأخّرت﴾ عنهما نحو زيد قائم علمت ﴿لصلوح الجزئين للاستقلال﴾ بسبب الاسناد الثابت بينهما بحسب الأصل و عودهما إلى ما كانا عليه من كونهما مبتداء و خبراً بخلاف مفعولي باب أعطيت فإنهما غير صالحين له إذ ليس لهما شأن سوى كونهما من توابع الفعل و متعلقاته ، ألا ترى أنه يفسد الكلام و يخل بالمعنى إذا قلت : زيد درهم أعطيت أو عمرو كسوت حبة برفع الطرفين ﴿و عدم توقّف النسبة

بينهما ﴿ أي بين الجزئين ﴾ عليها ﴿ أي على أفعال الشك ﴾ واليقين لسبق النسبة بينهما على الشك واليقين ضرورة أنهما من طواري الإسناد و توابعه بخلاف مفعولي أفعال التصير فإن النسبة بينهما متوقفة عليها و ثابتة من قبلها فلا يجوز أن يقال فيها زيد جعلت قائم أوزيد قائم جعلت بالإلغاء ورفعهما على كونهما مبتداءً وخبراً لأن جعلهما مبتداءً وخبراً يدل على ثبوت أحدهما للآخر مع قطع النظر عن الفعل وذكر فعل التصير متوسطاً أو متأخراً يدل على عدم حصول الإسناد بينهما إلا من قبله فيتنه فإذن فجرى مجرى مفعولي باب أعطيت من حيث تعلّقهما بالفعل وعدم القبول للاستقلال .

ثم اعلم أن الجمهور لم يجوزوا الإلغاء في صورة تقدّم الفعل عليهما خلافاً للكوفيين والأخفش فأجازوا الإلغاء مطلقاً واستدلوا بقوله «إني وجدت ملاك الشيمة الأدب» برفع الجزئين و بقول آخر «و ما أخال لدينا منك تنويل» برفع تنويل وقد اجيب بأن الإلغاء كما يجوز بتوسط العامل بين معموليه يجوز بتوسط العامل في الكلام والعامل في الشعر الأول مسبوق باني وفي الثاني بما النافية ، والصواب أنه لا مانع من الإلغاء مع تصدّر العامل ما عرفت من اجتماع اعتبارين في مفعولي أفعال الشك واليقين الإسناد الأصلي المقتضي لارتفاعهما والتعلّق الثانوي بالفعل المقتضي لانتصابهما غير المانع من رعاية الأصل فجاز للمتكلم رعاية كل من الاعتبارين وترتيب أثره فمرجع جواز الإلغاء إلى جواز ترتيب كل من الأثرين باعتبار اجتماع المقتضيين لا إلى جوازه باعتبار ضعف العامل لأجل توسطه بينهما أو تأخّره عنهما كما زعموه حتّى يقال بأنه لا ضعف فيه في صورة تقدّمه فلا يجري فيه الإلغاء ولو سلّم ما ذكروه لا يتم ما أُجيب به ضرورة عدم حصول ضعف في العامل بتوسطه بين الكلام متقدّم على معموليه ، وأمّا ما أجاب بعضهم من تقدير لام الابتداء الموجب للتعلّق أو تقدير ضمير الشأن فيما وقع فيه الإلغاء مع تقدّم الفعل فأضعف لما مرّ مراراً من أن مرجع تقدير اللفظ إلى دلالة الدليل على معنى المقدّر فمع انتفاء الدليل عليه لا مجال للتقدير فاتّضح غاية الاتّضح أنه لا وجه لمنع الإلغاء

في صورة تقدّم الفعل مع وروده غاية الأمر أنّه شاذّ لأن مقتضى تقدّم الفعل توجّه نظر المتكلّم أصالة إلى مدلول الفعل وهو يقتضي جعل المسندين من متعلّقاته فالمدلول عنه إلى جعل المسندين منظوراً بالأصالة وجملة مستقلّة لا يلائم مع تقدّمه وهو موجب لشذوذه لا لمنعه فالشايع من الإلغاء إنّما هو مع تأخّر الفعل أو توسطه .

﴿ وثانيها ﴾ أنّها تعلّق عن العمل فيهما لتصدّرها بما له صدر الكلام من ﴿ أداة استفهام ﴾ نحو علمت أزيد عندك أم عمرو ﴿ و ﴾ أداة ﴿ النقي ﴾ نحو قوله تعالى « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » و تظنّون إن لبثتم إلّا قليلاً » و كقولك : علمت لأزيد عندك ولا عمرو ﴿ و لام ابتداء ﴾ نحو قوله تعالى « ولقد علموا لمن اشتريه - الآية » ﴿ و لام قسم ﴾ كقوله « لقد علمت لتأتين » منيئي ﴿ أو لاستحقاق أحدهما التصدّر ﴾ كما إذا كان ﴿ اسم استفهام ﴾ نحو قوله تعالى « لنعلم أيّ الحزبين أحصى » أو مضافاً إلى اسم استفهام كقولك أبو من زيد ، واعلم أنّ استحقاق تصدّر المفعول في سائر الموارد لا يوجب تعليق العامل عنه وإنّما يوجب تقدّمه على العامل كقولك أزيداً ضربت . و كم درهماً أعطيت زيداً . و متى تسافر . وأين تذهب . وهكذا فالترتيب من خصائص المقام و السرّ في عدم جريانه في معمولات سائر الأفعال أنّها غير صالحة للاستقلال فلا يعقل تعليق العامل عنها فوجب تعلّقها بعاملها و تقدّمها عليه بمقتضى صدارتها بخلاف مفعولي أفعال الشكّ واليقين فإنّهما صالحان للاستقلال كما عرفت فتصدّرها بما يوجب التصدّر أو استحقاق أحدهما التصدّر يوجب غلبة جنبه الاستقلال على جنبته التعلّق بالفعل وهو الانتصاب ، فوجب ارتفاعهما بمقتضى الاستقلال و ترتيب أثره دون أثر التعلّق بالفعل ولذا لم يجب تقدّمها أو تقدّم أحدهما على الفعل حينئذٍ فظهر بما بيّناه أنّ التعلّق كالألغاء إرجاع للمعمولين إلى ما كانا عليه من الاستقلال فهو كالألغاء موجب لإبطال العمل لفظاً ومحلّاً فلا فرق بينهما إلّا في الوجوب والجواز فإنّ الإلغاء بما يوجب التعليق واجب و لتوسط العامل بين معموليه أو تأخّر عنهما جائز فما اشتهر بينهما من أنّ الإلغاء إبطال للعمل لفظاً ومحلّاً و التعليق إبطال للعمل لفظاً لا محلّاً في غير محله .

فإن قلت : تعلق الجزئين بالفعل باق في حال التعليق لتعلق مضمون الفعل بهما من اليقين والشك فهما منصوب المحل حينئذ لا محالة .

قلت : التعلق المعنوي بين الفعل والجزئين ثابت في حال التعليق والإلغاء فلو كان ذلك موجباً لانتصاب المحل لزم أن يكون الجزآن في حال الإلغاء منصوبي المحل أيضاً فالموجب لانتصاب المحل إنما هو التعلق التركيبي اللفظي لا التعلق المعنوي فقط . ثم إنه تبين لك مما مثلناه أنه يجوز أن يكون المعلق عنه جملة فعلية ولا يجب أن يكون جملة اسمية فالتعليق أو جب جواز الإتيان بها فعلية ﴿و﴾ ثالثها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد مثل علمتني منطلقاً ﴿و﴾ علمتك منطلقاً ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال فلا يقال ضربتك بل ضربت نفسك وقس عليه سائر الأمثلة ﴿و﴾ وقد تستعمل هذه الأفعال في غير مورد الشك واليقين المتعلقين بالاسناد الذي يلزمه طرفان ﴿فيتعدى إلى مفعول واحد كظننت بمعنى اتهممت﴾ يقال ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى : « وما هو على الغيب بظنين » أي بمتهم ﴿وعلمت بمعنى عرفت﴾ تقول علمت زيدا أي عرفته وميزت شخصه عن غيره ﴿ورأيت بمعنى أبصرت﴾ تقول رأيت زيدا أي أبصرته ﴿ووجدت بمعنى أصبت﴾ تقول وجدت الضالة أي أصبتها .

تنبيه : ليس الغرض من ذلك أن الألفاظ المذكورة من الألفاظ المشتركة بالاشتراك اللفظي بل الغرض أنها تستعمل في موردين مع اتحاد الموضوع له والمستعمل فيه فإن الظن موضوع للمعنى الجامع بين الاتهام المتعلق بالشخص والرجحان المتعلق بالاسناد والعلم لا يكشف الجامع بين اليقين المتعلق بالاسناد والعرفان المتعلق بالشخص والرؤية للظهور الجامع للظهور على الحس والباطن والوجود للإصابة الجامعة بين الإصابة الحسية والباطنية فاختلف أحكامها إنما هو باختلاف موارد استعمالها من دون اختلاف في وضعها أو استعمالها فإن المستعمل فيه كالموضوع له في كل واحد منها أمر واحد وإنما تختلف الموارد باختلاف الخصائص الخارجية عن الموضوع له والمستعمل فيه .

﴿فصل في باب الاشتغال إذا اشتغل فعل أو شبهه عن نصب اسم سابق عليه﴾ أي على الفعل أو شبهه ﴿بالعمل في ضميره﴾ نصباً كزيد ضربته أو جرّاً كمررت به ﴿أو﴾ في متعلقه ﴿أي متعلق ضميره كذلك نحو زيداً ضربت أخاه و زيد مررت بأخيه بحيث﴾ أو سلط ﴿بمجرد دفع ذلك الاشتغال﴾ عليه ﴿أي على ذلك الاسم﴾ هو ﴿أي أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه﴾ أو مناسبه ﴿بالتراصف نحو زيد مررت به أو اللزوم نحو زيد ضربت أخاه﴾ لنصبه ﴿أي الاسم السابق وضح فإنه لو سلط في الأول جاوزت المرادف لمررت به و في الثاني أهنت اللازم لضربت أخاه على زيد لنصبه على المفعولية و لم يخل بالمعنى﴾ جاز نصبه ﴿أي الاسم السابق﴾ على أنه مفعول في المعنى و رفعه على تنزله منزلة المبتداء ﴿إذ الجملة مشتغلة عنه بضميره أو متعلقه مخبرة عنه معنى و إن لم تكن خبراً عنه بحسب التركيب لما عرفت من استحالة الوقوع الجملة خبراً إلا إذا أريد لفظها﴾ إن لم يقترن هو ﴿أي الاسم السابق﴾ أو الفعل بما يوجب رفعه كاقترانه بما يختص بالابتداء ﴿كإذا المفاجأة على القول باختصاصها به أو إذا كان الفعل مجزئاً عن قد نحو خرجت فإذا زيد لقينه أو اقتران الفعل بماله صدر الكلام﴾ المانع من العمل في ما قبله كالاستفهام وهما النافية وأدوات الشرط نحو زيد هل رأيت . و خالد ما صحبتته . و عبدالله إن أكرمتك أكرمك ﴿أو نصبه ، كاقترانه بما يختص بالفعل كأدوات التحضيض وأدوات الشرط وأدوات الاستفهام غير الهمزة﴾ نحو هلاً زيداً أكرمته . وإن زيداً أكرمتك أكرمك . وهل زيداً رأيت فإن أدوات الاستفهام ما عدى الهمزة تختص بالفعل إذا كان في حيزها فعل ﴿و﴾ اعلم أن ﴿نصب الاسم السابق﴾ على المفعولية ﴿بالفعل المذكور﴾ بعده ﴿لا بفعل محذوف يفسره هو﴾ أي الفعل المذكور كما اشتهر بينهم ﴿وإلا جاز النصب ، قبل﴾ فعل اقترن ﴿بماله صدر الكلام﴾ إذ لا مانع من تقدير الفعل قبل الاسم حينئذ .

فإن قلت : لا يصح تقدير الفعل إلا مع وجود مفسر له يدل عليه و ما لا يعمل فيها قبله لا يفسر عاملاً ، و هذا من القواعد المسلمة عندهم فعدم جواز نصبه

إنّما هو لعدم إمكان تقدير الفعل حينئذ .

قلت : تفسير المذكور للمحذوف إنّما هو باعتبار دلالة على تعلّق مثله أو مرادفه أو لازمه بالاسم السابق وهذه الدلالة ثابتة له سواء كان صالحاً للعمل فيما قبله أم لا فلا وجه لاختصاص التفسير بأحدى صورتين والقاعدة غير مسلمة عند الكل . وإنّما اخترعها والتزم بها من زعم أنّ المشغول عنه منصوب بفعل محذوف فراراً عما يرد عليه من جواز اتصافه في الصورة المذكورة مع أنّه لا حجية في اتفاقهم على ضرب قاعدة لاتنتهي إلى دليل يعتمد عليه .

فإن قلت : لو كان الاسم السابق مفعولاً للفعل المذكور لزم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين في نحو زيداً ضربته ، وتعدّي الفعل اللازم إليه بلا واسطة بحرف الجرّ في نحو زيداً مررت به ، وتعلّق عين الفعل باللازم به في نحو زيداً ضربت أخاه و بطلان اللوازم بين .

قلت : الضمير متّحد مع مرجعه وهو الاسم السابق فجاز نصبهما بالفعل المتعدّي إلى واحد لأنّهما في حكم مفعول واحد و تعدية الفعل اللازم بحرف الجرّ إلى ضميره في نحو زيداً مررت به أوجبت تنزله منزلة الفعل المتعدّي إلى واحد وهو جاوزت فجاز أن ينصب الاسم السابق بعد تعديته إلى ضميره بحرف الجرّ والمدلول المطابقي للفعل في نحو زيداً ضربت أخاه إنّما تعلّق بالاسم المتأخّر عنه المتعدّي إليه ابتداءً و بعد تعديته إليه حصل له مدلول التزامي وهي الإهانة بالنسبة إلى زيد فنصبه باعتبار مدلوله الالتزامي فلا يوجب تعلّق عين الفعل به باعتبار مدلوله المطابقي والحاصل أنّ المعنى المقتضى للنصب وهي المفعولية ثابت للاسم المتقدّم والمتأخّر معاً والمفعولية المعتورة عليهما منقوطة بالفعل المذكور ، غاية الأمر أنّ إحدیهما منقوطة بمدلوله المطابقي والآخرى بمدلوله الالتزامي ، فالعامل فيهما هو الفعل المذكور إذ العامل عندهم إنّما هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب فلا يقدح في تعلّق الفعل بهما والعمل فيهما اختلافهما في كيفية التعلّق وتعلّق الفعل بأحدهما باعتبار مدلوله المطابقي وبالأخر باعتبار مدلوله الالتزامي كما لا يقدح

تعدّي الفعل إلى مفعولين متغايرين في المقام من جهة خصوصيّة المورد مع أنّه متعديّ في حدّ نفسه إلى مفعول واحد ﴿ إذا جاز الوجهان فالرّافع الرّفع ﴾ في حدّ نفسه لأنّ الظاهر عند اشتغال العامل بضمير الاسم السابق و متعلّقه تنزيله منزلة المبتداء ﴿ ويختار نصبه على رفعه إذا تلى ما غلب عليه ﴾ أن يقع ﴿ الفعل ﴾ بعده كهمزة الاستفهام نحو قوله تعالى «أبشراً منّا واحداً تنّبعه» ما لم يفصل بينها وبينه بغير ظرف فالمختار الرّفع و كأدوات التقي نحو ما زيداً رأيته و لا خالداً صحبتته وأنّ بكرأ عاشرته ﴿ أو وقع قبل فعل طلب ﴾ بالصيغة أو بالأداة أمراً كان أو نهياً أو دعاءً نحو زيداً أكرمه و عمرواً لا تكرمه واللّهم عبدك ارحمه و بكرأ ليكرم زيد و استثنى منه ما إذا دلّ الاسم على العموم ودخل الفاء على الفعل تشبيهاً لهما بالشرط والجزاء فيختار الرّفع حينئذ أو يجب و لذا اتفقت السبعة على القراءة بالرّفع في قوله تعالى « السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما » « والزّانية و الزّاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة » ﴿ أو كان في جملة معطوفة على فعليّة ﴾ نحو أكرمت زيداً و عمرواً أهنته ، لأنّ الرّفع موجب لتخالف الجملتين المتعاطفين و النصب موجب لنشأ كلهما ، و تشا كلهما أولى من تخالفهما فيختار النصب ﴿ و يستويان إذا كانت الجملة التي فيها الاسم المشغول عنه ﴾ معطوفة على ﴿ جملة ﴾ ذات وجهين ﴿ نحو هند أكرمتها و زيد ضربته عندها لتشا كل المتعاطفين على التقديرين هكذا قالوا ﴾ و ليس منه ﴿ أي من باب الاشتغال ﴾ قوله تعالى : « و كلّ شيء فعلوه في الزّبر » بعدم صحّة تسليط الفعل على الاسم السابق ﴿ إلاّ خلال بالمعنى المقصود على فرض تسليطه عليه لأنّ المراد أنّ كلّ شيء فعلوه ثابت في الزّبر مكتوب فيها فلو جعل منصوباً يفعلوا و قيل فعلوا كلّ شيء في الزّبر و صحائف أعمالهم فات المعنى المقصود و لزم أن يكونوا فاعلين كلّ شيء ثابتاً في الزّبر إن كان الظرف صفة لشيء و هو خلاف المقصود أو فاعلين في الزّبر كلّ شيء إن كان الظرف متعلّقاً بالفعل فيدخل بالمعنى من وجهين : الأوّل - أن يكونوا فاعلين كلّ شيء من دون استثناء ، و الثاني - أن تكون الزّبر محلاً لأعمالهم و أفعالهم و هو باطل جدّاً و

الحاصل أن نصب الاسم السابق إنما يصح إذا كان الفعل في محل الإخبار بدعنه ،
و أما إذا كان صفة له فلا و الفعل في الآية الشريفة صفة لكل شيء و الخبر عنه
هو الظرف .

فصل في باب التنازع إذا توجه العاملان فصاعداً إلى معمول واحد ﴿
متأخر عنهما نحو ضربني و أكرمني زيد و ضربت و أكرمت زيدا أو متقدماً عليهما
نحو بحول الله تعالى أقوم و أقعد ، وإياك ضربت و أكرمت ﴾ فإن اتفقا عملاً ﴿
رفعاً أو نصباً أو جرّاً كالأمثلة المتقدمة ﴾ فهو معمول لكل منهما ﴿ و لا تنازع
بينهما إذ لا مانع من اجتماع عاملين على معمول واحد ، وما ذكره الفاضل الرضي
- قدّه - من أنهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين
التامين على أثر واحد مدلول على فساده في علم الأصول في غير محله لأن المراد
في المجريين إن كان جماعاً النجاة فما ذكره خارج عن وظيفتهم لأن وظيفتهم إنما هو
استنباط أحكام التراكم من كلمات أهل اللسان وتبيينها لغيرهم لا تنزيل غير المؤثر
الحقيقي منزلة المؤثر الحقيقي فلا وجه لنسبة هذا التنزيل إليهم مع أنه لو ثبت صدوره منهم
فلا أثر له كما هو واضح ، وإن كان المراد أهل اللسان فلم يظهر منهم هذا الالتزام
و أنشئ له باثباته مع أنه مقطوع على فساده ، إذ لو جرت العوامل عندهم مجرى
المؤثرات الحقيقية لما جاز تقديم المعمول على العامل كما لا يجوز تقديم الأثر
على المؤثر مع أن جواز تقديم المفعول و كثير من المعمولات على الفعل متفق
عليه عندهم و لا يمكن لأحد إنكاره ، على أن اجتماع العلتين التامتين في حد
أنفسهما على محل واحد جائز ، غاية الأمر أنهما لا يتمان في التأثير حينئذ وعدم
التمامية في التأثير الفعلي لا ينافي التمامية الاقتضائية الذاتية ضرورة أن نقصان
العلّة في التأثير بسبب المزاحمة بمثلها لا ينافي التمامية الذاتية النفسية بل يؤكدها
لأن نقص كل منهما في التأثير وعدم الاستقلال فيه عند اجتماعهما على محل واحد
من آثار تمامية كل منهما في حد نفسه و عدم ضعفه بالنسبة إلى الأخرى مع
أنك قد عرفت أن موجد العمل إنما هو المتكلم فالعامل الحقيقي هو المتكلم و

اللفظ ليس فاعلاً ولا آلة له وإنما يتقوّم ويتحصّل به المعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وهكذا وتسميته عاملاً مجرد اصطلاح من بعض أهل الصناعة وتقوّم المعنى المقتضي بلفظين فصاعداً لا مانع له .

فإن قلت : تقوّم المعنى المقتضي للإعراب المعثور على كلمة واحدة بكلّ من اللفظين فصاعداً يوجب تعدّده باعتبار تعدّد ما يتقوّم به المستلزم لاجتماع معنيين فصاعداً على محلّ واحد في تركيب واحد وهو باطل .

قلت : تعدّد المعنى المعثور على كلمة واحدة باعتبار تعدّد المتقوّم به تعدّد اعتباري يتنزع من تعدّد الأطراف المقوّمة له فلا ينافي مع وحدته الحقيقيّة من جهة وحدة موضوعه ومحلّه ، ألا ترى أنّ المبتداء المخبر عنه بأخبار متعدّدة في تركيب واحد يتعدّد الإسناد إليه باعتبار تعدّد أخباره ، ولا ينافي ذلك مع وحدته ، ولذا لم يتأمّل أحد في جوازه ﴿ وإن اختلفا ﴾ عملاً ﴿ فالعمل ﴾ ثابت ﴿ لواحد منهما ﴾ إذ لا يجوز اجتماع الأثرين المختلفين على محلّ واحد ، ولا يتعيّن الأوّل والثاني للعمل بل يتخيّر المتكلم في إعمال أيّهما شاء وإهمال الآخر ، وإنّما اختلف البصريّون والكوفيّون في المختار منهما ﴿ فاختر البصريّون ﴾ إعمال ﴿ الثاني لقربه ﴾ من المعمول ﴿ والكوفيّون الأوّل لسبقه ﴾ على العامل الثاني ﴿ فإن أعملت الأوّل ﴾ منهما ﴿ أضمرت للثاني ﴾ مطلقاً طالباً للمرفوع أو المنصوب أو المجرور ﴿ نحو أكرمت وضرباني الزيّدين ، وأكرمني وأكرمته زيد ، و قام ومررت بهما أخوك ﴾ لعود الضمير على المتقدم رتبة وإن كان متأخراً عنه لفظاً ﴿ وإن أعملت الثاني ﴾ منهما ﴿ حذف من ﴾ العامل ﴿ الأوّل ﴾ المعمول ﴿ المنصوب أو المجرور ﴾ لعدم كونه عمدة واستلزام الإضمار عود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبة نحو أكرمت وأكرمني زيد ومررت ومرّتي عمرو ﴿ إلا إذا أوجب ﴾ الحذف ﴿ اللبس فيجب إضماره مؤخّراً ﴾ عن المعمول المتنازع فيه ﴿ نحو استعنت واستعان عليّ زيد به ﴾ إذ لو حذف من الأوّل لم يعلم أنّ زيد مستعان به أم مستعان عليه فوجب إضماره مؤخّراً رفعاً للالتباس ودفعاً للإضمار

قبل الذِّكْر ، و قد استثنى أيضاً ما إذا كان المعمول خبراً لكان أو ظناً أو إحدى أخواتهما فأوجب بعضهم الإضمار مؤخراً ومثلاً بنحو كنت و كان زيد صديقاً إِيَّاه و ظننتي و ظننت زيدا قائماً إِيَّاه ، وقيل : يضم مقدماً وقيل بل يظهر وقيل يحذف كسائر الموارد لجواز حذف أحد معموليها لدليل .

أقول : والصواب أن ما يكون من قبيل المتأخر لا يجب فيه الإضمار لمؤخراً و لا مقدماً و لا الإظهار و لا الحذف لأن العاملين فيها متفقان في العمل فالاسم المنصوب فيهما الذي زعموا تنازع العاملين فيه مفعول ثانٍ للمفعولين في باب ظن وخبر للمفعولين في باب كان ، وأما ما اختلف العاملان فيه عملاً فالحق وجوب حذف المنصوب من الأول مطلقاً إلا أن يوجب اللبس * وإن احتاج * الأول * إلى المرفوع فالصريون يضمونه لامتناع حذف العمدة و اغتفار الإضمار قبل الذِّكْر حينئذ عندهم ، وعن الكسائي وهشام والسهيلي أنهم يوجبون الحذف * هرباً من الإضمار قبل الذِّكْر * وعن الفرّاء أنه أوجب الإضمار مؤخراً * فيقال : ضربوني وضربت قومك بالنصب على الأول و ضربني وضربت قومك على الثاني و ضربني وضربت قومك هم على الثالث * والصواب أنه يجب المطابقة بينه و بين المتنازع فيه * أفراداً و تنيةً وجمعاً إذ لو لم يطابق المتنازع فيه مع عدم إعماله فيه لم يعلم أن مطلوب العامل هو المعمول الذي اعمل عن العمل فيه * وحذف المرفوع إن كان العامل اسماً * نحو اضاربك وضربت زيدا واضاربك واضاربوك وضربت الزيدين لما مرّ لك من اختصاص الاستتار بالفعل المنبئ عن المسند إليه بالهيئة الاشتقاقية ، و فساد توهم الاستتار في الوصف في صورة المطابقة * والحكم باستتاره * أي المرفوع * لا إضماره إن كان * العامل * فعلاً * لما تبين لك من أن المستتر من مقوله المعنى المنوي مع اللفظ المدلول عليه من قبل الهيئة الفعلية تبعاً والتزاماً والتعبير عنه بالضمير استعارة فلا يكون ضميراً تحقيقاً حتى يستتر تارة ويبرز مرّة ويلزم عوده على المتأخر لفظاً و رتبة حتى يقال باغتناره في الصورة المزبورة أو وجوب حذفه هرباً منه أو لزوم إبرازه و ذكره مؤخراً * فالأقوال * الثلاثة * كلها باطلة * غير منطبقة

على الواقع القول الأوّل من وجهين الالتزام بالإضمار وعود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبة وإن أصاب في لزوم المطابقة بيّنه وبين المتنازع فيه ، والقول الثاني من وجهين أيضاً الالتزام بإفراد العامل وحذف المرفوع في الفعل وإن أصاب في القول بالحذف بالنسبة إلى الوصف وأمّا القول الثالث فيخطأ محض .

تنبيه قد تبيّن لك بما مثلناه في صدر المبحث أنّه كما لا يعتبر في توجه العاملين إلى معمول واحد تأخّره عنهما كذلك لا يعتبر كونه اسماً ظاهراً يجوز أن يكون ضميراً فما اشتهر بينهم من اعتبار الأمرين فيه في غير محله هذا .

﴿أساس أعلم أنّ المعاني المعنوية التابعة للإسناد﴾ الموجبة لتقييده وانعقاد القيود التي هي فضلة في الكلام ﴿على أنحاء مختلفة﴾ المفعوليّة والحاليّة والاستثناء و التمييز ﴿والقيود المنعقدة منها على أقسام ثلاثة لأنّها متعلّقة إمّا بالمسند﴾ فقط ﴿أو بالمسند إليه﴾ فقط ﴿أو بذات﴾ أي المسند إليه ﴿تارة وبذلك﴾ أي المسند مرّة ﴿وبالاسناد أخرى والأصل فيها النصب كما أنّ الأصل في الأركان الرفع﴾ فإن قلت : هنا قسم رابع وهو المتعلّق بالإسناد فقط كالمجرورات فإنّها كما مرّ ذكرها إنّما تتعلّق ابتداءً بالإسناد لا بالمسند فلم تر كتبها ؟ قلت : المجرورات ليست من القيود التابعة للإسناد فإنّها قد تكون ركناً في الكلام وطرفاً للإسناد الإضافي نحو زيد في الدار وقد تكون قيداً وفضلة كقولك ضربت في الدار وكلامنا الآن في القيود المتمحّضة في القيدية ولذا تر كتبها ﴿فهناك أيضاً أبواب ثلاثة﴾ أي كما أنّ الأصل وهو الإسناد اشتمل على أبواب ثلاثة فكذلك الفرع .

﴿الباب الأوّل في المتعلّق بالمسند وهو المفعول﴾ بلا قيد أخذاً من الفعل الاصطلاحي المنطبق على حركة المسمّى ﴿المعبر عنه بالمفعول به عند الجمهور﴾ تبعاً للبصريين أخذاً من المفهوم اللغوي المنطبق على مطلق الإيجاد .

توضيح الحال أنّ المفعول من الفعل اللغوي بمعنى الإيجاد منطبق على نفس الحدث ضرورة أنّ المصدر إذا كان بمعنى الإيجاد يتحد مع المفعول منه وهو الموجود في الخارج ولا تغاير بينهما إلّا في مرحلة التحليل فيصدق

المصدر على المفعول حينئذ كما يصدق المفعول عليه كالفعل و المفعول و الخلق و المخلوق و الصنع و المصنوع و من هذا القبيل النطق و المنطوق و اللفظ و الملفوظ فالمفعول من الفعل بهذا المعنى مطلقاً إنَّما هو الحدث لأنَّه الموجود من الفاعل و لا ينطبق على ما وقع عليه الحدث إلاً مقيداً بحرف الجر لعدم وجوده من الفاعل و إنَّما فعل الفعل و وجد متعلقاً به . و أمَّا إذا أخذ المفعول من الفعل بمعنى حركة المسمي و حدث عن ذات فهو منطبق على ما وقع عليه الحدث بلا قيد لأنَّ الحركة المسمي إنَّما تقع عليه لا على الحدث و إنَّما أخذنا المفعول من الفعل بمعنى حركة المسمي و عبثنا به مطلقاً من غير تقييد بحرف الجر لأنَّ الفعل اللغوي لا ينطبق على جميع الأحداث حتَّى يصير ما قام به الحدث فاعلاً و ما وقع عليه مفعولاً به إذ بعض الأحداث يكون وصفاً كالعلم و الجهل و القدرة و العجز و بعضها يكون عدماً محضاً كالعدم و الفقد و السكون و الزوال و نحوهما ، و إنَّما ينطبق عليها الفعل باعتبار الإسناد الحدوثي الموجب لانطباق حركة المسمي عليه فالصواب حينئذ أخذ المفعول من الفعل بالمعنى الذي بيَّناه و التعبير عمّا وقع عليه الحدث بالمفعول مطلقاً من دون قيد كما عبّر به الكوفيون .

فإن قلت : الفعل بالمعنى الاصطلاحي المنطبق على حركة المسمي من الجوامد و الذوات و ليس من المبادي الاشتقاقية حتَّى يصحَّ صوغ صيغة المفعول منه قلت : الفعل بالمعنى المذكور ليس من الذوات حتَّى لا يصحَّ صوغ صيغ المشتقات منه بل من الأحداث ضرورة أنَّ حركة المسمي مصداق من مصاديق المفهوم اللغوي للفعل فلا فرق بينهما إلاً في العموم و الخصوص و عدم الانطباق على الحدث إنَّما هو من قبل الخصوصية الثابتة له و كيف كان ﴿ فهو ما وقع عليه حركة المسمي ﴾ و حدث عن ذات سواء كان الوقوع عليه في مرحلة التحليل و التصوُّر ﴿ نحو خلق الله العالم ﴾ و أنشأت كتاباً و عملت خيراً ، أم كان الوقوع عليه في مرحلة الخارج نحو رأيت زيدا ﴿ و ضربت عمرواً ﴾ و سواء كان الوقوع عليه إثباتاً كالمثال المتقدم أم نفيّاً نحو ما عملت شراً ﴿ وما رأيت بكراً ﴾ توضيح الحال

أن المراد من الوقوع هي النسبة الوقوعية سواء كانت إيجابية أم سلبية فلا ينتقض الحد بمفعول الفعل المتقضي لأن السلب والإيجاب كقيمتان متقابلتان متواردتان على النسبة فهي جامعة بينهما وثابتة مع كل منهما لأن الإيجاب إيجاب للنسبة والسلب سلب لها كما قد يتوهم ، والنسبة الوقوعية أعم من أن يكون الوقوع عليه بحسب الخارج كما إذا كان المفعول موجوداً في الخارج مع قطع النظر عن وقوع الحدث عليه وتعلقه به نحو ضربت زيداً أو بحسب التصوّر وفي مرحلة التحليل كما إذا لم يكن المفعول موجوداً قبل تعلق الحدث به وكان الحدث إيجاداً له كقولك خلق الله العالم فإن المفعول حينئذ متقدّم على الفعل في مرحلة التصوّر والتحليل والفعل عارض وواقع عليه في هذه المرحلة ضرورة أن الموجود مركّب من الماهية والوجود ومنحل إليهما والوجود عارض عليها وهي معروضة له تصوّراً وتحليلاً وإن لم يكن في مرحلة الخارج تركيب ولا عارض ولا معروض فما ذكره عبد القاهر والرازي والزمخشري وابن الحاجب من أن المفعول في أمثال هذه الموارد مفعول مطلقاً لا مفعول به لأن فعل الفاعل فيها هو فعل إيجاداً فلا يكون واقعاً عليه فيكون مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به في غير محله لما عرفت من تقدّمه على الفعل ذهنياً وتصوّراً فيكون واقعاً عليه و المفعول المطلق غير متقدّم على فعله لذهناً ولا خارجاً كضربت ضرباً و ضربة وضرباً شديداً ولو كان الأمر كما ذكره لزم أن لا يصح إطلاق المخلوق على العالم والمنشئ على الكتاب والمعمول على الخبر لأن صيغة المفعول إنما تصدق على ذات وقع الحدث عليها لأعلى نفس الحدث و كيف كان فلا ينتقض الحد بالمعروف في نحو أعطى زيد درهماً لعدم وقوع حركة المسمّى عليه في هذا التركيب لأنّه فاعل للفعل في هذا التركيب وإن كان مفعولاً به في قولك أعطيت زيداً درهماً إذ لا منافاة بين كونه فاعلاً في تركيب ومفعولاً به في تركيب آخر .

فان قلت : مقتضى الحد أن يكون المفعول متعلقاً بالمسند بالإسناد الحدوثي ومن قيوده مع أن المفعول قد يتعلّق بالمسند بالإسناد الإتحادي كقولك زيد ضاربٌ عمرواً .

قلت : نعم الأمر كذلك فإن المفعول إنمّا سمي مفعولاً لوقوع الفعل وهو
 حركة المسمى عليه خارجاً أو تحليلاً و اسم الفاعل بمعناه الاسمي وهو العنوان
 المنطبق على الذات لا يكون واقعاً على المفعول كما هو ظاهر و إنمّا يكون واقعاً
 على المفعول باعتبار المعنى الفعلي المأخوذ منه هو فلا يطلب مفعولاً بمعناه الاسمي
 و إنمّا يطلبه بالمعنى الفعلي المشتمل عليه هو فالفعل أصل في العمل و اسم الفاعل و
 نحوه إنمّا يعمل لأجل اتصاله به و أخذه منه و إنبائه عن المعنى الفعلي ضمناً
 ﴿ وهو منصوب بالمفعولية ﴾ التي هي معنى معنور عليه مقتض لانحصار كما قال به خلف
 لا بالفعل و شبهه كما اختاره البصريون لما عرفت من أن المعنى المقتضي للإعراب
 أقرب إليه ممّا يتقوّم به هو فإسناده إلى المعنى المقتضي أولى من إسناده إلى ما يتقوّم
 به هو ﴿ وقد يتعدّد ﴾ المفعول ﴿ فيكون اثنين نحو كسوت زيداً حبة ﴾ و علمته
 فاضلاً ﴿ أو ثلاثة ﴾ بواسطة نقل الفعل إلى باب الأفعال أو التفعيل ﴿ نحو أعلمت
 زيداً عمروً و أفاضلاً ﴾ و علمته بكرأفقيها ﴿ ولا يتجاوز ﴾ مفعول فعل واحد ﴿ عنها ﴾
 أي عن الثلاثة إذ لم يسمع للفعل المجرد أكثر من مفعولين حتّى يتجاوز عن ثلاثة
 بواسطة نقله إلى أحد البابين ﴿ والأصل ﴾ أي الذي ينبغي أن يكون الشيء عليه
 في حدّ نفسه ﴿ تقدّم ﴾ المفعول الذي هو ﴿ الفاعل معنى ﴾ على المفعول الذي لم
 يكن كذلك ﴿ أو مبتدأ الأصل ﴾ على المفعول الذي هو خبر في الأصل فالأوّل
 ﴿ كزيداً في أعطيت زيداً درهماً ﴾ و أعلمت زيداً عمروً و أفاضلاً في تقدّم زيداً على الدرهم
 لأنّه آخذ و الدرهم مأخوذ و على عمروً و أفاضلاً لأنّه عالم و المفعولين المتأخّرين
 عنه معلوم ﴿ و ﴾ الثاني كزيداً أيضاً في ﴿ علمت زيداً فاضلاً ﴾ فيقدّم زيداً على فاضلاً
 لأنّه في الأصل مبتدأ و قائماً خبره ﴿ ويجب ذلك ﴾ أي التقديم الذي هو الأصل
 ﴿ إذا خيف اللبس كأعطيت زيداً عمروً ﴾ و ظننت زيداً بكرأ ﴿ أو كان الثاني
 محصوراً كما أعطيت زيداً إلا درهماً أو ﴾ كان الثاني اسماً ﴿ ظاهراً و الأوّل ضميراً
 نحو ﴿ إنّنا أعطيناك الكوثر ﴾ و يمنع ﴿ التقديم ﴾ إذا اتصل الأوّل بضمير الثاني
 كأعطيت المال مالكه ﴿ إذ لو قدّم حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظاً و رتبة

﴿أو كان محصوراً كما أعطيت الدرهم إلا زيداً أو﴾ كان ﴿ظاهراً و الثاني مضمراً كالدرهم أعطيته زيداً ويجوز حذف المفعول اقتصاراً﴾ بأن يتعلق نظر المتكلم ببيان ثبوت الفعل لفاعله فقط فينزل الفعل المتعدي حيثئذ منزلة اللازم وكذا يجوز حذف أحد المفعولين اقتصاراً إلا في باب ظن ﴿كما مر﴾ التنبيه عليه ﴿أو اختصاراً﴾ بدليل حالي أو مقالي يدل عليه ﴿لغرض لفظي﴾ كتناسب الفواصل نحو ﴿قوله تعالى ﴿وماودعك ربك وما قل﴾ أو معنوي﴾ كاحتقاره نحو قوله تعالى ﴿كتب الله لأغلبن﴾ أي الكافرين فحذف احتقاراً ﴿أو استهجاناً﴾ أو غير ذلك من الأغراض ﴿وقد يمتنع﴾ حذفه ﴿كان يكون محصوراً فيه﴾ نحو إنما ضربت زيداً ﴿أو جواباً لسؤال﴾ كضربت زيداً جواباً لمن قال : من ضربت ﴿وينحصر المفعول فيه﴾ أي فيما وقع عليه الحدث ﴿لأنه بالمعنى المذكور﴾ المأخوذ من الفعل المنطبق على حركة المسمى ﴿لا يصدق على غيره مما عدوه مفاعيل﴾ وإنما الجامع بين الأقسام التي ذكرها هو المفعول المأخوذ من الفعل اللغوي الصادق على المصدر مطلقاً وعلى سائر المفاعيل مقيداً بالقيود التي ذكرها بل لا يكون جامعاً بينهما بهذا المعنى أيضاً لأن المفعول من دون قيد يختص بالمصدر المسمى مفعولاً مطلقاً ولا يشمل المطلق والمقيد ﴿مع أن﴾ الظرف منصوب على الظرفية ركناً كان ﴿كصلاتي خلف الأمير وخطبتي أمامه﴾ أم قيداً ﴿وفضلة كصليت خلف الأمير ومشيت وراءه فلا يصح عدّه من المفاعيل التي هي فضلة في الكلام﴾ وما سمي مفعولاً معه منصوب على مصاحبته لفاعل أو مفعول ﴿فلا يكون فضلة وقيداً مطلقاً﴾ والمفعول المطلق لأجله مندرجان في التمييز فتقسيمه إلى خمسة كما اشتهر ﴿بينهم﴾ أو إلى ستة بزيادة المفعول منه كما عن السيراني محتجاً بقوله تعالى ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ لأن المعنى من قومه ، أو إلى أربعة بدرج المفعول لأجله في المفعول المطلق كما عن الزجاج والكوفيين ﴿باطل وسيظهر لك التفصيل﴾ إن شاء الله تعالى .

﴿الباب الثاني في المتعلق بالمسند إليه وهو على قسمين لأن المتعلق به إما بواسطة أداة أو لا ففيه فصلان الفصل الأول في القسم الأول وهو المستثنى وهو في مصطلح النحاة

ما أخرج بالآعن حكم ما يعمه تحقيقاً أو توهماً ﴿فهو على قسمين فإن كان مخرجاً بالآعن حكم ما يعمه تحقيقاً﴾ عموم الكلّي لجزئياته أو عموم الكلّ لأجزائه ﴿فمتصل كجاءني القوم إلّا زيداً﴾ واشترت العبد إلّا نصفه ﴿وإلّا﴾ يعمه كذلك بأن كان خارجاً عن مدلول المستثنى منه وإنما يتوهم شمول حكمه له تبعاً فيستثنى منه ﴿فمنقطع﴾ باعتبار خروجه عما استعمل فيه المستثنى منه وإن كان متصلاً به باعتبار أنه من توابعه ﴿نحو ما فيها أحد إلّا حماراً﴾ ولذا قال ابن السراج المنقطع عائداً إلى المتصل لأنك إذا قلت ما فيها أحد إلّا حماراً فمعناه ما فيها أحد ولا ما يتبعه إلّا حماراً واعلم أننا جعلنا المستثنى مخرجاً عن حكم العام لآعن نفسه تنبيهاً على أن الاستثناء إنما يتعلق بالمسند إليه من حيث أنه مسند إليه لا من حيث ذاته لاستحالة إخراج الجزئي عن ذات كليّ الصادق عليه والجزء عن ذات الكلّ المحتوي عليه .

فإن قلت : الإخراج عن المسند إليه بوصف أنه مسند إليه مستلزم للتناقض إذ يلزم حينئذ أن يكون المستثنى محكوماً بحكمين متزادين فزيد في قام القوم إلّا زيداً مثلاً محكوم بحكم القيام حينئذ لدخوله في القوم الذين أسند إليهم القيام ومحكوم بعدمه من جهة استثناءه عنهم .

قلت : إسناد القيام إلى القوم وإن اقتضى استيعاب الحكم لجميع الأفراد إلّا أنه لا يستقر فيه إلّا بعد إتمام الكلام و انقطاعه و عدم لحوق الاستثناء به فإذا لحقه الاستثناء يصرفه عن الاستيعاب والعموم ويستقر في خلافه ولا منافاة بين ظهور أوّل الكلام في شيء و انصرافه عنه بالقبود اللاحقة له ولا تناقض بينهما ولذا اشتهر أن للمتكلّم مادام متشاغلاً بكلامه أن يلحق به ما شاء من التواحق ولا يوجب ذلك تجوّزاً في الكلام لأن اقتضاء الاستيعاب ليس بالوضع بل بمقتضى حمل الشيء على العامّ المقتضي لعموم الحكم لجميع الأفراد وما ذكره بعضهم من أنه أريد بالمستثنى منه معناه الحقيقي وأخرج عنه المستثنى قبل الإسناد و اسند إليه الحكم غلط فاحش لما عرفت من استحالة إخراج الجزئي أو الجزء عن تحت الكلّي أو الكلّ مع أن المستثنى إنما هو من توابع الإسناد فلا يعقل تقدّمه عليه ، ويقرب منه

ما ذكر من أن المراد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى مجازاً وأداة الاستثناء قرينة عليه، إذ لا مجال حينئذ للاستثناء المتصل بل للمقطع أيضاً فإنه لا يتوهم دخول المستثنى في المستثنى منه المراد به ما عداه مع أنه يلزم في قولك اشتريت العبد إلا نصفه الاستثناء المستغرق إن قيل بالاستخدام في الضمير ورجوعه إلى العبد بمعناه الحقيقي، والتسلسل إن قيل برجوعه إلى المعنى المجازي وهو الباقي بعد الاستثناء فيرجع النصف إلى الربع والربع إلى الثمن وهكذا ثم إنني قسدت الإخراج بالآتي تنبيهاً على انحصار المستثنى في المخرج بها وعدم عمومها للمخرج بسائر الكلمات التي جعلوها من أخواتها لأنها أفعال وأسماء مستعملة في مفاهيمها الأصلية يترتب عليها الاستثناء باعتبار المورد ولا يوجب ذلك جعلها من أدوات الاستثناء والمستثنى بها مستثنى في اصطلاحهم وإلا لزم أن لا ينحصر أدوات الاستثناء في ما ذكره أن يكون المستثنى باستثنيت ونحوه في قولك جاءني القوم استثنى منهم زيدا أو ليس فيهم زيد أو خارج عنهم زيد وهكذا مستثنى في اصطلاحهم وتوهم أن الكلمات المعدودة أدوات للاستثناء منقولة عن مفاهيمها الاسمية والفعلية إلى معنى الاستثناء الذي هو معنى حرفي في غير محله نعم شاع استعمالها في مورد الاستثناء في كلماتهم ﴿و يجب نصبه﴾ أي المستثنى بالمعنى المقنض له وهو كونه مستثنى وإليه يرجع ما قيل من أن نصبه بالمخالفة ﴿إن كان في كلام موجب تام﴾ بأن كان المستثنى منه مذكوراً نحو قام القوم إلا زيدا ﴿أو مقدماً﴾ على المستثنى منه مطلقاً منقياً كان أم موجباً نحو ما قام إلا زيدا القوم وقام إلا زيدا القوم ﴿أو منقطعاً﴾ مطلقاً عند الحجازيين سواء كان قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم إلا حاراً أم لا وعن بني تميم أنه يجوز اتباع المستثنى للمستثنى منه في الصورة الأولى دون الثانية ومثل بعض للصورة الثانية بقوله تعالى «لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم» أي من رحمه الله بزعم أنه استثناء منقطع لأنه هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً ولا يجوز حذف عاصم في الآية الشريفة والتحقيق أنه من قبيل الاستثناء المتصل والمراد لا عاصم لنفسه إلا من

رحمة الله أي لا يعصم أحد به نفسه ولا يقدر على عصمة نفسه من الفرق إلا من رحمه الله ، و بما يبينناه ظهر أنه لا حاجة إلى ما تكلفه بعضهم من جعل اسم الفاعل بمعنى المفعول أو تقدير مضاف أي رحمة من رحم أو مكان من رحم * وإن كان في كلام منفي "جاز نصبه" على الأصل * واختبر اتباعه * للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل البعض من الكل ولا يضر اختلافهما إيجاباً ونقياً إذ يكفي اتحادهما في أصل الحكم الجامع بين الإيجاب والسلب وإنما جازا البديل في صورة النقي دون الإيجاب لجواز تفريغ الكلام وقيام المستثنى مقام المستثنى منه في هذه الصورة دون الإيجاب وإنما اختير على النصب لأنه المقصود بالحكم حينئذ غالباً * نحو ما فعلوه إلا قليل منهم وإن كان الكلام غير تام * بأن كان المستثنى منه محذوفاً * يعرب على حسب العوامل * أي بما تقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجرح فيقال ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيداً وما مررت إلا بزيد * ولا يكون ذلك * أي عدم تمام الكلام وحذف المستثنى منه * غالباً إلا في * الكلام المنفي * لعدم استقامة المعنى مع الحذف في الموجب غالباً فلا يصح ضربت إلا زيداً أو ضربني إلا زيد إذ لا يصح الحكم بحدوث الضرب من كل أحد سوى واحد منهم بالنسبة إلى شخص واحد نعم قد يستقيم الحكم في الموجب قليلاً مع الحذف نحو قرأت إلا يوم كذا * وإذا تكررت إلا فإن كان التكرار للتأكيد بأن تلت * واواً * عاطفاً أو تلاها اسم مماثل لما قبلها لا يتغير الحكم بالتكرار وإلا * يكن التكرار للتأكيد بل للتأسيس * فمع تفريغ الكلام * من المستثنى منه * يظهر أثره * أي أثر التفريغ من الإعراب على حسب العوامل * في واحد منها * أي المستثنيات مقدماً كان أولاً * ويجب نصب الباقي * منها * نحو ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكرأ * ومع تمامه * أي تمام الكلام * يجب نصب جميعها * أي المستثنيات * إن كانت متقدمة * على المستثنى منه كما كان الحكم كذلك في صورة عدم التكرار نحو قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم * وإعراب واحد منها كما لو كان وحده * بما يقتضيه من نصب أو رفع * ونصب الباقي إن كانت متأخرة * عن المستثنى منه نحو ما قاموا إلا زيد إلا عمرو أرفع الأول اختياراً ونصب الثاني

و قام القوم إلا زيدا إلا عمرواً إلا بكرأ بنصب الجميع إذ لو لم يكن إلا الأوّل لو جب نصبه ﴿ و كل واحد من المستثنيات ﴾ الواقعة في كلام واحد ﴿ يخالف ما قبله إيجاباً أو سلباً إن أمكن استثناء بعضها من بعض ﴾ نحو له عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين فالأوّل والثالث من المستثنيات متقيان والثالث والرابع موجبان وطريق معرفة الباقي من المستثنيات أن تحط الأخير مما يليه وهكذا إلى أن تنتهي إلى الأوّل أو تسقط الأوتار من المستثنى منه و تضم إلى الباقي بعد الإسقاط الإشفاق فما حصل لك فهو الباقي ﴿ وإلا ﴾ يمكن استثناء بعضها من بعض ﴿ فتوافق ﴾ المستثنيات ﴿ الأوّل ﴾ منها في الإيجاب أو السلب و لا يخالف بعضها بعضاً نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرواً إلا بكرأ ، و ما جاءني إلا عالم إلا أديباً إلا شاعراً فالمستثنيات في المثال الأوّل محكومة بانتفاء القيام عنها و في المثال الثاني بإثبات المجيء لهم ﴿ وتستعمل ﴾ كلمة ﴿ غير في مورد الاستثناء ﴾ بأن يراد منها المغايرة في الحكم لا في الذات أو الصفة ﴿ و تعرب كإعراب المستثنى بإلا ﴾ فتنصب في كلام موجب تام على أنها حال نحو قام القوم غير زيد و يجوز الوجهان النصب و الاتباع في كلام تام غير موجب نحو ما جاءني غير زيد وتعرب على حسب العوامل إذا لم يكن الكلام تاماً ﴿ و ﴾ لكن يكون ﴿ ما بعدها مجروراً ﴾ بإضافتها إليه كما كان مجروراً في غير مورد الاستثناء ﴿ و كذلك سوى ﴾ بكسر السين و ضمها مع القصر ﴿ و سواء ﴾ بفتح السين و كسرهما مع المد تستعملان في مورد الاستثناء وتعربان كإعراب المستثنى بإلا ويكون ما بعدهما مجروراً بإضافتهما إليه ﴿ و قيل : إنهما منصوبان على الظرفيّة أبداً ﴾ لأنك إذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكأنك قلت مكان زيد ﴿ و تستعمل ليس و لا يكون و خلا وعدا و ما خلا و ماعدا كذلك ﴾ أي في مورد الاستثناء أيضاً ﴿ وتلزم الإفراد حينئذ و لا يظهر فاعلها ﴾ أي لا يفسر باسم ظاهر ﴿ و يكون ما بعدها منصوباً ﴾ على الخبريّة أو المفعوليّة ﴿ نحو قام القوم ليس زيدا ﴾ أو لا يكون و هكذا ﴿ و قد يجر ما بعد خلا و عدا ﴾ على أنهما حرفا جر ﴿ و تستعمل حاشا كخلا ﴾ أي في وروده

مورد الاستثناء و نصب ما بعده أو جرّه ﴿إِلَّا أَنْ﴾ الأُغْلِبُ ﴿فيه﴾ جرّ ما بعده .
 ﴿الفصل الثاني في المتعلّق بالمسند إليه بلا واسطة أداة و هو الحال و هي﴾
 أنث ضميرها لأنّه ممّا يجوز تذكيرها و تأنيثها لفظاً و معنى ﴿ما يبيّن هيئة المسند
 إليه﴾ من حيث أنّه مسند إليه ﴿تحقيقاً﴾ كالفاعل ﴿نحو﴾ جاءني زيد راكباً ﴿و﴾
 المبتداء نحو ﴿زيد ضارب قائماً﴾ .

فإن قيل : قائماً حال من الضمير المستتر في الخبر فهو حال من الفاعل لا
 المبتداء ، قلت : أولاً قد ظهر لك أنّه لا يستتر الضمير في الخبر و لو كان مشتقاً
 حتّى يقع ذا الحال و ثانياً أنّك قد عرفت أنّ اسم الفاعل لا فاعل له أبداً و ما أسند
 إليه اسم الفاعل يكون مبتداء قدّم عليه أو أخر عنه ، ظهر أو استتر فيه ﴿أو تنزيلاً﴾
 كالمسند بالاسناد الإضافي ﴿نحو زيد في الدار قائماً﴾ فإنّه بمنزلة المسند إليه بالاسناد
 الحدوثي أو الاتّحادي ضرورة أنّ «زيد في الدار» بمنزلة كان زيد في الدار أو زيد
 ثابت في الدار والمفعول نحو ﴿ضربت زيدا راكباً﴾ فإنّه بمنزلة ضرب زيدا راكباً .
 و قد تبين ممّا بيّنناه و مثلناه أنّ الحال من توابع الاسناد مطلقاً اتّحاديّاً كان أم
 حدوثيّاً أم إضافيّاً ، و قد زعم الأكثر أنّ الحال من توابع الإسناد الحدوثي فقالوا :
 إنّ الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول و لا يكون لغيرهما و ما خالف ذلك يأوّل
 بهما في نحو زيد في الدار جالساً فجالساً حال من ضمير المظرف المستتر فيه و هو
 فاعل معنى لا من المبتداء على الأصحّ « و هذا بعلي شيخاً » فشيخاً حال من بعلي و
 هو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي أو أشير إلى بعلي و قد عرفنا ابن الحاجب
 في كافيته بأنّه ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى . و نقل عنه أنّه لم
 يجز أن تقول رجل قائماً أخوك لعدم الفاعليّة و المفعوليّة في رجل .

أقول : عدم جواز قولك رجل قائماً أخوك ليس لانتفاء الفاعليّة و المفعوليّة
 في رجل بل لأنّ عدم جواز صيرورة الحال قيداً لاسناد الأخوة إليه لأنّ مقتضى
 كون الحال حالاً عن المسند إليه من حيث أنّه مسند إليه تقييد الاسناد بها و من
 المعلوم أنّ الأخوة لا تقبل التقييد بالقيام و القعود و أمثالهما من الصفات و لذا

تري أنه لا يصح قولك زيد جالساً فقيه مع أن «زيد» فاعل معنى باعتبار كون خبره مشتقاً فليس ذلك إلا لأجل عدم جواز تقييد الفقاهة كالأخوة بالجلوس و القيام و نحوهما من الأحوال و الصفات فاتضح غاية الاتضاح أن عدم صحة ما ذكره من المثال لا يدل على اختصاص الحال ببيان هيئة الفاعل أو المفعول حتى يأول ما خالف ذلك مع أن تأويل زيد في الدار جالساً بما ذكر باطل لما ظهر لك من بطلان استتار الضمير في الظرف أو لا و عدم كونه فاعلاً على فرض صحة الاستتار ثانياً . و أمّا تأويل « هذا بعلي شيخاً » إلى ما ذكره فيكفي في فساده صحة قول المرأة : زيد بعلي شيخاً أو شاباً مع انتفاء معنى المفعولية المتهمة حينئذ لانتهاء اسم الإشارة فصحة الحال حينئذ لا تكون إلا لأجل جواز تقييد البعلية بالشيخوخة والشباب و نحوهما فإن البعلية قد تثبت في حال الشيخوخة و قد تثبت في حال الشباب فلا مانع من تقييدها باحدهما .

فإن قلت : شيخاً حال من بعلي و هو خبر ، فينتقض الحد به لعدم كونه مبيئاً لهيئة المسند إليه حينئذ .

قلت : الإسناد الاتحادي يوجب تنزيل أحدهما منزلة الآخر فالخبر حينئذ في حكم المسند إليه فلا ينتقض الحد به .

فإن قلت : الحد غير مانع لشموله لنعى المسند إليه نحو زيد الرأكب جاءني فإنه مبيئ لهيئته حينئذ .

قلت : النعت ناظر إلى وصف ذات المسند اليه مع قطع النظر عن كونه مسنداً إليه و لذا لا يجب في المثال المزبور مقارنة الصفة للمجي . و يجوز أن يكون معرفاً للموضوع و يصح التوصيف مع عدم جواز تقييد الإسناد به كقولك زيد الرأكب أخوك ، فلا تكون الصفة ناظرة إلى بيان هيئة المسند إليه بوصف أنه مسند إليه وإن استتبعه أحياناً بمعونة المورد فلا ينتقض الحد به « و هي » أي الحال « منصوبة على الحالية » التي هي معنى من المعاني المعتورة على اللفظ المقتضية للإعراب « و الأغلب » أي أغلب موارد استعمالها « كونها متقلة » غير لازمة وإنما

لم يجب فيها الانتقال لأنها إنما تنظر إلى بيان هيئة المسند إليه بوصف أنه مسند إليه الموجب لتقييد الإسناد بها إن لم تكن مؤكدة ولا يعتبر في التقييد الانتقال والزوال بل يكفي في تحقيقه احتمال خلافها ﴿ و ﴾ لذا ﴿ تقع ثابتة قياساً إذا كانت مؤكدة ﴾ مضمون جملة قبلها ﴿ نحو زيد أبوك عطوفاً ﴾ أو عامليها نحو ﴿ و يوماً بعث حياً ﴾ أو لصاحبها نحو ﴿ لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ﴾ أو دل عامليها على تجدد صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ﴿ فبديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل ﴾ و أطول حال لازمة من يديها ، وعامل الحال وهو خلق يدل على تجدد المخلوق فيحسن حينئذ الإتيان بالحال اللازمة قياساً لأن الخلق في حد نفسه قابل للوحيين و يصح تقييده بأحد الحالين ، و منه قوله تعالى « أنزل إليكم الكتاب مفصلاً » و ما قيل من أن القرآن قديم غلط لا وجه لابتناؤه على الكلام النفسي الذي قد ثبتت استحالته في محله ﴿ و سماعاً في غيرهما ﴾ أي في غير صورة التأكيد و دلالة العامل على تجدد صاحبها ﴿ و كل ما دل على هيئة وصفة ﴾ صح أن يقع حالاً و إن كان الدال عليها اسماً ﴿ جامداً ﴾ و قد ضبط بعضهم في عشرة أنواع : الأول ما دل على تشبيه ﴿ نحو كر زيدا أسداً ﴾ أي كأسد ، و بدت هند قمرأ أي كالقمر ، و الثاني ما دل على مفاعلة نحو ﴿ بعه يداً بيد ﴾ أي مقبوضاً ، و الثالث ما دل على ترتيب نحو تعلم الحساب باباً باباً و ادخلوا رجلاً رجلاً ، و الرابع ما كان موصوفاً بمشتق أو شبهه ﴿ نحو فتمثل لها بشراً سوياً ﴾ و قرآناً عربياً ، و تسمي حالاً موطئة ، و الخامس ما دل على سعر نحو ﴿ بعه مد أبكذا ﴾ فمدأ حال من المفعول و « بكذا » بيان لمدأ ، و السادس ما دل على عدد نحو « فتم مبيعات ربه أربعين ليلة » ، و السابع ما دل على طور فيه تفضيل نحو هذا بשרاً أطيب منه رطباً ، و الثامن ما يكون نوعاً لصاحبه نحو هذا مالك ذهباً ، و التاسع ما يكون فرعاً لصاحبه نحو هذا حديدك خاتماً و تنحتون من الجبال بيوتاً ، و العاشر ما يكون أصلاً لصاحبه نحو هذا خاتمك حديداً ، و « أسجد لمن خلقت طيناً » ﴿ و قيل : لا تقع ﴾ الحال ﴿ جامداً إلا ماؤلاً بمشتق ﴾ و التأويل في كل نوع بحسبه

فالأوّل مأوّل بالصفات المنطبقة عليه من نحو شجاعاً ومضيئاً ونحوهما ، والثاني بمعنى متقابضاً ونحوه ، والثالث بمعنى مترتباً ، والرابع بمعنى سويّاً في صفة البشر وعربياً قرآنه ، والخامس بمعنى مسعراً ، والسادس بمعنى معدوداً ، والسابع بمعنى مطوّراً ، والثامن بمعنى منوّعاً ، والتاسع بمعنى مصوغاً ، والعاشر بمعنى متّصلاً .
﴿وقيل به﴾ أي بالتأويل بمشتق ﴿إذا دل﴾ الحال ﴿على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب﴾
فانقصر في التأويل على الأنواع الثلاثة ووجهه بأن اللفظ فيها غير مراد منه معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب .

أقول : عدم إرادة المعنى الحقيقي من اللفظ فيها ممنوع لجواز إرادة المعنى الحقيقي كناية عن اللازم أو تجوّزاً في النسبة إذ كما يمكن التجوّز في الإسناد في نحو زيد أسدٌ و هندٌ قمرٌ كذلك يمكن التجوّز في النسبة الناقصة في نحو كرتٌ زيد أسداً و بدت قمرأً ﴿و الأصل فيها أن تكون نكرة﴾ لأن الغرض منها و هو تقييد الإسناد بها يحصل مع تنكيرها فلا حاجة إلى تعريفها الذي هو أمر زائد ﴿وقد تجيء معرفة بقلة نحو جاءني زيد وحده﴾ و جئتني وحدك و جئتك وحدني ﴿وجاؤا الجُم الغفير﴾ أي الجماعة الكثيرة السائرة وجه الأرض لكثرةها ﴿وأرسلها العراك و ادخلوا الأوّل فالأوّل﴾ و نحوها من الأمثلة المسموعة ﴿و أولها الأكثر بالنكرة﴾ فحكموا بتنكيرها معنى و هو تكلف بلا دليل مع أنه إن أريد بكونها نكرة معنى حينئذ أنه يصح وضع النكرة موضعها ففيه أنه لا يوجب تنكيرها معنى كما هو ظاهر و إن أريد أن الإضافة إلى المعرفة واللام والعلمية فيها لا توجب تعريفها معنى و أنها ملغاة حينئذ عن إفادة التعريف فهو بديهي البطلان إذ لا يعقل تخلف الأسباب الموجبة للتعريف عنه باختلاف المعاني المعتورة على اللفظ من الفاعلية والمفعولية والحالية وهكذا ﴿و الأصل﴾ في ذي الحال أن تكون معرفة ﴿لأنه محكوم عليه في المعنى و من شأنه أن تكون معرفة﴾ فلا تقع منكرأ غالباً إلا مخصّصاً ﴿بوصف كقولك جاءني رجل عالم راكباً ، أو باضافة نحو قوله تعالى «في أربعة أيام سواء للسائلين»﴾ أو مسبوقةً بقية ﴿نحو «و ما أهلكنا

من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴿أو شبهه﴾ من نهي نحو ولا يبيع امرء على امرء مستهلاً أو استنهام كقوله «يا صاح هل حم عيش باقياً» ﴿أو متأخراً﴾ عن الحال كقوله لمية موحشاً طلل ، وقد نكر نادراً من غير وجود شيء مما ذكر ففي الحديث «صلى رسول الله ﷺ جالساً وصلى وراءه قوم قياماً» ﴿و﴾ يجوز أن ﴿يتقدم الحال على صاحبها﴾ مطلقاً مرفوعاً كان كجاء راكباً زيداً ، أو منصوباً كضربت راكباً زيداً إذا جعلت راكباً حالاً عن المفعول ، أو مجروراً بحرف نحو قوله تعالى «وما أرسلناك إلا كافة للناس» كما اختاره ابن مالك والأكثر على المنع في المجرور بالحرف ﴿إلا إذا كانت مؤكدة﴾ لمضمون جملة نحو «أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي» فلا تتقدم على صاحبها لعدم جواز تقديم المؤكّد على المؤكّد ﴿أو محصورة﴾ نحو ضربت زيداً إلا راكباً وإنما ضربت زيداً راكباً ﴿و﴾ يجوز أن تتقدم ﴿على طرفي الإسناد﴾ الذي يتقدم بها ﴿إذا كان المسند فعلاً متصرفاً أو شبهه نحو مخلصاً زارك ومسرّعاً راحل﴾ ما لم يمنع مانع من كونه صلة لآل أو لحرف مصدري أو مقروناً بلام القسم أو الابتداء ، فإن كان الطرفان جامدين أو كان المسند غير فعل ولا صفة كاسم الفعل والمصدر أو فعلاً غير متصرف كفعل التعجب أو صفة كذلك كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليهما وزعم أكثر النحاة أن الحال لا بد لها من ناصب من فعل أو شبهه أو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وحروف التنبية والتحقيق والتشبيه وهكذا الطرف المتضمن معنى الاستقرار فقالوا : لا يجوز تقدم الحال على عامله إلا إذا كان فعلاً متصرفاً أو شبهه ثم استثنوا من ذلك موضعين أحدهما تقدم الحال على الطرف بشرط توسطه بينه وبين صاحبه معنى كقولك زيد جالساً في الدار ، والثاني تقدمها على أفعل إذا كان مفضلاً به ككون في حال على كون في حال نحو هذا بساً أطيب منه رطباً ، وزيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، فإنهم جوزوا تقدمها على العامل في صورتين والتحقيق أنه لا حاجة في انتصابه إلى أزيد من المعنى المقتضى له وهي الحالبة وهي لا تنقو بمخصوص المعنى الحديثي حتى يجب اعتبار ما ذكره بل هي متقومة بالإسناد سواء كان أجد

طرفيه حدثاً أو مشتملاً على معنى حدثي أم لا ، فالعامل في الحال بالمعنى المصطلح عندهم وهو ما يتفق به المعنى المقتضي للإعراب هو الإسناد فإنه الواقع في الحالة التي تنبئ عنها الحال مطرداً والمتقيّد بها كذلك لا ما اعتبروه من الأحداث فلا حاجة حينئذ إلى استثناء الموضوعين إذ لم تنقدّم الحال على الإسناد و طرفيه فيها بل توسّطت بين المسند إليه و المسند به فهي في محلّها إذ وقعت بعد صاحبها ولم تنقدّم على عاملها بالمعنى المصطلح عندهم . نعم تأخير الحال عن طرفي الإسناد في الإسناد الإضافي أولى كما أن تأخيرها عنهما فيما إذا لم يكن المسند فعلاً متصرفاً أو شبهه واجب إلا في الصورة المتقدّمة وهي تفضيل حال على حال أو تشبيه حال بحال كقولك زيد قائماً كعمرو قاعداً ، وكيف كان فالصحيح جعل العنوان ما ذكرناه لا ما ذكروه ، وقد تبين بما بيناه أن جعل العامل في الحال المؤكّدة لمضمون جملة معقودة من اسمين جامدين نحو زيد أبوك عطوفاً مقدّراً في غير محلّه لأن العامل بمعنى الواقع في الحال إنّما هو الاسناد الثابت في الجملة فلا حاجة إلى اعتبار أمر زائد ولا يصح أن يجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف جزؤه كأعجبني وجهها مسفرةً و قوله تعالى « أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً » أو كجزئه نحو قوله تعالى « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً » فإن الملة بمنزلة الجزء ، أو طالباً للحال بأن كان دالاً على الحدث الواقع فيها مصدرّاً كان نحو قوله تعالى « إليه مرجعكم جميعاً » فإن رجوعهم إليه واقع حال كونهم جميعاً أو صفة نحو زيد ضارب عمرو راكباً وهذا ضارب السويق ملتوتاً فإن ضرب العمر واقع حال ركوبه و شرب السويق حال لثته و الوجه في عدم صحّة مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً أن الحال كما عرفت إنّما تبين هيئة ذي الحال بوصف أنه مسند إليه ولا يصح ذلك إلا إذا كانت النسبة الثابتة لذي الحال قابلة للتقييد بها والنسبة الثابتة بين المضاف و المضاف إليه لا تقبل التقييد بها إلا في الصورة الأخيرة ، وأمّا صورتان الأوليان فإنّهما يصحّ الحال فيهما باعتبار صحّة قيام المضاف إليه مقام المضاف في كونه مسنداً إليه الموجب لرجوع

التقييد إلى الإسناد المتعلق بالمضاف ألا ترى أنه يصح أن تقول : أعجبتني مسفرة .
و أوجب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً . و اتبع إبراهيم حنيفاً . و أمّا في غير الصور
الثلاث فلا يجوز الحال عنه لعدم تطرّق التقييد بها في النسبة الناقصة التقييدية
حيث فلا يصح لك أن تقول جاءني غلام زيد راكباً بجعل راكباً حالاً من زيد لأن
إضافة الغلام إلى زيد لا تقيّد بحال ركوبه وقيامه وهكذا من الأحوال **﴿والحال
بمنزلة الخبر من صاحبها﴾** فلا تكون إلا متحدة معه منطبقه عليه **﴿فلا يقع
مصدراً إلا إذا صحّ حمله عليه تحقيقاً﴾** من جهة اتحاده معه في الخارج كاتحاد
المصدر مع المفعول في بعض المواد بحيث لا مغايرة بينهما إلا في مرحلة التحليل
كاتحاد الخلق والمخلوق والنطق مع المنطوق **﴿أو تنزيلاً﴾** من جهة إتحداده معدّاء
و مبالغة كاتحاد العدل مع العادل كذلك **﴿فيقع﴾** المصدر **﴿حالاً﴾** حيث
﴿قياساً﴾ فما حكى عن سيوييه من أنه مقصور على السماع لا وجه له إذ مع عدم
اتحداده مع ذي الحال تحقيقاً أو تنزيلاً لا يصح وقوعه حالاً منه و لو سماعاً ومع
اتحداده معه كذلك يصح مقيساً ، و توهم أن المصدر قد يأتي بمعنى الوصف مجازاً
سماعاً غلط إذ المادة فيهما واحدة فالنحوّ لو كان قائماً هو في الهيئة وهي من
لواحق الحروف لا يتطرّق فيها التجوّز أصلاً و لا استعمال لها و لا دلالة وإنّما
هي آلة و علامة لوجه استعمال المادة و لو تطرّق فيها التجوّز لا يكون ذلك إلا
لعلاقة مصحّحة له فيلزم أن يطرد وينقاس حيثن . فعلى كل حال لا وجه للقصر على
السماع **﴿هذا﴾** أي انتصاب المصدر على الحالية **﴿إذا لم يكن﴾** المصدر **﴿نوعاً
من الفعل و أمّا إذا كان نوعاً منه كطلع بغتة﴾** و جاء ركضاً و قتله صبراً و هكذا
﴿ينصب قياساً﴾ على أنه مفعول مطلق حذف عامله عند المبرّد **﴿و على أنه تمييز
عن النسبة﴾** عندنا **﴿و كذا﴾** ينصب على التمييز عن النسبة **﴿ما وقع بعد أمّا﴾**
بفتح الهمزة **﴿نحو أمّا علماً فعالماً و بعد خبر اقترن باللام الدالة على الكمال نحو
أنت الرجل علماً أو شبه به مبتدأه نحو زيد زهير شعراً﴾** فإن الأصل فيه زيد
مثل زهير فحذف مثل و حمل زهير على زيد مبالغة و ادّعاء و كون المنصوب في

الموضوعين الآخرين تمييزاً رافعاً للإبهام عن النسبة أمر واضح إذ اتّحد المحمول مع الموضوع فيهما يمكن أن يكون في صفة دون صفة فأبهم فبين بالمنصوب و أما الموضوع الأول فلا إبهام فيه بمقتضى ظاهر اللفظ وإنما يتطرق فيه الإبهام من جهة احتمال التجوّز في اللفظ فبين بالمنصوب تأكيداً و رافعاً للإبهام الموهوم و التمييز كما يكون رافعاً للإبهام التحقيقي يكون رافعاً للإبهام الوهمي كما سيأتي بيانه في بابه إن شاء الله ، فتبين مما بيّناه أن ما ذكرناه من ما لك وابنك و ابنه من انتصاب المصدر على الحالية في المواضع الثلاثة قياساً ، صحيح بالنسبة إلى كون النصب قياساً باطل بالنسبة إلى جعله حالاً ﴿ وتقع الجملة الخبريّة الخالية عن دليل الاستقبال موضع الحال ﴾ فيصير إسنادها ناقصاً حيثئذ و تكون قيداً للمسند إليه ﴿ فإن كانت مبدوءة بمضارع مثبت خال من قد أو منفي بلا أو ما أو بماض تالٍ إلا أو متلو بأواشملت على الضمير ﴾ المطابق لصاحبها ﴿ وحده ﴾ و إن اقترن بقدر تلزم الواو على ما ذكره ابن مالك في التسهيل ﴿ وإلا ﴾ تكن كذلك بأن كانت اسميّة مثبتة أو منفيّة أو فعلية مصدرية بمضارع منفي بلم أو بماض مثبت أو منفي ﴿ ف ﴾ هي مشتملة ﴿ عليه وعلى الواو أو على أحدهما ﴾ إلا أن تكون مؤكدة فتأتي بالضمير فقط نحو هو الحق لا ريب فيه ، و قد اشترط الأكثر في المصدرية بالماضي المثبت المجرد من الضمير أن يقترن بقدر ظاهرة أو مقدرة قيل لتقرّبه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه لأنّ المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أن مضيه إنّما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بدّ من قد حتّى يقرّ به إليه فيقارنه .

و فيه أن وقوع صيغة الماضي موضع الحال المبيّن لهيئة المسند إليه يوجب انصرافها إلى المقارن لزمان العامل لأنّ صيغته ليست للزمان الماضي وضعاً وإنما ينصرف إليه عند الإطلاق وعدم التقيد بما يوجب انصرافها إلى خلافه فلا حاجة حيثئذ إلى كلمة قد لصرفها عن الزمان الماضي إلى المقارن لزمان العامل مع أنّه لو سلم الاحتياج إلى صارف يصرفها إلى المقارن لزمان العامل لا يوجب الحاجة إلى خصوص كلمة قد لعدم انحصار الصارف فيها فلا وجه للحكم بتقديرها في صورة عدمها على أنّه

لو سلم ذلك لزم الاحتياج إليهما مع وجود الضمير واشتمال الجملة على صيغة الماضي و لو لم تكن فعلية كقولك جاء زيدواً لمير ركب مع أنهم لا يلتزمون به فالصواب ما اختاره الكوفيون من عدم اشتراط اقترانها بقدر ﴿ وقد يحذف ﴾ المسند الذي هو ﴿ طالبها ﴾ المسمى عندهم بعاملها ﴿ جواز الدليل حالي ﴾ كقولك للمسافر راشداً مهدياً أي تسافر راشداً مهدياً ﴿ أو مقالي ﴾ كقوله تعالى « بلى قادرين » أي نجمهما قادرين أي يكتفي بما دل عليه من الحال أو المقال لأنه يقدر لفظ كما توهمه الأكثر ﴿ أو وجوباً كالمذكورة للتوبيخ ﴾ نحو أقاعد أو قد قام الناس ﴿ أو بيان زيادة أو نقص بتدريج ﴾ كتصدق بدينار فصاعداً واشتره بدينار فسافلاً أي يجب الاكتفاء فيهما بدلالة الحال أو المقال و التلغظ بالدليل اللفظي فيهما جار مجرى اللغو و قد ألحق بهما موضعان آخران : الأول الحال المؤكدة لمضمون جملة نحو زيد أبوك عطوفاً ، والثاني الحال الساذجة مسددة الخبر في نحو ضربي زيدا قائماً و إنما تركناهما لما مر أن العامل في نحو زيد أبوك عطوفاً هو الإسناد الثابت بين الجامدين و أنه لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو المعنى الحديثي وأن الخبر غير محذوف في المثال الثاني و أن العامل فيها هو المصدر .

﴿ الباب الثالث في ما يتعلق بالمسند تارة وبالمسند إليه مرة وبالإسناد أخرى وهو التمييز عن النسبة ﴾ وهو والمميز و التبيين و المبيّن بمعنى لأن اللفظ باعتبار أنه يوجب تمييز المبهم وتبيينه يكون مميزاً و مبيناً للمبهم و باعتبار أن التمييز متولد و منتزع منه و لا وجود للأمر المنتزع في الخارج سوى وجود منشأ انتزاعه يكون تمييزاً و تبيناً و المميز و المبيّن هو المتكلم الموجود منشأ انتزاعه فهو بمعناه المصدري منطبق على اللفظ لأن صيغة المصدر جاءت بمعنى صيغة الفاعل كما توهم لاستحالة مجيء صيغة بمعنى صيغة أخرى فإطلاق المصدر على الفاعل في المقام كإطلاقه على المفعول في بعض المواد كالخلق و اللفظ و النطق و نحوها إنما هو من جهة انطباقهما و تصادقهما على محل واحد ، و اعلم أن التمييز فرع الإبهام و هو إما في الاسم في حد نفسه أو بلحاظ النسبة فينقسم التمييز إلى قسمين تمييز

عن الذات و تمييز عن النسبة و هو على أقسام ﴿ لأن ﴾ إبهام النسبة قد يسري إلى المسند أو المسند إليه و قد لا يسري إلى أحدهما فالتمييز عنها قد يتعلّق بالمسند و قد يتعلّق بالمسند إليه و قد يتعلّق بالإسناد ففيه فصول : **الاول** فيما يتعلّق بالمسند و هو نوعان ﴿ النوع ﴾ الأول المصدر المخالف لطالبه ﴿ المعتبر عندهم بعامله مادة من فعل أو شبهه ﴾ المتحد معه وقتاً و فاعلاً ﴿ كضربت تأديباً و قعدت عن الحرب جيناً ﴾ المسمّى عند أكثر أهل الفن بالمفعول له ﴿ و المفعول لأجله و من أجله ﴾ النوع الثاني المصدر الموافق له ﴿ مادة ﴾ المؤكّد له ﴿ كضربت ضرباً ﴾ أو المبيّن لنوعه ﴿ كضربت ضرباً شديداً ﴾ أو عدده ﴿ كضربت ضربة أو ضربتين ﴾ المسمّى عندهم ﴿ أي عند أهل الفن ﴾ بالمفعول المطلق فإن المسند في الأول ﴿ من حيث أنه مسند ﴾ مبهم من جهة تردّده بين أنواع متعدّدة ﴿ و أقسام مختلفة و إن لم يكن فيه إبهام في حدّ نفسه فإنّ الضرب و القعود و ماضاهما من الألفاظ الواضحة المفاهيم و لا إبهام فيها بالنظر إلى ذواتها و لكنّها مبهمة في مرحلة الصدور من الفاعل و الإسناد إليه أصدر منه على وجه التأديب أو الظلم أو القصاص أم صدر منه على وجه الجبن أو المكر و هكذا من الوجوه ﴾ و المصدر المتحد معه وقتاً و فاعلاً منتزع منه و متحد معه خارجاً ﴿ و منطبق عليها نظرياً محلياً فيقال : الضرب تأديب أو ظلم أو قصاص ، و القعود عن الحرب جبن أو خيانة ﴾ و إن كان مغايراً له تصوّراً و علّة له في الذّهن ﴿ و يصحّ أن يقال ضربت للتأديب و قعدت عن الحرب من الجبن ﴾ و التركيب الانتصائي ﴿ في قولك ضربت تأديباً و قعدت عن الحرب جيناً و نحوهما ﴾ ناظر إلى جهة ﴿ الاتحاد و بيان النوع ﴾ و رفع الإبهام ﴿ و دائر مداره ﴾ و مطرد معه ﴿ لا التعليل ، و إلاّ ﴾ يمكن كذلك و كان ناظراً إلى التعليل ﴿ لزّم أن يصحّ ﴾ التركيب المذكور ﴿ مع وجود التعليل و عدم الاتحاد وقتاً ﴾ بأن يقال : نرعت ثيابي نوماً ﴿ أو فاعلاً ﴾ بأن يقال : ضربت تأديب زيد عمرواً ﴿ بل ﴾ ان يصحّ ﴿ مع عدم كونه مصدراً ﴾ بأن يقال جئتكَ سمناً .

بيان الملازمة أنّ التركيب الانتصائي لو كان ناظراً إلى التعليل و قائماً مقام

لام العلة لزم أن يصحَّ حيث ثبت التعليل و صحَّ دخول لام العلة فيه فكما يصحَّ أن يقال : جئتُك للسمن و ضربت لتأديب زيد بكراً و نزعَت ثيابي للزوم كذلك يلزم أن يصحَّ جئتُك سمناً و ضربت تأديب زيد بكراً و نزعَت ثيابي نوماً و التالي باطل بالضرورة فكذا المقدم . والحاصل أن المصدر المعلن به فعل متَّحد معه وقتاً و فاعلاً فيه جهتان تولَّده و انتزاعه من الفعل الموجب للاتِّحاد خارجاً المصحَّح لحمله عليه و مغايرته معه تصوُّراً و تحليلاً الموجبة لصحة جعله علة له و دخول لام التعليل عليه و من دوران التركيب الاتِّصافي مدار الأمور الثلاثة الموجبة للانتزاع الموجب للاتِّحاد في الخارج لا مدار التعليل المجامع مع عدمها علمنا أنَّه ناظر إلى جهة الاتِّحاد و رفع الإيهام و تبين النوع لا إلى جهة المغايرة و إفادة التعليل و قد تنبَّه الزَّجاج بأنَّ التركيب ناظر إلى الاتِّحاد لا التعليل حيث قال : إنَّه مصدر من غير لفظ فعله و المعنى في قولك ضربت تأديباً و قعدت عن الحرب جبناً أدَّبت بالضرب تأديباً و جبنت في القعود عن الحرب جبناً أو ضربت ضرب تأديب و قعدت عن الحرب قعود جبن ، و لكن اشتبه عليه الأمر في جعل المنصوب على المصدرية مفعولاً مطلقاً و عنواناً مستقلاًّ مقابلاً للمتميز عن النسبة ، و العجب أنَّه حكى عن ابن الحاجب أنَّه قال ردّاً على الزَّجاج : إنَّ معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب إتِّفاقاً ، و قولك للتأديب ليس بمفعول مطلق و كذا التأديب الذي بمعناه لأنَّه إن أريد أنَّه بمعنى ضربت للتأديب أنَّه ناظر إلى التعليل فقد ظهر لك بطلانه و إن أريد أنَّه يصحُّ التعبير بالمنصوب بدل المجرور باللام لا ينفعه لأنَّ صحة كلِّ من التعبيرين بدلاً من الآخر تدلُّ على اجتماع الخصوصيتين فيه الموجب لصحة كلِّ من التعبيرين لأعلى اتِّحادهما من كلِّ وجه و من الغريب دعواه الاتِّفاق على أنَّ المنصوب بمعنى المجرور مع موافقة الكوفيين للزَّجاج في الحكم بكونه مفعولاً مطلقاً . ثمَّ اعلم أنَّه قد يتحقَّق التركيب الاتِّصافي في الكلام مع اختلاف الفاعل كقوله تعالى «يريكُم البرق خوفاً و طمعا» فإنَّ فاعل الإراءة هو الله تعالى و فاعل الخوف و الطمع المخاطبون . و قول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة « فأعطاء الله

النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية المستحق للسخط إبليس والمعطي
 للنظرة هو الله تعالى ، ولا يكون ذلك إلا بتأول فإن الثاني في قوة فاعطي النظرة
 من الله تعالى استحقاقاً للسخطة والأول في قوة يجعلكم ترون خوفاً فيتحداً لفاعلان
 حينئذ ﴿ و الأمر في القسمين الآخرين ﴾ و هما النوعي والعدي ﴿ من النوع
 الثاني أظهر ﴾ من النوع الأول ﴿ إذ لا احتمالان إلا تبين النوع و العدد ﴾ و
 رفع الإبهام عن المسند من جهتهما فلا مجال لاحتمال عنوان آخر سوى التمييز و
 التبيين ﴿ و أما القسم الأول ﴾ منه ﴿ فهو تمييز تأكيدياً و لامناضة بينهما لأن
 التمييز فرع الإبهام محققاً كان أو موهوماً ﴾ و الإبهام الوهمي الثابت في صورة
 التأكيد إذ يحتمل أن يكون المسند في قولك ضربت مثلاً مجازاً في الكلام المولم و
 نحوه فتؤكد به بقولك ضرباً رفعا لهذا الوهم و تبييناً لظاهره و تبييناً له ﴿ و في حكم
 المصدر ﴾ في وقوعه تمييزاً للمسند المماثل له مادة ﴿ ما يدل عليه و يتحد معه
 تحقيقاً ﴾ و هو أمور : الأول الاسم المضاف إلى المصدر المتحد معه بحيث يصح
 حمله عليه كاسم التفضيل و الكل و البعض المضافة إليه ﴿ نحو سرت أحسن السير و
 نصرت كل النصر و ضربت بعض الضرب ﴾ فإن الأسماء المضافة تمييز للمسند
 من جهة إضافتها إلى المصدر و صحة حملها عليه فيقال سير أحسن السير و نصرت كل
 النصر و ضربت بعض الضرب . و الثاني ما يدل على نوع منه كاشتمال الصماء ﴿ و
 قعد القرفضاء ﴾ و رجع القهقرى فإن الصماء نوع من الاشتمال ، و القرفضاء نوع
 من القعود ، و القهقرى نوع من الرجوع ﴿ و الثالث ضميره كقوله تعالى ﴾ لا
 أعذب به أحداً من العالمين ﴿ بناء على عود الضمير إلى مصدر الفعل ﴾ و الرابع
 الاسم المشار به إلى المصدر متبوعاً به ﴿ كضربت ذلك الضرب ﴾ أم لا كضربت
 ذلك مشاراً به إلى المصدر ﴿ و الخامس ما دل على عدده ﴾ كضربت عشر
 ضربات ﴿ و قوله تعالى ﴾ فاجلدوهم ثمانين جلدة ، فإن اسم العدد فيهما تمييز
 للمسند باعتبار اتحاده مع المعدود ﴿ و السادس ما وافقه في المعنى الحدثي مع
 مخالفته له مادة ﴾ كجلست قعوداً و شئت بهضة و أحببته مقة أو هيئة بأن كان

اسم مصدر له ﴿ كَاغْتَسَلْتَ غَسَلًا ﴾ و توضأت وضوءاً أو مصدرأ لباب آخر نحو قوله تعالى « و الله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ ﴿ و تَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ فإنَّ الأوَّلَ مصدر للمجرَّد لا للمزيد فيه و الثاني مصدر باب التفعيل لا التفعُّل و قد يتوهم أنه ينوب عن المصدر اسم عين شاركه في المادة و مثله بنباتاً في الآية الشريفة بزعم أن المراد منه فيها هو العين و هو غفلة واضحة إذ مجرَّد الاشتراك في المادة أو الصورة مع المباينة في المعنى لا يوجب جواز قيام أحدهما مقام الآخر كما هو ظاهر ﴿ أو توسَّعاً ﴾ كاسم آلتة الممكنة به عن الحدث الموجود بها ﴿ كضربته سوطاً أو سوطين ﴾ فإنَّ المراد به ضربة بسوط و ضربتين بسوط و ذلك مطرَّد فيما كان آلة معبودة له ﴿ و ﴾ كالمصدر المشبه به نوع المسند ﴿ كضربته ضرب الأمير ﴾ فإنَّه جعل تمييز المسند بادِّعاء اتِّحاده معه نوعاً لشباهته به في الكيفية ﴿ و القسم الأوَّل ﴾ و هو الناكدي ﴿ لا يثنى ولا يجمع ﴾ لأنَّ الغرض منه مجرَّد التأكيد من دون خصوصية زائدة فلو ثنَّى أو جمع انقلب عددياً ﴿ بخلاف أخويه ﴾ و هما النوعيُّ و العدديُّ فيجوز أن يثنيا ويجمعا نحو جلست جلستين أو جلسات بكسر الجيم أو بفتحها ﴿ و يجوز حذف المسند لدليل حاليّ "نحو خير مقدم" و قدوماً مباركاً أي قدمت خير مقدم ﴿ أو مقالٍ "نحو سيراً سريعاً في جواب أي" سير سرت" أي يجوز لا كنفاء بالدليل الحاليّ أو المقاليّ عن اللفظ بالفعل ﴾ و يجب ذلك ﴿ أي حذف المسند ﴾ عندهم إذا كان بدلاً منه ﴿ قائماً مقامه عند أهل اللسان بحيث يكون ذكره لغواً عندهم ﴾ و يطرَّد ﴿ وقوعه بدلاً ﴾ في خمسة موارد ، الأوَّل إذا كان ﴿ المسند ﴾ طلباً أمراً ﴿ كان ﴾ أو نهياً نحو قياماً لا قعوداً ﴿ أي قم قياماً لا تقعد قعوداً ﴾ أو دعاء ﴿ بخير أو بشر ﴾ ﴿ نحو سقياً و رعيّاً ﴾ و كيباً و جذعاً أي سقاك الله سقيماً و رعاك الله رعيّاً و كواه الله كيباً و جذعه جذعاً ﴿ أو مستقهماً به ﴾ للتوبيخ ﴿ نحو أتوانياً ﴾ و قد جد قرنائك المشيب ، أي أتواني توانياً ﴿ و الثاني أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله نحو ﴿ قوله تعالى « فشدُّوا الوثاق ﴾ فإمّا منّاً بعد و إمّا فداء ﴾ أي إمّا تمسّون منّاً و إمّا تفقدون فداء ﴿ و الثالث أن يكون ﴾ المصدر ﴿ مكرراً أو

محصوراً ﴿بألا أو إنما﴾ والمسند خبراً عن اسم عين ، نحو زيد سيراً سيراً ، وما أنت إلا سيراً و إنما أنت سيراً أي يسير سيراً سيراً و تسير سيراً ﴿والرابع أن يكون المصدر﴾ مؤكداً لمضمون جملة تحتل غيره نحو زيد قائم حقاً أولاً ﴿تحتل غيره﴾ نحو له علي ألف درهم اعترافاً ويسمى الأول بالمؤكد لغيره والثاني بالمؤكد لنفسه أي أحق حقاً و اعترف اعترافاً ﴿والخامس أن يكون المصدر﴾ فعلاً علاجياً تشبيهاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه ، نحو مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار أي يصوت صوت حمار ، والحذف في غير هذه الموارد سماعي لا ضابطاً له كقولك حمداً وشكراً لا كعراً وصبراً لأجزاء ونحوهما من المصادر المسموعة مجردة عن المسند ﴿هكذا قالوا والصواب أن المصدر في﴾ الموردین ﴿الأخيرين تمييز للإسناد﴾ الثابت في الجملة المتقدمة ﴿ورافع للإبهام عنه فلاحذف ولا تقدير﴾ والوجه في التزامهم بالحذف والتقدير إلزامهم بأن الناصب للمصدر المؤكد وأخويه لا يكون إلا فعلاً أو ما بمنزله وهو مفقود فيهما أمّا في الأول فواضح و أمّا في الثاني فلأن المصدر فيه لا يحل محل الفعل مع حرف مصدري حتى يصلح للعمل و يقتضئ منزلته لأن المعنى يأبى عن ذلك لأن المراد أنك مررت به في حال تصويت لأنت أحدث التصويت عند مرورك به ، وفيه أو لا أنه لا وجه للالتزام المذكور إذ يكفي في إجراء الأعراب على اللفظ اعتوار المعنى المقتضى له عليه كما حققناه مراراً ولا يعتبر فيه أمرزائد . وثانياً أن حلول الفعل مع حرف مصدري محل المصدر شرط في أخذه الفاعل والمفعول به لا مطلق المعمول والتأكيد يتحقق بالاتفاق في المضمون ولا يعتبر فيه الاتفاق في اللفظ كما هو ظاهر ، ثم إن جعل اعترافاً مؤكداً لنفسه بزعم أن الجملة المتقدمة لا تحتل غيره في غير محله إذ الإسناد في الجملة المتقدمة ظاهر في الاعتراف إذا صدر عن كامل اختياراً لأنص فيه فيحتمل أن يكون إخباراً عن ادعاء الطرف أو واقعاً في مقام الإنكار ولذا يصح أن يقال له علي كذا بآدائه فلا فرق بينه وبين زيد قائم حقاً إلا في قرب احتمال الغير و بعده .

﴿الفصل الثاني فيما يتعلق بالمسند إليه وهو رافع للإبهام عن﴾ مسند

إليه ﴿مذكور في الكلام لا ذات مقدرة﴾ لتطرق الإبهام فيه من حيث أنه مسند إليه وإن لم يكن مبهماً في حد نفسه فإن «زيد» مثلاً مع عدم إبهامه في حد نفسه يصير مبهماً بعد اسناد الطيب إليه من حيث أن أسناد الطيب إليه قد يكون من حيث نفسه وقد يكون من حيث علمه أو داره أو غلامه وهكذا من التوابع فلا حاجة إلى تقدير ذات مبهمة كما توهمه بعضهم ﴿و يكون﴾ الرافع للإبهام عن المسند إليه ﴿اسم معنى كطاب زيد علماً وأبوته و اسم عين كطاب زيد نفساً أو داراً﴾ أو غلاماً ﴿جامداً﴾ كالأثلة المتقدمة ﴿وصفة نحو لله دره فارساً﴾ فإن الظاهر أنه تمييز لا حال إذ المقصود مدحه بالفروسيّة لا حال الفروسيّة ﴿فإن كان صفة فهو لما انتصب عنه﴾ أي المسند إليه المذكور في الكلام ﴿دائماً﴾ ولا يجوز أن يكون صفة لمتعلقه ﴿فيطابقه﴾ أي ما انتصب عنه ﴿إفراداً وتثنية وجمعاً﴾ فيقال لله دره فارساً و درهماً فارسين و درهم فارسين ﴿وإلا﴾ يكن صفة ﴿فهو له مرّة﴾ بأن كان اسماً منطبقاً عليه مختصاً به كطاب زيد نفساً ﴿و لمتعلقه تارة﴾ بأن لم يكن منطبقاً عليه سواء كان عيناً أم عرضاً كطاب زيد داراً و علماً ﴿و صالح لهما أخرى﴾ بأن كان اسماً صالحاً لانطباقه عليه وعلى متعلقه كطاب زيد أباً فإنه صالح لأن يراد به نفس زيد بأن كان أباً لغيره و أن يراد به متعلقه و هو أبوه ﴿فيطابقه﴾ أي المنتصب عنه ﴿كذلك﴾ أي في الأفراد و قسيميه ﴿في الأوّل﴾ فيقال طاب زيد نفساً و طاب الزيدان نفسين و طاب الزيدون نفوساً ﴿و ما قصدني الأخيرين﴾ فيقال : طاب زيد داراً أو دارين أو دوراً باختلاف قصد المتكلم و إرادته و طاب زيد أباً و طاب الزيدان أبوين و طاب الزيدون آباءً مطابقاً للمنتصب عنه إن أريد التمييز له و طاب زيد أباً أو أبوين أو آباءً باختلاف قصد المتكلم إن أريد التمييز لمتعلقه ﴿إلا إذا كان جنساً﴾ صادقاً على القليل والكثير فإنه إذا قصد المتعدد منه لا يلزم أن ينشئ ذلك الجنس أو يجمع بل يكفي أن يؤتى به مفرداً للصحة إطلاقه على القليل والكثير نحو طاب زيد علماً و الزيدان علماً و الزيدون علماً ﴿إلا أن يقصد الأنواع﴾ منه فينشئ أو يجمع حينئذ للتنبيه على التعدد النوعي

فيقال طاب الزيدان علمين والز يدون علوماً إذا أُريد أن الطيب من كل منهما أو منهم نوع آخر من العلم فإن صيغة المفرد لاتفيد ذلك المعنى .

﴿ الفصل الثالث في ما يتعلق بالاسناد وهو رافع للإبهام عنه وذلك ﴾ أي رفع الإبهام عنه ﴿ إذا كان الطرفان جامدين ﴾ بحيث لا يسري الإبهام منه إلى أحدهما ﴿ نحو أنت الرجل علماً وزيد زهير شعراً ﴾ فإن الاسناد في المثالين ونحوهما إنما يفيد تنزيل أحد الطرفين منزلة الآخر ، ومن المعلوم أن التنزيل لابد أن يكون في صفة من صفات المنزّل عليه وشأن من شؤونه من العلم أو العدالة أو السخاوة أو الشجاعة أو الفصاحة أو البلاغة أو صنعة الشعر ، وهكذا من الصفات والشؤون فيكون مبهماً ما لم يتبين بالتمييز من نحو علماً وشعراً ﴿ ويجب نصبه ﴾ أي التمييز عن النسبة ﴿ بأقسامه الثلاثة بالمعنى المقتضى له ﴾ وهو كونه مميّزاً رافعاً للإبهام ﴿ إلا إذا كان مجامعاً للتعليل ﴾ كتأديباً في قولك ضربته تأديباً وجنباً في قولك قعدت عن الحرب جنباً ﴿ فيجوز جرّه بحرف التعليل ﴾ بقصد التعليل لا بقصد التبيين فنقول ضربته للتأديب وقعدت عن الحرب من الجنب ﴿ وقد يأتي التمييز عن المفرد إذا تم ﴾ بالتنوين محققاً أو مقدراً أو بنون التثنية أو الجمع أو بالاضافة وأما ما تم باللام فلا يأتي عنه التمييز فلا يقال عندي الرأقود خلاً ﴿ وأبهم ﴾ في حد نفسه مع قطع النظر عن الاسناد ﴿ وهو ثلاثة أنواع ﴾ الأول ﴿ المقدار عدداً كان كأحد عشر رجلاً ﴾ إلى تسعة وتسعين وهو تام بالتنوين المقدّر ﴿ أو وزناً نحو منوان عسلاً ﴾ وهو تثنية من بتخفيف النون والقصر كعصا ويقال فيه من بالتشديد ﴿ أو مساحة كذراع ثوباً ﴾ وشبر أرضاً ﴿ أو كيلاً ﴾ نحو قفيزان برآ ، و الثاني ﴿ ما يشبهه ﴾ في الكيل أو الوزن أو المساحة ﴿ نحو منقال ذرة خيراً ﴾ لمشابهة الوزن ﴿ ونيجي سماً ﴾ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة اسم لوعاء السمن فهو مشابه للكيل وليس به حقيقة لأنه يكون كبيراً وصغيراً ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ لمشابهة المساحة ﴿ والثالث ﴾ فرع التمييز . نحو خاتم حديدأ ﴿ و باب ساجاً و حبة خزاً و ضابطه أن يكون مأخوذاً من التمييز وله اسم خاص و

أمّا ما ليس له اسم خاص كقطعة ذهب فلا يستعمل إلا مضافاً .
و اعلم أن أغلب الألفاظ الموضوعة للمقادير موضوعة لقدر معين جار في كل
ما يقبل التقدير به ولا يختصّ وضعاً بالآلة المعدة للتقدير بها فالمن والطل و
الصاع والكر ونحوها من ألفاظ الأوزان إنما وضعت لأوزان معينة جارية في العسل
والسمن والتمر والماء ، وهكذا من الأشياء القابلة للوزن ولا تختصّ بالصنعة
التي جعلت آلة للتقدير بها ، وهكذا الأمر في سائر ألفاظ المقادير من العدد و
المساحة والكيل ، نعم تنصرف مطلق ألفاظ المقادير إلى الآلات المعدة للتقدير بها
وتختصّ بعضها بها وضعاً كالشبر والذراع ونحوهما فتوهّم أنّها مطلقاً موضوعة
لآلات التقدير مطلقاً مستعملة في الموارد المزبورة في المعدود والموزون والمكيل
والممسوح مجازاً في غير محله ، ثمّ إنه تبين ممّا بيّناه أن العدد قسم من المقدار و
ليس قسيماً له ، وما ذكره بعضهم من أن المراد بالعدد حقيقته وبالمقدار المقدّر به
فيكون العدد قسيماً له في غير محله ولا حجة فيما احتجّ به من جواز إضافة لفظ
المقدار إليه دون العدد فيصحّ أن تقول عندي مقدار رطل زيتاً ولا يصحّ أن تقول
عندي مقدار عشرين رجلاً إلا على معنى آخر لأنّ الوجه في عدم جواز إضافة
المقدار إلى العدد أن العدد لا يختصّ بمعدود خاص حتّى انصرفاً إذ ليس للعدد
آلة معدّة له كسائر المقادير فيكون إضافة المقدار إليه من قبيل إضافة الشيء إلى
نفسه فلا تصحّ بخلاف سائر المقادير فإنّها تختصّ انصرافاً أو وضعاً بالآلة المعدة
للتقدير بها وزناً أو كيلاً أو مساحة ، فإذا اضيف المقدار إليها يراد منها الآلات
المعهودة فلا يتحد طرفاها فتصحّ ﴿ وينصب ﴾ التمييز عن المفرد ﴿ بالمعنى المقضى ﴾
له ﴿ وهو كونه تمييزاً وتبييناً للمبهم ﴾ ويجوز رفعه على البدل ﴿ فيقال عندي ﴾
رطل زيت وقفيز برّ ﴿ ولي ذرع ثوب ﴾ ﴿ وجرّه بمن ﴾ فيقال رطل من زيت وقفيز
من برّ و ذراع من ثوب ﴿ إلا إذا كان تمييز العدد ﴾ فيجب نصبه ﴿ وبإضافة ﴾
المقدار إليه إلا إذا كان مضافاً إلى غيره ﴿ نحو ملء الأرض ذهباً فلا يضاف ﴾
ثانياً إليه ، ولا يجوز حذف المضاف إليه عنه وإضافته إلى التمييز لفساد المعنى ﴿ أو ﴾

عدداً ﴿ فلا يجوز إضافته إلى تمييزه فلا يقال أحد عشر رجلاً ﴾ ﴿ والأصل في التمييز مطلقاً ﴾ أن يكون نكرة ، و يجوز تعريف التمييز عن المسند ﴿ بقسميه المسمين بالمفعول المطلق و المفعول لأجله عندهم ﴾ باتفاق و أوجبوا تنكير غيره ﴿ من التمييز عن المفرد و عن المسند إليه و عن الإسناد ﴾ و ما جاء منه معرفة كطبت النفس ﴿ يا قيس السري ﴾ مأول بالنكرة عندهم و هو تعسف ﴿ لا دليل عليه ﴾ و لا يتقدم على المبهم المميز عنه مطلقاً ﴿ سواء كان تمييزاً عن المفرد أو عن النسبة ﴾ و أجاز المازني و المبرد تقديم التمييز عن النسبة ﴿ عليه و على المسند معاً ﴾ محتجين بقول الشاعر : و ما كاد نفساً بالفراق تطيب .

خاتمة في ذكر منصوبات ثلاثة توهّموا أن اثنين منها من المفاعيل و ثالثها من الملحقات بها و بيان فساد ما توهّموه : الأول في المنصوب على الظرفية المسمى بالمفعول فيه ﴿ ينتصب ﴾ على الظرفية ﴿ اسم الزمان مطلقاً ﴾ مبهماً كان كحين ومدّة أو مختصاً كيوم و ليلة ﴿ واسم المكان إذا كان مبهماً ﴾ و قد اختلف في تفسيره ففسّره بعضهم بالنكرة و ليس بشيء و إلاّ لزم أن لا ينتصب نحو جلست خلفك و أمامه مع أنه ينتصب باتفاقهم و أن يصحّ قولك صليت مسجداً و جلست داراً مع عدم صحته باتفاق و بعضهم بغير المحصور كالزمان المبهم و بعض آخر بما ثبت له اسمه لأجل إضافته إلى أمر خارج عن مسمّاه ﴿ كالجهاات الست ﴾ فإنّ كلاً من فوق وتحت و أمام و خلف و يمين و يسار و يصدق على مكان باعتبار إضافته إلى شيء آخر وهذا مراد من فسّره بما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه ﴿ و نحوها ﴾ في الإبهام كعند ولدى و وسط و بين و إزاء و حذاء و نحوها من الظروف و استثنى منها جانب و ما بمعناه من جهة و وجه و كتف فإنّه لا يقال زيد جانب عمرو و كتف بل في جانبه أو إلى جانبه ﴿ أو من المقادير كفرسخ و ميل و بريد ، أو مصوغاً من الفعل كمقام و مقعد ، و يشترط في الثاني أن يكون ظرفاً للحدث المتقدّر به كالسير و المشي ﴾ تقول سرت فرسخاً و مشيت ميلاً ، و ذهبت بريداً فإنّ هذه الأفعال و نحوها تتقدّر بالمقادير و لا يصحّ أن تقول صليت فرسخاً أي في فرسخ و أكلت ميلاً أي في ميل و اشترت بريداً أي

في بريد ، و لك أن تقول المقادير في الموارد المزبورة قائمة مقام المصدر ومنصوبة على المصدرية أي سير فرسخ و مشي ميل و ذهاب بريد و لا تكون ظرفاً للفعل المتقدم و لعله أرجح و أظهر ﴿ و ﴾ العجب أن النحاة ﴿ قد أهملوه ﴾ أي هذا الشرط و لم يذكروه .

فإن قيل : لاحتاجة إلى ذكره إذ لا يصح جعلها ظرفاً لغير الأفعال المتقدّرة بها لأنها إنما تقع ظرفاً للفعل الواقع في كل جزء من أجزائها و ماعدا الأفعال المتقدّرة بها كالصلاة و الأكل و الاشتراء و نحوها لا تتعلق بكل جزء من أجزائها . قلت : لا يعتبر في تعلّق الفعل بالمكان استيعاب الفعل لجميع أجزائه و إلّا لزم أن لا يصح قولك : صلّيت في المسجد ، و نمت في البيت إلّا بعد استيعابهما لجميع أجزاء المسجد و البيت و هو باطل بالضرورة و لا خصوصية للمقادير ، ألا ترى أنه يصحّ لك أن تقول قصّرت في البريد أم أتممت وهل صلاتك فيها قصر ﴿ و ﴾ يشترط ﴿ في الثالث ﴾ أن يكون ظرفاً ﴿ للحدث الذي صيغ منه . هو ﴾ أي اسم المكان ﴿ كذهب مذهب زيد ﴾ و رميت مرهمي عمرو و قوله تعالى « و إنّا كنّا نقعد منها مقاعد للسمع » ﴿ أو لما فيه معنى الاستقرار إن كان مأخوذاً ممّا فيه معناه ﴾ كالجلس و المقعد و المأوى و المبيت و المركز و المرصد دون المضرب و المقتل و المشرب و المأكّل ﴿ نحو قوله تعالى « و اقعدوا لهم كلّ مرصد ﴾ و قعدت مركزه ، و جلست منزل فلان ، و قمت موضعك و مكان زيد . و من هذا القبيل ما سمع من قولهم هو منّي مقعد القابلة ^(١) إذ معناه هو استقرار منّي مقعد القابلة فالواقع في المكان هو الاستقرار و اسم المكان و هو مقعد مأخوذ من العقود الذي فيه معنى الاستقرار فيكون نصبه قياساً . و أمّا قولهم هو عمرو مزجر الكلب و عبدالله مناط الثريّا فشاؤ لا يقاس عليه لانتفاء معنى الاستقرار في الحدث المأخوذ منه اسم المكان فيهما و قد ذكر بعضهم أن

(١) و الصواب أنه سماعي كما ذكره بعضهم لأن استقرار المفهوم من الظرف إنما هو

الاستقرار العام الجاري في جميع الأفعال لا الاستقرار الخاص بالمختص ببعض الأفعال دون

بعض (منه) .

لفظ المكان ملحق بالمبهم لشباهته به في الشياخ فينتصب على الظرفية مطلقاً و ليس كذلك إذ لا يصح أن تقول كتبت الكتاب مكانك ، أو شربت مكان ضرب زيد و هكذا ، و إنما ينتصب المكان بما صيغ من مادته كقولك كنت مكان زيد أو بما فيه معنى الاستقرار كقولك جلست مكان زيد ﴿ ولا ينتصب ما عداها ﴾ أي ما عدا الأصناف الثلاثة من اسم المكان ﴿ على الظرفية ، و لا بد من ذكر ﴾ كلمة ﴿ في معه ﴾ إذا أريد جعله ظرفاً تقول صلّيت في المسجد ، و اشتريت في السوق ، و نمت في الدار ﴿ إلا ﴾ إذا وقع ﴿ بعد دخلت و نزلت و سكنت ﴾ فينتصب على الظرفية لكثرة استعمالها نحو دخلت الدار ، و نزلت البيت ، و سكنت المدرسة ﴿ و قيل : نصبها بعدها على التوسع ﴾ و يكون مفعولاً به لا ظرفاً ﴿ و هو الأصح ﴾ لأن الأفعال المذكورة كما تنعدي إلى المكان بكلمة « في » تنعدي إليه بنفسها والتعلق الوقوعي لا ينافي التعلق الظرفي فلأمانع من اجتماعهما في محل واحد بالنسبة إلى فعل واحد ﴿ و ينتصب على الظرفية . ما دل على زمان أو مكان ﴾ يقبل الانتصاب بها ﴿ و اتحد معه ﴾ أي مع أحدهما ﴿ صدقاً و هو أمور ﴾ الأول ﴿ اسم العدد المميز بأحدهما نحو سرت عشرين يوماً ستين فرسخاً ، و الثاني ﴾ المضاف إلى أحدهما الدال على تفضيل فيه أو كليته أو جزئيته نحو صمت أفضل الشهور و طويت أشق المراحل و صمت جميع شهر رمضان أو بعضه و سرت جميع الفرسخ أو بعضه ، و الثالث ﴿ صفة أحدهما نحو سافرت طويلاً من الدهر و جلست شرقي الدار ﴾ أي زماناً طويلاً و مكاناً شرقياً ﴿ و الرابع ﴾ اسم إشارة إلى أحدهما نحو صمت هذا اليوم و سرت هذه المرحلة ، و الخامس ﴾ المصدر الموقوت به وقت الفعل نحو جئتك صلاة العصر ﴾ أي وقت صلاة العصر ﴿ أو المنتدّر به مقداره نحو أمهلتك نحر جزورين ﴾ أي زمان مقداره نحر جزورين ﴿ و قد ينتصب المصدر بدلاً عن المكان لاتحاده معه توسعاً نحو جلست قرب زيد و هو قليل ﴾ و « أقل » منه قيام اسم العين مقام الزمان باعتبار حدث متعلق به نحو لا اكلمك هبيرة بن قبيس ﴾ أي مدّة غيبته و لا حذف في قيام المصدر و اسم العين مقام الزمان أو المكان كما يترائي من كلماتهم و إنما

هو توسع في النسبة ﴿و الظرف﴾ زماناً أو مكاناً ﴿إن لم يستعمل إلا على وجه الظرفية كعند ولدى وقط وعوض فهو غير متصرف﴾ واستعمال عند مجرور أبمن لا ينافي ذلك لأنه في حكم الظرفية ﴿وإن جاز استعماله على وجوه مختلفة﴾ فاعلاً ومفعولاً ومبتدأً وخبراً وهكذا ﴿فهو متصرف كغلب الظروف ، و اعلم أن أكثر النحويين أدرجوا المنتصب على الظرفية في سلسلة المفاعيل﴾ التي هي من القيود ﴿وسمّوه مفعولاً فيه وهو باطل لأن الظرف قد يكون ركناً﴾ وعمدة كقولك ﴿صلاتي خلف العادل ، و ضربني عند الأمير ، و فضلة ك﴾ كقولك ﴿صلّيت يوم الجمعة و صمت شهر رمضان وجعل الركن﴾ من الظروف ﴿فضلة باعتبار تعلّقه بمحذوف عام﴾ من أفعال العموم ﴿في غير محله ، لما عرفت من عدم الدليل على التقدير بل دلالة الدليل على العدم . و الثاني من المنصوبات التي أدرجوها في المفاعيل المنتصب على المصاحبة المسمّى بالمفعول معه﴾ ينصب المذكور بعد الواو و للنبس على مصاحبته مع ما قبله ، و الجمهور سمّوه مفعولاً معه و اعتبروا سبقه بالفعل أو شبهه لفظاً أو معنى ﴿قال ابن الحاجب فإن كان لفظاً و جاز العطف فالوجهان نحو جئت أنا و زيد و زيدا وإلا تعيّن النصب وإن كان الفعل معنى و جاز العطف تعيّن العطف نحو ما لزيد و عمرو و إلا تعيّن النصب نحو مالك و زيدا و ما شأنك و عمرو لأن المعنى ما تصنع . أقول : اعتبار سبقه بالفعل أو شبهه إن كان لأجل أن النصب يحتاج إلى عامل من الفعل أو شبهه ففيه أنه كالرفع و الجر لا يحتاج إلى مزيد من المعنى المقتضى له كما مرّ مراراً و لو سلّم احتياجه إلى العامل بالمعنى الذي ذكره وهو ما يتقوّم به المعنى المقتضى للإعراب نمنع انحصاره في الفعل و شبهه بل نمنع تقوّمه به لأن المعنى المقتضى للنصب وهو النص على المصاحبة متقوّم بالواو و إن كان لأجل احتياج المعنى إليه من حيث أن المصاحبة بين الأمرين لأبد أن تكون في حدث من الأحداث المتعلقة بهما فهو ممنوع لأن المصاحبة لا بد أن تكون في نسبة سواء كانت حدوثية أم اتّحادية أم إضافية مع أنّهم قدّروا في نحو ما أنت و زيدا و كيف أنت و قصعة من تريد فعل الكون و

قالوا تقديره ما تكون وزيداً و كيف تكون وقصة من تريد و من المعلوم أن الكون المقدر فيهما ناقص لا تام و مفاد الكون الناقص إنما هي النسبة الثابتة بين اسمه و خبره و ليس أمراً زائداً عليها وهذا معنى ما قيل : إن الفعل الناقص لا يدل على الحدث فلو كان تقدير الفعل لأجل أن المصاحبة لا تتعلق إلا بحدث زائد على النسبة الثابتة بين طرفيها لم ينفع تقدير الكون و أمثاله من أفعال العموم الراجعة إلى مجرد النسبة فتبين بما بيناه أن الصواب و الأصح عدم اعتبار سبقه به أي الفعل أو شبهه فلا يكون مفعولاً معه بل منتصباً على المصاحبة تابعاً لركن من فاعل نحو استوى الماء و الخشبة و جئت وزيداً أو مبتداء نحو كيف أنت وقصة من تريد و ما أنت وزيداً أو خبر نحو مالك وزيداً و ما لزيد و عمرو أو فضلة نحو حسبك وزيداً درهم و إنما مثلت به ولم نمثل بما مثل به بعضهم من كمالك وزيداً درهم لأن العطف فيه و في نحوه واجب والسر فيه أن الأصل في الواو العطف و العدول عنه إلى واو المصاحبة إنما هو للنصب على المصاحبة وهو إنما يتم عند العدول إلى الرفع أو الجر إلى النصب و أماع نصب المعطوف عليه فلانص على المصاحبة بالنصب لانتصابه على التقديرين وقدهم من كلام ابن الحاجب أن المذكور بعد الواو له ثلاث حالات و المعروف أن له أربع حالات و قيل إن له خمس حالات الأولى وجوب العطف للافتقار إلى المعطوف إما مادة نحو اشترك زيد و عمرو وإما هيئة نحو تضارب زيد و عمرو أو لعدم النص على المصاحبة بنصب ما بعد الواو و نحو ضربت زيداً و عمرواً ، و الثانية وجوب النصب لعدم جواز العطف نحو مالك و زيداً بناءً على عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار و قمت وزيداً بناءً على عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا مع الفصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما و الثالثة رجحان العطف على النصب كما إذا أمكن العطف بلاضعف نحو قمت أنا و زيد ، و الرابعة رجحان النصب على العطف كما إذا أمكن العطف مع ضعف نحو قمت وزيداً و مالك وزيداً بناءً على عدم اشتراط إعادة الجار و الفصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما فيهما و

الخامسة امتناعهما كقوله «علفتها تبناً وماءً بارداً» لأنّ الماء لا يشارك التبن في العلف ولا يصاحبه فيقدّر للمذكور بعد الواو فعل يناسبه و يصير المعطوف حينئذ من باب عطف الجملة على الجملة فيقال الأصل وسقيتها ماءً بارداً والتحقيق أنّه من باب عطف المفرد على المفرد ويصحّ نسبة التعليف إليه تبعاً وتغليبا . واعلم أنّه يشترط في انتصاب الاسم على المصاحبة جواز عطفه من حيث المعنى فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما اختاره الأخفش ، وقيل لا يشترط ذلك مستدلاً بقولهم سرت والنيل ولا يقال سار الماء وفيه أنّه يصحّ إسناد السير إليه استعارة عن جريانه سيما بعد اقترانه بما يصحّ منه السير تحقيقا .

﴿ و ﴾ الثالث من المنصوبات المنصوب على التوسع المسمّى بالمنصوبات بنزع الخافض عندهم ﴿ قد ينتصب الاسم توسعاً بإصال الفعل ﴾ أو شبهه ﴿ إليه بلا واسطة حرف الجر ﴾ فتوهّم أنّه منصوب بنزع الخافض ﴿ وقسموه إلى ﴾ ثلاثة أقسام ﴿ قياسي ﴾ وذلك في أنّ ﴿ وأن المصدريتين نحو ﴾ قوله تعالى ﴿ أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم . و عجب أنك قادم ﴾ واشترط ابن مالك في اطراد حذف الجار عنهما الأمن من اللبس فلا يقال رغبت أن تفعل إذ لا يعلم أن التقدير في أن تفعل أو عن أن تفعل ونقض بقوله تعالى ﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾ و اُجيب بأنّ عدم اطراد لا ينافي الورود للقرينة ﴿ والتحقيق ﴾ أنّ ﴿ رغب و إن احتمل التعديّة بقي و عن إلا أن إصاله بلا واسطة حرف الجر ﴾ ظاهر في المعنى الأوّل دون الثاني فلا لبس حينئذ ﴿ و سماعي جائز في ﴾ الكلام ﴿ المنثور نحو شكرته و نصحته و كلته و وزنته ﴾ أي له ﴿ و كاختار و أمر ونهى و استغفر و كنّى و سمى و دعا و صدق ﴾ بالتخفيف ﴿ وزوّج متعدّية إلى المفعول الثاني بدون حرف جر ﴾ في الظاهر نحو قوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾ أي من قومه وقوله أمرتك الخير فافعل ما أمرت به و قد جمع فيه بين الاستعمالين و نهيت زيدا القبيح أي عن القبيح و قوله «استغفر الله ذنباً لست محصيه» و كتبت أبا عبدالله أي بأبي عبدالله و سمّيته يحيى أي بيحيى و قوله : دعني أخاها أمّ عمر وأي باخيها وقوله تعالى «صدقكم الله وعدة» أي في وعده

وقوله تعالى : « و زوّجنا كها » أي بها و سماعي ﴿ خاص بالشعر ﴾ و ذلك في غير الأفعال المذكورة كقوله :

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا * كلامكم على إذن حرام
﴿ و التحقيق أن ﴾ أغلب ﴿ أمثلة القسم الثاني ﴾ أو جميعها ﴿ من الأفعال التي يصحّ تعديتها إلى المفعول الثاني بنفسها و بواسطة حرف الجر ﴾ كما نبّه عليه بعضهم ﴿ المنصوبات فيها مفاعيل تحقيقية لا توسعية و ﴿ التوسّع ﴾ إنّما هو ﴿ في القسمين الأخيرين . و قد تبين بما بيناه أن محلّ أن و أن منصوب كما ذهب إليه الخليل ﴿ لما ظهر لك أنّهما منصوبان على التوسّع و لاخافض في البين أصلاً فلا وجه للقول بأنّهما مجروران المحلّ كما ذهب إليه سيّبويه ، و قد نسب ابن مالك القول بجرّ المحلّ إلى الخليل و قال يؤيده ما أنشده الأخفش :

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة * إليّ و لا دين بها أنا طالبه
بجرّ المعطوف على أن و هو سهو كما نبّه عليه ابن هشام و لا حجة فيما أنشده الأخفش لاحتمال أن يكون من باب المعطف على التوهّم بل يتعيّن حمله عليه بملاحظة ما بيناه .

﴿ اساس ﴾

إعلم أن من المعاني المعنوية على الاسم الإضافة و هي قد تتحقّق بمعونة حرف الجرّ و قد تتحقّق بمعونة الهيئة التركيبية . و الأولى تختلف باختلاف الحروف فقد تكون على وجه الظرفية كزيد في الدّار و قد تكون على وجه الاستعلاء كزيد على السّطح و هكذا وتردّ تامة كالمثالين المتقدمين و نحوهما ، و ناقصة كصليت في المسجد و ضربت للتأديب و هكذا .

و التامة لا يكون طرفاها إلامين . و اما الناقصة فقد يكون طرفاها أيضاً اسمين كجاء رجل في الدّار ، على أن يكون الظرف صفة لرجل و قد يكون أحد طرفيها الإسناد التام كالمثالين المتقدمين ، أو النسبة الناقصة كافتسالي يوم الجمعة فرض عليّ .

فإن قلت : النسبة سواء كانت تامة أم ناقصة معنى حر في فلا يعقل إن تكون مضافة كما لا يعقل أن تكون مضافاً إليها فالمضاف في المثال الأخير إنما هو المصدر و في المثالين المتقدمين إما الفعل كما يظهر من كلام ابن الحاجب في كافيته حيث عرف حروف الجر بأنها ما وضعت لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه ، أو المصدر الذي تضمنه الفعل كما صرح به الزنجشيري وغيره على ما قبل .

قلت : لا دليل على عدم قبول المعنى الحرفي التقييد الإضافي و ضرورته مضافاً بل الدليل قائم على خلافه كما بينناه سابقاً ضرورة أن الحدث مع قطع النظر عن نسبته إلى الفاعل أو المفعول لا مبدء له ولا منتهى ولا ظرف له زمانياً أو مكانياً ولا غاية ولا علة له ، وهكذا من الإضافات والمبدء والمنتهى في قولك سرت من البصرة إلى الكوفة إنما هما لحدوث السير من المتكلم كما أن الظرف في قولك ضربت في الدار ظرف لحدوث الضرب منه .

و يوضح لك ما بينناه غاية الإيضاح النظر إلى قولك علمت يوم الجمعة بأنك فاضل و بعث متاعي يوم السبت مثلاً و هكذا من الأفعال المشتقة من المواد القارة فإن المضاف إلى يوم الجمعة و السبت إنما هو حدوث البيع و العلم لا تقسهما وإلا لزم عدم ثبوتهما في غير الجمعة و السبت و بطلان اللازم في غاية الوضوح و مع قيام الدليل على خلاف ما نقل عنهم لا وجه للركون إلى ما ذكروه و الجمود عليه .

و أما الإضافة الحاصلة بمعونة الهيئة التركيبية فهي مصنوعة على النقص أبداً و لا يكون طرفاها إلا اسمين و لا تفيد إلا معنى واحد أو هو اختصاص المضاف بالمضاف إليه من وجه و إنما تختلف خصوصيات الاختصاص في الموارد باختلاف طرفيها فقيما كان المضاف إليه جنساً للمضاف كثنوب قطن و خاتم فضة يتلبس الاختصاص من طرف المورد بخصوصية بحيث يصح وضع من البيانية موضعها ، و فيما كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف يتلبس بالظرفية بحيث يصح كلمة في موضعها . و فيما عداهما يتلبس بخصوصية أخرى بحيث يصح وضع اللام الجارة موضعها في أغلب الموارد لا أن الهيئة التركيبية المفيدة للإضافة تفيد في كل مورد نحواً من الاختصاص

على وجه الاشتراك فإن الهيئة التركيبية كانت أو اشتقاقية بمنزلة الحروف لا ينطرق فيها الاشتراك والتجويز أصلاً كما بينناه في محله و سنبينه في مبحث الحروف إن شاء الله تعالى ، فما ذكرناه من أن الإضافة بحكم الاستقراء ، إما بمعنى اللام أو من أو في إن أريد به ما بينناه فهو وإلا ففساد .

ثم إن اختصاص ذلك بالإضافة المعنوية كما يظهر من كلام ابن الحاجب لا وجه له لأن الهيئة التركيبية المفيدة للإضافة معنوية أو لفظية تفيد الاختصاص والاختصاص في الإضافة اللفظية بمعنى اللام إن كانت من قبيل إضافة الصفة إلى مفعولها وإلا فهو أقوى منه .

و توهم أن الإضافة اللفظية لا تفيد لأن الصفة لها تعلق بمفعولها فلا تفيد إضافتها إليه تعلقاً آخر لاستحالة اجتماع المثلين على محل واحد وهم فاحش إذ التعلق له مراتب والتعلق بالحاصل من الإضافة أتم وأقوى من التعلق بالحاصل من قبل المعمولية كما هو ظاهر لمن له أدنى درية ، ولو فرض أن التعلق له مرتبة واحدة فلأمانع من إفادتها إتياء على وجه التأكيد .

ثم إن بعضهم زعم أن الإضافة لا تحصل إلا بمعونة الحرف وأن المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر وهو باطل من وجوه : الأول أنه لا دليل على تقدير الحرف ولاداعي إلى ارتكابه لأن الهيئة التركيبية تفيد الإضافة بالضرورة فلا وجه لجعلها مهملة وتقدير حرف الجر . والثاني أن الإضافة الحاصلة من الهيئة التركيبية أتم وأشد من الإضافة الحاصلة بالحرف ولذا توجب تعريف المضاف و صيرورته معهوداً إذا كان المضاف إليه معرفة فلو كان غلام زيد بتقدير غلام لزيد لكان مقادماً واحداً واستوياً في إفادة التعريف والعهد و عدهما . والثالث أنه على القول بتقدير الحرف يلزم رجوع التركيب الإضافي إلى التركيب التوصيفي حسب ما ذكره الجمهور من وجوب تعلق حرف الجر مذكوراً أو مقدراً بالفعل أو شبهه أو ما فيه معناه خاصاً أو عاماً مذكوراً أو مقدراً فيصير التقدير حينئذ غلام كائن لزيد فيصير المركب حينئذ توصيفياً لا إضافياً وهو مخالف للضرورة . والرابع أنه لا

يتطرق التقدير في بعض الموارد كيوم الأحد وعلم الفقه و شجر الأراك و عندزيد ولدى عمرو و مع بكر و كل القوم و أمثالها . فالتحقيق ما ذهب إليه أبوحيان من أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه و لا على نيته .

و بما بيئناه تبين أن عامل الجر في المضاف إليه هو كونه مضافاً إليه أو الهيئة التركيبية لا ما ذكروه من المضاف أو الإضافة أو الحرف المقدر .

بما نه : إننا قد حققنا سابقاً أن الذي ينبغي أن يطلق عليه العامل هو المعنى المقضي للإعراب و لكن استقر اصطلاح الأكتارين على أنه هو ما يتقوم به المعنى المقضي للإعراب فإن بنينا على ما اخترناه سابقاً فعامل الجر حينئذ هو كونه مضافاً إليه لأنه المعنى المقضي للجر . و إن بنينا على ما بنوا عليه فالعامل هي الهيئة التركيبية الإضافية لأنها هي التي يتحصل و يتقوم بها المعنى المقضي للجر المضاف إليه . و أما المضاف فلا يكون معنى مقتضياً للجر و لا ما يتقوم به المعنى المقضي للجر كما هو ظاهر و إنما هو والمضاف إليه طرفان للإضافة و معروضان لها . و أما الحرف المقدر فلفساد القول به . و أما الإضافة فلا أنها نسبة قائمة بالمضاف و المضاف إليه فلو جعلناها مقتضية للجر لزم جرهما معاً بها إلا أن يرجع إلى ما بيئناه بجعل العامل هو الإضافة إليه لاهي مطلقاً .

ثم إنهم قسموا الإضافة إلى قسمين **لفظية** و هي إضافة الصفة إلى معمولها و معنوية و هي ما لم تكن كذلك و قالوا : إن المعنوية تفيد تخصيص المضاف مع تنكير المضاف إليه و تعريفه مع تعريفه إلا إذا توغل المضاف في الإبهام مثل غير و مثل فإنهما باقيا على التنكير لشدة إبهامهما إلا إذا أضيف غير إلى أحد الضدين اللذين لا ثالث لهما كغير المغضوب عليهم فإنه صار معرفة و جعل صفة للمعرفة و هي اسم الموصول و أريد بالمثل كمال المماثلة فإنه يصير حينئذ معرفة لخروجه عن الإبهام . و اوجبوا تنكير المضاف حينئذ حتى يترتب عليه التعريف أو التخصيص و اولوا ما كان معرفة إلى النكرة مثل قوله «علازيدنا يوم النقاء رأس زيدكم» بتأويله إلى المسمى به مجازاً .

وَأَمَّا اللَّفْظِيَّةُ فَرَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَقِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ وَهُوَ حَذْفُ التَّنْوِينِ وَنَوْنِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ . وَاجْزَوْا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ حِينَئِذٍ مَحْلًى بِاللَّامِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَحْلًى بِهِ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ .

أَقُولُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ فَائِدَةَ الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةُ هِيَ التَّخْفِيفُ فِي اللَّفْظِ بَاطِلٌ جَدًّا لِأَنَّ الْهَيْئَةَ التَّرَكِيبِيَّةَ الْإِضَافِيَّةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَ النَوْنِ فَلَا إِضَافَةَ لَفْظِيَّةَ أَوْ مَعْنَوِيَّةَ مُتَحَقِّقَةً بِهَذَا التَّخْفِيفِ وَ مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ لَا أَنَّهُ فَائِدَةُ لِلَفْظِيَّةِ وَ مُتَرْتِبَةٌ عَلَيْهَا كَتَرْتَبِ التَّعْرِيفِ وَ التَّخْصِصِ عَلَى الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ لَزُومِ كَوْنِ الْمُضَافِ نَكْرَةً فِي الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ لِأَجْلِ انْحِصَارِ فَائِدَتِهَا فِي تَعْرِيفِ الْمُضَافِ أَوْ تَخْصِصِهِ فَبَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ :

الأوَّلُ : أَنَّ التَّعْرِيفَ وَالتَّخْصِصَ مِنْ جَمَلَةِ فَوَائِدِ الْإِضَافَةِ ضَرُورَةٌ أَنَّهَا إِنَّمَا تَقِيدُ الْإِخْتِصَاصَ وَلَا يَنْحَصِرُ الْغَرَضُ مِنْهُ فِي أَحَدِهِمَا بَلْ قَدْ يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهُ الْمُبَاهَاتِ وَ التَّعْيِيرِ كَقَوْلِهِ «عَلَا زَيْدَنَا يَوْمَ النِّقَاءِ رَأْسُ زَيْدِكُمْ» وَ قَدْ يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهُ تَنْزِيهِ سَاحَةِ الْمُتَكَلِّمِ عَنِ الْفِعْلِ الْمُنَوَّهَمِ انْتِسَابِهِ كَقَوْلِ أَوْلَادِ يَعْقُوبَ لِيَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ» وَ هَكَذَا مِنْ الْأَغْرَاضِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ فِي الْمَوَارِدِ فَمَعَ عَدَمِ انْحِصَارِ الْغَرَضِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِصِ لَا وَجْهَ لِحَصْرِ الْفَائِدَةِ فِيهِمَا فَتَأْوِيلُ الْمُضَافِ الْمَعْرُوفَةِ إِلَى النَكْرَةِ حِينَئِذٍ تَأْوِيلٌ مِنْ غَيْرِ مُوَجَّبٍ وَ عِلَّةٌ ، نَعَمْ تَأْوِيلٌ عِلْمُ الشَّخْصِ إِلَى الْمُسَمًّى بِهِ فِي صُورَةِ تَثْنِيَّتِهِ وَ جَمْعِهِ تَأْوِيلٌ أَوْجِبُهُ الدَّلِيلُ لِأَنَّ أَدَاتِهِمَا إِنَّمَا تُلْحَقَانِ مَا يَقْبَلُ التَّعْدُّدَ وَ عِلْمُ الشَّخْصِ مِنْ دُونِ تَأْوِيلِ إِلَى الْمُسَمًّى بِهِ لَا يَقْبَلُ التَّعْدُّدَ . وَ أَمَّا فِي صُورَةِ الْإِضَافَةِ فَالْمَقْصُودُ هُوَ الشَّخْصُ فَتَنْكِيرُهُ وَ إِزَالَةُ التَّعْرِيفِ عَنْهُ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَا مُوَجَّبَ لَهُ لَعَوٍ وَأَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْأَكْلِ مِنَ الْقِيَاءِ .

وَالثَّانِي أَنَّ لَوْ سَلِمَ انْحِصَارُ فَائِدَتِهَا فِي التَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِصِ نَمْنَعُ لَزُومَ صَرُورَتِهِ نَكْرَةً لِأَنَّ إِفَادَتَهَا التَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِصِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِضَاءِ فَلَا يَنَافِي عَدَمَ حَصُولِهِ مِنْهَا لِأَجْلِ اشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِالْمِثْلِ .

وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ مَعَ فَرَضِ لَزُومِ كَوْنِ الْمُضَافِ نَكْرَةً يَلْزَمُ عَدَمَ جَوَازِ إِضَافَةِ الْأَعْلَامِ

حتى مع التأويل إلى المسمى به لأنه لا يوجب تنكيرها كما كشفنا الستر عنه في كشف الاستار فإن الاسم مستعمل في المسمى دائماً و ينبيء عنه أبداً غاية الأمر أنه قد يقصد منه عنوان المسمى أصالة من دون أن يجعل قنطرة و توطئة لإراءة معنوي خاص و قد يجعل قنطرة و توطئة لإراءة معنوي مخصوص فيتوهم اختلاف المستعمل فيه في صورتين .

فإن قلت : إذا جار أن يكون المضاف بالإضافة المعنوية معرفة فلم لا يجوز أن يكون معرفاً باللام ؟

قلت : اللام و الإضافة و التنوين أمور متقابلة يكون كل منها بدلاً عن الآخر فلا يجتمع اثنان منها و إنما يجوز في الإضافة اللفظية كون المضاف معرفاً باللام إذا كان المضاف إليه معرفاً به أو مضافاً إليه من جهة كون الإضافة حينئذ غير محضة .

بيانه أن معمول الصفة منتسب إليها بمقتضى المعمولية فأضافتها إليه تؤكد هذه النسبة و لا تحدث النسبة ابتداءً فمن هذه الجهة يجوز ترتيب أثر المعمولية من بقاء الصفة على نكارتها مع كون معمول معرفة و دخول اللام عليها في بعض الصور كما يجوز ترتيب أثر الإضافة من جعل الصفة في حكم المعرفة إذا كان المضاف إليه معرفة ولذا يجوز المعاملة معها معاملة النكرة حينئذ من وصف النكرة بها نحو قوله تعالى « هدياً بالغ الكعبة » ووقوعها حالاً نحو قوله تعالى « ثاني عطفه » ومن دخول رب عليها و المعاملة معها معاملة المعرفة من وصف المعرفة بها نحو قوله تعالى « من الله العزيز الحكيم غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب » فإن الأوصاف المزمرة أوصاف للفظ الجلالة الذي هو معرفة و لكن الجمهور زعموا أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو وقع صلة لأل و أن الإضافة اللفظية تختص بهذه الصورة .

و أما ما كان بمعنى الماضي أو أريد به تلبس الذات بالمبدئ غير مختص بالحال أو الاستقبال فلا يعمل فلا معمول له فلا يكون إضافته حينئذ لفظية بل معنوية و ما

وصف به المعرفة من هذا القبيل .

و التحقيق أنَّ صيرورة المرفوع و المنصوب معمولين للوصف لا تنفرد على جعله عاملاً فيهما لأنَّ العامل كما حققنا سابقاً إنما هو المعنى المعتور على اللفظ المقتضي للإعراب و يكفي في انتساب الم معمول إلى الوصف كونه طالباً له فإنَّه طالب للمرفوع مطلقاً و للمنصوب أيضاً إذا كان متعدّياً فهما مرفوع و منصوب بالمعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة و المفعوليّة و معمولان للوصف أي متعلّقان به من حيث الطلب و الاقتضاء فلا يقدح في كونهما معمولين للوصف عدم عمله فيهما مع أنَّ العامل في مصطلحهم هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب لا ما يوجد العمل و الوصف سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب من الفاعليّة و المفعوليّة بالضرورة ، بل التحقيق كما بيّنا سابقاً أنَّ مرفوع الوصف هو المبتدأ و الوصف خبر عنه مقدّماً كان أم مؤخّراً ، فالامجال حينئذ لاشرط كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال . فالحقُّ ما ذهب إليه الكسائي من أنَّ معموليّة الاسم للوصف لا يتوقّف على كونه بمعنى الحال أو الاستقبال و أنَّ إضافته إليه لفظيّة مطلقاً ، و يجوز جرُّ الاسم حينئذ بالإضافة و نصبه على المفعوليّة . و الجمهور أوجبوا إضافة الوصف إلى معموله إذا كان بمعنى الماضي ، فإن كان له معمول آخر وجب انتصابه بفعل مقدّر دلّ عليه الوصف .

أقول : إذا جاز تقدير الفعل للمعول المنصوب بدلالة الوصف عليه فالحكم بوجوب إضافته إلى أحد معموليه في المتعدّي لاثني وإلى معموله في المتعدّي لواحد لا وجه له بل الواجب حينئذ الحكم بوجوب انتصاب الزائد على المعمول الواحد و يجوز جرُّ المعمول الآخر بالإضافة و انتصابه بفعل مقدّر ، و كذلك الحال فيما كان له معمول واحد .

ثمَّ إنَّهم حكموا بأنَّ إضافة الصفة المشبهة لفظيّة مطلقاً مع أنَّها للاستمرار فلو كان مجيء اسم الفاعل للاستمرار موجياً لبعده عن الفعل و سقوطه عن العمل و صيرورة إضافته معنويّة لزم ذلك في الصفة المشبهة بطريق أولى لأنَّ عمل الصفة

المشبهة عندهم إنَّما هو لأجل شباهته باسم الفاعل الذي هو شبيه بالفعل ، فإن كان المجيء ، للاستمرار موجِباً لسقوط الأصل عن العمل وبعده عن الفعل لكان إيجابه لسقوط الفرع عن العمل أولى و عدم سقوطه عن العمل حينئذ يدلُّ على فساد ما نسجوه في الأصل .

احكام التركيب الإضافي ناظر إلى اختلاف أحد طرفيه مع الآخر فإن كان أحد طرفي التركيب متحداً مع الآخر لا يجوز الإضافة فلا يضاف موصوف إلى صفته ولا صفة إلى موصوفها ، نعم إذا كانت النسبة بينهما من النسب الأربع هي العموم والخصوص من وجه جازت إضافة الصفة إلى موصوفها باطراد كصالح العمل وإخلاق ثياب و جرد قطيفة من دون تأويل ، إذ التركيب حينئذ ناظر إلى اختلافهما بالعموم والخصوص ويكون المضاف إليه حينئذ بمنزلة الجنس والوصف بمنزلة النوع من هذا الجنس و من جنس آخر ، و تصير الإضافة حينئذ بيانةً فالأمثلة المزبورة في قوة قولك صالح من العمل وإخلاق من ثياب و جرد من قطيفة فلا حاجة إلى تأويل حينئذ في أحد طرفي الإضافة و لكن هذا التنزيل أي تنزيل الموصوف منزلة الجنس والوصف منزلة النوع إنَّما يجري فيما إذا كان الموصوف كلياً قابلاً لأنقسامه إلى قسمين كعلماء القوم و فضلائهم و أخيارهم و أشرافهم و أعيانهم و هكذا .

وأما إذا كان الموصوف شخصاً جزئياً كقائم زيد فلا يجري منزلة الجنس ولا يصحُّ إضافة الوصف إليه ، هذا إذا كان الوصف مقدّماً ، وأما إذا قدّم الموصوف على الصفة فالتركيب حينئذ ناظر إلى اتحاد طرفيهما مع الآخر فلا تصحُّ الإضافة حينئذ إلا بتأويل في أحد طرفيهما كبقعة الحمقاء وصلاة الأولى و مسجد الجامع و جانب الغربي فإنَّها في تأويل بقعة الحبّة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى و مسجد المكان الجامع و جانب المكان الغربي ، فالأوصاف المزبورة حينئذ لا تكون أوصافاً للمضاف ، و ليس المقصود من التأويل تقدير موصوف للأوصاف المذكورة كما توهم ، بل المراد أنَّهُ يراد من الأوصاف المذكورة بقرينة الإضافة أوصاف غير المضاف ممّا يناسبه المقام من المكان أو الزمان أو غيرهما .

تتميم يشتمل على مسائل الأولى : قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث و بالعكس بشرط جواز الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف نحو ضُرِبَتْ رأسَ هند ، «وإنارة العقل مكسوف بطوع هوى» فاكسب رأس المذكر من المضاف إليه المؤنث وهي هند التأنيث لصحة قولك ضُرِبَتْ هند مكان ضُرِبَتْ رأس هند . وإنارة المؤنث من العقل المذكر التذكير لصحة قولك العقل مكسوف بطوع هوى من دون إخلال بالمعنى ولا يجوز قامت غلام هند و جاء امرأة زيد لعدم صحة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف في المثالين لوقوع الإخلال بالمعنى بحذف المضاف فيهما الثانية قد توهم أنه قد يحذف المضاف و يقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب و مثل بنحو قوله تعالى « واسئل القرية التي كنّا فيها » أي أهل القرية .

و التحقيق أنه و أمثاله من باب المجاز في الإسناد أي إسناد الشيء إلى غير من هو له لتنزله منزلة من هو له لامن باب المجاز في الحذف لأن قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب دليل على تغيير التركيب الأصلي و سيرورة المضاف إليه مفعولاً للفعل و طرفاً للإسناد و هو معنى التجوُّز في الإسناد ، الثالثة قد اشتهر أن المضاف إليه محذوف في مثل قولهم خذ ربع و نصف ما حصل ، و الأصل خذ ربع ما حصل و نصف ما حصل ، فحذف المضاف إليه من الأوّل لدلالة المضاف إليه من الثاني عليه .

و التحقيق أن المضاف إليه المذكور مضاف إليه للكلمتين فالمضاف فيه متعدّد و المضاف إليه واحد و لا مانع من تعدّد المضاف مع وحدة المضاف إليه ولا دليل على امتناعه حتّى يأوّل ما ظاهره ذلك ويلتزم بحذف المضاف إليه .

و قد نسب إلى سيديويه أنه ذهب إلى أن المثال المذكور من باب الفصل بين المضاف و المضاف إليه و الأصل خذ ربع ما حصل و نصفه ثم أقحم و نصفه بين المضاف و المضاف إليه فصار ربع و نصفه ما حصل ، ثم حذف الهاء إصلاحاً لللفظ فصار ربع و نصف ما حصل ، و مثل هذا لا يجوز عنده إلّا في الشعر و هو باطل جداً لوقوع مثله في كلام سيّد البلغاء ففي دعاء الافتتاح « أفضل و أحسن و أجمل و أكمل و أذكى

و أنمى وأطيب و أظهر و أسنى وأكثر ما صليت « الرابعة إذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم وجب كسر آخره و جاز في الياء الفتح و السكون نحو غلامي و ظبي و دلوي ، و إن كان آخره ألفاً تثبت كعصاي و فتاي و غلامي و هذيل تقلبها ياء إذا كانت لغير التثنية ، و إن كان آخره ياء ادغمت في ياء المتكلم كزيدَي و زيدَي في حال النصب والجر و إن كان آخره واو أو قلبت ياء و ادغمت في ياء المتكلم و كسر ما قبل الياء كمسلمي في حالة الرفع و فتحت الياء للساكنين في جميع الصور .

اساس إعلم أن الأصل في العمل أي في طلب المعمول الفعل ، و يلحق به أسماء متصلة به والسر في أصلته أن الفعل بهيئته الاشتقاقية تدل على إسناد الحدث إلى ذات ما أو ذات بعينها قياماً أو وقوعاً فهي ناظرة أبداً إلى اسناد الحدث فلا بد له من مسند إليه و لا يتك عنه و أمّا الأسماء المتصلة به المشتقة منه فهي بهيئتها الاشتقاقية إنما تدل على النسبة الناقصة التقييدية و لذا يمكن قصر النظر فيها على الطرف الذي هو الأصل فلا يطلب طرفاً آخر .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن من الأسماء المتصلة بالفعل المصدر المعروف المشتمل على مادة دالة على الحدث و هيئة دالة على نسبته إلى الفاعل أو المفعول على وجه التقييد .

توضيح ذلك أن النسبة لا تنقسم في نفس الأمر إلى تامة و ناقصة و إنما تنقسم إليهما باختلاف لحاظ المتكلم وقصده فإن كان المخاطب جاهلاً في نظره بالنسبة يقصد إفادتها أصالة و يخبر عنها فيقول : ضرب زيد مثلاً فتكون النسبة حينئذ تامة و إن كان المخاطب في نظره عالماً بها يقصدها توطئة و تبعاً لنسبة أخرى و يأتي بها على وجه التقييد فيقول : ضرب زيد تأديب أو ظلم أو قصاب مثلاً . و من هنا قالوا : الأوصاف قبل العلم بها أخبار والأخبار بعد العلم بها أوصاف فتقص النسبة بعد تمامها لأن القصد الأصلي إلى الشيء متقدم على القصد التبعية إذ مرجع القصد الأصلي إلى قصد الشيء في حد نفسه و عدم جعله توطئة لأمر آخر و مرجع القصد التبعية

التوطئي إلى قصد الشيء و جعله توطئة و تبعاً لأمر آخر فمنشأ انتزاع النقص يشتمل على قصد زائد و لذا يصح تفريع الناقصة على التامة بأن يقال : ضرب زيد فضربه شديد .

و بهذا البيان تبين أن المصدر المعروف مشتق من الفعل بالاشتقاق المعنوي و متفرع عليه فالصواب ما ذهب إليه الكوفيون من اشتقاق المصدر من الفعل ، و يمكن أن يقال : النزاع بين الكوفيين والبصريين لفظي بأن يقال مراد البصريين من الاشتقاق الاشتقاق اللفظي ، و من المصدر المادة السازجة الدالة على الحدث السارية في جميع المشتقات لا المصدر المعروف فيتوافق القولان ولا يتخالفان .

و كيف كان فالمصدر المعروف يعمل عمل فعله لازماً أو متعدداً أي يطلب من المعمول ما يطلبه فعله ، و قد زعموا أن عمله مشروط بأن يصح حلول الفعل مع أن أو ما محله فإن أرادوا من ذلك أنه يعتبر النسبة إلى المعمول و أن لا يكون النظر مقصوراً على مجرد الحدث فهو و إلا فلا وجه له .

ثم إنهم اعتبروا في عمله أموراً أخر و هي أن لا يكون مصغراً و لامضراً و لا محدوداً و لا موصوفاً قبل العمل و لا محذوفاً و لا دليل على اعتبار هذه الأمور إذ لا تكون مانعة من طلب المعمول . نعم يعتبر أن لا يكون مؤخرأ عن معموله لمخالفته لاستعمالات أهل اللسان فلا يقال : أعجبني زيداً ضربك ، و إذا اجتمع شرائط العمل فالأغلب استعماله مضافاً إلى فاعله أو مفعوله و يقل استعماله منوئاً أو أقل منه استعماله معرفاً باللام .

و أما اسم المصدر و هو الاسم الدال على مجرد الحدث كالغسل و الوضوء و العجب و الكبر و هكذا فلا يعمل أي لا يطلب معمولاً لأن اقتضاء المعمول إنمائه من ناحية النسبة فمع فرض تجرده عن النسبة لا مجال للعمل .

وما كان على وزن منعل كمضرب و مقتل فأنما يعمل لكونه مصدراً ميمياً و إطلاق اسم المصدر عليه تجوز كما صرح به بعضهم .

و من الأسماء المتصلة بالأفعال اسم الفاعل و هو ما اشتق من الفعل المضارع

المعلوم بالاشتقاق المعنوي لمنشاء الحدث على وجه الحدث فخرج بقولنا لمنشاء الحدث اسم المفعول فإنه لما وقع عليه الحدث ، و بقولنا على وجه الحدث الصفة المشبهة لأنها للثبوت دون الحدث وإنما عدلنا عما تعارف بينهم من أنه لما قام به الحدث لعدم اطّراد فإِنَّ الحدث قد يكون وصفاً قائماً بموصوفه كالعلم والجهل وأمثالهما وقد يكون فعلاً صادراً عن الفاعل ولا يكون قائماً به كالضرب والقتل وهكذا ومنشأ الحدث مطّرد لأن منشأ الوصف في الأوصاف هو الموصوف الذي قام به الوصف كما أن منشأ الفعل في الأفعال هو الفاعل الذي صدر منه الفعل .

وصيغته من الثلاثي المجزّء على زنة فاعل ، ومن غيره على صيغة المضارع بهميم مضمومة موضع حرف المضارعة مع كسر ما قبل الآخر نحو مكرمٌ ومستغفرٌ . وقد اتفقوا على أنه يعمل عمل فعله المعلوم فيرفع الفاعل وينصب المفعول والأكثر على أنه يعمل مطلقاً إن وقع صلة لأل ، وإلا فاعماله مشروطاً بمرين : الأول كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، والثاني الاعتماد على صاحبه من المبتداء أو الموصوف أو الموصول أو ذي الحال أو على النفي أو الاستفهام فإن كان للماضي وجبت إضافته إلى مفعوله وإن كان له معمول آخر وجب نصبه بفعل مقدّر .

أقول : وفي الجميع نظر أمّا الأول فلأن اسم الفاعل لا يطلب فاعلاً بهيئته الاشتقاقية وإنما اقتضى المرفوع من قبل هيئته التركيبية المفيدة للإسناد الاتّحادي ولا اختلاف في الإسناد بين قولك زيدٌ قائمٌ وأقائمٌ زيدٌ ، فكما أن «زيدٌ» في المثال الأول مبتداء والوصف خبر عنه فكذلك في المثال الثاني ، ومع اتّحاد الإسناد في الصورتين لا مجال لجعل المرفوع في إحداهما مبتداء وفي الأخرى فاعلاً ضرورة أن التركيب إنّما يختلف باختلاف النسبة لا باختلاف التقديم والتأخير .

فإن قلت : لو اتّحد التركيب في الصورتين لزم أن يطابق الوصف مرفوعه في الإفراد والتثنية والجمع في صورة التقديم كما وجبت في صورة تأخيره عنه .

قلت : إنّما جاز الإفراد في صورة تقديمه على المرفوع للأمن من اللبس فالحاجة إلى الإتيان بأداة التثنية والجمع ، ولذا يكون الإتيان بالمفرد راجحاً

بخلاف صورة تأخير الوصف عنه فإنّ الإتيان به مفرداً مع كون المرفوع المقدّم منتهى أو مجموعاً يوجب اللبس إذ المخاطب يتوهم حينئذ أنّ إسناد الوصف إلى مفرد متعلّق بالمرفوع المقدّم فوجب المطابقة رفعاً للّبس .

فإن قلت : لو كان الوصف المقدّم خبراً لزم أن يكون فيه ضمير يعود على المرفوع المؤخّر لأنّ الخبر المشتقّ إذا لم يعمل في الظاهر فلا بدّ من أن يستتر فيه ضمير يعود على المبتداء فيلزم حينئذ استتار ضمير غير المفرد في المفرد مع كون المرفوع منتهى أو مجموعاً وهو ممتنع .

قلت : قد مرّ أنّ الخبر لا يستتر فيه الضمير مشتقّاً كان أو جامداً .

فإن قلت : لو كان الأمر كذلك لزم أن يكون النعت في قولك مررت برجل ضارب أبوه جملة كما أنّ النعت في قولك مررت برجل أبوه ضارب جملة فيلزم حينئذ عدم وجوب مطابقة الوصف مع المنعوت إعراباً و تنكيراً و تعريفاً إذ لا يكون الوصف حينئذ نعتاً حتّى يتبع المنعوت مع أنّه يجب مطابقة الوصف مع المنعوت إعراباً و تنكيراً و تعريفاً . وهذا من أقوى الشواهد على اختلافهما في التركيب و أنّ النعت في الصورة الأولى مفرد دون الثانية .

قلت : إن أريد أنّ النعت في المثال المزبور هو الوصف قبل إسناده إلى مرفوعه لزم أن يكون المنعوت ضارباً أيضاً بل يلزم أن يكون المسند إلى المرفوع هو ضرب زيد و هو باطل جداً .

و إن أريد أنّ النعت هو الوصف المسند إلى مرفوعه فهو راجع إلى كون النعت حينئذ هو الجملة إذ لا فرق في المعنى بين تقديم المرفوع على الوصف و تأخيرها عنه و إنّما يختلفان في ظهور أثر النعت على الوصف في إحدى صورتين دون الأخرى و لا مانع منه مع موافقته لاستعمالات أهل اللسان .

فحصل ممّا بيّناه أنّ المشتقّ بهيئته الاشتقاقية لا يطلب فاعلاً إذ لو طلبه بهيئته الاشتقاقية لزم أن تكون النسبة بينهما نسبة تقييدية ضرورة أنّ النسبة المستفارة منها إنّما هي تقييدية . والحال أنّ الذي زعموه فاعلاً في أقائم زيد و نحوه إنّما هو

طرف للإسناد الاتحادي المستفاد من الهيئة التركيبية الجارية في المشتقات و الجوامد ، فالمرفوع حينئذ مرفوع من طرف الإسناد الجاري في المشتقات والجوامد ولا اختصاص له بالمشتق حتى يتوهم أنه فاعل له ، و أمّا الثاني فلما مرّ لك في باب الموصول من أن أل لا تكون موصولة أبداً وإنما هي حرف تعريف في جميع الموارد ، و أمّا الثالث و هو اشتراط عمله بشرطين فالدليل عليه . بل الدليل قائم على خلافه لأن اقتضاء المفعول لا يختص بصورة اجتماع الأمرين بل يعم صورة فقد هما فالمقتضى لاتصاف المفعول حينئذ موجود و يكفي للعمل وجود المعنى المقتضى للإعراب على ما اخترناه من أنه العامل بل العامل موجود أيضاً على ما اشتهر بينهم من أن العامل هو ما يتقوّم به المعنى المقتضى للإعراب إذ عنوان المفعولية التي هي المعنى المقتضى للإعراب تتقوّم بالوصف مطلقاً .

فالحق ما ذهب إليه الكسائي من أنه يعمل مطلقاً و لو كان للماضي وما ذهب إليه الأخفش من أنه يعمل معتمداً كان أم لا . و أمّا الرابع و هو وجوب إضافته إلى معموله إذا كان بمعنى الماضي لا يتم حتى على ما اختاروه لأنه إذا وجب تقدير الفعل لمعموله الآخر فلا مانع من تجويزه لمعموله الأوّل فالصواب حينئذ الحكم بجواز جرّه بإضافة الوصف إليه و نصبه بتقدير الفعل .

ثم أعلم أن ما وضع منه للمبالغة كضرب و ضرب و مضرب و عليم و حذير حكمه حكم اسم الفاعل والمنتهى والمجموع منهما مثله ، و يجوز حذف النون مع العمل و مع التعريف تخفيفاً و قد قرء « و المقيمي الصلاة » بنصب الصلاة على المفعولية . و من الأسماء متصلة بالأفعال اسم المفعول و هو ما اشتق من المضارع المجهول بالاشتقاق المعنوي لمن وقع عليه الحدث . وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول و من غيره على زنة المضارع المجهول بميم مضمومة موضع حرف المضارعة و هو كاسم الفاعل لا يطلب مرفوعاً بهيئته الاشتقاقية فلا يرفع اسماً على أنه نائب عن الفاعل و إنما يطلب المفعول فينصبه و لا يشترط بالاعتماد على صاحبه أو الاستفهام أو النفي ، ولا بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال .

ومن الأسماء المتصلة بالأفعال الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل على معنى الثبوت فخرج بقولنا على معنى الثبوت اسم الفاعل و اسم المفعول المشتقان من الفعل على معنى الحدوث فقد يشتق من مادة واحدة اسم الفاعل الناظر إلى الحدوث والصفة المشبهة الناطرة إلى الثبوت كراحم ورحيم وصاغر وصغير، وقد حكموا بأن صوغها لا يكون إلا من فعل لازم وقالوا إن الفعل المتعدي كرحم ينقل إلى فعل بضم العين فيصير لازماً ثم يشتق منه رحيم، والتحقيق أن اشتقاقها منه على معنى الثبوت يوجب صيرورة الصفة لازمة ولذا لم نقيّد الفعل باللازم وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل كحسن وصعب و شديد وجبان وشجاع قالوا: وتعمل عمل فعلها مطلقاً ولا يعتبر كونها بمعنى الحال أو الاستقبال لأنها للثبوت فلا مجال لاعتبار أحد الأزمنة فيها، و معمولها لا يكون إلا سبباً أي مشتقاً على ضمير موصوفها لفظاً أو معنى وله ثلاث حالات الرفع على الفاعلية والنصب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة والجرح بالإنضافة، والصفة إما مصحوبة باللام أو مجرّدة عنها فهذه أقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في كل من الحالات إما مضاف أو مصحوب باللام أو مجرّدة عنها فصارت الأقسام ثمانية عشر: اثنان منها ممتنعان أحدهما أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف بواسطة أو غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه، وعلّوه بعدم إفادة الإنضافة فيه خفة. و ثانيهما أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرّدة عن اللام مثل الحسن وجه أو وجه غلام، و اختلف في مثل حسن وجهه فنسب إلى سيدييه والبصريّين تجويزه على قبح في ضرورة الشعر وإلى الكوفيّين تجويزه بالاقبح في السعة والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها إما في الصفة أو في معموله حسن وما كان فيه ضميران أحسن وما لا ضمير فيه قببح.

أقول: قد ظهر لك ممّا بيّناه سابقاً و آتياً أن رفع المسند إليه في الوصف ليس على الفاعلية إذ لا يطلب بهيئته الاشتقاقية حتّى يقال إنّه مرفوع به على الفاعلية وأن استتار الضمير فيه لا مجال له وأنّه من خواصّ الفعل فيبطل ما ذكره من

تقسيم الصور إلى حسن و أحسن كما أن ما ذكرناه في امتناع قسمين منها عليل ، و
اسما الفاعل و المفعول غير المتعدّين مثل الصفة المشبهة في الصور الثمانية عشر و
كذلك مثلها المنسوب نحو تهيمي الأب و غير المنسوب أيضاً من الأسماء الجامدة
التي أُجريت مجرى الصفات نحو شمس الوجه أي حسن الوجه .

ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسم التفضيل و هو ما اشتقّ من المضارع المعلوم
بزيادة على غيره و صيغته أفعل للمذكر ، وفعل للمؤنث ولا يصاغ قياساً إلا من فعل
ثلاثي معلوم منصرف قابل للتفاضل تام مثبت وأن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل
كاحمر و أعور ، و يتوصل إلى التفضيل فيما لا يجتمع فيه الشروط المذكورة مع
قبوله للتفاضل بأشدّ و نحوه وجعل المصدر منه تمييزاً فيقال : أشدّ حمرة واستخراجاً
و عمى ، و لاسم التفضيل ثلاث حالات إحديها أن يكون مجرداً من أل و الإضافة
فيجب له حكمان أحدهما في نفسه و هو أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، و ثانيهما
أن يؤتى بمن الجارّة للمفضول و يجوز حذفه مع مجرورها للعلم به كقوله تعالى
« و للأخرة خير و أبقى » . و الثانية أن يكون مقروناً بآل فيجب له حكمان أيضاً
أحدهما أن يكون مطابقاً لموصوفه إفراداً و تثنية و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً ، و ثانيهما
أن لا يؤتى معه بمن ، و شدّ قول الأعشى و لست بالأكثر منهم حصي . و الثالثة
أن يكون مضافاً فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران التذكير و التوحيد ، و
يلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو زيد أفضل رجل ، والزّيدان أفضل رجلين ،
و الزّيدون أفضل رجال ، و هند أفضل امرأة وهكذا . وأمّا قوله تعالى « ولا تكونوا
أوّل كافر به » فعلى تقدير موصوف أي أوّل فريق كافر به ، و إن كانت إضافته إلى
معرفة فهو على أقسام ثلاثة . قسم يقصد زيادته على ما أُضيف إليه . و قسم يقصد به
زيادة مطلقة . و قسم يأوّل بما لا تفضيل فيه ، فإن استعمل على أحد الوجهين الأخيرين
وجبت المطابقة للموصوف به كقولهم الناقص و الأشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم
و إن استعمل على الوجه الأوّل جازت المطابقة كقوله تعالى « و كذلك جعلنا في
كلّ قرية أكابر مجرميها » و تركها كقوله تعالى « و لتجدنهم أحرص الناس على

حيوة « قيل : وهذا الوجه هو الغالب .

ثم إنهم اتفقوا على أن اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل من عمرو و الضمير المتصل و الاسم الظاهر في لغة قليلة حكاهما سيبويه إلا إذا حل محلّه الفعل فيطرد ذلك أيضاً . و ذلك إذا كان أفعل صفة لشيء و سبقه نفي و كان مرفوعه أجنبياً مفضلاً ذلك الا جنبي على نفسه باعتبارين مختلفين كقولك ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإنه يجوز أن يقال ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد .

أقول : قد استبان لك مما بيناه مراراً أن الصفات لا تطلب فاعلاً لا ظاهراً و لا مستتراً وأن استتار الضمير إنما هو من خواص الفعل وأن الذي توهموا أنه مرفوع بهاعلى الفاعلية لهامبتداء والوصف خبر عنه فكما أن الاسم المرفوع المقدم عليه نحو زيد قائم و عمرو أفضل من بكر مثلاً مبتداء والوصف خبر عنه ، فكذلك المرفوع المتأخر عنه إذ لا يختلف التركيب باختلاف تقديم الاسم و تأخيره عنه ، نعم يقلّ تقديم الخبر في اسم التفضيل على المخبر عنه إلا في نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

اساس إعلم أن الاسم قد يعنونه معنى مقتضي للإعراب ابتداءً كقولك زيد قائم و عمرو في الدار و نحوهما ، و قد يعنونه تبعاً لاسم آخر و التبعية على أنحاء أربعة إذ قد يكون التابع قيداً للاسم المتقدم ويكون بينهما نسبة تقييدية اتحادية ، سواء كان القيد مشتقاً كقولك جاء زيد القائم ، أم جامداً كقولك جاء زيد أبو عبد الله فيتبعه في الإعراب من جهة أنه قيده المتحد معه في الصدق و قد يشاركه في اعتوار المعنى المقتضي للإعراب بتوسط حرف من الحروف العاطفة كقولك جاء زيد و عمرو فيتبعه في الإعراب لأجل مشاركته معه في المعنى المقتضي له و قد يكون بدلاً عنه فيتبعه في الإعراب لقيامه مقامه ، و قد يكون تأكيداً له لفظياً أو معنوياً . و القسم الأول ينقسم إلى قسمين فإن دل على معنى في متبوعه كقولك جاءني زيد الفاضل فهو نعت و إلا فعطف بيان كقولك أكرمت زيدا أبا عبد الله .

فالتوابع خمسة فالأوّل النعت و فائدته تخصيص أو توضيح ، وقد يجيء
لمجرّد المدح أو الذمّ أو الترحّم أو التأكيد ، والأصل فيه أن يكون مفرداً ، وقد
يجيء جملة إذا كان المنعوت نكرة نحو مررت برجل أبوه فاضل ، ويلزم فيها الضمير .
و النعت المفرد ينقسم إلى قسمين : ما يوصف بحال موصوفه نحو مررت برجل فاضل
و ما يوصف بحال متعلّقه نحو رأيت رجلاً كريماً أبوه والأوّل يتبعه في أربعة من
عشرة الأعراب الثلاثة والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث و الأفراد وقسميه ،
والثاني يتبعه في الخمسة الأوّل ، و في البواقي كالفعل بالنسبة إلى فاعله .

فإن قلت : قد بيّنت سابقاً أنّ القسم الثاني من النعت من قبيل الجملة و
هو كذلك إذ لا فرق في المعنى بين قولك مررت برجل فاضل أبوه و أبوه فاضل فلا
مجال للتفكيك بينهما بجعل أحدهما مفرداً و الآخر جملة . و أيضاً لو كان النعت في
الصورة الأولى مفرداً لزم أن يكون الوصف بحال الموصوف و بحال متعلّقه معاً إذ
مقتضى نسبته إلى المنعوت أن يكون الوصف بحال الموصوف كما أنّ مقتضى إسناده
إلى متعلّقه أن يكون الوصف بحال متعلّقه و هو باطل بالضرورة .

قلت : إنّما يلزم ذلك لو كان كلّ من النسبة التقييدية و الإسناد في عرض
الآخر ، و أمّا إذا كانت النسبة التقييدية في طول الإسناد بأن يكون المسند إلى
متعلّق المنعوت بوصف أنّه مسند نعتاً فلا يلزم ذلك و يكون النعت حينئذ مع إفراده
في حكم الجملة من حيث المعنى و لامنافاة بينهما و لذا يجب أن يتبع المنعوت إعراباً
و تعريفاً و تنكيراً .

فإن قلت : إذا جاز أن يكون المسند بوصف أنّه مسند نعتاً و يكون النعت
حينئذ مفرداً لم لم يجوز ذلك في المسند إليه مع تقدّمه على المسند .

قلت : المسند إليه لا يدلّ على معنى حتّى يصير نعتاً بذاته أو بوصف أنّه مسند
إليه بخلاف المسند فإنّه دالّ على معنى في متعلّق المنعوت تحقيقاً و يكون حالاً اعتبارياً
للمنعوت فإنّه يصحّ أن يقال زيد فاضل الأب أو الابن أو الغلام و نحو ذلك ،
فتبيّن لك بما بيّناه أنّ النعت بحسب التركيب اللفظي يكون مفرداً و إن كان

جملة بحسب المعنى فما ذكرته سابقاً من أن النعت حينئذ يكون جملة بحسب القواعد اللفظية في غير محله .

تنبيهات الأول قالوا : إن المضمّر لا يوصف ولا يوصف به ويجب أن يكون الموصوف أخصّ أو مساوياً ومن ثمة لم يوصف ذواللآم إلّا بمثله أو بالمضاف إلى مثله . وعلى الأول بأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف بالمعارف وأوضحها فلاحاجة لهما إلى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح المادح والذمّ وغيرهما طرداً للباب . والثاني بأنه ليس في المضمّر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات . والثالث بأن المقصود الأصلي هو الموصوف فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها لأنّه لو لم يكن أكمل منها فلا أقلّ من أن يكون أدون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمّرات ، ثمّ الأعلام ، ثمّ اسم الإشارة ، ثمّ المعرفة باللآم والموصولات فبينهما مساواة قالوا فلو وقع أخصّ نعتاً لغير أخصّ فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب .

أقول : وفي الأول والثالث نظر ، أمّا الأول فلا نته لا مانع من وصف المضمّر الغائب كما اختاره الكسائي واستشهد بقوله تعالى « لا إله إلّا هو العزيز الحكيم » بل ضمير المخاطب أيضاً إذ لا مانع من أن يقال لا يفتح هذا الحصن إلّا أنت الشديد القوي ، بل ضمير المتكلم أيضاً لجواز مثله فيه ، وحمل هذه الموارد على البدل لا وجه له إذ لم يدل دليل على امتناع وصف المضمّر حتّى يجب حمل هذه الموارد على البدل والتعليل الذي ذكره عليل جداً . وأمّا الثالث فما ذكره في امتناعه أو هن من نسبح العنكبوت فلا وجه لحمل ما ورد من وقوع أخصّ نعتاً لغير أخصّ على البدل . الثاني يجوز أن تتعدّد النعوت لمنعوت واحد كما يجوز الأخبار بالمتعدّد عن واحد ، وحينئذ يجوز أن تأتي بها بدون حرف العطف نحو مررت برجل شاعر كاتب فقيه . وأن تعطف بعضها على بعض نحو رأيت رجلاً عالماً وشاعراً وأديباً . الثالث إذا لم تتكرّر النعوت لواحد وكان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاءً جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرّد التوكيد نحو نقحة واحدة ، أو ملتزم الذّكر نحو

الجماء الغفير ، أو جاريًا على مشار إليه نحو بهذا المنظوم فلا يجوز القطع في شيء منها .
و إذا تكررت النعوت ، لواحد فإن تعيين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها و
قطعها كلها والجمع بينهما بشرط تقديم المتبوع على المقطوع ، وإن لم يعرف المنعوت
إلا بمجموعها وجب اتباعها كلها . وإن تعيين ببعضها جاز فيما عداه الاتباع و القطع
والجمع بينهما بشرط تقديم المتبوع على المقطوع ، وإذا كان المنعوت نكرة تعيين
في الأوّل الاتباع و جاز في الباقي الاتباع و القطع ؛ سواء تعيين المنعوت بدونها
أم لا لأن المقصود من النعت حينئذ التخصيص و قد حصل بالأوّل .

تتميم إذا جاز القطع فإن كان المنعوت مجرورًا جاز قطع النعت إلى الرفع
بتقدير مبتداء أو إلى النصب بتقدير فعل مناسب للمقام من مدح أو ذم أو ترحم .
و إن كان مرفوعاً جاز قطعه إلى النصب و إن كان منصوباً جاز قطعه إلى الرفع
و قال ابن هشام إن كان النعت المقطوع ملجراً مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف
المبتداء إن رفعت النعت و الفعل إن نصبته و إن كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز
ذكره وإظهاره .

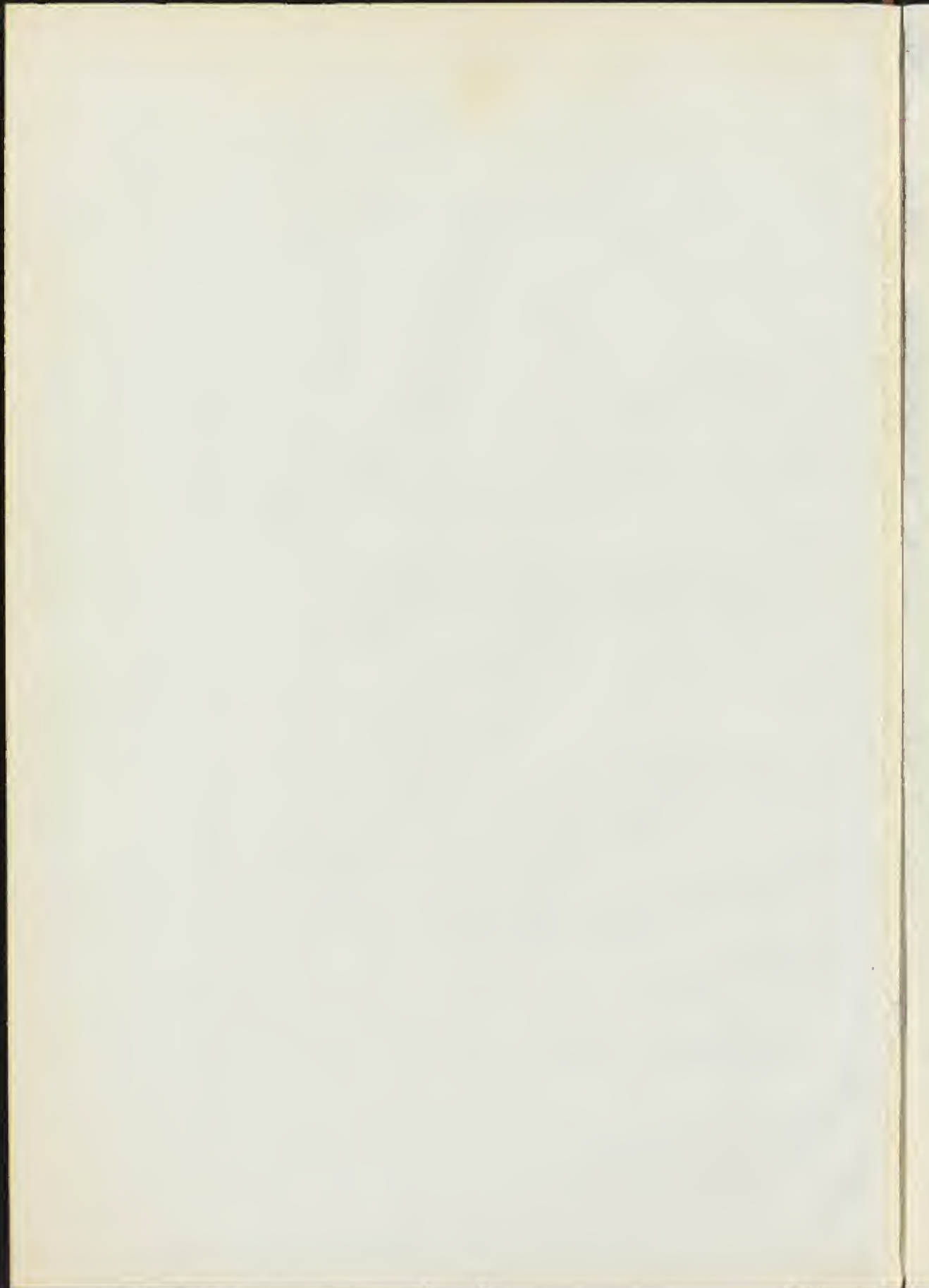
والحمد لله

جدول الخطأ والصواب

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
٢٩	٣ علماً	٤٨	٥ انما
٣	١٦ تصح	٤٨	٦ المعتبرة
٨	١٢ التكليف	٥٦	١ مضروب
١٣	٧ يأتي	٥٦	٢ المفترن
١٤	٦ وجه	٥٨	١ تقومها بنفسها
١٨	١١ يؤثر	٥٩	١٧ لسور
١٩	١٩ يصدق	٦١	١٦ كونه
٢٠	٧ كفاية	٦٣	١٦ المشتقات
٢٣	٢ من ان	٦٣	١٩ لا يخلو
٢٤	٢٤ مشقة	٦٤	١٩ مقدم
٢٦	١٩ بكلمتين	٦٧	١٩ بابها
٢٨	٢٣ يخبر	٦٨	٥-٣ المعتبرة
٢٩	١٣ قائم	٦٨	١٢ به
٢٩	٢٤ بفراق	٧٠	٩ مطابق
٣٠	٤ بينه	٧٤	٢٠ بالحروف
٣٠	١٥ ناقصاً	٧٥	٢٠ الاعراب
٣١	٢ البين	٧٧	٢ أوله
٣٣	٥ عليها	٧٧	١٩ بشرطه
٣٣	٢١ الاسم	٧٨	٦ يكن احدهما
٤٤	١٨ المشتقة	٨٠	٢١ يمدها
٤٥	٣ الواحداني	٨٠	٢٤ وان
٤٥	١٤ منها	٨١	٧ أو (كهدي)
٤٧	١٠ فكل		موجودة (والهدي) موجودة (كالهدي)
٤٨	٣ تثبت		

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
٨١	١٥ و ١٢ للناسبة	المناسبة	١٣٢
٨٣	٢١ الأعم	الأعم حينئذ	١٣٤
٩٦	٥ فأنما	فأنهما	١٣٥
٩٧	٨ خروف	أبن خروف	١٣٥
٩٧	١٠ مختلفين	أومختلفين	١٣٥
٩٨	١٧ أنها	أنما	١٣٥
١٠٠	٦ ممر وف عند	الممر وف عند	١٣٥
		المجهور	١٣٧
١٠٠	١٥ ويفتقر	ومعه يفترق	١٣٨
١٠٥	١٥ أنها	أنهما	١٣٩
١٠٨	١٩ والتقدير	والتقرير	١٣٩
١١٢	٢٠ كما لا يتحقق	كما يتحقق	١٤١
١١٤	٨ بها	بها أخبار	١٤٢
١١٥	٢٤ معه	مع	١٤٤
١١٧	١٢ فاعل	وفاعل	١٤٤
١١٩	١٥ وأعم	أوأعم	١٤٥
١٢٠	١٧ عليها	عليهما	١٤٥
١٢١	٣ ويجعل	وجعل	١٤٧
١٢١	٦ فاعله	فاعله	١٤٨
١٢١	٢٠ الاستنارة	الاستنار	١٤٩
١٢٢	١٤ تكون	يكون	١٥٢
١٢٢	١٥ معها	معهما	١٥٣
١٢٣	٤ صيغة الذي هو	صيغة وهو	١٥٣
١٢٤	١٣ الجر	حرف الجر	١٥٧
١٢٤	١٥ حروف	حرف	١٥٩
١٢٦	٢ قام	قاما	١٦٠
١٢٦	٢٢ حكم	حكمه	١٦١
١٣١	٣ أول	أول	١٦١
١٣٢	٢ يصلح	لا يصلح	١٦٣
١٣٢	٣ لا	الابالحدث	١٦٣
١٣٢	٦ يتحقق	تتحقق	١٦٥
		فأصب	١٦٣
		فيها	٢٤
		إذا	٢
		فأصب	١٦٣
		فيها	٢٤
		إذا	٢

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
١٦٧ ١٣ والثاني	أوالثاني	١٨٦ ٤ جواز الدليل	جوازاً لدليل
١٦٧ ١٨ أخوك	أخوك	١٨٦ ٧ قاعداً أو	قاعداً و
١٦٨ ٦ فيها	فيهما	١٨٩ ٨ الثابت	ثابت
١٦٨ ١٧ اضارباك	وضربت الزيدان	١٨٩ ٢٤ بفضة	بفضة
١٧٠ ٧ الحركة	واضارباك	١٩٥ ١٧ ويصدق	يصدق
١٧١ ١٧ الخبر	حركة	١٩٦ ١٩ القعود	قعود
١٧١ ١٨ المعروف	الخبر	١٩٦ ٢٢ استقرار	الاستقرار
١٧٣ ١٨ لاجله	المرفوع	١٩٨ ١٢ وللنص	للنص
١٧٤ ١٠ كلى	والمفعول لاجله	١٩٨ ١٣ لفظاً	فعل لفظاً
١٧٥ ١١ ان	الكلى	٢٠٠ ٩ المنصوبات	المنصوب
١٨٢ ١٠ ضربت	وان	٢٠١ ٧ الآخرين	الآخرين
١٨٤ ١ مسفرة	ماضرت	٢٠٣ ٢٠ عندهما	عندهما
١٨٤ ٩ والمخلوق	(التشديد زائد)	٢٠٥ ١٣ انتسابه	انتسابه اليه
١٨٥ ٣ الموضوع	مع المخلوق	٢٠٦ ٦ جار	جاز
	الموضع	٢٠٨ ٢٣ الاضاف	الاضاف



Princeton University Library



32101 073579896